جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي
في ظل التحديات الاقليمية والدولية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

الطالبة: تواتي بن علي فاطمة **المشرف:أ.د راتول محمد**

أعضاء لجنة المناقشة

د.بطاهر علي.....رئيسا

أ.د.راتول محمد.....مقررا

أ.د.زبيري رابح.....ممتحنا

أ.د.شريط عابد.....ممتحنا

أ.د.آيت زيان حورية.....ممتحنة

د. مزريق عاشور.....ممتحنا

2013-2014

كلمة شكر

أحمد الله كثيرا طيبا مباركا فيه أن وفقني في إنجاز هذا العمل كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان والعرفان للاستاذ المشرف الأستاذ الدكتور **محمد راتول** على إرشاداته القيمة ومساعدته لنا وكل توجيهاته التي كان لها دور الكبير في إنجاز هذا العمل .

كما لا أنسى شكر أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذاالعمل.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر الأستاذ **آيت مخطار عمار**.

الإهداء

إلى من علمتني أن أعطي بلا حدود*وأن لا أنتظر المقابل**

شمعتي التي أنارت لي طريقي؛

الغالية، الحنونة دائما؛ التي بدعائها أنال توفيقي، أمَّي

إلى البحر الدَّائم العطايا الذي أفديه بالغالي والنفيس، أبي

حمدا لربي أن مثلك والدي فلنا بشأنك رفعة ومحامد

(أعلم يقينا أني لن أستطيع أن أوفيكما حقكما، ولكني أسأل العلي القدير أن يمنحكما الرضى والكرامة، وأن يبلغكما منازل الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين... وأن يرزقني بركما ورضاكما دائماً وأبداً).

إلى من شجعني ووقف بجانبي خطوة بخطوة

إلى من كان لي سندا ودعما لإنجاز هذا العمل

أهدي هذا الجهد وأرسم مملكة من الشكر الذي تعجز عن حمله العبارات... وتتقزم إزاءه الكلمات، وتتوارى منه– خجلاً – نفسي التي لا تستطيع الوفاء بحقك أيها الزوج الكريم... لم أزل كبذرة شرفت بك... ونالت من رعايتك وعنايتك أروع معالم الاهتمام وأزكى معاني التضحية... وأبهج صور الحياة في أسمى غاياتها وأحلى معانيها...

فأنت وحدك – توفيق– من يجدر بهذا الإنجاز أن يناله... وأنت أنت الفخر لأعلى الشهادات وأرفع الأوسمة. رفع الله قدرك في الخالدين... وجعلك مباركاً حيثما حللت... واسلم لقلب كان قلبك قلباً له.

إلى أبنائي رفيق ورشا جعلهما الله ذخراً لهذه الأمة

إلى كل عربي مسلم، فُرضت عليه التحديات الخطيرة وأوجبت عليه التضحية

من أجل أن تعيش بلاده وتنعم بالأمن والاستقرار والرخاء وتحافظ على هويتها الإسلامية وجذورها التاريخية وأصولها العريقة، في عالم متغير...

أهدي هذا الجهد وفاءاً وتقديراً لهم.

الباحثة

الفهـرس	الصفحة
المقدمــة.....	أ...ح
الفصل الأول: التحديات الإقليمية والدولية المؤثرة على توجهات الاقتصاديات العربية	**02**
المبحث الأول: تحديات دولية: العولمة وتجلياتها الاقتصادية.....	**03**
المطلب الأول: مفهوم العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية.....	**03**
أولا: تعريف العولمة.....	**04**
ثانيا: آليات العولمة.....	**06**
ثالثا: متطلبات وآثار العولمة.....	**08**
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.....	**11**
أولا: اتفاقية"الجات"	**13**
ثانيا: منظمة التجارة العالمية wto.....	**16**
ثالثا: الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول العربية	**17**
المطلب الثالث: تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة.....	**19**
أولا: الأسس النظرية للاندماج والتكامل الاقتصادي	**19**
ثانيا: نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي.....	**22**
ثالثا: آثار التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية	**25**
المبحث الثاني: تحديات إقليمية: السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية.....	**26**
المطلب الأول: مشروع السُّوق الشرق أوسطية.....	**26**
أولا: مفهوم السُّوق الشرق أوسطية.....	**26**
ثانيا: التصور الأمريكي–الإسرائيلي للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي	**27**
ثالثا: السيناريوهات المحتملة لمشروع السوق الشرق أوسطية.....	**28**
المطلب الثاني: الشراكة الأورو متوسطية.....	**29**
أولا: مراحل الشراكة الأورو متوسطية.....	**29**
ثانيا: أهداف الشراكة الأورو– متوسطية(مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة).....	**31**
ثالثا: منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة	**34**
المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط.....	**35**
أولا: أهداف الاتحاد من أجل المتوسط	**35**
ثانيا: ثانيا: مجالات الشراكة.....	**36**
ثالثا: تقييم مسار الاتحاد من أجل المتوسط.....	**37**
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد العربي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.....	**39**
المطلب الأول: نظرة كلية على الهيكل الاقتصادي للدول العربية.....	**39**
أولا: المساحة والسكان والقوى العاملة العربية.....	**39**
ثانيا: المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي.....	**41**
ثالثا: التجارة الدولية والتجارة البينية.....	**45**
المطلب الثاني: مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي.....	**46**

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.....	46
ثانيا: مبررات متعلقة بالبيئة الخارجية	48
ثالثا: مبررات خاصة باقتصاديات الدُّول العربية.....	49
المطلب الثالث: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي العربي.....	51
أولا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.....	53
ثانيا: السُّوق العربية المشتركة 1964م.....	54
ثالثا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية1981م.....	56
نتائج الفصل الأول.....	57
الفصل الثاني: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للاندماج والإنماء الاقتصادي	59
المبحث الأول: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	60
المطلب الأول: مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	61
أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	61
ثانيا: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	62
ثالثا: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	62
المطلب الثاني: الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	65
أولا: الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	65
ثانيا: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	66
ثالثا: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	67
المطلب الثالث: إجراءات الانضمام والالتزامات المتعلقة بالعضوية.....	73
أولا: الرسوم الجمركية.....	73
ثانيا: الضرائب.....	73
ثالثا: القيود الكمية.....	74
المبحث الثاني: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	76
المطلب الأول: الإنجازات التي تمت في إطار المنطقة GAFTA.....	76
أولا: التخفيضات الجمركية.....	76
ثانيا: الاستثناءات.....	80
ثالثا: إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الكبرى.....	80
المطلب الثاني: معوقات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA.....	82
أولا: غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري.....	82
ثانيا: التمييز في المعاملة الضريبية والقيود غير الجمركية.....	82
ثالثا: المعوقات الاقتصادية.....	84
المطلب الثالث: واقع التجارة الخارجية والبينية للدول العربية.....	81
أولا: التجارة الخارجية للدول العربية.....	85
ثانيا: تطور حجم التجارة العربية البينية.....	88
ثالثا: الأزمة المالية العالمية وتمويل التجارة العربية.....	90
المبحث الثالث: مستقبل المنطقة "GAFTA" في ظل منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدولية.....	91
المطلب الأول: مدى التطابق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.....	91

أولا: الاتفاقيات الإقليمية والقواعد الأساسية للسلع بموجب منظمة التجارة العالمية.....	**91**
ثانيا: أوجه التوافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.....	**90**
ثالثا: أوجه التناقض مع المنظمة.....	**93**
المطلب الثاني: انعكاسات مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأور ومتوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي.....	**95**
أولا: ايجابيات مشروع السوق الشرق أوسطية.....	**95**
ثانيا: سلبيات مشروع السوق الشرق أوسطية.....	**96**
ثالثا: انعكاس الشراكة الأورومتوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي.....	**97**
نتائج الفصل الثاني.....	**100**
الفصل الثالث: التجمعات الإقليمية العربية: كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي	**103**
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.....	**104**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**105**
أولا: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي.....	**106**
ثانيا: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م).....	**108**
ثالثا: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي في ظل الاتفاقية الاقتصادية 1981م.....	**108**
المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية.....	**409**
أولا: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة.....	**110**
ثانيا: الإتحاد الجمركي في الإطارين الإقليمي والدولي.....	**118**
ثالثا: السُّوق الخليجية المشتركة: الإنجازات ومتطلبات العمل على استكمالها.....	**120**
المطلب الثالث: مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....	**122**
أولا: التعاون التجاري.....	**122**
ثانيا: التعاون في مجال الزراعة وتحقيق **الأمن الغذائي**.....	**123**
ثالثا: العلاقات الاقتصادية مع باقي الدُّول العربية.....	**125**
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي	**127**
المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري للتعاون الاقتصادي المغاربي.....	**128**
أولا: مراحل تشكيل الوحدة الاقتصادية بين الدول المغاربية.....	**128**
ثانيا: الأجهزة واللجان المكونة للإتحاد.....	**130**
ثالثا: المبادلات التجارية البينية المغاربية.....	**133**
المطلب الثاني: معوقات العمل المغاربي المشترك.....	**137**
أولا: المعوقات المؤسساتية وغلبة الهاجس السياسي.....	**138**
ثانيا: الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية.....	**139**
ثالثا: الاستقطاب التجاري الأوروبي.....	**140**
المطلب الثالث: آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي كجزء من التكامل الاقتصادي العربي.....	**141**
أولا: إستراتيجية التنمية ودور القطاع الخاص.....	**141**
ثانيا: إستراتيجية **التكامل المغاربي** والعربي من أجل ترقية الزراعة المغاربية وتحقيق **الأمن الغذائي**.....	**141**
ثالثا: التعاون التجاري والجمركي للدُّول المغاربية.....	**143**
المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون العربي.....	**145**

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري لإنشاء مجلس التعاون العربي.....	**145**
أولا: دوافع إنشاء مجلس التعاون العربي.....	**145**
ثانيا: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون العربي.....	**146**
ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي.....	**146**
المطلب الثاني: تقييم مسيرة مجلس التعاون العربي.....	**148**
نتائج الفصل الثالث.....	**149**
الفصل الرابع: الأمن الغذائي وتطور مشكلة الغذاء في الدُّول العربية	**151**
المبحث الأول: محددات الأمن الغذائي.....	**152**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....	**152**
أولا: تعريف الأمن الغذائي.....	**152**
ثانيا: مقومات الأمن الغذائي.....	**156**
ثالثا: علاقة مفهوم الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأخرى المتعلقة بالغذاء.....	**157**
المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي العربي.....	**159**
أولا: أبعاد الأمن الغذائي.....	**159**
ثانيا: مستويات الأمن الغذائي.....	**162**
ثالثا: أثر التبعية الغذائية على مقومات الأمن الغذائي العربي.....	**165**
المطلب الثالث: مؤشرات الفجوة الغذائية وفجوة الأمن الغذائي.....	**166**
أولا: مفهوم الفجوة الغذائية وفجوة الأمن الغذائي.....	**166**
ثانيا: مؤشرات الفجوة الغذائية.....	**168**
ثالثا: مؤشرات فجوة الأمن الغذائي.....	**170**
المبحث الثاني: الطلب على الغذاء وتطور فجوة الأمن الغذائي في الدول العربية.....	**171**
المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب على الغذاء في الدول العربية.....	**172**
أولا: عدد السُّكان ومعدل النمو السكاني.....	**171**
ثانيا: الدَّخل الحقيقي وأسعار الغذاء.....	**175**
ثالثا: أوضاع الغذاء في الأسواق العالمية	**175**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي في الدُّول العربية.....	**176**
أولا: الموارد الزراعية في الدول العربية.....	**177**
ثانيا: الموارد المائية	**180**
ثالثا: الموارد البشرية في القطاع الزراعي.....	**181**
المطلب الثالث: تطور فجوة الأمن الغذائي في الدُّول العربية.....	**181**
أولا: تطور الإنتاج والاستهلاك لأهم السِّلع الغذائية الأساسية.....	**181**
ثانيا: التجارة الخارجية لأهم السلع الغذائية.....	**186**
ثالثا: نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية ومؤشر الاعتماد على استيراد الأغذية.....	**187**
المبحث الثالث: العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدُّول العربية.....	**188**
المطلب الأول: العوامل الطبيعية (المتعلقة بالموارد الزراعية)	**190**
أولا: الموارد المائية.....	**190**
ثانيا: الأراضي الزراعية.....	**192**

ثالثا: أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية.....	**193**
المطلب الثاني: العوامل البشرية والتكنولوجيا الزراعية.....	**193**
أولا: العمالة الزراعية.....	**193**
ثانيا: الفقر الريفي في الدول العربية.....	**195**
ثالثا: التكنولوجيا الزراعية والأسمدة الكيماوية.....	**196**
المطلب الثالث: العراقيل المتعلقة بالخدمات المساندة للقطاع الزراعي.....	**197**
أولا: المعوقات التي تواجه التسويق الزراعي.....	**197**
ثانيا: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي.....	**199**
ثالثا: محدودية نتائج سياسات البحث والإرشاد الزراعي والتكوين في تحقيق أهدافها.....	**200**
نتائج الفصل الرابع.....	**201**
الفصل الخامس: استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدُّولية	**203**
المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي على الصَّعيد العربي	**204**
المطلب الأول: سياسة التنمية الزراعية المستديمة.....	**204**
أولا: مفاهيم أساسية في التنمية الزراعية المستديمة.....	**204**
ثانيا: تأثير السياسات الزراعية على أوضاع الأمن الغذائي العربي.....	**206**
ثالثا: سياسة تحسين الخدمات المساندة للنشاط الزراعي.....	**214**
المطلب الثاني: استراتيجيات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي	**218**
أولا: التنمية المستدامة للموارد المائية وزيادة الإنتاج من الغذاء على المستوى القطري والإقليمي والعربي.....	**218**
ثانيا: استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء.....	**219**
ثالثا: التكامل الاقتصادي في مجال المشروعات الزراعية المشتركة.....	**220**
المطلب الثالث: تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء.....	**222**
المبحث الثاني: أثر اتفاقيات الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية....	**223**
المطلب الأول: اتفاقيات الزراعة في ظل منظمة التجارة العالمية.....	**223**
أولا: اتفاقيات الزراعة في إطار جولة الأوروجواي.....	**223**
ثانيا: اتفاقيات الزراعة في إطار برنامج الدوحة.....	**229**
ثالثا: نتائج مؤتمر هونغ كونغ بشأن الزراعة.....	**231**
المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي.....	**234**
أولا: الآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي.....	**234**
ثانيا: الآثار لإيجابية المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي.....	**235**
المبحث الثالث: الإجراءات والسياسات المقترحة للحد من الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية وتعظيم الاستفادة منها.....	**238**
المطلب الأول: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة الاتفاقية الزراعية.....	**238**
أولا: ملخص لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....	**239**
ثانيا: التجارب العامة للدُّول التي انضمت لمنظمة التجارة العالمية بعد جولة الأوروغواي والمتعلقة بالمنتجات الزراعية....	**241**

المطلب الثالث: الخيارات الخاصة بسياسات الأمن الغذائي العربي في إطار منظمة التجارة العالمية	**243**
أولا: الخيارات الخاصة بسياسات الإنتاج.....	**243**
ثانيا: الخيارات المتاحة في مجال السياسات الاستهلاكية.....	**244**
ثالثا: التوفيق بين أهداف المنتجين والمستهلكين.....	**246**
المطلب ثالث: السياسات العربية الواجب إتباعها في مجال مفاوضات WTO والاتفاقيات الثنائية.....	**250**
أولا: الاستفادة من الاستثناءات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية.....	**250**
ثانيا: تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتنسيق دور الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإنمائي والتمويلي.....	**251**
المبحث الرابع: الأمن الغذائي وتحديات نتائج "الربيع العربي".....	**253**
المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية العربية وتداعيات الربيع العربي.....	**253**
أولا: عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في كثير من الدول العربية.....	**254**
ثانيا: تخلف الدول العربية في استيعاب وتوطين التقنيات اللازمة للتنمية.....	**255**
ثالثا: قصور العمل الاقتصادي العربي المشترك، في تحقيق التنسيق والترابط والتكامل الاقتصادي العربي.....	**255**
المطلب الثاني: العجز الغذائي وندرة الموارد المائية في الدول العربية في ظل الربيع العربي.....	**256**
المطلب الثالث: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الدُّول العربية من منظور الشريعة الإسلامية..... .	**258**
أولا: مفهوم الأمن الغذائي من منظور الشريعة الإسلامية.....	**259**
ثانيا: العوامل المحددة للطلب على الغذاء من منظور الشريعة الإسلامية.....	**263**
ثالثا: العوامل المحددة لإنتاج الغذاء من منظور الشريعة الإسلامية.....	**270**
نتائج الفصل الخامس.....	**273**
الخاتمة.....	**275**
قائمة الجداول والأشكال	**286**
قائمة الملاحق.....	**287**
قائمة المراجع.....	**314**

بانتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ظهرت ملامح بيئة دولية جديدة، أفرزها تطور المستجدات على مستوى الاقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور منظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية. وكانت أبرز التغيرات في هذا الجانب، تلك الناتجة عن الاتجاهات الحديثة نحو الاندماج الاقتصادي في إطار التجمعات الاقليمية، والذي لم يقتصر الأخذ به –كأسلوب جديد في هيكلة العلاقات الدولية– على الدول النامية فقط، بل أن أثره كان سابقا على مستوى الدول المتقدمة، التي وجدت في القرب الجغرافي –كواقع تاريخي وطبيعي– مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق وتنويع التبادلات الاقتصادية، وهذا الواقع يكتسي أهمية بالغة عندما تجمع هذه الدول خصائص ومقومات تتيح لها ذلك.

في ظل هذه الظروف، وجدت الدُّول العربية نفسها تعيش في ظل نظام جديد، لم تشارك في وضع أسسه، لكنه فرض عليها وعلى غيرها من الدُّول النامية، فكان لزاماً على هذه الدُّول التكيف مع أسس ومتطلبات هذا النظام، بالشكل الذي يسمح لها بالإستمرار والتواجد والتعايش في ظله، وتحسين أحوالها وظروفها سياسياً واقتصادياً، لتسهيل دمج اقتصاديات هذه الدُّول بالإقتصاد العالمي الجديد.

وفي هذا السياق يفرض التكامل الاقتصادي العربي نفسه كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية، والمتمثلة أساساً في تسارع مسار العولمة بتجلياتها الإقتصادية من جهة، وبروز مشاريع بديلة على المستوى الإقليمي، متمثلة في مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية من جهة أخرى.

وبذلك فإنَّ التحديات التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي عديدة، ولابد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل متميز (تعاطي إيجابي)، لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو العولمة بتجلياتها الاقتصادية، وتزول فيه الحواجر أمام تجارة السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص.

ومما لاشك فيه أنَّ هذه التحديات، ستؤدي إلى إحداث آثار مباشرة على الاقتصادات العربية، وبالتالي على فرص تكاملها.

ففي الميدان الزراعي مثلاً، عرفت المنتجات العربية عدة صعوبات داخل بلدان أوروبا، كنتيجة حتمية للمنافسة الناتجة عن التوسيع للإتحاد الأوروبي، كما أنَّ ارتفاع الأسعار سيكون له آثار سلبية على كل البلدان العربية المستوردة للغذاء وخاصة منها الحبوب، وذلك بالرغم من الابقاء على مكتسبات البلدان العربية في إطار المعاملة التفضيلية، إلَّا أنَّ هذه المعاملة سوف تقتصر في المستقبل على البلدان النامية المصنفة ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

وباعتبار الزراعة ذات أهمية كبيرة في التأثير على وضعية الأمن الغذائي لأي دولة، فقد كانت مشكلة الغذاء ولعقود عديدة إحدى المشكلات التي تحتل الصدارة على المستوى العالمي، فحظيت التنمية الزراعية باهتمام كبير حتى يتم التغلب على الاحتياجات الغذائية المتزايدة والضخمة. والدول التي كانت مرشحة لمجاعات وكوارث بسبب حجم السكان كالهند والصين مثلا صححت مفاهيم الأمن الغذائي واتجهت إلى زيادة إنتاج الغذاء ونجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتقلت من الاستيراد إلى التصدير.

كل هذه الأوضاع المتعلقة بالعجز الغذائي في العالم العربي ستزيدها تعقيدا تغيرات دولية وتحولات اقتصادية كبرى فلم تعد الموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة لمزيد من الاستثمارات متاحة، ولم تعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تنبني عليها الآمال في مستقبل التنمية الزراعية أيضا متاحة، هذا رغم قيام العديد من الحكومات العربية بتشخيص لأزمة الأمن الغذائي والقيام بجهود تستحق الثناء لإصلاح هذا الوضع وإعادة تكييف السياسات الوطنية ضمن خطة استراتيجية ومبادرة تنموية زراعية جديدة.

والعجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد كان أيضا مرتبط ارتباطا كبيرا **بحالة التجزئة** التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

الأهمية:

من أجل هذا، كانت الحاجة ملحة إلى هذا البحث، الذي يقوم برصد وتحليل ظاهرة –عملية– التكامل الاقتصادي العربي باعتباره أداة استراتيجية وإطاراً عملياً لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، والمتجسد في "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والتجمعات العربية الاقليمية، بغرض الوقوف على المستوى الذي وصلت إليه، ومدى تكيفها مع المناخ الدولي السائد، بغرض التعاطي الإيجابي معه، والوقوف على المزايا التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والمشروعات الزراعية المشتركة، والبحث في مدى إمكانية وضع رؤى عربية لاستراتيجية الأمن الغذائي في ظل التحديات والمستجدات الاقتصادية.

إشكالية البحث:

إنَّ مجرد الحديث عن المشاريع الاندماجية –التكاملية– على مستوى النظام الاقليمي العربي، وعن حالة العجز الغذائي التي يعيشها العالم العربي، يجعلنا أمام إشكال فعلي، وهوكالتالي:

ما هي إمكانيات الاندماج الاقتصادي العربي؟ وهل سيعمل هذا الأخير على إيجاد استراتيجيات تحقق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والدُّولية ؟

لذلك فإنَّ هذا البحث يحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها:

1- ما هي أهم ملامح التغيرات الاقتصادية العالمية، والمؤثرة على توجهات الإقتصاديات العربية؟

2- ما مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج للتكامل الإقتصادي العربي؟ وهل ستشكل إقامة هذه المنطقة، حافزاً لتوليد آلية للإنماء و الاندماج الاقتصادي العربي؟

3- هل سيتعارض قيام أكثر من اتحاد جمركي عربي مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الدولية ؟

4- ما هي محددات الأمن الغذائي؟ وما هي مظاهر أزمة الغذاء في العالم العربي ؟

5- ما هي الاستراتيجيات والأهداف الاقتصادية لإقامة تكامل زراعي عربي إذا تم استغلال الموارد الزراعية المتاحة في المنطقة العربية؟

6- ما مدى استفادة الدُّول العربية من الاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية ؟

الفرضيات:

1- تتمثل أهم ملامح التغيرات الإقتصادية العالمية، المؤثرة على توجهات الإقتصاديات العربية، في العولمة بتجلياتها الاقتصادية من منظمة التجارة العالمية (WTO) والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى الترتيبات الجهوية المقترحة كمشروعات بديلة للتكامل الإقتصادي العربي، متمثلة في مشروعي السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية.

2- بالرغم من أنَّ إقامة منطقة للتجارة الحرة تمثل أبسط أنماط الاندماج الاقتصادي أدناها مرتبة، فإنَّ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل تحديين: أولهما في الأجل القريب والمتوسط ويتعلق بتنفيذها، أمَّا الثاني فيتعلق بتطور المنطقة الحرة هذه والانتقال بها إلى مرحلة أعلى من الاندماج الاقتصادي العربي وتحديداً إقامة اتحاد جمركي عربي والانتقال به إلى سوق عربية مشتركة.

3- لعل التعثر الذي أصاب المسيرة العربية والجهود التي بذلت لمواجهة واقع التشتت عن طريق المحاولات التكاملية في إطار جامعة الدول العربية، أدى إلى ظهور مستوى آخر من الانتظام والتعاون –خارج إطار الجامعة– والمتجسد في التجمعات العربية الاقليمية التي ظهرت في شكل مؤسسي حديث وأخذت بعداً هاماً داخل النظام العربي، تمثلت أساساً في تكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

4- إنَّ إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، قد يعتبر استراتيجية هامة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي، خاصة وأن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل.

5- من المؤشرات التي نستدلّ بها على وجود مشكلة غذائية في الوطن العربي، تغير الأوضاع الزراعية وازدياد الهوة بين الإنتاج والاستهلاك واختلال الميزان التجاري

6- إن انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة في شكل تكتل اقتصادي يجعلها في موقع قوة وتستطيع الاستفادة من المزايا التي تفرزها هذه المنظمة.

الهدف:

ومن هنا، كان الهدف من هذا البحث الذي يقوم على افتراض أساسي مؤداه أنَّ الإقتصاد العربي، يتشكل بصورة أو بأخرى في إطار التحولات الإقتصادية العالمية، ويتأثر بها إما آجلاً أو عاجلاً، وعليه أن يبحث في تبنى الإستراتيجيات والآليات، التي يحصل من خلالها على أكبر مكسب ممكن من التفاعل مع العالم الخارجي، وبأقل المخاطر الممكنة.

وبالتالي يحاول البحث، الوقوف على:

- التحديات الدُّولية والاقليمية التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها المحتملة عليه.
- محاولات الاندماج الاقتصادي العربي، ومستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كونها الفرصة الوحيدة المتاحة، حتى تكون الدُّول العربية جزءاً من حركة العلاقات الإقتصادية الدولية الجديدة، وما يحكمها من اتفاقيات ترعى حرية التجارة.
- تحليل محددات الأمن الغذائي، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها.
- توضيح علاقة الارتباط بين التكامل الاقتصادي الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.

- البحث في الاستراتيجيات الممكنة للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية وتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية.
- تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تنفيذ الاتفاقية وكذلك المشاكل التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام.
- تعظيم الاستفادة من اندماج اقتصاديات الدول العربية في النظام التجاري العالمي في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدولية.

الحدود الزمنية للدراسة:

إن التحكم في العناصر التحليلية للموضوع، يستوجب تحديده من حيث مجال دراسته عبر الفترة: (1945-1997)، كونها المجال الزمني الذي عرف تحولات عميقة في المجال الاقتصادي كانت لها آثار وانعكاسات على النظام الاقليمي العربي، منها تفاقم أزمة الغذاء العالمي سنة 1973م، التي أدت إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي في الدول النامية ومنها الدول العربية، إضافة إلى كونها فترة مسار التكامل الاقتصادي العربي.

والفترة: (1998-2010)، وهي فترة بدء التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(1/1/ 1998)، ومتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية، ودراسة وضعية الغذاء والأمن الغذائي العربي خلال هذه الفترة (بحسب الاحصائيات المتوفرة).

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع أساسا إلى أهميته التي تنبع من **اعتبارات علمية**، كون هذه المحاولة البحثية ستكون جهد يضاف للمكتبة الجزائرية وللانتاج والبحث العلمي، كما قد تكون هذه الدراسة مرجعا لبعض البحوث المستقبلية في ذات الموضوع.

أما **الاعتبارات العملية** لهذه الدراسة، تنبع من كونها تعالج موضوعا حيويا يتمثل في مبادرات إعادة بعث وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، لتعزيز دمج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي، والبحث في استراتيجيات وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

كما أن هذا الموضوع؛ جاء لتكملة الدراسة التي قمنا بها في إطار التحضير لشهادة الماجستير:"**واقع وأفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**"؛ حيث عالجت إشكالية البحث مدى إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي عربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، من خلال تحليل لهيكلة الاقتصاديات العربية ومدى تأثرها بالتحولات الاقتصادية العالمية، وقد ركزت الدراسة

على GAFTA كإحدى آليات التكامل الاقتصادي العربي، لم تتطرق إلى التجمعات العربية الإقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار هذا التكامل.

وجاء هدا البحث؛ ليبرز هذه الآليات والبحث في مدى إمكانية وضع رؤى إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، إذا ما تحقق تكامل اقتصادي بين الدُّول العربية في ظل تحديات إقليمية ودولية تفرض نفسها كبدائل حتمية لإمكانيات الاندماج الاقتصادي للدُّول العربية في الاقتصاد العالمي.

المنهج المتبع:

بناءاً على التساؤلات المطروحة والفرضيات التي صغناها، فإنَّنا سنتبع في دراستنا هذه كلاً من المنهج الإستنباطي، من خلال أداته التوصيف، فسنستخدمه في عرض المفاهيم النظرية لأهم ملامح التغيرات الإقتصادية العالمية، في أواخر القرن العشرين والمؤثرة على توجهات الاقتصاديات العربية في الفصل الأول، فنستعين بالمنهج الإستقرائي من خلال أداته المتمثلة في الإحصاء لتحليل الأرقام والبيانات المتعلقة بأداء الاقتصاد العربي: في محاولة للتعرف على واقع الإقتصاديات العربية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، وكذا في تبيان وضعية الأمن الغذائي العربي في الفصل الرابع من البحث بالاستعانة بالتقارير الصادرة عن: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بسوريا، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج الاغذية العالمي...

الدراسات السابقة:

مقدم عبيرات:"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات منظمة التجارة العالمية"؛ البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2002.

عالجت إشكالية البحث موقع التكامل الاقتصادي الزراعي وإمكانياته المتاحة على مستوى المنطقة العربية وعلى مستوى خريطة التجارة العالمية والتحديات التي قد يواجهها هدا التكامل.

إلَّا أنَّ الدَّراسة لم تتطرق إلى التكامل الزراعي كإحدى الاستراتجيات لتحقيق الأمن الغذائي العربي إلى جانب غياب تحليل لهيكلة الاقتصاديات العربية ومدى تأثرها بالتحديات الاقتصادية العالمية.

بوزيدي قدور: "التكامل الاقتصادي العربي" البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 1999.

عالجت إشكالية البحث مفاهيم التكامل الاقتصادي، ومراحل التكامل الاقتصادي العربي، وتوصلت الدراسة إلى أن كل محلاولات التكامل الاقتصادي العربي باءت بالفشل لأسباب متعددة، بعضها سياسي

والبعض الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى التشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدُّول العربية.

إلَّا أنَّ الدَّراسة لم تتطرق إلى التجمعات العربية الاقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وإلى التكامل الاقتصادي كإحدى الاستراتجيات لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

عز الدين بن تركي: "تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية" البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر – باتنة – 2007/2006، عالجت إشكالية البحث أهمية إقامة سياسة زراعية تتولاها السلطات العمومية. والتي تتمثل أهم معالمها في التأطير الفعال للنشاط الزراعي وتخصيص ناجع للموارد الداعمة للعاملين في القطاع.

وتوصلت الدراسة إلى أن النشاط الزراعي يبقى محكوما بعوامل طبيعية. حيث تبقي المساحات الصالحة للزراعة تتقلص تحت وقع التوسع العمراني و التلوث و التغيرات المناخية المتسارعة. كما أن إمكانيات التوسع الزراعي تتراج ع لاعتبارات فيزيائية وأخرى إقتصادية. من جهة أخرى، تمثل "المعضلة المائية " أكبر تحديا يواجه الزراعة في العالم بسبب النضوب الذي يعرفه هذا المورد في العالم وبفعل التلوث المتواصل لمصادره وهو تلوث تسبب فيه العديد من العوامل، كالإستخدام المفرط للمستهلكات الداخلة في الإنتاج الزراعي. وواقع النشاط الزراعي اليوم، يجعل المسألة الزراعية تكتسي طابعا عالميا، بفعل تداخل العوامل المحددة والإنعكاسات المحتملة على الوضعية الغذائية للعالم بأسره.

إلَّا أنَّ الدَّراسة لم تتطرق إلى أن النشاط الزراعي والامن الغذائي يبقى محكوما أيضا بحالة التجزئة والتشتت التي يعيشها العالم العربي.

ناصر عبيد ناصر:"واقع الامن الغذائي العربي وآفاق تطوره"؛ البحث عبارة عن مقال، مجلة جامعة دمشق، المجلد14، العدد الثاني 1998، عالج موضوع المقال مفهوم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية العربية، وتوصل إلى أن التناسب بين عدد السكان وإنتاج المواد الغذائية يشكل مؤشرا هاما لوصف الحالة الغذائية.

إلَّا أنَّ الدراسة لم تتطرق إلى إشكالية المياه كإحدى القضايا الأساسية في طرح مشكلات الغذاء في الوطن العربي.

أقسام البحث:

نظراً لاتساع الموضوع وتشعب فروعه حاولنا ضبطه منهجيا بتقسيمه إلى خمسة فصول أساسية:

الفصل الأول: التحديات الاقليمية والدُّولية المؤثرة على توجهات الاقتصاديات العربية.

الفصل الثاني: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للإندماج والإنماء الاقتصادي.

الفصل الثالث: التجمعات العربية الاقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الرابع: الأمن الغذائي وتطور مشكلة الغذاء في الدُّول العربية.

الفصل الخامس: استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي العربي في إطار WTO والتغيرات الدُّولية.

الفصل الأول:
التحديات الاقليمية والدُّولية المؤثرة على توجهات الاقتصاديات العربية

تمهيـــد:

شهد الإقتصاد العالمي، تحولات جذرية، تفرض تحديات جسيمة على العالم العربي على مستوى حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال، وبشكل مقلق الأمن الغذائي.

ولعل أبرز هذه التحولات ما ارتبط بالسَّير المتسارع نحو "العولمة الإقتصادية"، وما تحمله من تجليات اقتصادية، أفرزها تطور المستجدات على مستوى الإقتصاد العالمي، خاصة بعد ظهور منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقتصادية، بالإضافة إلى الترتيبات الاقليمية المقترحة كمشروعات بديلة لمشاريع الاندماج الاقتصادي العربي.

فما هي التدابير والاجراءات التي تقوم بها الدُّول العربية لمواجهة هذه التحديات وكيف يمكن أن تستفيد منها في شكل تجمع اقتصادي؟

ولتحديد مفهوم هذه التحديات؛ كخلفية وإطار نظري لهذه الدَّراسة وإبراز آثارها على توجهات الاقتصاديات العربية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تحديات دولية: العولمة وتجلياتها الاقتصادية؛

المبحث الثاني: تحديات إقليمية: السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية؛

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد العربي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية؛

وذلك وفق التحليل الموالي:

المبحث الأول:

تحديات دولية: العولمة وتجلياتها الاقتصادية؛

إن مسيرة "عولمة الاقتصاد العالمي"، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن الاقتصاد الرأسمالي ليست جديدة، إنَّما هي نتيجة طبيعة حتمية للتطورات التي شهدها العالم ، فقد بدأت على إثر النمو الكبير في اقتصاديات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي اقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا في الربع الأخير من القرن الماضي.

وانتشر هذا المصطلح، على كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.

ولما كانت العولمة بهذا التشعب، فإنَّها في الحقيقة تحتاج إلى بحث مفصل، ولما كان البعد الذي يهمنا في هذا البحث هو البعد الاقتصادي، فسيكون تعرضنا لمفهوم العولمة بصفة عامة، مع التركيز على بعدها الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم العولمة والتحولات الاقتصادية العالمية

تعد ظاهرة العولمة، من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكادمية، أو على مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

وقبل الخوض في إعطاء تعاريف للعولمة، لابد من الوضع في الاعتبار بعض النقاط الآتية: [1]

– أنَّ العولمة ظاهرة عالمية، نشأت إثر تراكم عدة عوامل منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي الثقافي، ومنها السياسي ومنها العلمي التقني، فهي ليست محض صدفة؛

– أنَّ العولمة تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية؛

– أنه ليس ثمة دولة بعينها مسؤولة عن تطور هذه الظاهرة العالمية، والتي تمثل مرحلة تطور زادت معها درجة تعقيد الحياة الاجتماعية؛

– أنَّ للعولمة أثارها الإيجابية وكذلك لها مضاعفات سلبية، لم تنجو منها حتى تلك الدول التي تدعي أنها المسؤولة عن نشوء ظاهرة العولمة في العالم؛

56

[1] أنظر في ذلك:

- **د. ممدوح محمود منصور** " العولمة " دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2003، ص7.
- **بركات محمد مراد** "تأملات نقدية لظاهرة العولمة" مجلة دراسات، العدد09، صيف2002، ص92.

– أنَّ الشركات المتعددة الجنسيات والمتعددة الحدود، والثورة المعلوماتية، والتطورات الهائلة في مجالات عدة، من أهمها الفلك والطب والكمبيوتر، ليست إلاَّ نتاج تراكم المعرفة العلمية، ولم تكن في منشأها نتاج صدفة، وهي من أبرز مؤشرات العولمة.

أولا: تعريف العولمة

اصطلاح العولمة، يعبر عن وضع فيه تزال الحدود والقيود الجغرافية، والسياسية، والثقافية، أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات والمعلومات والعادات.[1] ومع هذا فإنَّ المعنى النظري أو الأيديولوجي الذي يدعو إليه أصحاب هذه الفكرة، ليس جديداً كجدة المصطلح، الذي لو بحثنا في معناه **اللغوي** لوجدنا أنه يعني جعل الشيء عالميا؛ أما **اصطلاحاً** فهو يتضمن عناصر عدة أهمها:[2]

– انتشار المعلومات، بحيث تصبح متاحة لجميع الناس وبسرعة كبيرة؛

– إذابة الحدود بين المجتمعات والمؤسسات؛

– زيادة معدل التشابه بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال والأفراد؛

أما تعريفها اقتصادياً، فيعني "استقطاب النشاط السياسي والاقتصادي في العالم، حول إرادة مركز واحد من مراكز القوة في العالم ".[3]

وعلى مستوى الترجمة، فيقصد بكلمة العولمة في اللغة الفرنسية Mondialisation، جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من إطار المحدود إلى إطار اللَّامحدود، ويقصد بالمحدود هنا حدود الدَّولة، حيث رقابة وحدود جغرافية وسياسية وحماية الداخل من أي تدخل خارجي، بينما المقصود باللامحدود (العالم)، فالعولمة تتضمن إذن معنى تجاوز الحدود السياسية للدولة.[4]

56

[1] **د. رضا عبد السلام** " انهيار العولمة " دار السلام، المنصورة، مصر 2003، ص15 .

[2] **عفاف عبد الأمير الجمري** "العولمة ما لها وما عليها وسبل مواجهتها":
Le:13/02/2006 http://montadayat.org/modules.php?name=Sections&op=printpage&artid=1313

[3] **امحمد برادة غزيول**" العولمة بين المنظور الغربي والإسلامي"، :
http://membres.lycos.fr/berradarz/m6.htm : 27/02/2006

[4] أنظر في ذلك: – **منى شفيق جندي** " أثر العولمة على الإدارة المصرية " مركز البحوث و المعلومات، اكادمية السادات للعلوم الإدارية، ص27.

- **أ.نوري منير** "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 02، السداسي الثاني2004 ،جامعة الشلف 2004، ص88.

– **د.مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية المعاصرة "مجلة الفكر السياسي، العدد18- 19 السنة السادسة2003. http://www.awu-dam.org :25/03/2006

ويقصد بكلمة العولمة في اللغة الانجليزية Globalization، والتي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أيضاً تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل.

كما تعنى أيضاً، خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة،[1] فالعولمة هي التداخل الواضح لأمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسة للدول ذات السيادة، أو الانتماء لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

وتعتمد العولمة على أربعة قوى رئيسية وهي:[2]

– **حرية الإستثمار في أي مكان في العالم:** والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

– **حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم:** وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة الوطنية لأي دولة.

– **عالمية الإتصالات والمعلومات:** التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

– **عالمية النمط الإستهلاكي:** وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره من العالم، وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها، ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال، كما أنَّ عالمية الإتصالات والمعلومات، يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الإستثمار وانتقال رؤوس الأموال،[3] وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة.

56

[1] **د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر، جامعة الشلف2004، ص3.

[2] **عبد الرحمن يسري**" نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة" مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 217، 17 جويلية 1999م،ص 54، ص56.

[3] **د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف: نظرة شمولية" مرجع سبق ذكره، ص11.

ثانيا: آليات العولمة الاقتصادية

تشير عولمة الاقتصاد إلى اندماج العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة، تخضع لقواعد قانونية واحدة، وهو ما يعني أن المصلحة والغاية الرئيسية من وراء عولمة الاقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وانتقال الرساميل، تكمن في محقيقه مصلحة النظام الاقتصادي في الدول الغربية، فالعولمة في مجال الاقتصاد العالمي، قد ذهبت إلى توظيف عدة آليات اقتصادية، ومن أبرز تلك الآليات ذات المضمون الاقتصادي والتأثير الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، المنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات.

1- صندوق النقد الدولي (IMF): لقد تزامن إنشاء صندوق النقد الدولي مع نشأة البنك الدولي، حيث أنَّ كلا منهما كان نتيجة لاتفاقية بريتون وودز عام 1944م، الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدُّولي، غير أنَّ الأهداف والوظائف التي قام من أجلها الصندوق مختلفة عن تلك التي أنيط بالبنك تحقيقها، وإن كان كل منهما يكمل الآخر، وتتمثل وظائف الصندوق في تسهيل حركة ونمو التجارة الدولية نمواً متوازناً ممَّا يساعد على تحقيق مستويات عالية من التشغيل في كل الدول، كما تشمل أيضا مراقبة هدف استقرار أسعار الصرف، كما أنَّ الوظيفة الهامة التي اضطلع بها الصندوق، تتمثل في مدّ الدُّول الأعضاء بالنقد الأجنبي اللازم لمعالجة موازين المدفوعات، والتقليل من مدد الاختلال في هذه الموازين.[1]

2- البنك العالمي: تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية1944م، وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك في الفترة من 8-14 مارس 1946م في مدينة سافانا جورجيا الأمريكية، وبدأ أعماله رسمياً في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 يونيو/ماي 1946م، بإعتباره مؤسسة مالية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل لأغراض إعادة التعمير والتنمية، سواء للدول المتقدمة وبعد ذلك للدول النامية الأعضاء، ليكون أول مؤسسة عالمية لتمويل التنمية الاقتصادية، حيث بلغ أعضاءه من الدول حتى 1996م حوالي 172 دولة.[2] ولكي يتسنى للدولة أن تصبح عضواً في البنك الدولي يجب أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي.[3]

56

[1] **الهادي الخالدي** "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي" دار هومة، الجزائر 1996م، ص22.

[2] **عادل أحمد حشيش** "العلاقات الاقتصادية الدولية" الدار الجامعية الجديدة ، 2000، ص 171.

[3] **جاك .ج بولاك** – ترجمة **أحمد منيب**" البنك الدولي و صندوق النقد الدولي " الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية2001، ص3.

ولقد سلك البنك في السنوات الأخيرة سبيل مشاركة الحكومات والبنوك الخاصة في مجالات الاستثمار، حيث اتجهت نصف قروض البنك في عام 1989م في هذا المجال، إلّا أنّه عدل أخيراً عن هذا الاتجاه بعد تفاقم مشكلة المديونية الدولية.[1]

3- الشركات المتعددة الجنسيات: تعد الشركات المتعددة الجنسيات، جوهر العولمة بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصة بالانتاج.

فقد شهدت الحياة الاقتصادية والتجارية في العالم، تطورات متعددة وتحولات هائلة، تطلبت تطبيق العديد من الآليات الجديدة، مثل المفاضات والتحالفات والإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، سواء داخل الدولة الواحدة أوبين الدول أوالشركات العابرة للقارات،[2]وتمثل هذه الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، فمنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائداً .

وبعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، تزايد عدد هذه الشركات، وازدادت فروعها في العالم. وأصبحت تمثل أهم الملامح الرئيسية للاقتصاد العالمي، والفاعل الرئيسي في عملية تدويل الانتاج على المستوى العالمي.

ويقع الكثير في الخلط بين الشركات المتعددة الجنسيات، وبين ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا رباط لا محلَّ له. حيث يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال، ومدى حجم تحركاتها وتأثيرها على الاقتصاد، بينما الشركات المتعددة الجنسيات، تمارس مراقبة واسعة وشاملة لكل الموارد، خاصة منها المتعلقة بالتجديد والإبتكار والبحث والتكوين.[3]

وبالتالي؛ فليس كل استثمار وافد من الخارج بالضرورة صادر عن شركة من هذا النوع، ومن أمثلة ذلك، استثمار من دولة عربية في دولة عربية أخرى، الشركات المشتركة بين الحكومات العربية أو بين أفراد القطاع الخاص في أكثر من دولة واحدة .[4]

56

[1] **د. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي** " التنمية الاقتصادية "الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص281.

[2] **د. فريد النجار** " التحالفات الإستراتيجية " الطبعة الأولى، ايتراك، القاهرة 1999، ص14.

[3] أنظر في ذلك: **د. ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني** "العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي"الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص59.

- **د.أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمود شهاب** "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية "دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية1997،ص21

- **محي محمد سعد** "ظاهرة العولمة "الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص59 .

– **د. أ.اميرونوف** ، ترجمة: **د. علي محمد تقي عبد الحسين** " الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات "ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص94.

-**Wladimir andreff** « les multinationales globales »éd : la découverte, paris2003, p83, 84.

[4] **د. سمير محمد عبد العزيز عجمية ،د. إيمان عطية ناصف** " التنمية الاقتصادية " قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية 2003، ص284.

وتختلف الشَّركات المتعددة الجنسيات، عن الشركات الأخرى، في أنَّها يكون لها مقراً رئيسياً في بلد ما–عادة دولة متقدمة اقتصادياً– ويكون نشاطها في الخارج في دولة أو أكثر.

4– منظمة التجارة العالمية: أنشأت منظمة التجارة العالمية عام 1995، للإشراف والرقابة على عملية تحرير السوق والأنظمة المالية والتجارية من القوانين والقواعد التي تحكمها، حتى تتلاءم مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد (العولمة الاقتصادية). [1]

ثالثا: متطلبات وآثار العولمة

تتحدد متطلبات العولمة بمتطلبات الإندماج في الإقتصاد في العالمي، والتي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى، بل ومن مجموعة دول إلى أخرى، وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي والإجتماعي بالدرجة الأولى، وحسب مفهومها للعولمة وما تتوقعه منها من فرص وتحديات بالدرجة الثانية.

ويرجع الاختلاف بين مواقف الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، إلى مجموعة من الأسباب يبرز في مقدمتها:[2]

– عدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لظاهرة العولمة، رغم وجودها على أرض الواقع واستمرار رسوخها، لذلك تواصل تجاهلها أوحتى مهاجمتها، بإعتبارها نموذجاً جديداً من نماذج الهيمنة الرأسمالية، التي يجب رفضها رغم قناعتها وبشئ من القلق بسرعة ترسخ وتطور هذه الظاهرة ومستقبل ذلك عليها. وبالمقابل فإنَّ الدول المتقدمة واعيةً بشكل متماثل لوجود العولمة وتطورها وآثارها عليها، إضافة إلى عدم الشعور بنفس قلق الدول النامية منها، لأنها نشأت وترعرعت في هذه الدول ولاتعتبر دخيلة على مجتمعاتها.

– حققت الدُّول المتقدمة الإندماج الحالي بالاقتصاد العالمي، بشكل تدريجي وانتقائي ومدروس، ولفترة زمنية طويلة امتدت إلى أكثر من خمسة عقود من الزمن، حيث كان الإندماج بالنسبة لها وسيلة استطاعت من خلالها وبمساعدة ودفع المؤسسات المالية والتجارية، التي خلقتها تلك الدول لخدمة أهدافها، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات، أن تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ومستويات معيشية متقدمة لمجتمعاتها. بينما في المقابل؛ تفاجأت الدول النامية–ومنها **العربية**–بهذه الظاهرة،كظاهرة

56

[1] **د. ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني** "العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي"مرجع سبق ذكره، ص66.
سنتعرض لها بأكثر التفاصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث من الدراسة، ص11.

[2] **د. حسن حمود** " العولمة والحماية الاجتماعية " ورقة عمل ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر2005، ص18.

اقتصادية لابد أن تسير في ركابها، وهي في مرحلة تفتقر فيها إلى العديد من المقومات المطلوبة لتحقيق الإندماج الناجح في الإقتصاد العالمي.

- إضافة إلى ذلك؛ فإنَّ الدول المتقدمة استوعبت الجوانب الفكرية والسياسية والعقائدية لظاهرة العولمة، بإعتبارها إفرازات لتطورها الاقتصادي والسياسي والإجتماعي، والعلمي والتكنولوجي، وكانت مدركة بشكل كامل لكل تلك التطورات، وهي بذلك تختلف عن موقف الدول النامية التي تحاول بكل جهدها، ربط مجتمعاتها بمظاهر الحضارة الغربية، ولا تنظر إلى الآثار الإجتماعية والفكرية للعولمة على مجتمعاتها، بل بالعكس تنظر إلى ذلك كونه فرصة للإسراع إلى مسيرة العولمة، ويبقى القلق الحقيقي بخصوص هذه الظاهرة، في الدول التي لديها موروث راسخ من المعتقدات والأفكار والتقاليد الإجتماعية، التي تسعى للمحافظة عليها والتمسك بها. [1]

وعلى هذا الأساس؛ فهي ترى في الآثار الفكرية والسياسية والعقائدية للعولمة، مخاطر تتعدى في نظرها مخاطر العولمة الاقتصادية.

- في الإطار النظري؛ فإنَّ العولمة يفترض أن تتيح الفرص لكافة الدُّول، لأداء دور فعال في الاقتصاد العالمي، ولكن الواقع يبين لنا بأنَّ العولمة، تزيد من التعقيدات والتحديات الناتجة عن تكثيف الإعتماد المتبادل، وزيادة المخاطر الناجمة عن عدم الإستقرار، وتهميش بعض الدول في إطار الاقتصاد العالمي .

- تعاني الدُّول النامية بشكل عام والدُّول **العربية** بشكل خاص، من عدم الوضوح حول ماذا يمكن أن يقدم الإندماج بالاقتصاد العالمي لنموها الاقتصادي في المدى البعيد، كما أنَّ العديد منها يعتبر هذا الإندماج كغاية وليس وسيلة لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالمقابل فإنَّ ذلك سيعمل على إضافة أعباء جديدة على صانعي السياسة والقرار، بمجموعة إضافية من السَّياسات والقرارات.

وبشكل عام؛ فإنَّ تحقيق اندماج متوازن في الاقتصاد العالمي، لا يتحقق إلَّا من خلال ضمان نمو حقيقي في الصادرات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مجموعة من السَّياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، التي تقوم على تشجيع الإستثمار المنتج طويل الأجل، مدعوماً بمدخرات يتم استقطابها من خلال توقعات عوائد مرتفعة، تتحقق من كفاءة الأداء الاقتصادي التي تحققها سياسة الإصلاح؛ أمَّا الجانب الآخر الذي يرتبط بمدى سرعة الإندماج بالاقتصاد العالمي، فهي تتعلق بكثافة الإعتماد على التدفقات المالية، سواء كانت بشكل استثمارات خاصة أو بمساعدات رسمية، حيث يجب أن تدار هذه

56

[1] **د. حسن حمود** " العولمة والحماية الاجتماعية " ورقة عمل ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر2005، ص18.

الأخيرة بشكل كفؤ وحريص، لكي لا توجه المساعدات الرسمية بشكل خاطئ إلى الإنفاق العام، الذي يعطي الأفضلية لقطاعات غير قابلة للتجارة.

من الآثار الإيجابية للعولمة: [1]

– الانفتاح المالي يُمكِّن الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلى وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، كما تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

– تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة "Foreign Direct Investment (FDI)" واستثمارات الحافظة المالية "Foreign Portfolio Investment (FPI)" بالإبتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

– تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

– يؤدي تحرير التجارة الدولية بما يصاحبه من تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إلى زيادة حجم وحركة المبادلات الدولية، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج القومي في معظم الدُّول وبالذات في الدُّول المتقدمة.

– هناك فرصة لزيادة صادرات الدُّول النامية إلى الدُّول المتقدمة، الذي يتيحه الإلغاء المتوالي والمتدرج للدعم الذي تقدمه الدُّول الصناعية لمنتجيها الزراعيين، سواء كان دعماً للإنتاج أو دعماً للتصدير، وقيام هذه الدول بالإلغاء على مراحل لنظام الحصص في مواجهة صادرات الدُّول النامية إليها.

– يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية من مستلزمات إنتاج وما في حكمها إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي في الدول النامية، وزيادة الإنتاج فيها.

– بالرغم من أن الإتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية مع ما تتضمنه من إلغاء دعم السَّلع الزَّراعية، ستؤدي إلى رفع أسعارها للدُّول المستوردة لها (الدول النامية)، فإنها من ناحية أخرى ستحفز هذه الدُّول لزيادة إنتاج السَّلع الزَّراعية.

---

[1] **د. محمد احمد على دنقل، عمر محجوب وآخرون** "الاستثمار الزراعي في ظل المتغيرات:العولمة،السلام،البترول" ورقة عمل مقدمة إلى وزارة الزراعة والغابات أسبوع الاستثمار السودان http://www.sudaneconomy.com/arindex.htm

أمَّا الآثار السلبية فتتمثل في:

– إرتفاع أسعار السلع الزراعية، نتيجة إلغاء الدول المتقدمة الدعم المحلي ودعم الصادرات؛

– بالرغم من إلغاء القيود الكمية بوجه عام على صادرات الدول النامية، فإن هناك عدة قيود قابلة للسريان على منتجات هذه الدول حيث تتمتع تلك الصادرات، بكفاءة عالية تمكنها من النفاذ لأسواق الدول المتقدمة (المنسوجات).

– إنخفاض حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لخفض الرسوم الجمركية، وقيام الدول النامية بالبحث عن موارد إضافية مما يؤثر في كل من تكلفة الإنتاج والقطاعات الأخرى.

– تضاؤل فرص الدول النامية في التنافس مع الدول المتقدمة في قطاعات عديدة كالخدمات.

– عدم إمكانية صمود الصناعات الوطنية الناشئة، في الدول النامية (مع إنهاء الحماية)، أمام المنتجات الأجنبية والتي تتمتع بمزايا تتفوق فيها على مثيلاتها من الدول المتقدمة.

– عجز كثير من الدول النامية عن توفير الكفاءات اللازمة، للتفاوض والتعامل مع الخبرات القائمة في كل من الدول المتقدمة ومنظمة التجارة العالمية.

– ضعف فرص الدول النامية في المنافسة في مجال تجارة حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

على صعيد التجارة العالمية، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أعلنت الدول الرأسمالية المتقدمة عن الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية، تحكم آليات تحرير التجارة وفقاً لاعتبارات الكفاءة والمزايا النسبية.[1]

وتحقيقاً لهذا الهدف، بدأت المفاوضات الهادفة إلى تخفيض القيود التجارية القائمة، وذلك بناءاً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بعقد مؤتمر دولي للتجارة والعمل، وشكل لجنة تحضيرية لوضع جدول أعماله وعقدت اللجنة دورتها الأولى في لندن سنة1946م، فوضعت مشروع ميثاق بإنشاء هيئة دولية للتجارة، ثم دعيت إلى دور الانعقاد الثاني في جنيف في سنة 1947م.

وفي أوت1947م، انتهت اللجنة من أعمالها ووضعت تقريراً عن مشروع الميثاق لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل، كما قامت اللجنة بمفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية، أسفرت عن عقد الاتفاق العام للتعريفات والتجارة "الجات" في أكتوبر 1947م.

وقد عقد المؤتمر في هافانا(كوبا) من21نوفمبر سنة 1947م إلى 24مارس سنة 1948م، ووضع المؤتمر ميثاق هافانا بإنشاء هيئة دولية للتجارة على أن يعرض على الحكومات الممثلة في المؤتمر للتصديق عليها.

56

[1] **د. صلاح الدين حسن السيسي** " قضايا اقتصادية معاصرة –دراسة نظرية وتطبيقية "الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة 2002،ص107.

و**ميثاق هافانا**، وثيقة مفصلة من تسعة أبواب تنص على أن تتعهد الدول بوضع التدابير اللازمة لتحقيق الأغراض التالية:[1]

– ضمان زيادة الدخل الحقيقي والطلب الفعلي زيادة كبيرة مضطردة، والتوسع في إنتاج واستهلاك ومبادلة السلع المساهمة تبعًا لذلك في تحقيق توازن الاقتصاد العالمي وتقدمه؛

– مساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلاد النامية، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمار المنتج؛

– تيسير وصول جميع الدول إلى الأسواق، ومصادر المواد الأولية، ووسائل الانتاج اللازمة للرخاء والنمو الاقتصادي؛

– تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق التجارة الدولية، وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، وذلك على أساس المعاملة والمزايا المتبادلة؛

– تمكين البلاد المتخلفة عن طريق زيادة فرصة تنمية تجارتها واقتصادها، من تفادي اللجوء إلى تدابير تؤدي إلى اضطراب التجارة الخارجية أو إنقاص العمل المنتج أو تأخير التقدم الاقتصادي؛

– التعاون والتفاهم والمشاورة لحل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية.

مما تقدم، يتضح بأن الأسس التي تمخضت عن مؤتمر هافانا عام 1947م، كانت تمثل رؤية صائبة تجاه التجارة العالمية، ونظراً لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تستسغ مضمون الميثاق، عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعاً آخر تمَّ خلاله التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" والتي أصبحت نافذة في جانفي1947م.

أولا: اتفاقية الجات

بدأت الاتفاقيات في جنيف عام 1947م، على أساس ثنائي لتخفيض القيود الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول أطراف التفاوض وفقاً لمبدأ سلعة مقابل سلعة، ثم تمَّ تجميع هذه الاتفاقيات الثنائية في إطار اتفاقية متعددة الأطراف، عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة،والتي بدأت عملها كاتفاقية مؤقتة. ولمَّا رفض الكونجرس الأمريكي في عام 1950م الموافقة على إنشاء منظمة التجارة العالمية، زالت الصفة المؤقتة عن الجات، وكان السبب في استمرارها هو صعوبة التوصل الى بديل لها، كما أنَّها لم تكن

56

[1] **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية "الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص8،ص9.

منظمة دولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. [1]

1- أهداف اتفاقية الجات: تسعى الجات إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء، باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية ومن بين هذه الأهداف:[2]

- تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السُّوق الحرة، والذي يقصد به إزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية؛

- البحث عن مصادر ومنابع الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا؛

ـ العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما يصاحبه من زيادة الثروة، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة؛

- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- كما تهدف الاتفاقية، إلى تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها البعض، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

2- مبادئ اتفاقية الجات: اتفقت الأطراف المتعاقدة على الاحترام، والالتزام بمجموعة من المبادئ التي تضمن إزالة كافة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدول المتعاقدة، وتتمثل هذه المبادئ في:

أ- الإلتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: هذا المبدأ يعني أن الدول المتعاقدة ملزمة بعدم اللجوء الى استخدام قيود غير جمركية لتقييد الواردات، التي مصدرها الدول المتعاقدة في الاتفاقية، مثل نظام الحصص الكمية الذي كان سائداً آنذاك بهدف الحماية.

ب- مبدأ عدم التمييز في المعاملة: حسب هذا المبدأ يجب التعامل مع كافة الأطراف المتعاقدة بنفس المعاملة،حيث يعتبر شرط الدولة الأكثر رعاية،المبدأ الأساسي والقاعدة الإرتكازية التي تحكم نشاط الجات،

56

[1] أنظر في ذلك:

- **د. محمد عمر أبو دوح** " منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2003، ص19، ص20.
- "World Trade Organization"3 rd edition, Previously published as "Trading into the Future" September 2003, revised October2005, P12.
- **صلاح الدين حسن السيسي** " القطاع المصرفي الوطني " الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2003، ص106.

[2] **متناوي محمد** " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها " مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2003، ص4.

في سعيها الحميم نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في إقامة نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية. [1]

ولقد استثنت الدُّول النامية من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في الحالات التالية :[2]

– الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية، حتى تقوى على المنافسة العالمية؛

– العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدُّول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا، فرنسا، إيطاليا وبعض البلدان النامية التي كانت قديماً مستعمراً لها؛

– الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، وتشجيعاً ً على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أنَّ الجات لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة.

ج– الإلتزام بعدم استخدام سياسة الإغراق؛

د– الإلتزام بتجنب دعم الصادرات؛

هـ– الإلتزام بالمعاملة التجارية التفضيلية للدُّول النامية والأقل نمواً: ويمكن تقسيم أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية، التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدُّول النامية والأقل نمواً، إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[3]

* **المجموعة الأولى:** أحكام تلتزم بمقتضاها الدول الأعضاء، بتيسير نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

* **المجموعة الثانية:** أحكام تسمح للدول النامية والأقل نمواً، بالمرونة في تنفيذ الإلتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة.

* **المجموعة الثالثة:** أحكام متعلقة بتقديم الدعم الفني للدول النامية والأقل نمواً، لمساعدتها على تطوير قدراتها المؤسسية والقانونية، لزيادة قدراتها على تنفيذ إلتزاماتها الواردة في اتفاقيات المنظمة.

ويمكن القول أن اتفاقية الجات، كانت أهم الأحداث المؤثرة في حرية التجارة في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد شهدت منظمة الجات خلال الفترة (1948م-1979م)، سبعة (7) جولات من المفاوضات

56

[1] أنظر:

- **Annie krieger-krynicki** " L'organisation mondiale du commerce " Edition Vuibert, 1997, P27.

– د. سامي عفيفي حاتم " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم " الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991، ص257.

[2] **أ.د.سمير محمد عبد العزيز** " التجارة العالمية وجات 94 " الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع،1997، ص16.

[3] **أ.حسان خضر** " منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة " المعهد العربي للتخطيط ، أفريل2005، ص15ص16

التجارية متعددة الأطراف هي:[1]

- جولة جنيف 1947م، شاركت فيها (23) دولة.
- جولة آنسي (فرنسا) 1949م، شاركت فيها (13) دولة.
- جولة توركواي (انجلترا) 1951م، شاركت فيها (38) دولة.
- جولة جنيف (سويسرا)1956م، شاركت فيها (26) دولة.
- جولة ديلون (1960م- 1961م)، شاركت فيها (26) دولة.
- جولة كنيدي (1964م-1967م)، شاركت فيها (62) دولة.
- جولة طوكيو (1973م-1979م)، شاركت فيها (102) دولة.

إنّ الهدف الرئيسي للجولات الخمس الأولى هو دراسة موضوع التخفيضات الجمركية، أمَّا الجولتان التاليتان فقد عنيتا بعملية مراجعة المواد الأصلية للإتفاقية العامة، في حين أسفرت الجولة السَّادسة (جولة كنيدي) عن التوصل إلى اتفاق حول موضوع مكافحة الإغراق.

كما أنَّ الخلافات بين الدُّول المتقدمة؛ ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبين المجموعة الأوروبية من جهة أخرى حول عدة أمور ومن بينها النسب الواجبة التخفيض واللازمة لانتاج السلع الزراعية، أسفرت عن انعقاد **جولة الأورجواي(1986م-1993م)** والتي أهم ما خلصت إليه هو:

- إنشاء منظمة التجارة العالمية بدلاً عن الجات؛
- الاتفاقيات الخاصة بتجارة السلع والخدمات؛
- الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية والتجارة المختلفة.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية (WTO)

كان الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الجات، يقوم على التكتلات الإقليمية، وبسبب توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين تلك التكتلات، بات من الضروري البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات، وهو ما تمَّ الاتفاق عليه خلال جولة أورجواي وكلّل باتفاقية

56

[1] أنظر في ذلك:

- **د. فؤاد محمد الصقار** "جغرافية التجارة الدولية " الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997، ص215.
- **فدوى علي الحاج حسين** "أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والغابات جامعة الموصل 2005، ص9، ص13. (المصدر: الأردن)

المنظمة العالمية للتجارة،[1] التي ظهرت إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995، لتحل محل اتفاقية الجات كنتيجة لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها المفاوضات السابقة.[2]

وتسعى هذه المنظمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:[3]

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية؛
- تحقيق التنمية؛
- تنظيم التجارة الدولية وتحريرها على النطاق العالمي؛
- حل المنازعات بين الدول الأعضاء وإيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء؛
- تقوية الاقتصاد العالمي، وجعل الاقتصاد العالمي يتجاوز الحدود الجغرافية ويصبح أكثر تقارباً وتكاملاً من ذي قبل.

وتتمثل المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية في: [4]

- عدم التمييز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعاً يتمتعون بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى إذا ما أعطي هذا الحق لدولة ما فإنَّه يعطى لجميع الدُّول؛
- ضمان عدم وضع حواجز جمركية أو أية إجراءات حظر تعوق فتح الأبواب أمام صادرات الدول الأعضاء؛
- ضمان التنافس الحر للسلع في الأسواق، وإلغاء دعم الصادرات فضلاً عن عدم إغراق الأسواق بسلع منخفضة الأسعار وبصورة غير طبيعية لكسب أنصبة سوقية أكبر؛
- مساعدة الدول النامية بتقديم العون الفني والتدريبي لها ومنحها عدد من الامتيازات في معدل الالتزامات والمدة الزمنية وتناسق الأوضاع مع الظروف الجديدة.

ثالثا: الآثار الاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول العربية

لمنظمة التجارة العالمية آثار هامة على اقتصاديات الدول النامية، وبالذات بالنسبة للدُّول العربية:

56

[1] **THIEBAUT FLORY** « L'OMC DROIT INSTITUTIONEL » BRUXELLES, P4

[2] " The World Trade Organization " April 2005 ,Geneva , Switzerland ,P3
And * "The Derailers'GuideTo The WTO" FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH, section8 , p41

[3] **BERANGERE TAXIL** " L'OMC ET LES PAYS EN DEVLOPPMENT " PARIS, 1998 P29

[4] - **فادي علي مكي** "ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" الطبعة الأولى، المركز اللبناني للدراسات2000م.
http://www.aldjazeerat.net 20/11/2005.
فدوى علي الحاج حسين "أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" مرجع سبق ذكره ص24.

فإلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة المصدرة لهذه المنتجات، سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري.

كذلك، فإنَّ فتح باب المنافسة الكاملة لسوق المنسوجات والملابس، سيؤدي إلى تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل، وسيتعرض قطاع المنسوجات والملابس للدول ومنها **الدُّول العربية** إلى تغيرات هيكلية عميقة على أساس تقسيم دولي جديد للعمل في هذه الصناعة .

وعلى العموم ستواجه الدول العربية آثارا سلبية من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقاتها:[1]

-تآكل الأفضليات التجارية الممنوحة لبلدانها من البلدان المتقدمة) مثال الدول ذات الاعتماد التجاري على دول اتحاد الأوروبي والمرتبطة معه باتفاقات تفضيلية – اتفاقيات شراكة -ثنائيا أو إقليميا(وذلك نتيجة لمنافسة هذه البلدان من قبل بلدان نامية أخرى.

-ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة نتيجة تخفيض الدعم الممنوح للزراعة في البلدان المنتجه المصدرة.

وتتمثل المزايا والآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الدول العربية من خلال اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد والتزامها باتفاقاته فيما يلي:

- الاستفادة من النفاذ لأسواق الدول المتقدمة، إذ يتوقع أن تنمو تجارة العالم بفضل بروتوكول النفاذ للأسواق بمعدل يصل إلى **5%** سنويا، وسوف تتحقق المكاسب لبعض منتجات الدول العربية نتيجة زيادة صادراتها.
- زيادة الطلب على صادرات الدول العربية نتيجة انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية والذي يعود لزيادة حجم وحركة التبادل الدولي.

-مكافحة سياسة الإغراق، التي تمارسها مؤسسات القطاع الخاص للدول المتقدمة في الدول العربية، والتي تسعى إلى الهيمنة على الأسواق، وتعزيز قوتها التنافسية تجاه الصناعات الناشئة.

-الاستفادة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتجاري: حيث تتمتع الدول العربية بدعم منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى، والخاص بتنمية ورفع استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرامج التكييف الهيكلي.

56

[1] أنظر: - **ناجي التوني** "قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية"، مجلة آفاق اقتصادية، 98 ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الامارات 2004 ، ص 35.

محمد ناجي حسن خليفة" اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية " الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، 31 ماي 02 -جوان 2003 ، ص21.

-الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة، سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية – . زيادة معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، نتيجة تعديل التشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية. [1]

-تنمية قطاع التصدير وتنويعه سواء في الدول النفطية أو حتى غير النفطية.

إنَّ ماتقدم، يثبت أنَّه لا يمكن إغفال آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، وبالذات العربية منها، غير أنَّ التعامل مع هذه الآثار لابد أن يتجاوز مرحلة تسجيل ورصد وتحليل هذه الآثار، بأن يتم البحث عن إمكانية التعامل معها ومواجهتها من الناحية العملية في إطار منظمة التجارة العالمية .

ويمكن لمس أبعاد التعامل مع آثار اتفاقيات المنظمة في كل من النطاق الوطني والنطاق الدولي؛ ففي النطاق الوطني بصدد كل دولة، فإنَّه لابد من اتباع السياسات واتخاذ التدابير اللَّازمة للتكيف مع ما تضمنته الإتفاقات من قواعد، حتى لاتقع الدول تحت طائلة مخالفة هذه الاتفاقات.
أمَّا في المجال الدولي، فإنَّ منظمة التجارة يجب عليها أن تعمل على احترام الدول الأعضاء جميعها للاتفاقات المبرمة، مع مراعاة الظروف الخاصة بدول أو أوضاع معينة، وفقاً للحلول التي تمَّ إقرارها في اتفاقات الجات 1994م، وعدم إغفال الدور المؤثر للدول في المنظمة، لذا يصبح مستقبل منظمة التجارة العالمية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنوعين من التحديات؛ أحدهما ذات طبيعة تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والأخرى ذات طبيعة واقعية تتصل بواقع كل المسائل محل التنظيم الدولي. [2]

وأخيراً، ينبغي على الدُّول النامية-وبخاصة العربية منها- في عصر التكتلات التجارية، الإنضواء تحت نطاق أحد صور التكامل الاقليمي، منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي. الأمر الذي يكفل للدول النامية القدرة على المنافسة مع الدول المتقدمة والإعفاء من تطبيق نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على العلاقات فيما بينها، طبقاً للمادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

56

[1] أنظر: - **ناجي التوني** "قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 35.
محمد ناجي حسن خليفة" اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية " مرجع سبق ذكره، ص21.
[2] **فضل علي مثني** " الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية " مرجع سبق ذكره، ص116، ص122.

المطلب الثالث: تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية والترتيبات الاقليمية الجديدة

يعتبر الإتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية؛ من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولقد شهدت أواخر القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والإندماج، بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي.

وفي محاولة منا لمعرفة مدى انعكاس هذا التحول نحو التكتلات الاقتصادية، على اقتصاديات الدول العربية، باعتبار هذا الوضع يمثل تحدياً خطيراً لها –كما سنعرف في فصول لاحقة– والتي لم تتمكن من وضع إطار منهجي متكامل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وبالضبط "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، سنتعرض من خلال هذا المطلب من الدراسة، للأسس النظرية للتكامل الاقتصادي، مع إعطاء نماذج لأهم التكتلات الاقتصادية، وفق التحليل التالي:

أولا: الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي

يُعرَّف التكامل الاقتصادي، على أنَّه "عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة، والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز".[1]

ويرى "بلاسا" بأنَّ التكامل الاقتصادي، عملية تتضمن الاجراءات التي يُراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، مع إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصادات المختلفة القومية، بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التمييز بين الاقتصادات المختلفة للأعضاء في هذا التكامل.[2]

ويمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي؛ من حيث طبيعته والمستوى الذي يأخذه، لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع منافع التكامل وآثاره بين هذه الأطراف، فنميز نوعين من التكامل:[3]

– **التكامل الرأسي**: ظهرت هذه العلاقات، في مرحلة الاستعمار، بين الدول المستعمِرة والدول المستعمَرة. فقد فُرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية، في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد. وهذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة، يؤدي إلى تقسيم عمل غير

56–

[1] SALVATORE SCHIAVIO – C AMPO, international economics, an introduction to the theory and policy, Winthrop publishers, compridgem 1978, p113.

[2] **B. BLASSA**"the theory of economic integration, GEORGE ALLEN, UNWIN ltd LONDON, 1962, P1."

[3] منير الحمش " التكامل الاقتصادي العربي " دار الجليل، دمشق 1987، ص.

متكافئ، يجري لمصلحة الدول المتطورة، على حساب المجموعة الأخرى، ومن ثم تتسع الفجوة بينها، ومثل هذا التكامل المفروض لا يندرج في مفهوم التكامل الاقتصادي الإرادي لمصلحة الأطراف المتكاملة.

- التكامل الأفقي: بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم. وتقوم هذه العلاقة بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد. إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي، إذ تتكامل العملية الإنتاجية على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل، بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء .

كما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية، والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية.

ويتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا مختلفة، وكل شكل له درجة من درجات التكامل الاقتصادي، وهذا الاختلاف يكون باختلاف الأعضاء، حيث تلغى جميع القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إمكانية اتباع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة، وتداول عملة موحدة، ووضع موازنة موحدة.

وفي هذه الحالة يكون التكامل السياسي مواكبا للتكامل الاقتصادي، وفي الغالب يكون الدافع السياسي للتكامل أقوى من الدافع الاقتصادي ويطلق على هذا النوع "التكامل الكامل" أي يشمل كافة الجوانب دون استثناء، وقد يكون التكامل الاقتصادي "كاملا جزئيا" أي أنه يشمل جوانب محددة، ومثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية ومناطق التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي الكامل.

1**- الاتفاقيات التفضيلية:** وهى أدنى درجات التكامل، حيث يتم بمقتضاها إعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها، من العوائق التجارية أو تخفيضها بين الدول المشتركة فى الاتفاقية، وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية.[1]

2- **منطقة تجارة حرة أو تبادل حر Free Trade Area:** وتتميز بإلغاء القيود الجمركية والتدابير الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة. وفي نفس الوقت تحتفظ بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.[2]

56

[1] **فتحي حسن سلامة** "النظم الجمركية والاستيراد والتصدير" مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية 1990، ص105.

[2] **كامل بكري** "التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983، ص20، ص27.

3- **الاتحاد الجمركي Customs union**: إن قيام اتحاد جمركي بين بعض البلدان، يعني إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بينها مع التزام هذه البلدان بتطبيق تعرفة جمركية موحدة تجاه بقية دول العالم.

4- **السوق المشتركة Common Market**: إضافة إلى ميزات منطقة التبادل الحر والاتحاد الجمركي، يتم إلغاء القيود الجمركية على السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

5- **الاتحاد الاقتصاديEconomic union** : يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق السوق المشتركة، وهي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الاقتصادي الكامل. فبالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات، وحرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال، بين الدول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة تجاه العالم الخارجي، تشمل هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وحتى الاجتماعية.

6- **التكامل الاقتصادي الكامل Total Economic Integration**: ويعتبر هذا الشكل المرحلة النهائية والمثلى للتكامل الاقتصادي، وتقضي هذه المرحلة؛ بتوحيد السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية، للدول الأعضاء، حيث تندمج اقتصاديات هذه الدول كأنها اقتصاد واحد، تسيطر عليه سلطة عليا فوق قومية، في يدها اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول المندمجة كلها، ويكون لهذه القرارات صفة الإلزام.

التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي: يشير مصطلح التعاون الاقتصادي، إلى حفاظ كل بلد على استقلاليته فيما يتعلق بسياسته الاقتصادية الوطنية، حيث تكتفي البلدان المتعاونة بتوحيد جهودها، بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة بدقة وواقعية. عكس التكامل الاقتصادي الذي يستدعي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة المعنية بالاتحاد، إلى تأسيس وتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة، تديرها بشكل منسجم يتوافق مع أهداف الاستراتيجية التكاملية.[1]

يتضمن التعاون الاقتصادي، الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التمييز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدُّول المتعاونة، مثل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسِّياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي تقف في وجه التجارة، وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي.[2]

56

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر:

- **Abdelmadjid BOUZIDI** "l'intégration économique maghrébine : réalités et perspectives" in panorama des économies maghrébines contemporaines, revue du Centre National et d'Analyses pour la planification, Editions ENAG, Alger, Algérie, p126.

[2] **B. BLASSA**"the theory of economic integration, op. cit, p2.

أمَّا التكامل الاقتصادي؛ فيشمل الاجراءات المؤدية إلى القضاء على بعض أوجه التمييز، أي أنَّ التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تتم بوعي وإرادة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة، ويهدف إلى إزالة التمييز لإنشاء كيان اقتصادي جديد، في حين يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، مع الحفاظ في نفس الوقت على سمتها الخاصة.

ثانيا: نماذج التكامل الاقتصادي الاقليمي

يعبّر مصطلح الاقليمية المتداول في إطار الاقتصاد الدولي، عن مجموعة العلاقات المتينة بين مجموعة من الدول لنفس المنطقة الجغرافية.[1] كما أن الاقليمية تشير أو تخص جميع أصناف التدفقات أو البعض منها (السِّلع، الخدمات، عوامل الانتاج، رؤوس الأموال، النقد).

والـ تكامل الاقليمي، ظاهرة عفوية، تحفزها عدة عوامل كالقرب الجغرافي والثقافي، أو حتى الروابط التاريخية المتوارثة، فمثلا كانت ستعرف المبادلات بين البلدان الأوروبية مستواها الأمثل، حتى ولو لم تبرم معاهدة روما سنة 1957م، التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[2]

والتكامل الاقتصادي لا يرتكز على الحرية التامة لحركة السلع بين البلدان المعنية فقط، بل يقوم كذلك على تقسيم العمل بين البلدان العضوة في التكامل، الذي يمثل عاملاً في نمو المبادلات التجارية المرتكز على التخصص الانتاجي، إضافة إلى أن كل تكتل يحتفظ بنوع من التمييز في المعاملة التجارية اتجاه البلدان الموجودة خارج نطاقه.

ويكمن دور التكتلات الاقليمية عادة، في تحضير أو تعزيز الاتحاد السياسي للدُّول، لهذا كان إلغاء التعريفات الجمركية داخل منطقة معينة، ووضع سياسة تجارية مشتركة، من الاجراءات التي تسبق تشكيل اتحاد سياسي. ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا "NAFTA"، رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبيةMERCOSUR.

1- الإتحاد الأوروبي EU: نصت معاهدة روما 1957م، على التأسيس التدريجي لسوق مشتركة فيما بين الدول الاوروبية المعنية بالاتحاد، ويتواصل هذا التكامل من خلال اتحاد اقتصادي ونقدي، والذي شهد في

56

[1] **Jean-Marc SIROEN** " La régionalisation d l'économie mondiale " Editions la découverte, Paris, 2004, P6.

[2] **Jean-Marc SIROEN** " La régionalisation d l'économie mondiale " op. cit, p8.

الفاتح من جانفي 1999م، استخدام عملة أوروبية موحدة "اليورو"، والذي سمح منذ جانفي 2002م، لبلدان الإتحاد الأوربي من تجسيد كل تعاملاتهم بواسطة هذه الوحدة النقدية. [1]

وتحول الإتحاد الأوربي، إلى قمة بشرية وطبيعية واقتصادية هائلة، خاصة بعد تطبيق معاهدة نيس إبتداءا من 13جانفي 2004، والتي ساهمت في توسيع حجم التجارة العالمية وفي حجم الناتج الإجمالي العالمي وعدد السكان، حيث يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1150 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية. وبذلك فقد حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر، بحيث وصل للوحدة النقدية، ويعمل على تحقيق الوحدة السياسية، وبهذا أصبح يمثل النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي.

2- اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا "NAFTA": بدأ سريان اتفاقية NAFTA في01جانفي1994م، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك لتشمل إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول، لنحو تسعة آلاف سلعة خلال 15عاماً، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك. وهذا التكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قد ينضموا إليه في المستقبل.

ويسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، إلى جانب إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الإستثمارات، بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي،إضافة إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وعلاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل. [2]

كما يسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة، وزيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات.

56

[1] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003، ص 121.

[2] أنظر:

- **محمد نبيل جامع** "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي" دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص08.

- د. عبد المطلب عبد الحميد " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر" المرجع السابق، ص 128ص129.

3-السُّوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR: أنشئت السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، ابتداء من الفاتح جانفي 1995م، والقائمة على التنقل الحرّ للسِّلع، الخدمات، رؤوس الأموال واليد العاملة، إلى جانب تطبيق تعريفة جمركية مشتركة انطلاقا من 1995/01/01م.

وقد نجح الميركوسور في إزالة التعريفات الجمركية الداخلية، وتطبيق تعريفة خارجية مشتركة، وهو الشيئ الذي تم في ظرف ثلاث سنوات من 1992م إلى 1995م، مقارنة بالاتحاد الاوروبي التي استغرقت فيها هذه العملية أكثر من عشر سنوات من 1957م إلى 1968م.[1]

4- رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN: أنشأت هذه الرابطة والتكتل بين خمسة دول هي تايلاندا، سنغافورة، ماليزيا، بروتاي وأندونيسيا، كنوع من الحلف السياسي في08 أوت1967م، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة الفتنام وكمبوديا واللاووس وبورما، ولذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، خاصة بسبب القلق المشترك الذي استشعرته دول المجموعة، من الأضرار الشديدة للسياسات الحمائية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، اتجاه صادرات تلك الدول، وبالتالي أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسات التجارية غير المنصفة، التي تواجهها من الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظُّلم الواقع على تلك الدُّول من القيود الكمية المباشرة وغير المباشرة المفروضة على صادراتها. ومن هنا، كان إنشاء تكتل اقتصادي تجاري من دول الرابطة (الأسيان) في جويلية عام 1990م، لتعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري.

4- التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية APEC: تتكون هذه الجماعة من 12 دولة، على رأسها اليابان، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا ويزلندا وكوريا الجنوبية ودول رابطة الآسيان، وتقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية، وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية، بدون إلتزام مقنن مسبق فيما بينها.

إضافة إلى تجربة الإتحاد الأوروبي التي تم التطرق إليها، وتجربة التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، والتكتل الاقتصادي الآسيوي، هناك عدة تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي، كتكتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسوق الافريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقياCOMMESEA. وهذه التكتلات تتسم بالتفاوت والإختلاف فيما بينها، سواءً من حيث أهداف كل تكتل، أو من حيث مدى إلتزام دول أطراف التكتل بتنفيذ الاتفاقيات، ويعتبر الإتحاد الأوربي النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي، لأنّه

56

[1] **Jean-Paul RODRIGUE** "L'espace économique mondial : les économies avancées et la mondialisation" Presses de l'université Québec, canada, 2000, P183.

حقق ما لم يحققه أي تكتل اقتصادي من قبل، حيث وصل إلى تحقيق الوحدة النقدية وحالياً يطمح لتحقيق الوحدة السياسية.

ثالثا: آثار التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية:

يمكن رصد أهم آثار التكتلات الاقتصادية الكبرى، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي، على اقتصاديات الدول العربية، في النقاط التالية:[1]

– ارتفاع حدة المنافسة الدولية والنزاعات الحمائية، والتقليل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة، للمنتجات التي تدخل أسواقها، قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها.

– أدت هذه التكتلات الاقتصادية، إلى وجود ما يسمى اقتصاديات الشراكة الدولية، وخاصة التكتل الإقتصادي الأوروبي، الذي يسعى إلى عقد اتفاقيات شراكة أوروبية– عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط، وقد وقعت دول عربية مثل تونس والمغرب على هذه الاتفاقية.

– تسعى دول أوروبا الشرقية، إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها وإصلاحها، تملك إمكانات زراعية وصناعية كبيرة وقدراً من التقدم التقني أكثر بكثير من الدُّول العربية، وسوف تمثل هذه الدُّول عامل جذب للإستثمار والمساعدات الإنمائية لأسباب اقتصادية وسياسية، ومن المتوقع أن ينشأ عن هذه التطورات، تحسن في الإنتاجية وزيادة في قدرة هذه الدول على المنافسة.

وتثور المخاوف حول اتفاقيات الشراكة الأوروبية– العربية المتوسطية، فيما يتعلق بالصناعة العربية ومستقبلها، ولو أنَّ الاقتصاديات العربية كانت قد دخلت مع هذه التكتلات في مفاوضات جماعية وليست فردية كانت ستحصل على مزايا أفضل.

56

[1] **د.عبد المطلب عبد الحميد** "السوق العربية المشتركة " مرجع سبق ذكره، ص120، 121.

المبحث الثاني:
تحديات إقليمية: السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية

إنَّ ضغوط المراكز الرأسمالية، مستمرة في العمل على تحقيق درجة أعلى من اندماج وتكامل الاقتصاد العربي في النظام الرأسمالي الدولي، وفي العمل على تجسيد ترتيبات جديدة في المنطقة العربية، وتتمثل هذه الضغوطات أساساً في مشروعي الشراكة الأورومتوسطيية والسوق الشرق أوسطية،[1] وهما صيغتان **لاحتواء** المنطقة وتشكيلها وفقاً لمصالح القوى الفاعلة فيها.[2]

وهو ما تضمنه هذا المبحث من الدراسة، بهدف إبراز تناقضات مشروعي الشراكة الأورومتوسطيية والسوق الشرق أوسطية مع النظام العربي وترتيباته الاقليمية، باعتبارها الإطار الذي يهيكل مسار التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: مشروع السُّوق الشرق أوسطية

إنَّ التحولات التي تجري في منطقة الشرق الأوسط، حول مشروع السوق الشرق أوسطية، والتي تحاول الترويج لفكرة جوهرها تعاون إقليمي يستهدف التنمية الاقتصادية للمنطقة، ما هي في الحقيقة إلَّا تحولات يراد فرضها على الدول العربية في المنطقة، بهدف تفكيك للترتيبات العربية الإقليمية.

أولا: مفهوم السُّوق الشرق أوسطية

إذا كان استخدام "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، كمفهوم منذ الحرب العالمية الثانية لتحقيق أغراض سياسية، كان هدفها إدراج الدول العربية في مفهوم سياسي أوسع، فإنَّ انتشاره على شكل أوسع يعود إلى التطورات الدولية والإقليمية، التي استجدت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، ومن بين أهم تلك التطورات والتي شكلت بيئة ملائمة لتجسيد هذه الفكرة:[3]

– التطورات التي اتسمت بها العلاقات الدولية في مرحلة مابعد انتهاء الحرب الباردة، واتجاهها إلى التفاعلات "الجيو–اقتصادية"، التي أصبحت ذات أولوية على التفاعلات"الجيو–سياسية"، وهو ما أدَّى بالدُّول إلى تغيير سياستها اتجاه "الشرق الأوسط"، ومن ثم طرح فكرة"السوق الشرق أوسطية"؛

56

[1] **محمد الأطرش**" العرب و العولمة: ما العمل؟" المستقبل العربي، العدد229،مارس 1998،ص110.

[2] **سليمان المنذري**" السوق العربية المشتركة في عصر العولمة " مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] أنظر في ذلك: **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"مجلة السياسة الدولية، العدد127،جانفي1997،ص194.

– **محي محمد مسعد محمود** "الاقتصاد العربي ومحاولة البحث عن مستقبل أفضل" بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العامة للبحوث الاقتصادية، 14 و15نوفمبر 1998، ص231، 233.

– سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في النظم الإقليمية في العالم، وأهمها النظام الإقليمي العربي بعد انفرادها بالتفوق؛

– التوافق الدولي الذي حدث في حرب الخليج الثانية، والذي يعبر عن رغبة الدول في التحرك في اتجاه جديد في إطار التعاون الإقليمي؛

– بروز البعد" الجيو–اقتصادي" في عملية السلام العربية–الإسرائيلية.

ثانيا: التصور الأمريكي–الإسرائيلي للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلى ربط عملية التسوية السياسية بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد ركزوا في هذا المجال على أهمية قيام "منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والبلدان العربية، باعتبارها المركز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة"،[1] لتحقيق جملة من الأهداف تسعى من ورائها إلى:[2]

– تأمين الوصول غير المقيد للنفط الخام والغاز الطبيعي، وهو ما هددته الحروب الاسرائيلية العربية؛

– الانهاء التام للمقاطعة العربية الاسرائيلية، وخاصة التمييز ضد الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل، لتوسيع الصادرات الأمريكية إلى المنطقة؛

– إعادة بناء اقتصاديات الشرق الأوسط، في إطار سوق شرق أوسطية تقوم على أساس تحرير التجارة والاستثمار، بما يخدم مصالح الأعمال الأمريكية بتوسيع الفرص أمامها.

ثالثا: الأوضاع المحتملة لمشروع السوق الشرق أوسطية:

يمكن تلخيص الأوضاع المحتملة لمشروع السوق الشرق أوسطية، في النقاط التالية:[3]

– ظهور نظام شرق أوسطي، على نمط "السوق الأوروبية المشتركة"، يكون أساسه تبادل المصالح بين مكوناته في إطار حرية التجارة.

56

[1] **محمود عبد الفضيل** "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية " مجلة دراسات المستقبل العربي،العدد179، جانفي1994،ص93.

[2] **محي محمد مسعد محمود** "السوق الشرق أوسطية بين النظرية والتطبيق" بحث علمي مقدم إلى ندوة دكتور عاطف غيث العلمية الخامسة "المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين" 22 و23 مارس 1994، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص61.

[3] أنظر:

- **محمود عبد الفضيل** "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية " مرجع سبق ذكره، ص93.
- **محي محمد مسعد محمود** "قراءة تنبؤية في مستقبل الأمن القومي العربي" بحث علمي مقدم إلى ندوة دكتور عاطف غيث العلمية السادسة، "العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي"، 25 و27 أفريل 1995، جامعة الإسكندرية، ص110.

– ظهور نظام شرق أوسطي، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيهه وإدارته، وفق مصالحها الإستراتيجية؛

– تبلور نظام شرق أوسطي، تكون فيه إسرائيل هي مركز التفاعل، وتقوم فيه بدور محوري يعزز أمنها، ويدعم اقتصادها؛

– تبلور نظام شرق أوسطي، يكون فيه للدول العربية إستراتيجية موحدة للتكامل الاقتصادي، تمكنها من أن تكون مركز للتفاعل وتملك زمام المبادرة، وهو الوضع الذي طغى على مؤتمر القاهرة الاقتصادي، وتدعمه حقيقتان:

* إحداث التوازن في المنطقة، يتطلب أن لا تكون السوق الشرق أوسطية، بديلاً عن التكامل الاقتصادي العربي، بل تكون إحدى دوائر الحركة والحشد الاقتصادي العربي، والذي يمكن أن يتحقق معه بشيء من التخطيط والتنظيم، مشاركة عربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تصبح على المدى الطويل مفتاح التفاعل الأمريكي في المنطقة؛

* ضرورة الانتباه إلى القوى الكبرى الأخرى التي تسعى إلى دخول المنافسة (الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية)، مما يتطلب أن يكون المكون العربي في النظام الشرق أوسطي، هو المدخل لدوائر التبادل الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

يمكن إرجاع ملامح التَّعاون والحوار العربي الأوروبي إلى سنة 1969، وذلك من خلال اتفاقية التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، بحيث فتحت السُّوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف مصنعة لهذين البلدين، دون فرض رسوم جمركية، أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وتم إبرام اتفاقيات التعاون سنة1976، مع أربع دول عربية وهي الأردن، سوريا، لبنان، ومصر.

وقد عرف هذا الحوار والتعاون، تراجعاً ابتداء من سنة 1988، بحيث تم إعادة صياغة الاتفاقيات، فأصبحت الدُّول الأوروبية أقل انفتاحاً على الدُّول العربية، بل تمَّ التضييق والتشديد الاقتصادي والجمركي على هذه الدُّول مقابل منح كل من تركيا، قبرص، وإسرائيل شروطاً وإجراءات أفضل، خاصة وأنَّ هذه المرحلة عرفت بسعي إسرائيل للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وبالخلافات الأوروبية الخليجية فيما يخص ضريبة الكربون المفروضة على المواد النفطية، وذلك بحجة حماية البيئة بواقع 3دولار على كل برميل نفط، والتي وصلت إلى 10 دولار سنة 2000م، لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية–

الأوروبية)، وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين، لتحقيق مصالحهما الاقتصادية والسياسية.[1]

أولا: مراحل الشراكة الأورو متوسطية

يمكن تلخيص أهم مراحل الشراكة الأورو- متوسطية في النقاط التالية:

1- مرحلة التعاون العربي- الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة بداية من 1973: عرفت هذه المرحلة بمرحلة الحوار، حيث شهدت هذه المرحلة نمواً معتبراً للعلاقات الأوروبية- العربية، وتم اعتبار دول السوق الأوروبي آنذاك، الشريك الأول للوطن العربي، نظراً لحجم التعاملات التجارية، إذ تجاوزت آنذاك الواردات العربية من دول السوق أكثر من 40% من إجمالي الواردات العربية، أمَّا الصادرات العربية إلى دول السوق، فقد وصلت إلى أكثر من 3/1 إجمالي الصادرات العربية.

أمَّا فيما يخص التعاون المالي والتقني، فقد بلغت المساعدات الأوروبية المقدمة للدول العربية السبع المرشحة للشراكة 639 مليون إيكو، لترتفع إلى 970 مليون إيكو سنة1981م،كقروض مقدمة من البنك الأوروبي للإستثمار(BEI).

غير أنَّه ومن خلال تقييمنا لهذه المرحلة، نلاحظ أنَّ العلاقات لم تصل فيها إلى المستوى المطلوب، لاسيما وأن هذه المساعدات لم تكن كافية، ناهيك عن التفضيلات الجمركية الممنوحة للسلع الصناعية والزراعية التي لم تكن كافية هي أيضا.

2- مرحلة التعاون العربي-الأوروبي وفق الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء من سنة1995: يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة1995، وذلك بمشاركة 27 دولة، بحيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو- متوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية ورؤوس الأموال. غير أنَّه حدث بين هاتين المرحلتين، نوع من الانقطاع في الحوار أحيانا واستئنافه أحيانا أخرى، بسبب قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي كانت ولا تزال تشكل القضية الأساسية في جدول أعمال الحوار العربي الأوروبي.

والجدير بالذكر؛ أنَّه في سنة1992، توقف الحوار نظراً لاشتراط الجانب الأوروبي استبعاد كلا من العراق وليبيا من الحوار، وبالمقابل إصرار الجامعة العربية، على عدم الإستجابة لهذا الشرط، غير أنَّ الجانب الأوروبي أبدى فيما بعد مواقف جديدة تجاه المطالب العربية، وذلك بإيجاد أساليب أكثر توازنا تجاه الصراع

56

[1] **سمير صارم**"أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة" دار الفكر، دمشق، سوريا2000، ص208.

العربي– الإسرائيلي، وذلك من خلال البيان الذي أصدرته قمة المجلس الأوروبي الذي انعقد في لشبونة سنة1992،[1] والذي أكَّد على أنَّ الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح هامة، تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق. ثم تلى هذا البيان اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي الذي انعقد سنة 1994 في اليونان، والذي دعا فيه اللجنة الأوربية بتقديم ورقة عمل، تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أورو–متوسطية، وقد تم إقرار هذه الورقة في القمة الأوروبية، التي انعقدت في ألمانيا خلال نفس السنة، والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطية، تمت صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورو– متوسطية (مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة)

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورو– متوسطية بشكل عام، في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون، من أجل تحقيق السلم والإستقرار والإزدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً بشكل دائم، بمحاربة الفقر، وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:[2]

– توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدُّول الأوروبية، لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.

– تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت وحدها بقيادة العالم، وبمشروعها الشرق أوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية.

– التقليل أوالحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها، والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة، والخطر النووي والإرهاب، وغيرها؛ حيث زاد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882.000 شخص عام 1950، ليصل إلى 3.5 مليون شخص سنة 1974، خاصة وأن الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.

– الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط.

56

[1] **CALARD DANIEL** " La conférence de Barcelone et partenariat euro-mediterranneen", (politique étranger) ; paris ; 1995, p 112.

[2] أنظر في ذلك:

–.**عصام الزعيم** "الشراكة المتوسطية: ضم أوروبي للعرب":
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa30-10-99/namaa1.asp " le:06/03/2006"

– **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية–الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" ورقة العمل رقم 4، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية **NAPC**، الفصل السادس، الجمهورية العربية السورية2001،ص121.

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، لبلوغ أهداف التنمية المنشودة.

– مضمون ومحتوى مؤتمر برشلونة: تم عقد مؤتمر برشلونة، في الفترة ما بين 27 – 28 نوفمبر1995، بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(عددهم15 وزيرا)، إضافة إلى وزراء ثماني(08) دول عربية (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وفلسطين)، إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا، مالتا، وقبرص (وإسرائيل بصفة استثنائية)، ولقد أقر المؤتمر الجوانب الآتية:[1]

1- الشراكة في السَّياسة والأمن: حيث اعتبر السلام والإستقرار في حوض البحر المتوسط، هدفاً جماعياً مشتركاً، تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل، ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال مايلي:[2]

- التنسيق والعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي؛

- العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية، والإعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والقضائي الذي يناسبها؛

- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة، والوفاء بما تعهدت به الأطراف من التزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلام، وحرية الفكر والعقيدة والدين، والقضاء على التمييز على أساس الأعراق والجنسيات واللغات والأديان؛

- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها؛

- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات، وتبييض الأموال؛

- تعزيز الأمن في المنطقة، من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، بالإنضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية).

2- الشراكة الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

- تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان، كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب، والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار؛

- التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية والإنسانية؛

56

[1] أنظر: **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" مرجع سبق ذكره، ص121.

- **شريط عابد** "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد39، صيف 2007، ص48.

[2] **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" مرجع سبق ذكره، ص122.

– التعاون من أجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة، ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني، وإيجاد فرص شغل محلية، والقضاء على الهجرة غير الشرعية؛

– تشجيع اللقاءات بين الشباب، والإمتزاج الحضاري والتبادل، وفق برامج تعاونية تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطية UNIMED، ووسائل الاتحادات التجارية العامة والخاصة).

– العمل على محاربة الإرهاب، والقضاء على هذه الظاهرة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإيجاد حل لمشكلة تجارة المخدرات، والجرائم الدولية، والرشوة والفساد.

3– الشراكة الاقتصادية والمالية: تتمثل الشراكة الاقتصادية والمالية حسب ما جاء به مؤتمر برشلونة، في:

– تحسين شروط وظروف معيشة السكان، برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية، من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى؛

– تشجيع التعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة؛

– التعاون المالي، وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة؛

– دعم الاقتصاد الحر وتطويره، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق، مع إعطاء الأولية للقطاع الخاص؛

– اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ)، وشهادة الأصل وحماية الملكية؛[1]

– دعم التنمية الاقتصادية وتحسين شروطها، من خلال تشجيع الإدخار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الإستثمار، وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.

بالإضافة إلى هذا؛ فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الاقتصادي أهمها:[2]

– التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛

– أهمية الحفاظ على الثروة السمكية؛

– الدَّور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو– متوسطية؛

– مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية؛

– التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي، والعمل على تطوير البنى التحتية.

56

[1] **د. محسن أحمد هلال** " مفاوضات النفاذ إلى الأسواق: (Market Access)" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2–6 أوت 2003، ص42.

[2] **عبير منلا حسن** " اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية–الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" مرجع سبق ذكره، ص122.

وخلاصة القول؛ أن الهدف من الشراكة الأورو-متوسطية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة، من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو- متوسطية واسعة، وفي هذا الإطار، أكد المشاركون في برشلونة بخصوص الجانب المالي، بأنَّ إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية، يتطلب دعماً مالياً معتبراً لتشجيع النمو الدَّاخلي لهذه الدول، وهذا ما تجسد آنذاك في موافقة المجلس الأوروبي على منح مساعدات مالية قدرت بـ 3.435 مليون أورو في الفترة ما بين 1995-1999، في شكل اعتمادات من ميزانية المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار، وتدخل هذه المساعدات في إطار ما يسمى ببرنامج (MEDA*)، إلَّا أنَّه ثمة عراقيل كثيرة تحول دون تجسيد بنود إعلان برشلونة، أهمها:

- قيام تعاون بين أطراف غير متكافئة على جميع الأصعدة؛
- قلة حجم الاستثمارات في دول الجنوب، وتراجع الدخل الفردي فيها؛
- تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال؛
- مواجهة دول الجنوب لصعوبات كثيرة أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب القيام بها، منها محدودية الموارد والإمكانيات، وفرض شرط عدم تدخل الدولة لصالح القطاع الخاص؛
- وجود تناقض بين اتفاقية ماستريخت وإعلان برشلونة، وهذا ما يعرقل الطرف الأوروبي في تنفيذ نصوص الإعلان، خاصة ما يتعلق بالسلع الزراعية، وإلتزام دول الإتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

ثالثا: منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة

إنَّ إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط، تمثل أهم العناصر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.[1]

ومن خلال الاجتماعات واللقاءات التي تمت بين الدُّول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، بداية من تسعينات القرن العشرين، خاصة في سنة1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995، في مدينة "كان الفرنسية"، ثم

56

*هو اختصار الأحرف الأولى لعبارة MEDA"إجراءات الملاحقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية.

مصطلح ميدا باللغة الفرنسية : : Mesures d'accompagnement financiers et techniques à la réformes des structures économiques et sociales dans le cadre du partenariat euro méditerranéen

[1] **د. زايري بلقاسم** " السياسات المرافقة لنجاح منطقة للتبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص45 .

مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والازدهار المشترك وذلك من خلال مايلي: [1]

- اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ، وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة؛
- تحديث البنى الإقتصادية والإجتماعية، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛
- تشجيع الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛
- تحسين القدرة التنافسية، عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستديم.

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط

عرف الاتحاد من أجل المتوسط في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة دولية جديدة تضم في عضويتها 43 دولة،[2] تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المطلة على البحر المتوسط، بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا، وترمي إلى إنهاء الصراعات وتحقيق التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008، عن انطلاق هذا الاتحاد. ويهدف الاتحاد إلى إقامة مشروعات تنموية بشأن البحر المتوسط والدول المطلة على شواطئه، كما أن المشروع سيعيد تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995، وضمت المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، والاتحاد الأوروبي.[3]

عضوية المشروع مفتوحة لكل الدول المطلة على البحر المتوسط وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وآخرين.

56

[1] **إيسابياس برينيادا، إيبان مارتين** " العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية التقييم النهائي، الآفاق واقتراحات العمل" المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة + 10" منبر المنظمات الغير حكومية أوروميد، مالقة، 30 سبتمبر، الأول والثاني من أكتوبر 2005.www.eco.uc3m.es/immartin/EmpleolargoArabefinal.doc «22/05/2006:

[2] "إطلاق "الاتحاد المتوسطي" من باريس بعضوية 43 دولة"
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7504000/7504526.stm تاريخ الاطلاع 2012/03/24

[3] "ماذا يعني الاتحاد المتوسطي؟" http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7504000/7504024.stm
تاريخ الاطلاع 2012/03/24

أولا: أهداف الاتحاد من أجل المتوسط

من الأهداف الرئيسية للاتحاد المتوسطي، إطلاق سلسلة من المشروعات العملية مع حرية كل من الدول الأعضاء في اختيار ما تنضم إليه من مشروعات، وحددت تلك المشروعات في ملحق للبيان الختامي للقمة[1] كالتالي:

1- مكافحة تلوث المتوسط: تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي.

2- الطرق البرية والبحرية السريعة: تحسين النقل بين الموانئ، ودعم إنشاء طرق سريعة ساحلية قد تشمل طريق سريع لدول المغرب يربط كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي.

3- الحماية المدنية: التعاون في الوقاية من والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية، ومن صنع الإنسان.

4- الطاقة البديلة: بحث مدى فعالية "خطة المتوسط للطاقة الشمسية"، لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.

5- التعليم: إقامة جامعة أورومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا، تشجع الدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء.

6- مبادرة أعمال المتوسط: إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر المساعدة الفنية، وتوفير الأدوات المالية، باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء.

ثانيا: مجالات الشراكة والتعاون

أطلق وزراء خارجية الدول الخمس عشرة للاتحاد الأوروبي والدول الأربع عشرة من الشركاء عملية برشلونة في نوفمبر 1995، ليكون الإطار الذي يتم من خلاله إدارة العلاقات الثنائية والإقليمية. ومن خلال اتفاقيات إعلان برشلونة أصبحت العملية أساسا للشراكة الأورومتوسطية، التي توسعت وتطورت لتصبح الاتحاد من أجل المتوسط. وكان تحالفا من شكل جديد يعتمد على مبادئ الملكية المشتركة والحوار والتعاون من أجل تحقيق السلام والأمن والرخاء العام في منطقة المتوسط.

وقد تم تنظيم الشراكة من خلال ثلاثة أبعاد ظلت إلى اليوم مجالات العمل العامة:[2]

1- حوار السياسة والأمن الهادف إلى خلق منطقة سلام واستقرار تعززها التنمية المستدامة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

56

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: – ملحق البيان الختامي لقمة برشلونة:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm
– الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس في 13 جويلية 2008م.

[2] "حول الاتحاد من أجل المتوسط" http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate/union-for-the-mediterranean/ar

2- الشراكة الاقتصادية والمالية بما فيها الإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة تدعم المشاركة في الفرص الاقتصادية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمتوازنة.

3- الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية التي تهدف إلى دعم التفاهم والحوار بين الثقافات والأديان والشعوب وتسهيل التبادل بين المجتمع المدني والمواطن العادي وخاصة المرأة والشباب.

ثالثا: تقييم مسار الاتحاد من أجل المتوسط

أثار المشروع الفرنسي بشأن الاتحاد من أجل المتوسط، ردود أفعال متباينة توزعت بين التحفظ والتأييد والرفض.[1]

فقد أبدت الدول الأوروبية الكبرى مثل ألمانيا، وهولندا ولإيطاليا، تحفضها على المشروع، لكونه يحصر الاتحاد في الدول المطلة على المتوسط، ويهدد هياكل موجودة سلفاً، مثل مسار برشلونة، والاتحاد الاوروبي، وعليه عدلت فرنسا في مشروعها ليشمل كافة دول الاتحاد الأوروبي.

كما تحفضت الدول العربية من المشروع، خاصة بشأن موقع إسرائيل فيه، إذ ترفض الدول العربية أن يكون هذا الإطار الجديد، قناة للتطبيع في حين لم يتم التوصل بعد إلى تسوية نهائية وعادلة للقضية الفلسطينية. كما تعود التحفضات العربية تجاه المشروع إلى الغموض الذي يشوب بعض جوانب المشروع الاقتصادية، ومواقف الأوروبيين من ملفات حساسة مثل الهجرة.

في مقابل التحفضات؛ شكلت إسرائيل أكبر طرف عبَّر عن تأييده القوي للإتحاد من أجل المتوسط، لأن هذا الاطار الجديد، يشكل ملتقى للدفع بالتطبيع مع الدول العربية، بعد فشل مسار برشلونة في تحقيق هذا الهدف.

أما الرفض التام، فقد جاء من **تركيا** التي تسعى للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واعتبرت مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، محاولة لإفشال انضمامها للاتحاد الأوروبي.

كما عبرت **ليبيا** عن رفضها التام للمشروع، لأنه يهدد منظمات اقليمية وقارية تلعب فيها ليبيا دوراً استراتيجياً، مثل الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية.

وقد اشترطت **الجزائر**، أن يكون للجامعة العربية مقعد دائم في هياكل الاتحاد المتوسطي مثله مثل الاتحاد الأوروبي، وهو المطلب الذي تصر إسرائيل على رفضه، وتطالب بمناصب حساسة وبالتحديد أمانته العامة.

56

[1] حول الاتحاد من أجل المتوسط" http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate/union-for-the-mediterranean/ar

يتضح ما سبق؛ أن هناك تباين ملحوظ بين دول الاتحاد، فالدول الأوروبية منسجمة مع بعضها في إستراتيجياتها ومصالحها، وتشكل المحور النشيط والقوي في هذا الاتحاد، أما دول جنوب الحوض فهي متنافرة وغير متحدة أصلا في الرؤى والمصالح والأهداف، وتشكل المحور الخامل الضعيف في المعادلة.

كما أن وجود إسرائيل داخل هذا الاتحاد، فكيف يمكن جمع دول متناقضة الأفكار والإستراتيجيات مع بعضها وهي في حالة حرب غير معلنة، وكيف يتم الاتحاد بين دول ترفض التطبيع وأخرى تشجعه.

والمراد من هذا المشروع أن يكون بديلا عن الوحدة العربية، أو على الأقل التكامل العربي في المجالات السياسية والاقتصادية، وإعاقة بطريقة ما لعمل جامعة الدول العربية، وأن يكون أيضا المشروع يهدف فقط لدمج إسرائيل في المنطقة على حساب الحل العادل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضي المحتلة، أو أن يكون مشروعا اقتصاديا بحتا يهدف إلى نهب ثروات الجنوب بطريقة حضارية.

المبحث الثالث:

واقع الاقتصاد العربي في ظل التحديات الاقتصادية العالمية

لعلَّ التأمل في الآثار المختلفة للعولمة بمتغيراتها على الاقتصاديات العربية، لا يجب أن يدعوا إلى اليأس، بل يجب أن ينظر إليها على أنَّها تحديات لابد من مواجهتها، والبحث في الآليات المناسبة للتعامل معها بنجاح، والنهوض والعمل على تنمية اقتصادياتها، باعتبار أنَّ عملية التنمية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وكذا إقامة المشاريع الكبرى ذات العائد الوفير، وتجنب الإقصاء والتهميش من الاقتصاد العالمي، يتطلب اندماج وتكتل الدُّول فيما بينها، وهذا ما ظهر جلياً في السَّنوات الأخيرة من القرن الماضي، لذا نرى مبادرة الدُّول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومحاولة إحياء السُّوق العربية المشتركة، رامية من وراء هذا العمل بناء تكاملها الاقتصادي من جديد وبشكل جاد.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث، بإلقاء نظرة على الهيكل الإقتصادي للدُّول العربية، ودراسة مقومات التكامل الاقتصادي العربي، وتقييم اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تسبق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لنقف على معوقات وأسباب تعثر هذه الاتفاقيات، وفق التحليل التالي:

المطلب الأول: نظرة كلية على الهيكل الإقتصادي للدُّول العربية

يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من حيث المساحة والسُّكان والقوى العاملة العربية، المؤشرات الكلية على الأداء الاقتصادي، وكذا التجارة الدولية والتجارة البينية.

أولا: المساحة والسُّكان والقوى العاملة العربية

يقع الوطن العربي في قلب العالم، في أهم مناطق العالم استراتيجيه. ويمتد جغرافياً، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي، إلى بحر العرب شرقاً، شاملاً الدول التي تتخذ العربية (اللغة العربية) كلغة رسمية فيها، (أنظر الملحق1-1)، والتي تنضوي تحت عضوية جامعة الدول العربية*، (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).[1]

56

*جامعة الدول العربية: هي منظمة تضم دول في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويعتبر أعضائها دولا عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، من ضمها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، ...، المقر الدائم لجامعة الدول العربية هو مدينة **القاهرة**(مصر). وأمينها العام هو **عمرو موسى**.

[1] **جامعة الدول العربية**، 2006/11/13، تاريخ الاطلاع:2006/11/2.

1- المساحة والسُّكان: المجموع الكلي لمساحة الدُّول الأعضاء في جامعة الدُّول العربية 13,602,171 كم^2، بدون الصحراء الغربية، ويبلغ عدد المقيمين فيها حوالي 334,5 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن عام 2007م، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4% (أنظر الملحق (1-2)).

ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدُّول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم الدُّول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية.[1]

2- القوى العاملة والبطالة: من أبرز خصائص القوى العاملة في الدُّول العربية، حجمها الصغير إذ تشكل حوالي 128 مليون نسمة في عام 2007م، وهو ما يمثل حوالي 39.2% فقط من إجمالي عدد السُّكان في الدُّول العربية، ويلاحظ انخفاض هذه النسبة بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا 71% وحوالي 70.7% على التوالي في عام2006م، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون 15سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل، رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة (الملحق (1-3)).

ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (59.4%) من القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الزراعة (25.2%)، بينما لا يستوعب القطاع الصناعي إلا حوالي 15.4% من القوى العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في **القطاع الزراعي** انخفضت من 33.6% في العام 1995م، إلى 25.2% في عام2007م.

وتحتفظ الدُّول العربية كمجموعة بأعلى معدل بطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، على الرغم من تراجع متوسط معدل البطالة من 14.3 % في عام 2000م إلى حوالي 13.7% في عام 2007م، ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع معدلات البطالة بين الدُّول العربية حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدُّول العربية الأقل دخلا أوفي الدُّول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار مثل الصومال، وفلسطين والعراق. وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي على أدنى مستويات للبطالة بين الدُّول العربية.[2]

56

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2009م، الفصل الثاني ص29.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2009م، الفصل الثاني ص37.

ثانيا: المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي

سنحاول تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد العربي من خلال العناصر التالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه: بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 1899 مليار دولار في عام2008م محققا بذلك معدل نمو بحوالي 26.2 % بالمقارنة مع معدل نمو بحوالي 15.1 % في العام 2007م، وهو أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية منذ العام 2000م.

ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية للفترة 2000-2008

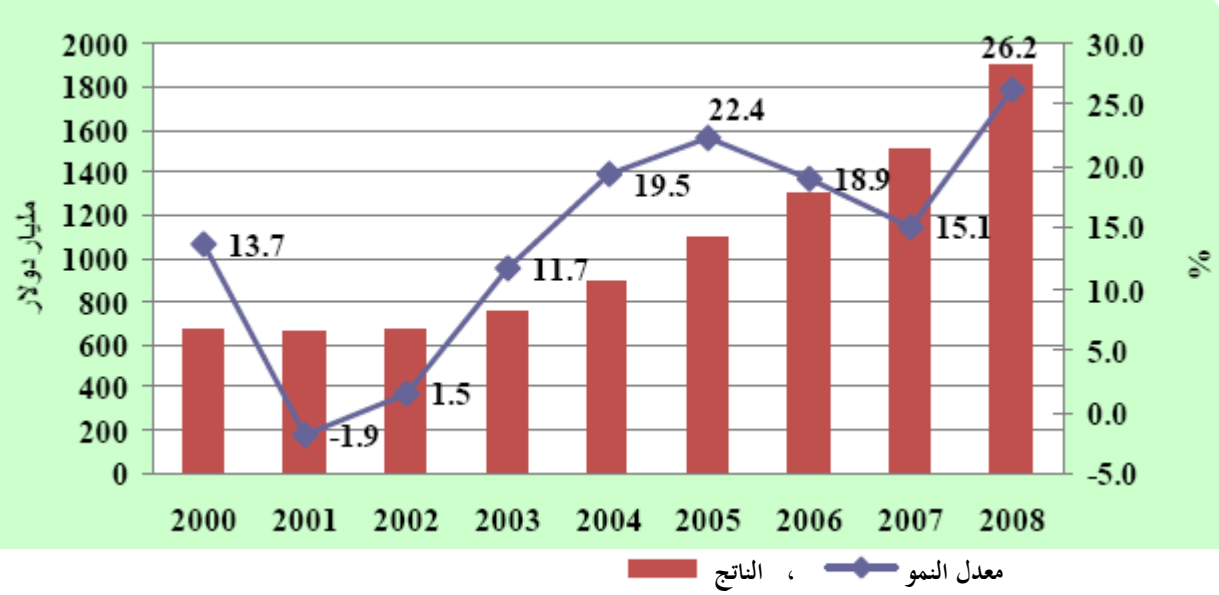

المصدر: الملحق رقم(4/1)، وتقديرات أولية من الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005، ومصادر وطنية أخرى.

ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام2007، حيث بلغت أعلى مستوى لها في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الدول العربية ككل، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة من 5.2 % في عام 2007م إلى 6.0 % في عام 2008م، وذلك بالرغم من زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ في غالبية الدول العربية وبدء انتشار آثار الأزمة العالمية، ابتداءً من النصف الثاني من عام2008م.

وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة، وبالعملات الوطنية في عام 2008م، مع تسجيل الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة، معدلات نمو أعلى من الدول العربية الأخرى، مستفيدة من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال معظم السنة.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2007 -2008

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
الأردن	6.5	5.6	16.2	24.9	16.2	24.9
الإمارات	5.2	7.4	16.8	27.4	16.8	27.4
البحرين	8.1	6.1	16.4	31.9	16.4	31.9
تونس	6.3	4.6	10.2	10.3	14.5	14.7
الجزائر	3.0	3.0	9.2	18.1	14.4	27.0
جيبوتي	5.1	5.8	10.2	15.8	10.2	15.8
السعودية	3.3	4.4	7.8	22.1	7.8	22.1
السودان	9.7	7.8	15.5	12.0	24.4	8.0
سورية	6.3	5.2	18.9	21.0	22.1	28.9
العراق	5.9	10.9	13.3	46.0	32.2	52.3
عمان	7.7	6.2	13.1	44.0	13.1	44.0
قطر	15.3	16.4	25.1	44.0	25.1	44.0
الكويت	4.4	6.3	10.6	22.1	12.8	29.3
لبنان	4.0	6.3	11.6	18.3	11.6	18.3
ليبيا	6.0	6.2	11.2	18.3	15.6	20.2
مصر	7.1	7.2	20.6	20.4	21.4	24.8
المغرب	2.7	5.4	6.6	7.8	14.4	14.1
موريتانيا	1.0	5.1	0.6	25.3	4.4	28.2
اليمن	3.3	3.9	14.6	21.5	13.5	21.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2009م.

حققت كل من قطر والعراق أعلى معدلات نمو خلال عام 2008، حيث بلغت 16.4% و10.9% على التوالي، وهي معدلات تجاوزت تلك المحققة خلال عام2007م بالنسبة لهذين البلدين. ففي قطر، ويعود الارتفاع في معدل النمو إلى زيادة إنتاج النفط والغاز، والأداء الجيد لبعض القطاعات الأخرى مثل الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والقطاع المصرفي، وذلك إضافة إلى ارتفاع عائدات الصادرات بشكل ملحوظ خلال عام2008م، ويرجع ارتفاع النمو في العراق إلى تحسن الأوضاع الأمنية ومستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع صادرات النفط بشكل ملحوظ، كما تحسن أداء النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مثل الإمارات، والسعودية، والكويت وليبيا، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع إنتاج النفط، وزيادة الطلب المحلي على ضوء ارتفاع عائدات التصدير. وبقي النمو بالأسعار الثابتة في الجزائر عند معدل 3%، وتجاوز في كل من البحرين وعمان معدل 6%، رغم تراجع هذه المعدلات

بشكل طفيف عما كانت عليه في عام 2007م، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في هذين البلدين، وخاصة في عمان.

وفي مجموعة الدول الأخرى، سجل كل من الأردن، جيبوتي، السودان، سورية، لبنان، مصر، المغرب، وموريتانيا خلال عام 2008م، معدلات نمو بالأسعار الثابتة تجاوزت 5%، بينما سجل كل من تونس واليمن معدل نمو بلغ حوالي 4.6%، و3.9% على التوالي. وبالمقارنة مع أداء النمو في العام 2007م، تحسن الأداء في عام2008م، في كل من جيبوتي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات في البنية التحتية للموانئ، وفي لبنان نتيجة للأداء الجيد لقطاعي العقارات والتجارة وزيادة حركة النشاط السياحي، وفي مصر نتيجة ارتفاع مستوى الطلب المحلي والأداء الجيد لعدد من القطاعات بما فيها قطاع الصناعات التحويلية، وفي المغرب نتيجة للأداء الجيد للقطاع الزراعي بالمقارنة مع العام 2007م، وارتفاع القيمة المضافة للقطاعات الأخرى، وفي موريتانيا نتيجة ارتفاع عائدات صادرات النفط والحديد. وفي اليمن تحسن أداء النمو قليلا رغم تراجع إنتاج أهم حقول النفط، وانخفاض الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع الأسعار، وذلك بفضل النمو المسجل في عام 2008م، في القطاع غير النفطي والمقدر بحوالي 4.8%. وتراجعت معدلات النمو في عام 2008م، عما كانت عليه في عام 2007م في كل من الأردن وتونس، نتيجة لارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية والطاقة، والسلع الوسيطة في الأسواق الدولية، وفي السودان نتيجة لتراجع إنتاج النفط عن المستوى الذي سُجل خلال العام 2007م، وفي سورية نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي، بسبب العوامل المناخية غير المواتية وتراجع أداء قطاع التصدير.[1]

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي: إنَّ التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يكشف عن مدى التفاوت الشاسع بين الدُّول العربية، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدُّول العربية من حوالي 4,755 دولار في عام 2007م، إلى حوالي 5,858 دولار في عام 2008م ، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 23.2%، مقابل معدل نمو بلغ 12.3% في عام 2007م، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في كل الدُّول العربية بمعدلات تراوحت بين 5.3 % في السُّودان، و47.9% في العراق. ولم يطرأ تغيير كبير على ترتيب الدول العربية، خاصة بالنسبة للدُّول المتقدمة في الترتيب حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل في عام 2008م، وحافظت الدُّول العربية الأقل دخلا وهي السُّودان، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا على موقعها في آخر الترتيب بين الدُّول العربية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

56

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

جدول رقم(1-2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي الفترة 2000-2008

السنة / الدول*	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النمو (%) 2008-2007
قطر	28784	27024	28393	32777	41976	47818	54534	57946	70651	21.9
الإمارات	23365	21758	21987	24412	28379	33690	39816	43815	52574	20.0
الكويت	16927	15562	16136	19271	22472	28182	33273	34431	43046	25.0
البحرين	12582	12169	12635	14127	13635	15140	16512	17754	21668	22.0
عمان	8097	7829	7899	9202	10213	12318	14282	15180	20898	37.7
السعودية	9203	8723	8772	9743	11095	13640	15041	15835	18898	19.3
ليبيا	6130	5141	3641	4227	5206	6848	8071	9038	10520	16.4
لبنان	4430	4493	4902	5225	5635	5617	5729	6353	7466	17.5
الجزائر	1801	1772	1810	2131	2637	3133	3503	3939	4916	24.8
تونس	2032	2073	2366	2539	2844	2901	3076	3487	3959	13.5
الأردن	1742	1803	1880	1949	2130	2300	2614	2971	3630	22.2
العراق	871	713	682	403	910	1192	1904	2442	3611	47.9
سوريا	1159	1210	1207	1236	1392	1555	1785	2128	2677	25.8
المغرب	1288	1295	1366	1655	1862	1916	2079	2342	2632	12.4
مصر	1573	1506	1291	1205	1276	1279	1505	1791	2192	22.4
السودان	432	492	553	635	771	994	1253	1519	1599	5.3
اليمن	526	544	569	604	680	817	923	1011	1181	16.8
جيبوتي	813	818	820	839	867	895	942	1007	1131	12.3
موريتانيا	405	412	413	453	513	623	884	901	1128	25.2
المتوسط العام	2518	2414	2393	2615	3056	3647	4234	4755	5858	23.2

- **تم ترتيب الدول العربية تنازلياً، على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 .**

المصدر: الملحقان (2/1)، (4/1)

وقد سجلت عشرة دول عربية زيادات في متوسط دخل الفرد لديها يفوق نسبة 20 % في عام 2008م*، كما حققت بقية الدُّول العربية زيادات تجاوزت 10%، ما عدا السُّودان حيث سجل زيادة في متوسط دخل الفرد نسبتها 5.3%. وحققت الدُّول المصدرة للنفط زيادات في دخل الفرد أعلى من بقية الدول، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية.

56

*وتجدر الإشارة، إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج، لا يعكس مستويات توزيع الدخل حسب فئاته، أوحسب التوزيع الجغرافي بين الريف والحضر، مما يعني أن نسبة هامة من السُّكان ينخفض دخلها عن المتوسطات المذكورة.

ثالثا: التجارة الدولية والتجارة البينية

أشارت بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009، إلى أنَّ التجارة الخارجية العربية حققت أداءاً جيداً عام 2008، حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من حوالي915 مليار دولار في عام 2007م، إلى حوالي 1,171 مليار دولار في عام 2008م، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 28%. وارتفعت قيمة الواردات من حوالي 662 مليار دولار في عام 2007م، إلى 820 مليار دولار في عام 2008م، أي بزيادة نسبتها 24%. وبذلك تحسن وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة، من 138.3% في عام 2007م، إلى 142.8% في عام 2008م.[1]

أما فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 82.5 مليار دولار، مسجلة زيادة بنسبة 22.5% في عام 2008م، وتعتبر نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة التجارة الإجمالية العربية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، مما أدى إلى تراجع مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، لتشكل حصة 8.3% من جانب الصادرات و11.1% من جانب الواردات في العام نفسه.

ومن كل هذا يتضح، أنَّ المنطقة العربية منطقة استراتيجيه وغنية بمواردها المختلفة، التي تجعلها مطمعاً للدُّول الغربية، لذا فإنَّ من مصلحة الدُّول العربية، إيجاد تكتل واحد وقوي لمواجهة التكتلات الأخرى، خاصة وأن جميع الظروف متاحة وتساعد على قيام هذا التكتل القوي، كما أن التوجه العالمي الحديث يتجه نحو ذلك، ففي مصلحة الغرب أن يتحد العرب كسوق عربية مشتركة (ليتمكنوا من تصريف منتجاتهم بسهولة أكبر وبكميات أكثر)، ولكن بشروطهم وبما يتوافق مع مصالحهم.

وبذلك أصبح من الضروري على الدُّول العربية، أن تعمل على قيام تكاملها الاقتصادي، خاصة في الوقت الراهن، والذي يعج فيه العالم بالتكتلات الاقتصادية من جهة، وتعاني فيه الدول العربية من تبعية اقتصادية تجاه العالم الخارجي من جهة أخرى.

56

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد2009م، الفصل الثاني ص52.

المطلب الثاني: مبررات ودوافع قيام التكامل الاقتصادي العربي

أدركت شعوب العالم بعد الحرب العالمية الثانية، أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي لمجابهة تحديات العصر، ومن ردود الأفعال الطبيعية تجاه هذه التحديات، أن بدأت معظم دول العالم تشكل تكتلات اقتصادية، على أسس جغرافية، دينية وعرقية، تحفظ لها مكانتها الاقتصادية وتدعم مراكزها التنافسية على كل المستويات.

وأمام هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية، التكتلات العالمية بإقامة تكتل عربي لمواجهة التحديات الخارجية، خاصة وأنها تمتلك من المقومات ما يساعدها على ذلك.

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية، لقيام التكامل الاقتصادي، فالتعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية، ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية. كل هذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية:

1- تعدد وتنوع الموارد الطبيعية: حيث يمتلك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة، سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أوالصناعي. بحكم المساحة وتنوع المناخ والتضاريس وأنوع التربة، وتعدد مصادر المياه، ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية، والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط والغاز، ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة. والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن أن يحقق تكاملاً اقتصادياً، يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة.[1]

2- توفر الفوائض المالية: تتوفر الدول العربية على موارد مالية هامة، خاصة الدول النفطية منها، هذا ما يشجع على قيام تكامل اقتصادي عربي، يجعل من هذه الفوائض المالية تتجه نحو الدول العربية، التي هي بحاجة إليها، لاستثمارها وبالتالي التنمية الاقتصادية العربية المشتركة. حيث تتوفر هذه الأخيرة على فوائض مالية معتبرة.[2]

56

[1] **عمر الهاشمي يوسف** "تباين إمكانات البيئة العربية وأثره في التكامل الاقتصادي" المجلة الجامعة، العدد8، 2006، ص180.

[2] **باشي أحمد** "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_ الأوروبية بمساهمة مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الفضاء الاورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر 08- 09 ماي 2004، ص7.

غير أن سوء توزيع هذه الموارد، يعتبر إحدى السمات السلبية في المنطقة العربية، وذلك لعدم تناسب هذه الفوائض المالية الموجودة في بعض الدول العربية كالسعودية وليبيا والكويت والإمارات (أرصدة عربية مجمدة في مصارف الدول الرأسمالية)، مع المساحة وعدد السكان لهذه الدول.

3- توفر الموارد البشرية: تعتبر المنطقة العربية من المناطق المزدحمة با لسكان، والمهددة بالانفجار السكاني، إلا أن نسبة توزيع السكان في الدول العربية، هي مختلفة ومتفاوتة من دولة عربية إلى أخرى، كما أن هناك عدم تناسب بين المساحة وعدد السكان في بعض الدول والنقص في البعض الآخر فالدول العربية التي تتوفر على قوى عاملة، هي بحاجة ماسة إلى فرص عمل متاحة في الدول العربية التي تعاني النقص في اليد العاملة.[1] فهذه الصور للمقومات الديمغرافية في الوطن العربي، توضح ضرورة التكامل والتعاون للحد من الهجرة تجاه الدول غير العربية.

4- اتساع حجم السوق العربية: تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل، ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي، وأهمية موقعه الجيواستراتيجي والجيوسياسي، والتعداد الكبير للسكان، وتعتبر السوق العربية عاملاً مساعداً لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة، على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبذلك فهي تشكل مجالاً رحباً للتكامل العربي، الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون، بهدف تلبية حاجات السوق العربية، ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية، لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها، إلى مدى بعيد ثم إنماء إستراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل.

ولابد من الإشارة؛ إلى أن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاديات الدول المتقدمة، لا يقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه، وإنما يقاس أيضاً بمعيار كثافة الاعتماد الثقافي عليه والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام، ويلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي، التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج. وكذلك فإن قدراً كبيراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة، لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل.

- توافر الكوادر: يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة، سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي، وتعدد مراكز البحث العلمية،

56

[1] **باشي أحمد** "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره، ص7.

وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة، بالإضافة إلى توافر البني والوسائل المساعدة لعملية التكامل، تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة، البرية والبحرية والجوية.

ثانيا: مبررات متعلقة بالبيئة الخارجية

وتتمثل في: [1]

1- تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية عبر العالم: والتي سوف تؤثر من عدَّة جوانب على اقتصاديات الدُّول العربية خاصة الإتحاد الأوربي، لأنَّ أغلب الدُّول العربية تتعامل معه، فمن جهة سوف تؤدي هذه التكتلات، إلى زيادة حدة المنافسة الدولية، والنزاعات الحمائية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية للوصول إلى أسواق الدَّول الصناعية، خاصة أنَّ الدول أطراف التكتل تضع شروطاً وقيوداً على المنتجات التي تدخل أراضيها، كما تعمل تلك التكتلات على جذب الاستثمارات الخارجية، نظراً للمزايا التي تمنحها، وبالتالي تحرم الدُّول خارج منطقة التكامل من تلك الاستثمارات، بما فيها الدول العربية، ومن جهة أخرى سوف تعمل تلك التكتلات على استنزاف خيرات الدُّول العربية وبالخصوص الدُّول النفطية، بتحكمها في أسعار المواد الأولية كالنفط والغاز، مما يجعل الدول العربية، في تبعية اقتصادية لتلك التكتلات الاقتصادية الضخمة.

2- ظهور المنظمة العالمية للتجارة: بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتي عشرة دولة منذ قيام منظمة التجارة العالمية في العام 1995م، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا. كما أن هناك سبع دول عربية تسعى للانضمام لعضوية المنظمة، وهي الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، العراق وليبيا، وهذا ما يترتب عنه الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدُّول الأكثر رعاية، لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية، إذا كانت تلك الدولة لا تنتمي لأي تكتل اقتصادي إقليمي، فمثلا إذا أعطى لبنان ميزة ضريبية لفرنسا لسلعة معينة تدخل لبنان بمعدل ضريبي أقل، فإن تلك الميزة تطبق تلقائياً على استيراد هذه السلعة، من أي دولة أخرى منضمة إلى المنظمة العالمية، أمَّا إذا أعطى لبنان مزايا ضريبية لدول تشترك معه في اتفاقيات تجارية تدخل في إطار التكامل الاقتصادي، كمنطقة تجارية حرة، أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، فإنَّه يعفى من تطبيق مبدأ

56

[1] أنظر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الفصل12، ص219.

- **المرسي سيد الحجازي**"تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة " فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة، طرابلس، 2002.
www.shamela.net/showtneread.php?t=89364

الدولة الأولى بالرعاية للدول الأخرى، حتى وإن كانت منضمة إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا من شأنه أن يزيد من قوة التفاوض العربي مع وفد منظمة التجارة العالمية.

3- الحاجة إلى وجود قوة اقتصادية عربية: مستمدة من تكامل اقتصاديات كل الدول العربية، لمواجهة الاقتصاد الإسرائيلي، المستمد قوته من جهة من تفكك اقتصاديات الدول العربية، ومن جهة أخرى من وجوده القوي في الأسواق العالمية بمنتجاته، وكذا دعم الولايات المتحدة الأمريكية له، وبالتالي لم يعد التكتل الاقتصادي العربي خياراً، ولكن أصبح ضرورة تفرضها البيئة الخارجية.

ثالثا: مبررات خاصة باقتصاديات الدُّول العربية

تتمثل في:

1- الرغبة في زيادة قوتها التفاوضية: فالتكامل الاقتصادي للدول العربية، يتيح لها موقفاً أكثر قوة في السوق الدولية، واتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى،[1] فعندما تفاوض الدول العربية مجتمعة كقوة اقتصادية واحدة، في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو الشراكة الأورومتوسطية، أحسن مما لو تقوم بذلك كل دولة على حدى، كما يحقق التكامل للدول العربية، شروطا أفضل لتجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقياتها التجارية مع بعضها البعض، ومع الدول الأخرى.

2- إدراك الدول العربية، أنَّ وجودها مشتتة وغير متكاملة، سوف يعرضها للمطامع الأجنبية، خاصة من قبل تلك التكتلات القوية، والشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل دائما على استنزاف خيرات الدول الضعيفة.

3- يعمل التكامل الاقتصادي العربي، على خلق سوق واسعة من المستهلكين، مما يتيح فرصة أكبر للمنتجين في الدول العربية لتصريف منتجاتهم، بأقل التكاليف نظراً للتقارب الجغرافي ما بين الدول العربية.

4-يتيح التكامل الاقتصادي للدول العربية، فرصاً واسعة لإقامة مشروعات كبيرة، تتمتع بمزايا الإنتاج الوفيرة، استجابة لاتساع السوق المشتركة، هذه المشروعات قد لا يمكن إنجازها من طرف دولة عربية بمفردها.

ويعتبر التكامل الاقتصادي العربي أيضاً، وسيلة من وسائل تحقيق التنمية في العالم العربي، وطريق للاكتفاء الذاتي، وتخفيف التبعية الاقتصادية للدول الغربية، خاصة في المنتوجات الاستهلاكية، فمن شأن تكامل الاقتصاديات العربية أن توفر تلك المواد، لأنها تملك موارد زراعية تؤهلها لذلك.

56

[1] **مليانى حكيم** "رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره، ص03.

5- رغبة الدول العربية في تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي، لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة، تتيح ترسيخ الأموال العربية في استثمارات عربية، مع جذب الاستثمارات العربية المهاجرة للداخل، وإقامة سوق مالي عربي ومشروعات عربية مشتركة، وفي هذا المجال فقد أبرمت اتفاقيات عديدة على المستوى العربي من بينها:[1]

- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربيةفي 1972/02/20؛
- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في 1974/04/01؛
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في البلدان العربية في 1980/11/26.

6- الاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد المتنوعة التي تزخر بها كل دولة عربية، ومحاولة الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية لها، بما يحقق الرفاهية الاقتصادية.

وإلى جانب هذه المبررات الداخلية للتكامل الاقتصادي العربي، هناك أيضا مبررات أودوافع سياسية، من بينها إزالة أو تخفيف النزاعات السائدة ما بين بعض الدول العربية، فمن شأن تكاملها الإقتصادي أن يعمل على نشر وإحلال السلام فيما بينها محل الصراع، كما يعمل على استفادة بعضها من الخبرة العسكرية، والإنتاج الحربي لدول أخرى، وبالتالي يخلق قوة عسكرية حربية موحدة، في مواجهة أي عدوان محتمل خارجي .

وعلى ضوء ما سبق؛ نتساءل عن أهم التجارب التكاملية؟ وإلى أي مدى وصلت هذه التجارب؟.

56

[1] **بوزيدي قدور**" التكامل الاقتصادي العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999،ص241.

المطلب الثالث: تقييم تجارب التكامل الاقتصادي العربي

سعت الدُّول العربية منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين، لإيجاد أشكال مختلفة من التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل حماية مواردها وتطوير اقتصادياتها، وتحقيق المصالح المشتركة وتسريع النمو الاقتصادي، والاستفادة من الميزات التي يحققها توسع السوق ضمن المنطقة العربية، من أجل التسويق المتكامل لمنتجاتها. [1]

وللأسف؛ فقد أخفقت كل المحاولات السَّابقة في تحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير التجارة البينية بينها لأسباب متعددة، بعضها سياسي والبعض الآخر لعدم الانسجام والاهتمام بالتكامل الإقليمي، بالإضافة إلى التشابه الكبير في بنى الإنتاج في أغلب الدُّول العربية.[2]

والجدول التالي؛ يوضح أهم المحاولات التي دخلت في إطار إقامة تكامل اقتصادي عربي، بدءاً من إنشاء جامعة الدُّول العربية إلى وقتنا الحاضر.

56

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:

جون وليام سون وآخرون"التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل، الوسائل" الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص41.

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي**NAPC** "متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – دراسة موقف الجمهورية العربية السورية " ورقة العمل رقم 8، ،الجمهورية العربية السورية2004،ص2.

جدول رقم(1-3): جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7سبتمبر1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية .
13 أوت1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعرفة على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27 فيفري1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي(التجارة العربية البينية).
25 ماي1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي(UMA)، لتشجيع حرية انتقال الاشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
19فيفري1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

المصدر:- الملحق رقم(3-1)،

- Mohieddine HADHRI" LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE ET LES PERSPECTIVES SECONDE CONFERENCE DU FEMISE; Marseille, " D'INTEGRATION SUD-SUD EN MEDITERRANEE 29 & 30 Mars 2001;P5

إلَّا أنَّ هذه الاتفاقيات، لم تؤدي إلى زيادة نصيب التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية في الدول التي وقعت عليها، بالشكل الذي كانت تطمح إليه تلك الاتفاقيات، باستثناء مصر.

أولا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، في مادتها الأولى على ما تعتبره أهداف الوحدة وهي: [1]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

كما تضمنت الاتفاقية بعض التوصيات، التي جاءت في صورة شروط لازمة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي العربي، ومن بين هذه التوصيات:[2]

- وجوب إقامة منطقة جمركية حرة؛
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بهما؛
- إلزامية توحيد أنظمة التجارة الخارجية؛
- عقد الاتفاقات التجارية، واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة؛
-الإسراع في توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية؛
- توحيد التشريعات الجبائية والمالية والنقدية.

وككل الاتفاقيات العربية، فقد تعثرت هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها مباشرة عام 1957، لأسباب كان أساسها الخلافات السياسية، وتعارض الأنظمة بين الدول العربية. كما كان هناك تعارض بين الدول ذات النظم الاشتراكية والأخرى ذات النظم الليبرالية، ووجود دول نفطية غنية ودول فقيرة، ودول ذات ثقل بشري وسياسي، ودول صغيرة، مع اختلافات في البنيات الاقتصادية والنقدية.

وفي تحليل لتباطؤ تنفيذ أو تعثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية، يمكن القول أنَّ العلاقات الاقتصادية بين الدُّول العربية، هي ثانوية الأهمية بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج، وهذا يعود من جهة لعامل السيطرة الأجنبية الذي لم تتخلص منه، ومن جهة أخرى فإن الدُّول العربية تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، التي تصنف في

56

[1] أنظر: - **عبد الحميد الإبراهيمي**" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986، ص128.

- **عادل خليفة** "اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 1996، ص187.

[2] **Abdelaziz Djerad** " Dualité Du Monde Arabe " OPU, Alger1987, P65.

إطار التجارة العالمية، وفي إطار توزيع العمل الدولي، بأنَّها من الدُّول المصدرة للخامات والمواد الأولية، مثل النفط والغاز والفوسفات والقطن وغيرها، وهذه السلع ليس لها أسواق كافية في الدُّول العربية، وهذه الدُّول هي بحاجة أيضا للسلع الصناعية غير المتوفرة لدى بعضها، وبالتالي فهي مضطرة لاستيرادها من الدُّول الصناعية المتطورة .

إضافة إلى ذلك؛ نجد بعض الدُّول النفطية، أنها ليست بحاجة ماسة للتفتيش عن أسواق عربية لسلعتها الوحيدة المصدرة، كما أنَّ هناك دولاً أخرى تجد في اتفاقية الوحدة الاقتصادية، تقييداً لتنفيذ سياساتها الاقتصادية، وتريد لنفسها كامل الحرية في وضع وتنفيذ مخططاتها، ثم أنَّ بعض الدُّول العربية، تطبق سياسة حرية الاستيراد وحرية انتقال رؤوس الأموال وهذا غير متوفر في الدُّول الأخرى، مما يجعلنا نقول باختصار أنَّ تعارض الأنظمة اقتصادياً وسياسياً، هو أكبر العقبات أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وبالرغم من كل هذه العوائق أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية، فقد أصدر مجلس الوحدة أكثر من 600 قرار، أبرزها قراره الهام بإنشاء السُّوق العربية المشتركة.

ثانيا: السُّوق العربية المشتركة

وكانت أهداف السُّوق العربية المشتركة تتلخص في الآتي:[1]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال؛
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية؛
- حرية النقل والعبور.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان على الدول الأعضاء أن تعمل على توحيد التشريعات، والنظم الاقتصادية والمالية فيما بينها، والتنسيق بين حكوماتها في كافة المجالات المؤسسية والتنظيمية، وهو ما لم يتحقق حتى اليوم بسبب جملة من المعوقات حالت دون قيام السُّوق العربية المشتركة، تتمثل في:[2]

56

[1] أنظر في ذلك:

- **د. عبد الأمير دكروب**"السوق العربية المشتركة حلقة في اطار التعاون الاقتصادي العربي"مرجع سابق.

– **أ.د.رمزي سلامة** " دور البرلمانات في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة " مرجع سبق ذكره.

– **عدنان شومان** "التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية" بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001، ص09.

[2] **مجلس الاتحاد البرلماني العربي** "السوق العربية المشتركة بين الواقع والتحديات" الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد، خلال الفترة 28 فبراير– 2 مارس 2004م، دمشق، الجمهورية العربية السورية، فبراير 2004م .

http://www.nuwab.gov.bh/default.asp?action=article&id=2747 «page consultée le:26/04/2006»

1- معوقات تشريعية: إذا ما نظرنا إلى التنظيمات العربية، التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي العربي نجدها متعددة، أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي مجرد هياكل إدارية يغيب التعاون فيما بينها، بل قد يحدث تعارض وتداخل بين صلاحياتها، فمثلا الوظيفة الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، هي تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية، وفي حين أنَّه من المفروض أنَّ ذلك يدخل ضمن الدور الذي يقوم به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وغياب مثل هذا التنسيق بين هذه الأجهزة التي هي بمثابة المحرك الأساسي في مجال الأنشطة الاقتصادية، وتكوين السوق العربية المشتركة، يؤدي إلى طغيان البيروقراطية الإدارية على نشاط هذه المؤسسات، وجعلها مجرد تنظيمات شكلية ليس إلا، وهذا يرجع في جانب كبير منه إلى إغفال ميثاق جامعة الدول العربية، تناول أي نصوص تتعلق بالإشراف أوالتنسيق بين عمل هذه التنظيمات المتخصصة، هذا فضلا عن حالة العشوائية التي تصيب التشريعات العربية، في المجالات الاقتصادية واختلافها من دولة إلى أخرى، كالضرائب والرسوم الجمركية ومعاملة الاستثمارات الأجنبية.

2- معوقات سياسية وايديولوجية: تتمثل في تغليب الخلافات الأيديولوجية والنزاعات السياسية العربية، على هدف تحقيق المصالح المشتركة، فارتبطت العلاقات التجارية والاقتصادية، بدرجة صعود وهبوط الخلاف السياسي بين العواصم العربية المختلفة أصلاً .

3- معوقات قطرية: تغليب المصالح القطرية الذاتية الضيقة، مع غياب النظرة الكلية للتنمية الشاملة في الوطن العربي.

4- معوقات اقتصادية: تبعية الاقتصاديات العربية في مجملها للاقتصاد الغربي دون غيره، سواء في ظل صراع العملاقين الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الحرب الباردة، أو في ظل انفراد الولايات المتحدة فيما بعد، بإدارة العلاقات الدولية باعتباره القطب الأعظم المنفرد.

وفي كل الحالات؛ مالت الدول العربية للاندماج في هذه الأسواق العملاقة، دون إدارة اقتصادية سياسية ذكية، كانت تفرض وحدة المواقف وتنسيقها عربيًّا في ظل تجمع، كتجمع السوق المشتركة.

5- جاء المشروع الصهيوني الاستعماري الغربي، ليكمل دائرة الاستنزاف المستمر لكل الطاقات العربية، سياسيًّا وعسكريًّا، اقتصاديًّا وفكريًّا ونفسيًّا، ولعلنا نلاحظ، التلازم الزمني الصريح بين قيام النظام العربي، بجامعته العربية ومشروعه للوحدة الاقتصادية عام 1945، وإعلان الدولة الصهيونية عام 1948، وحروبها العدوانية المستمرة، منذ حرب اغتصاب فلسطين الأولى، إلى حرب الانتفاضة الحالية.[1]

56

[1] أنظر: -**مجلس الاتحاد البرلماني العربي** "السوق العربية المشتركة بين الواقع والتحديات" مرجع سبق ذكره. http://www.nuwab.gov.bh/

- **سليمان المنذري**" الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية " مكتبة مدبولي، القاهرة1995، ص28.

وبعد مرور (31) عاماً على قيامها، بقيت السوق مجمدة، حتى قرارات القمة العربية المنعقدة في القاهرة (خلال الفترة من 23/21 يونيو 1996م)، تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة العربية، باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجاءت بالفعل أهم تلك الخطوات بإقرار **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، لتكون نقطة انطلاق جديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة.*

ثالثا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها. ** وقامت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ أهمها:[1]

– الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية، والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة؛

– التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية؛ وتوفير عدد من الحوافز المالية وغيرها، لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية، في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع، يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الاستراتيجية للسلع، منتوجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربي، فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي).[2]

وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصاً من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات اتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوصول إلى **منطقة تجارة حرة عربية** خلال فترة زمنية محددة.

56

* ليس من بوابة مجلس الوحدة الاقتصادية ولكن من خلال إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بدءاً من 1998/1/1م.

** صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن تسع عشرة دولة عربية من بينها الجزائر وجيبوتي وجزر القمر المتحدة، وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية، الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة. ليس

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد2004، الفصل 12، ص02.

[2] **سليمان المنذري**" الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية " مكتبة مدبولي، القاهرة1995، ص28.

نتائج الفصل الأول:

ممَّا تقدم؛ يتضح بأنَّ:

– قيام منظمة التجارة العالمية، يعتبر من أبرز الأحداث الهامة التي ميزت ساحة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، فقد أصبحت هذه المنظمة مسؤولة عن متابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف، وإلتزام الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى السَّعي نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية بكافة أشكالها.

– ظهور مشروع الشراكة الأورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط، ليكون بديلا عن الوحدة العربية، أو على الأقل التكامل العربي في المجالات السياسية والاقتصادية، وإعاقة بطريقة ما لعمل جامعة الدول العربية، وأن يكون المشروع يهدف فقط لدمج إسرائيل في المنطقة على حساب الحل العادل للقضية الفلسطينية واستعادة الأراضي المحتلة، أو أن يكون مشروعا اقتصاديا بحتا يهدف إلى نهب ثروات الجنوب بطريقة حضارية.

– أما مشروع السوق الشرق أوسطية، فظهر ليكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي ومفككاً له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر، بالإضافة إلى أن تشكيلته تتيح وجوداً مقبولاً ومشروعاً بل ومهيمناً لإسرائيل. مما يؤكد بأن المشروع ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

وبطبيعة الحال؛ وفي ظل هذه الظروف، وجدت الدُّول العربية نفسها تعيش في ظل نظام جديد، لم تشارك في وضع أسسه، لكنه فرض عليها وعلى غيرها من الدُّول النامية، فكان لزاماً على هذه الدُّول التكيف مع أسس ومتطلبات هذا النظام، بالشكل الذي يسمح لها بالإستمرار والتواجد والتعايش في ظله، وتحسين أحوالها وظروفها سياسياً واقتصادياً، لتسهيل دمج اقتصاديات هذه الدُّول بالإقتصاد العالمي الجديد.

وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980.

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة، أهمها عدم توفر الإرادة السياسية للتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة، بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية.

وفي ضوء ذلك؛ يمكن القول أنَّ مستقبل الإقتصاديات العربية في ظل العولمة، يتوقف على:

- العمل على توفير المناخ السياسي الملائم والضروري لقيام تنمية اقتصادية متواصلة ومطردة.
- ضرورة وجود تكتل اقتصادي عربي، يمكن من خلاله التعايش مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وبالتالي؛ فإنَّ المسألة تحتم قيام الاقتصاديات العربية، باختيار الصَّيغة المناسبة للنظام الاقتصادي العربي، التي تجعلها مشاركة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد، في ضوء إعادة بناء النظام الإقتصادي العربي.

والمهم في إعادة البناء أن نعي دروس الماضي، بإجراء دراسة مدققة لاتفاقات العمل الإقتصادي المشترك القائمة، والتي يغلب عليها عدم الواقعية، وعدم وجود الإرادة السياسية التي تعمل على تحقيقها؛ وبالتالي ضرورة تفعيل **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الإقتصادية العالمية؟ على أسس جديدة؟** وهذا ما سنحاول البحث فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للاندماج والإنماء الاقتصادي

تمهيـد:

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدُّول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار.

وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأنَّ الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية، على بقية الدُّول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

من هنا؛ واستجابة لقرار قمة القاهرة في العام 1996م، فقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام1997م، البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي عام 1998م بدأت مرحلة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وبدأ تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية مقدارها 10% اعتباراً من العام 1998م، لتصبح 20% في العامين الأخيرين 2004م و2005م، كما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

ويأتي هذا الفصل؛ ليتناول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كأحد الأعمدة البناءة لبناء تكامل اقتصادي عربي والسُّوق العربية المشتركة.

- **فهل تعتبر إزالة التعريفة الجمركية والقيود غير الجمركية لوحده، أداة كافية لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟**
- **وهل أن تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كاف لوحده لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟.**

إنَّ الإجابة المباشرة على هذين السُّؤالين، يستلزم الوقوف على العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثاني: نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثالث: مستقبل المنطقة "**GAFTA**" في ظل محاور المنافسة بين الاقتصاديات العربية والعالمية

وذلك وفق التحليل التالي:

المبحث الأول:

الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

شهد العالم في العقود الأخيرة ، تطورات هائلة في مجال التجارة الخارجية، حيث زادت قيمة التبادل التجاري العالمي بين عامي 1960-1998، أكثر من 66 مرة،[1] وضمن هذه التوجهات نحو الانفتاح التجاري، كانت إقامة منطقة التجارة الحرة من أهم الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين، حيث اعتمدت هذه الاتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية، كخطوة أولى باتجاه التكامل الاقتصادي العربي.

واستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997، اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "**GAFTA**"*،[2] وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة.

بناءاً على هذه الخلفية، سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة؛ مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإطار القانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفق ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تختلف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة، كونها حققت برنامجاً تنفيذياً يحدد الواجبات وعلى أساس واقعي، من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية، كما أنها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها.

وتأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أنها سوف توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي، من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومع مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى، وخاصة الإتحاد الأوروبي، كما أنَّ توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية، والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء، وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية، وقيام

---

[1] **المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC** "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA و الدولية WTO " ورقة العمل رقم5، وزارة الزراعة، الجمهورية العربية السورية2000-2001، ص77.

* **G**reater **A**rab **F**ree **T**rade **A**rea.

[2] إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317، بتاريخ 1997/02/19.

استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا، مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية، التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يشير التكامل الاقتصادي، إلى تكوين منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الأقطار، وفي منطقة التجارة الحرة، تلغى جميع التعريفات الجمركية على التجارة بين الأقطار الأعضاء، غير أن كل قطر يحتفظ بمعدلاته التعريفية الخاصة مع العالم الخارجي، والاتحاد الجمركي مثل منطقة التجار ة الحرة، إلَّا أنه يوجد فيه معدل تعريفة مشتر ك يطبق على العالم الخارجي؛ وتذهب السوق المشتركة إلى أبعد من الاتحاد الجمركي بالسماح أيضا بالحركة الحرة للعمل ورأس المال بين الأقطار الأعضاء. ثم يذهب الاتحاد الاقتصادي، إلى أبعد من ذلك بتحقيق التوافق بين السياسات النقدية والمالية والضريبية للأقطار الأعضاء كذلك. [1]

وبالتالي تعتبر منطقة التجارة الحرة،[2] إحدى مراحل قيام السُّوق العربية المشتركة، وصورة من صور قيام التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، تجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة، وتتجانس اقتصادياً وتاريخياً وثقافياً وحضارياً، ويكون من أهدافها الرئيسية، إزالة جميع القيود التعريفية وغير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع والخدامات، فيما بين أعضاء التكتل الاقتصادي، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري، وتنويعه وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، بحرية تامة بين الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويرفع من مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء في التكتل، ويساعد على التوسيع في النشاط الصناعي، وإنشاء المناطق الصناعية داخل تلك الدول، في إطار تطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبرى، مما يتيح الموارد الاقتصادية المتاحة وعناصر الإنتاج على نحو أفضل، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة، ويخلق طاقات إنتاجية جديدة، ويساعد على تحديث وتطوير الإنتاج وتنويعه، ويختلق مجالاً كبيراً للتعاون الاقتصادي في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير، ومن ثم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدولة الأعضاء، وزيادة القدرات التنافسية تجاه العالم الخارجي، الذي يموج بالتنافسية والتحديات التي جعلت معظم دول العالم تلجأ للتكتل.

---

[1] أنظر:

-ROBERT.BOYER et d'outres »Mondialisation au-delà des mythes »édition casbah, Alger1997.

- **دومنيك سالفا تور** "الاقتصاد الدولي" الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهر ة ،1997، ص99.

[2] **مقدم عبيرات** " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002،ص25.

ثانيا: أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتنويعه، تخلق منطقة التجارة الحرة، مجالاً ومناخاً مناسباً في تحقيق التعاون في علاج مشكلات البيئة ومنع التلوث في تلك الدُّول؛

- ومن ناحية أخرى؛ تساعد منطقة التجارة الحرة، على التعاون في مكافحة الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وزيادة القدرة على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى الأخرى في العالم؛[1]

- زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات، المستوردة داخل منطقة التكتل الاقتصادي؛

- زيادة القدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى غير الأعضاء، ومواجهة السياسات الحمائية التي تضعها الدول الأخرى.

ومن كل هذا؛ يتضح بأن قيام منطقة للتجارة الحرة، يعتبر نقطة البداية لتحريك المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي، في ظل تطبيق آليات السوق القائمة، على التحرير والحرية الاقتصادية، وبالتالي تتزايد فرص الاستثمار، وتعظيم الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، وتعميق التخصص والتشابك الاقتصادي، ومبدأ الاعتماد المتبادل وما يترتب عليه من إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية. وبالتالي، توظيف التكنولوجيا وتخفيض التكاليف، وزيادة القدرات التنافسية للصادرات، وزيادة التبادل الدولي بين الدول الأعضاء، وكذلك مع بقية دول العالم غير الأعضاء.

وهذا يعني؛ أنَّ أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تكمن في أنها تستجيب للتحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية، التي برزت في العقد الأخير من القرن العشرين.

ثالثا: فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا تمثل فقط مكسباً للصالح العربي العام، ولكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة.[2] وأنَّ الفائدة الأكثر أهمية لكل من الأقطار العربية المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي الاتفاقيات التجارية الثنائية، تتمثل برأينا في تعريض الإنتاج الصناعي، منه وغير الصناعي على مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصن هذه الصناعة بالحماية الجمركية، وتحقيقها لمكاسب غير قليلة دون أن تضطر لبذل جهود إضافية، لتطور نوعية الإنتاج واكتساب المقدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي، إضافة إلى أنَّ تعويد الإنتاج القطري على

---

[1] **د.بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" :
http://www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

[2] **عادل العلي** " التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى":
http://www.karkouti.net/et/?module=displaystory&storyid=1057&format=htm1« le :08/02/2006 »

المنافسة، يمثل مرحلة انتقالية من الممارسة وشدّ الركب لمواجهة الإنتاج الأجنبي، بعد الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (wto)، أو بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب مجموعة من الفوائد والمكاسب التالية: [1]

1- توسيع حجم السُّوق الداخلية: يؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى توسيع حجم السوق الداخلية، بما يوفره من إمكانات لإدخال التقنيات الجديدة، يعمل على زيادة إنتاجية العمل، والتشجيع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة، والفروع الإنتاجية الجديدة، وبالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معدلات النمو، ورفع مستوى المعيشة.

2- إمكانية مضاعفة القدرات العربية: يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض، إلى إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانيات العربية المجتمعة، المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية، التي تتجاوز كثيراً القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حدا، مما يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة، وتحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج، تساعد بالضرورة على نموّ حجم المبادلات التجارية البينية، بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية.

إن حدوث مثل هذه التحولات، ستشجع على زيادة حجم الاستثمارات، بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية، وبخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

3- توفير الاستقرار الاقتصادي: إنَّ حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يمكن أن يوفره ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي، في ظل الظروف الدولية المستجدة، واحتمال تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما جلبته من اضطرابات سياسية واقتصادية في مواقع عديدة من العالم، سيعمل على جعل المنطقة العربية، منطقة جاذبة للاستثمارات، ويشجع على عودة جزء من الرساميل العربية العاملة في الخارج، بل وعودة أعداد متزايدة من العلماء العرب العاملين في الخارج، للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي، والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية، وما من شك أن مثل هذه التوقعات مرتبطة بمقدار الجهود التي ستبذلها الأنظمة العربية بل والقطاع الخاص العربي، لتنفيذ برنامج هذه الاتفاقية بصورة جدية، بل والارتقاء بها إلى مستوى الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة وصولاً لاحقاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

[1] **إدريس ولد القابلة** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم أم حقيقة ؟" الحوار المتمدن، العدد615، 2003.
http://www.rezgar.com/ debat/show.art.asp? aid=10619 « le :08/02/2006 »

4- إمكانية تطوير الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية: بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية، ويحقق توفر مثل هذه المقومات، في حال توفر برامج تنموية مشتركة، إلى زيادة إطار التشابك والترابط بين فروع الإنتاج قطرياً وإقليمياً، وتحسين مستوى استثمار الموارد، هذا إلى جانب أن انفتاح الأسواق على بعضها البعض، سيعزز من إمكانات التخصّص وفقاً لمبدأ الميزة النسبية، خاصة وأن الالتزام بهذا المبدأ لا زال محدوداً في الوطن العربي، ومقيداً بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل، ولقد أدى هذا الأخير إلى قيام بعض الأقطار العربية بإنتاج سلع ليس لها أية ميزة مقارنة، أي إنتاجها بتكلفة مرتفعة، تتجاوز بصورة واضحة أسعار السلع المشابهة المستوردة من الخارج.

إنَّ تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات، يفرض بالضرورة أن تواجه الدُّول العربية هذه التكتلات بتكتل عربي، يمكن أن يصون المصلحة العربية ويحميها من مزيد من محاولات السيطرة والتهميش، كما أن تكوين تكتل اقتصادي عربي، يزيد من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية، ويحقق لها مجموعة من المكاسب يعجز أن يحققها أي قطر عربي بمفرده.

ومما لا شك فيه، أن رفع القدرة التفاوضية العربية، تمثل مطلباً ملحاً وعلى غاية من الأهمية، في وقت يحاول تكتل الاتحاد الأوروبي إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية، وبخاصة المتوسطية منها، كما أن حاجة الدول العربية إلى مزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية، هي حالة يستوجبها أيضاً الدور المتعاظم لمنظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتجات العربية داخل وخارج المنطقة العربية.

المطلب الثاني: الأحكام العامة والموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إنَّ أي نظام تجاري متعدد الأطراف، لابد أن يقوم أويستند إلى عدد من الوثائق القانونية، التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية، التي أنشأت بموجبها، وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:[1]

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب من الدراسة:

أولا: الأحكام العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية:[2]

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة، وفقاً للأسس الآتية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.

- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة، المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها .

3- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية، وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.

4- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

6- مراعاة الظروف الإنمائية، لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية، وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً.

7- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

---

[1] استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل(12)، 2004، ص2.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

ثانياً: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نصت عليها المادة السادسة من الاتفاقية، والتي تخص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، ومن تلك السلع:[1]

1- السلع الزراعية والحيوانية، سواء في شكلها الأولي، أوبعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك؛

2- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، سواء في شكلها الأولي، أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛

3- السلع نصف المصنعة والواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛

4- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛

5- السَّلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة في المجلس.

أمَّا المادة السَّابعة من الاتفاقية فقد نصَّت على مايلي:

يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، بشأن التخصص التدريجي في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على السلع العربية المستوردة، وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التي يوافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويكون التخفيض النسبي متدرجاً، ولمدة زمنية محدودة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروض على التبادل التجاري بين الدول الأطراف.

وقد جاء في المادة الثامنة الأحكام التالية:

"يتم التفاوض بين الأطراف المعنية، لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب، والقيود ذات الأثر المماثل، على السلع التي تستورد من غير الدول العربية، وتكون منافِسة أو بديلة للسلع العربية، ويصدر بذلك قرار من المجلس، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت لآخر بالتشاور مع الدول المذكورة. كما تقرر الدُّول الأطراف، ميزة نسبية للسلع العربية في مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة، وتكون الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية، وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف، مراعياً في ذلك على الأخص، تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائي أو الأمن الوطني بصفة عامة.

وللمجلس أن يقرر أية إجراءات أخرى، بما لايتجاوز الحدود المشار إليها في هذه المادة، وذلك لمواجهة حالات الإغراق وسياسات التميز التي قد تتخذها الدول غير العربية. وإذا كانت منتجات الدول الأطراف

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

لا تغطي احتياجات السُّوق المحلية للدول الأطراف المستوردة، فللأخيرة الحق في استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسدد العجز، مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة". [1]

ثالثا: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أصبح التعاون الاقتصادي العربي، ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد بات من اللازم، تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.

وظهرت في السنوات الأخيرة، بوادر إيجابية بهذا الصدد، تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة، ولكن يتوقف نجاح هذه المنطقة على عوامل عديدة، وأصبح من الضروري إذن أن تتطور في المستقبل إلى اتحاد جمركي، ولتحقيق هذا الهدف فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، في شهر فيفري من العام 1997، قراراً تضمن الإعلان عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات تبدأ من أول جانفي 1998.[2]

ووافق المجلس في نفس القرار، على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة، متضمناً الأسس والقواعد والآليات التنفيذية، والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية، ذات المنشأ الوطني، المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات (تم الاتفاق على تخفيضها إلى7 سنوات)، والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية، تقوم الدول الأعضاء خلالها بتكييف أوضاعها، لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة.

1- القواعد والأسس: يعتمد البرنامج التنفيذي في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال عشر سنوات (خفضت إلى7 سنوات) اعتباراً من 1/1/ 1998، على أهم القواعد و الأسس التالية: [3]

---

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

[2] **رشيد محمد رشيد** "بدء التطليق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" :
http://www.economy.gov.eg/reports/archive/newsweekly/issu34pr5.htm le"15/02/2006"

[3] أنظر: **– عبد الرحمان السحياني** " تحرير التبادل التجاري العربي" أوراق اقتصادية، العدد13،1997، ص96.

- **سمير عميش**"منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل"كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001،ص183
- **د.صباح نعوش** "تحرير التجارة العربية البينية" :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43§B5-99B9-26cEA7CBAA2D.htm
le"15/02/2006"

– يعتبر هذا البرنامج، إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى؛

– تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدُّول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية؛

– تراعى الأحكام والقواعد الدُّولية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدَّعم، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج،كذلك تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق؛

– الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، التي سوف ينطبق عليها الإعفاء التدريجي، هي السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1م، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب؛

– يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج؛

– تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف: يعتمد البرنامج التنفيذي في تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف على ما يلي: [1]

– تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة، بنسبة سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية، مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج، وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

– السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، وفقاً لأحكام الفقرتين 1 و2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛

– السلع العربية التي أقر إعفائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ الاتفاقية.

وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 13 التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 و28 مارس2001، قد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 212، بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بين الدول العربية، وإمكان إزالتها

[1] **حسين عمر**"الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة" دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص58.

نهائياً عام 2005، وبناءًا عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية التاسعة والستون المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11 – 14 فبراير 2002، قراراً رقم 1431 يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل سنوياً على النحو التالي:

10 % ابتداءً من 2003/1/1؛

20 % ابتداءً من 2004/1/1؛

20 % ابتداءً من 2005/1/1.

وتعرف الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، بحسب اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري، بأنَّها الرسوم التي تفرضها الدولة بمقتضى التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، وكذلك الرسوم على الضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة، ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها أياً كان اسم هذه الرسوم والضرائب.

تحدد مواسم الإنتاج (الروزنامة الزراعية)، لعدد من السلع الزراعية العربية، التي لا تتمتع خلالها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج (عدلت فترة الانتهاء بالعمل بالروزنامة الزراعية العربية المشتركة لتنتهي عام 2005 بدلاً من عام2007)، وتحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الروزنامة الزراعية، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها. والجدول التالي يبين تحرير التجارة بين الدول الأعضاء حسب ما جاء في المادة 11 من القرار17 المؤرخ في 1964 المتضمن برنامج التحرير التجاري:

الجدول رقم(2–1): تقرير تحرير المبادلات (نسبة التخفيض)

السنوات / البيان	قبل 1965	في 1 جانفي					
		1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
الإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني و مواد أولية								
القائمة أ	100							
منتجات صناعية								
القائمة ب	25	35	45	55	65	75	100	-
القائمة ج	50	60	70	80	90	100	-	-
منتجات غير صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100
التحرير من القيود الإدارية								
منتجات من أصل نباتي أو حيواني أو مواد أولية	-	20	40	60	80	100	-	-
منتجات صناعية	-	10	20	30	40	60	80	100

المصدر: عبد الحميد الإبراهيمي" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" مرجع سابق، ص.133

3- القيود غير الجمركية: لا تخضع السلع العربية المتبادلة في إطار البرنامج، إلى أي قيود جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف القيود الجمركية بحسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بأنَّها "التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف، للتحكم بالواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص، القيود الكمية والإدارية التي تفرض على الاستيراد"[1]

4- قواعد المنشأ: يشترط لاعتبار السلع عربية، لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمت الموافقة على القواعد العامة لمنشأ السلعة العربية في الدورة الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار رقم 1336 بتاريخ 1997/9/17)، وتنفيذاً لنص المادة التاسعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والذي يتضمن الأتي: "يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس، وألا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها" الملحق (2-2).

5- تبادل المعلومات والبيانات: تتعهد الدُّول الأطراف، بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات، والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذي لها.

6- ارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى: يتم التشاور بين الدول الأطراف، حول الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

7- تسوية المنازعات: إنَّ وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية، لمعالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في إطار المنطقة.

لذا، كان لابد من العمل على وضع آلية محددة وواضحة، لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، على أن تتسم الآلية بالنزاهة وسرعة البث في النزاعات التي تعرض عليها، حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر، وقد تمَّ التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". ومن أهم ما تمت مراعاته عند إعداد هذه اللائحة، هو السرعة في البت في المنازعات، ومن خلال مختصين في القانون التجاري مع مراعاة الحيدة والنزاهة، كما تمت مراعاة أن تكون اللائحة صالحة لفض المنازعات

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

التجارية، سواء في مجال السلع أو الخدمات، بمعنى صلاحية تطبيقها على النزاعات التي تنشأ في إطار تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك الاتفاقية التي يجري حالياً إعدادها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.*

8- آلية تسوية المنازعات: تبدأ أولى مراحل معالجة الشكاوى بشأن النزاعات التي قد تنشأ من خلال نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. حيث يتم في كل دولة عضو تحديد جهة معينة (وزارة)، وتعيين اثنين من كبار المسؤولين فيها، كمسؤولين عن نقطة الاتصال في الدولة، تكون مهامهم بالإضافة إلى محاولة معالجة الشكاوى، إجراء الاتصالات مع كافة الجهات المعنية بتطبيق الالتزامات المتعلقة بالمنطقة داخل الدولة، سواء كانت جهات حكومية أو قطاع خاص، وكذلك إجراء الاتصالات مع وسائل الإعلام للتعريف بالمنطقة والفرص التي تتيحها.

وتتوفر لدى كافة الدول الأعضاء، قائمة بأسماء مسؤولي نقاط الاتصال في الدول المختلفة وعناوينهم،مما يسهل الاتصال بهم بكافة الوسائل المتاحة، وتتولى نقطة الاتصال معالجة موضوع الشكوى وتسويته ودياً وعلى وجه السرعة، وخلال فترة زمنية لا تتجاوز أسبوعين، وذلك من خلال إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية داخل الدولة أو مع نقطة الاتصال في الدولة الأخرى المشتكي عليها.

وإذا لم يتم معالجة موضوع النزاع أو الشكوى من خلال نقاط الاتصال، يمكن لطرفي النزاع اللجوء إلى التوفيق أو التحكيم.

وفي حالة اللجوء إلى التوفيق، يمكن لطرفي النزاع الاتفاق على من سيتولى التوفيق بينهما، وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي تساعده في مهمته.

والمرحلة الثالثة هي التحكيم، ويتم اللجوء إليه في حالة فشل الموفق في معالجة موضوع النزاع، أو في حالة عدم اتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق، واختيارهما التحكيم مباشرة.

وتبدأ إجراءات التحكيم، عن طريق إخطار يتقدم به الطرف الراغب في التحكيم إلى أطراف النزاع الأخرى، ويتم في الإخطار تحديد طبيعة النزاع والقرار المطلوب صدوره، كما يسمي المحكم المعين من قبله، ويجب على الطرف الآخر وخلال ثلاثين يوماً، تسمية المحكم الذي يعينه (يمكن أن تتكون هيئة التحكيم، من عدد أكبر من المحكمين باتفاق أطراف النزاع، على أن يكون عدد المحكمين الذين يعينهم كل طرف متساوياً)، ويتم اختيار حكماً مرجحاً بالاتفاق بين الطرفين أو من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية،

*وقد استندت اللائحة، على ثلاث نصوص أساسية، وردت في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وما ورد في نص المادة الثالثة عشر(13): "تعرض المنازعات النَّاشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية، على المجلس للفصل فيها، وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية، يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدُّول العربية وملحقها، ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النِّزاع".

ويكون رئيساً لهيئة التحكيم وله صوت مرجح عند تساوي الأصوات، وتم تحديد الفترة الزمنية لإنهاء إجراءات التحكيم بثلاثة أشهر كحد أقصى.*

ويتم اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية، إذا لم تتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى التوفيق والتحكيم، أو عند عدم التمكن من تنفيذ ما يتم التوصل إليه من قرارات في إطار التوفيق أو التحكيم، أوفي حالة فشل هيئة التحكيم، أو الموفق في إصدار الحكم أو القرار خلال الفترات الزمنية المحددة.**

المطلب الثالث: إجراءات الانضمام والالتزامات المتعلقة بالعضوية

بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى18 دولة عربية،وتشمل كلاً من: [1] المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الأمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية السودان، دولة فلسطين واليمن وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. وذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية الساري لديها حتى 1997/12/31م، وموافقة مجلس وزرائها على البرنامج التنفيذي، والتوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية.

أمَّا الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكانت قد أعلنت رغبتها بالانضمام، ومن المتوقع أن يتم انضمامها قريبا حيث تقدمت بطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتم الترحيب بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول

---

* ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باختيار قائمة للمحكمين من مختلف الدول العربية من بين رجال القضاء والقانون، ويتم اللجوء إلى هذه القائمة لاختيار المحكمين من قبل أطراف النزاع. ومن المهم الإشارة؛ إلى أنَّ الحكم الصادر عن هيئة التحكيم، يعتبر حكماً نهائياً، ويجري تنفيذه مباشرة، كما لو كان صادراً عن محكمة وطنية مختصة. وإذا انقضى أكثر من ثلاثين يوماً دون تنفيذ حكم هيئة التحكيم، يتم رفع الأمر إلى محكمة الاستثمار العربية.

** طبيعة النزاعات التي نشأت حتى الآن في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بسيطة ترتبط بصورة رئيسية، بعدم الالتزام بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، أو عدم الاعتراف بشهادات المنشأ وعدم دقة البيانات الواردة فيها، وقد أمكن معالجة كافة هذه الشكاوى من خلال نقاط الاتصال، إلَّا أنَّه ومع اتساع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية، فمن المتوقع أن تتعدد وتتعقد القضايا المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن تشمل قضايا تتعلق بالإغراق، والدعم، وقواعد المنشأ وهذه موضوعات يجب الاهتمام بها من قبل رجال القضاء والقانون في الدول العربية، ليكونوا أكثر استعداداً للتعامل معها،كما يتطلب الأمر كذلك تدريب وتأهيل العاملين في القطاع التجاري في الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم والإغراق، والتي تشكل حالياً أهم مجالات النزاع والقضايا بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية، وتتولاها مكاتب قانونية مختصة وبتكلفة عالية.

[1] أنظر: – **د.صباح نعوش** "كثرة الاستثناءات تزعزع مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى":
http://www.al-watan.com/data/20050809/index.asp?content=ecs

– **MORAD EL Khezzari**"Zone Arabe de Libre-échange: En Fin Opérationnelle!"
http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

– **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" العدد الرابع، الأمم المتحدة2006. http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

العربية، فتشمل كل من جيبوتي، الصومال، وجزر القمر. أمَّا الدّول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فقد بلغت عشرون دولة، تشمل جميع الدول العربية باستثناء، وجيبوتي وجزر.

ويمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

أولا: الرسوم الجمركية

إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10% سنويا، اعتباراً من عام 1998م، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

ثانيا: الضرائب

إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أوتحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة، كالضرائب على الدفاع، وحسب البرنامج التنفيذي، يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية، بهدف إخضاعها للتخفيض

ثالثا: القيود الكمية

وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورًا، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية، وبالتالي فإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ. وقدمت البلدان الأخرى قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة، يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ 832 سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية، كما أنَّ استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما، يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة، وبالتالي تتسع دائرة الاستثناءات.

ولكن؛ حتى لا تنقلب الاستثناءات إلى قاعدة عامة تؤدي إلى فشل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم وضع ضوابط تحكم الاستثناءات، واشترط أن تقدم الدولة المعنية، المبررات المقنعة من الناحية

الاقتصادية، وألَّا تتجاوز مدة الاستثناء أربع سنوات، وألَّا تزيد قيمة السلع المستثناة على15% من قيمة الصادرات إلى البلدان الأعضاء في المنطقة. [1]

ومن ناحية أخرى؛ فإنَّ الالتزامات المذكورة تقتصر على السلع المنتجة في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا أمر متعارف عليه بالمناطق الحرة في العالم، لأن سريان التحرير على بضائع ذات منشأ أجنبي، يقود إلى التهرب الضريبي، كأن تستورد دولة عربية تطبق أسعاراً جمركية منخفضة على سلعة من بلد أجنبي، وتعيد تصديرها لدولة عربية أخرى تطبق أسعاراً جمركية مرتفعة .

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

جدول رقم:(2-2): مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الدولة	البدء بإبلاغ المنافذ الجمركية بحسب رقم المذكرة	إيداع هياكل التعريفة	إيداع الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرزنامة الزراعية	الاستثناءات	اتخاذ القرار من قبل الجهات الرسمية
الأردن	1998/03/09	*	*	*	*	*	*
الإمارات	1998/03/16	*	لا يوجد	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	1998/02/08	*		*	لا يوجد	لا يوجد	*
تونس	1998/02/06	*		*	*	*	*
الجزائر***	.....	.....	.....	.....	.....	.....	*
جيبوتي	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
السعودية	/11/03	.....	.....	*	.....	لا يوجد	....*
السودان	2005/01/01	*			(*)		*
سوريا**	1998/08/01	*	*	*	*	*	*
الصومال		*					
العراق**	1998/03/04	*	*	*	*		*
سلطنة عمان	1998/05/09	*	لا يوجد	*	*	لا يوجد	*
فلسطين					(*)		
قطر	1998/06/13	*	لا يوجد	*	*		*
جزر القمر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
الكويت	1997	*	لايوجد	*	*	لا يوجد	*
لبنان	1999/12/31	*	*	*	*	*	*
ليبيا	1999/02/16	*	*	*	*		*+
مصر	1998/02/11	*	*	*	*	*	*
المغرب	1998/01/13	*	*	*	*	*	*
موريتانيا							
اليمن							

المصدر: جامعة الدول العربية الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسعة والستون69والسبعون70.

ملاحظات:- الدول المظللة غير أعضاء في منطقة التجارة الحرة بعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- **( ) تعني أن الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المدرج بنسبة10%من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة.**
- ***+ تعني قرار اللجنة الشعبية رقم20لسنة1998 بالموافقة على إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**
- **إيداع التعريفة ليس وفق النظام المنسق المتفق عليه.**
- ***** أعلنت الجزائر أنها بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.**

طلبت موريتانيا مؤخرا تجديد موعد لإيداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- **تقوم كل من المملكة الأردنية وجمهورية العراق بإبلاغ المنافذ الجمركية سنويا بتخفيض نسبة سنوية 10% على التعريفات الجمركية.**

المبحث الثاني:
نتائج تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أكَّد المؤتمرون في القاهرة، على وجوب الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة1981م، وإلى اتفاقيات الجات(1994م) واتجاهات منظمة التجارة العالمية بهذا الخصوص.

وعلى ضوء ذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإصدار القرار المنشئ للمنطقة (GAFTA) – كما أشرنا سابقاً– والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1998/01/01م، وبدأ التطبيق الفعلي لها في أوائل شهر جانفي2005.

فما هو التقييم الأولي لهذه التجربة مقارنة بسابقاتها؟ وما هي العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية؟ و التي أدَّت إلى الحد من نمو التجارة العربية البينية؟

إنَّ محاولة الإجابة على هذه الأسئلة هو موضوع هذا المبحث من الدراسة؟

المطلب الأول: الإنجازات التي تمت في إطار المنطقة GAFTA

انضم إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 17دولة عربية–كما ذكرنا سابقاً– وأعلنت الجزائر أنها بصدد الانتهاء من الإجراءات اللازمة للانضمام.

وسنتعرض في هذا المطلب، بالدراسة والتحليل، الإنجازات التي تمت من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأهم المعوقات التي اعترضت تنفيذها؟ وفق التحليل التالي: [1]

أولا: التخفيضات الجمركية

أصبحت النسبة التراكمية للتخفيض المتدرج 50%، أي أنَّ السلع العربية ذات المنشأ الوطني المماثل ما يعادل50 % من هذه الرسوم السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1.

1- إيداع هياكل التعريفة الجمركية: أودعت كافة الدول العربية هياكل تعريفاتها الجمركية السَّارية في 1998/1/1، والتي سيتم على أساسها تطبيق التخفيض المتدرج لدى الأمانة العامة لجامعة الدُّول العربية، وفق النظام المنسق باستثناء العراق، وبالنسبة لسوريا تجري مراجعة هيكل تعريفاتها وفق النظام المنسق، لتحديد إمكانية تعميقه على الدُّول العربية، وإدراجه في قاعدة بيانات الأمانة العامة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

2- الرزنامة الزراعية: يتم توزيعها سنوياً بناءاً على الاتفاق بين الدُّول العربية، وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ضوابط للرزنامة الزراعية العربية تتضمن أهم الأمور التالية:

– أن تكون السلع الزراعية منتجة تحت ظروف طبيعية تقليدية، ولا تشمل هذه السلع تلك التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية بالتقانات الزراعية المحمية المختلفة .

– أن تمثل فترات الإنتاج للسلع الزراعية المحددة في الروزنامة، مواسم ذروة الإنتاج، وأن لا يتجاوز عدد السلع في الروزنامة للدولة عن10 سلع، ولا يتجاوز مجموع فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة35 شهراً، والحد الأقصى لمجموع فترات ذروة الإنتاج لأي سلعة هو7 أشهر في السنة.

– أن لا تتضمن الروزنامة الزراعية أصناف الخضر الورقية بأنواعها، باعتبار أن غالبية هذه الخضر تنتج على فترات (مواسم) قصيرة متعاقبة على مدار العام.

– لاتدخل الروزنامة الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية.

3- قواعد المنشأ للدُّول العربية: يجري حالياً العمل بقواعد المنشأ العربية العامة، لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بحسب القاعدة الرابعة من هذه القواعد العامة، ويأخذ بعين الاعتبار نسبة القيمة المضافة وفق أحكام الاتفاقية، كأساس لتحديد قواعد المنشأ للسلع العربية مع الأخذ بالاعتبار أي من المعيارين التاليين: معيار تغيير البند التراكمي، على أن يتضمن بشكل واضح البنود والبنود الفرعية، ومعيار عمليات التصنيع على أن يذكر بدقة العملية التي تحدد منشأ السلع المعنية.

وفي القاعدة الخامسة (5)، تحت عنوان قواعد المنشأ التراكمي، تعامل مدخلات الإنتاج المستوردة من بلد عربي آخر، معاملة المدخلات الوطنية، إذا ما توافرت فيها نسبة الـ 14 % من بلد المنشأ ودون الإخلال بهذه القاعدة، وتعتبر السلع أو المنتجات التالية ذات منشأ وطني:[1]

- المنتجات المتحصل عليها كلياً في أي من الأطراف.

- السلع المصنعة لدى أي من الأطراف العربية، والتي يدخل في إنتاجها مدخل (مدخلات) منشأ طرف آخر يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة لهذه السلع عن 40%.

وحسب القاعدة (3)، من قواعد المنشأ العربية العامة تحتسب القيمة المضافة وفقاً للعناصر والأسس التالية:

- كافة الأجور والمرتبات: وتشمل الأجور النقدية والعينية، ونفقات التدريب والمزايا المختلفة، ومكافأة نهاية الخدمة والتأمينات الاجتماعية لعمال الإنتاج العاملين في الجهاز الإداري والفني، المتعلقين بالإنتاج

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

مباشرة،كالمشرفين وموظفي مراقبة الجودة والتخزين والتغليف أوغير مباشرة، كالجهاز الإداري والمحاسبين وموظفي التسويق .

– استهلاك الأصول الثابتة: ويشمل استهلاك المباني الصناعية والمعدات والآلات، وكذلك المباني السكنية المملوكة للشركة، التي لا تدخل في بند الإيجارات المتعلقة مباشرة بنشاط التصنيع، وكذلك وفقاً لنسب الاستهلاك التي تقرها الجهات الرسمية المختصة، ولا يدخل استهلاك أي أصل في حساب القيمة المضافة.

– الإيجارات: وتشمل إيجارات الأراضي الصناعية المستخدمة والمحلية، والمستودعات والمباني الصناعية ومحلات تسويق المنتجات (صالات العرض الخاصة بمنتجات المصنع)، وسكنات العمال غير المملوكة للمنشأة.

– تكلفة التمويل: وتشمل إجمالي التكاليف المدفوعة على القروض المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة المعرفة أعلاه، أو لتمويل النشاط المباشر للمؤسسة، أو تكاليف هذه القروض وفقاً للنظم السارية.

– المواد الخام الوسيطة ذات المنشأ الوطني: وتشمل المواد الخام الأساسية والمواد الوسيطة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، ويغطي مفهوم المنشأ الوطني ما تم إنتاجه محلياً، أو ما تم إنتاجه في إحدى الدول الأعضاء ويحقق صفة المنشأ الوطني.

– نفقات أخرى منوعة: وتشمل تكاليف التحليل المختبرية، ونفقات الأبحاث والتطوير، ورسوم التأمين والأخطار على المباني والآلات، وحقوق الاختراع والملكية الفكرية العربية المتعلقة بالإنتاج، وتكلفة إيجار الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

– الوقود والكهرباء والماء: وتشمل كافة نفقات الوقود والكهرباء والماء، المستخدمة في العملية الإنتاجية.

– المصروفات العمومية والإدارية: وتشمل مصروفات البريد والهاتف والمطبوعات والاشتراكات...الخ.

4– القيود غير الجمركية: يعمل حالياً في إطار الأجهزة التنفيذية للمنطقة، على حصر القيود غير الجمركية وتحديدها تحديداً دقيقاً، بهدف إزالتها وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية (13) التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية خلال الفترة 27– 28 مارس 2001، قد أكد على الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية.[1]

وفي سبيل تسهيل عملية الإنفاق على ما هو قيد غير جمركي أمام حركة التجارة، قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية (14)، التي انعقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 27-28 مارس 2002، تفعيلاً لقرار قمة عمان في فقراته المتعلقة بإزالة القيود غير الجمركية، إلى العمل

[1] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج في الدول العربية، فيما يتعلق بانسياب السلع فيما بينها، وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التاسعة والستون (69)، المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11-14 فبراير 2002، قد اتخذ قراره رقم 1417 بالموافقة على توصية لجنة التنفيذ والمتابعة (في اجتماعها الثاني عشر بتاريخ 9-2002/2/10)، بشأن رسوم وأجور الخدمات ذات الأثر المماثل المطبقة على استيراد السلع العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي يتضمن ما يلي:[1]

– التزام الدول الأعضاء بإدراج أي ضرائب أو رسوم أخرى، لا يقابلها خدمة فعلية كانت سائدة قبل تاريخ 1998/1/1، ضمن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وتطبيق التخفيض التدريجي عليها حسب البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من ذلك التاريخ، والتزام الدُّول بإلغاء أي ضرائب أو رسوم أخرى لا يقابلها خدمة تكون قد فرضت بعد ذلك التاريخ؛

– التأكيد على التزام الدول العربية بما نص عليه البرنامج التنفيذي، بتطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة فيما يخص الرسوم المفروضة على المنتج المحلي؛

– تؤخذ رسوم وأجور الخدمات مقابل خدمة فعلية وبمبلغ مقطوع، بدلاً من تطبيق نسبة تصاعدية حسب القيمة أو الكمية وعدم المبالغة في قيمتها؛

– تم تحصيل كافة الرسوم المحصلة لجهات حكومية في شباك واحد بالمنافذ الجمركية.

5- التمييز في المعاملة: تناقش حالياً في إطار الأجهزة الفنية للمنطقة في سبيل إلغائها ولاسيما:

–التمييز في المعاملة الضريبية، في سبيل إزالة الهامش التمييزي الذي يخالف أحكام البرنامج من ناحية إقرار المعاملة الوطنية في تطبيق الضرائب المحلية؛

– التمييز في تطبيق المعاملة الوطنية، فيما يخص المواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية وقواعد المنشأ.

6- قواعد المعاملة الخاصة للدُّول العربية الأقل نمواً: دعا مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (13)، التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27-28 مارس 2001م، إلى وضع قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً، لتسهيل انضمامها إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي انعقد بتاريخ 23 مارس2002م، قد أوصى بأن تمنح الدول العربية الأقل نمواً، فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها، ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية لرسومها

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام2004، 2005، 2006.

الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، المفروضة على السِّلع العربية ابتداءً من عام 2004م، ليتم إزالتها كلياً بحلول الأول من فيفري 2010م، وتتمتع هذه الدول خلال تلك الفترة بكافة ما تتيحه المنطقة من تسهيلات وإعفاءات.

ثانيا: الاستثناءات

سمح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باستثناء بعض السلع غير السلع الزراعية من أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لأسباب غير دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية، بل تعود للأهمية الاقتصادية للسلعة، وقد وضعت ضوابط وقواعد لطلب الاستثناء أهمها أن يكون هناك تهديد بحصول الضرر في حال استيراد السلعة، وأن تكون السلعة منتجة محلياً ولها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء، وأن يمنح الاستثناء، لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد، وأن لا تتمتع بأكثر من نوع واحد من الاستثناء، وبأن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناة عن 15% من قيمة الصادرات للدول المعنية، وأن تحصل على موافقة الأجهزة المشرفة على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وستنتهي مدة الاستثناء لكل السلع المستثناة من أحكام البرنامج التنفيذي، لغير الأسباب الدينية أو الصحية أو الأمنية أو البديهية بتاريخ 2002/9/16م، وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 14المنعقدة في بيروت بتاريخ 27-2002/3/28م، قد أعرب عن ارتياحه للإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن الحد من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنطقة حالياً، وعهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم بعد ذلك.

ثالثا: إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة العربية الكبرى

تعد تجارة الخدمات، أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي حدث بها تطور كبير في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت تمثل في عام2001م نحو40%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[1]

وفي هذا الإطار؛ اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق لجامعة الدول العربية في العام 2003م الأحكام العامة* لاتفاقية التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي

[1] **محمد فتحي صقر وآخرون** " التوترات في المنطقة العربية والآثار المحتملة على صادرات الخدمات- بالتطبيق على قطاع السياحة " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية، فبراير2003، ص7.

* يتكون مشروع الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزئين : الجزء الأول يتعلق بالأحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات ، والجزء الثاني يتعلق بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأعضاء.

إطار هذه المبادئ، بدأت المفاوضات بين الدول العربية لإبرام اتفاق لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها مماثل لاتفاقية الجاتس (GATS).

وقد بادرت الحكومة اللبنانية، بإعداد مشروع مبدئي لاتفاق إطاري ليمثل قاعدة للتفاوض حول التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، وتم عقد أربعة اجتماعات للخبراء العرب في بيروت على مدار عامين، لمناقشة مشروع الاتفاق وتعديله من جانب الدول العربية ،لضمان اتساقه مع بنود اتفاقية الجاتس. وأهم ما تم مراعاته في إعداد هذه الاتفاقية وفي أحكامها العامة الآتي:

– أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، الالتزامات والتعهدات التي تقدمت بها إلى منظمة التجارة العالمية أو ما يسمى (GATS PLUS)*، وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الإطار العربي جزءاً هاماً من تجارة الخدمات العربية.

– أن تتماشى الأحكام العامة والمبادئ للاتفاقية العربية مع تلك الواردة باتفاقية الجاتس، كي لا يشكل ذلك تناقضاً بالنسبة للدُّول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو الدُّول العربية التي هي بصدد الانضمام للمنظمة العالمية.

– أن تتضمن الاتفاقية قواعد موحدة لتطبق بصورة شاملة على جميع نشاطات الخدمات، ويتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس.

– اعتماد القوائم الإيجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام.

– إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية، وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولديها الاستعداد لذلك الآن، ويمكن أن تلحق بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد مواءمة أوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير. وتم إطلاق الجولة الأولى للمفاوضات فيما تسمى "جولة بيروت لتحرير الخدمات بين الدُّول العربية" في العام2004م، بمشاركة إحدى عشرة دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، لبنان، عمان، قطر، الكويت، مصر والمغرب، وذلك لمناقشة جداول الالتزامات الخاصة بالدُّول العربية (أنظر الملحق(3/2)).

وفي إطار جولة بيروت للمفاوضات، عقدت أربعة اجتماعات للمفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، تم خلالها تبادل الطلبات والعروض، حيث تقدمت كل من الأردن ولبنان والإمارات والكويت وقطر وعُمان والبحرين، بعروض محسنة لتحرير التجارة البينية في الخدمات في قطاعات خدمية مختلفة، من بينها التأمين وخدمات سوق المال وخدمات التشييد والبناء، وقطاعات الخدمات القانونية وخدمات الاستشارات

*أن تقوم الدُّول العربية بتحرير قطاعات خدمية أكثر مما هو مقدم في جداول التزاماتها إلى منظمة التجارة العالمية.

الهندسية والمعمارية والهندسية المتكاملة. وبصورة عامة، تتسم المفاوضات بين الدول العربية بالبطء الشديد، على الرغم من جهود بعض الدول العربية لدفع المفاوضات إلى التوصل إلى الاتفاق المرجو.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

برغم أهمية إزالة الحواجز الجمركية أمام انسياب السلع والبضائع بين الأقطار العربية، فلا بُدَّ من إجراءات إضافية لإزالة العديد من العقبات التي تعيق حركة السلع ومنها:

أولا: غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري

حيث تتَّخذ بعض الدول الأعضاء في المنطقة، إجراءات لمواجهة حالات الإغراق، وتحدث بعضها تغيرّات في عملية التقييم الجمركي لغايات حمائية، ويقوم بعضها بعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول أعضاء المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات، برغم تأثيرها على عمليات المبادلات التجارية البينية.

من جهة أخرى؛ فهناك ضرورة لتوفير المعلومات حول الأسواق العربية، والأسعار التبادلية والإمكانات الإنتاجية للسلع الصناعية ومواصفاتها، وغير ذلك من المعلومات التي يجب توفيرها والتي لا زالت غير متوفرة، وهي بالتالي غير متاحة للقطاع الخاص كي يتمكن من الاستفادة من الفرص التصديرية والاستيرادية، وهذا جانب يجب إيلاؤه الاهتمام اللازم من قبل الدول الأعضاء، ومثل هذا الانضمام لا زال غير كاف ولا يلبي المطلوب.[1]

ثانيا: التمييز في المعاملة الضريبية

تقوم بعض الدُّول الأعضاء في المنطقة، بفرض ضرائب على السلع المستوردة، تختلف في نسبتها عن تلك المفروضة على مثيلاتها من السلع المحلية، مثل ضرائب المبيعات، ضرائب الاستهلاك، ضرائب الإنتاج، ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، مما يزيد من كلفة السَّلع المستوردة ويحد من تنافسيتها للسَّلع المحلية، كما تقوم بعض الدول الأعضاء بفرض رسوم مختلفة على السَّلع المستوردة دون فرضها على السلع المحلية، أو بنسب تزيد عن تلك المفروضة على السَّلع المحلية مثل رسوم المطابقة للمواصفات، رسوم الكشف المخبري، الأمر الذي يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، ويكون بمثابة حماية غير جمركية، الأمر الذي يتعارض مع روح الاتفاقية ويشكل عائقاً أمام تطبيقها.

[1] **د. عصام خوري**" مناطق التجارة الحرة كمحفّز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية":
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm 26/04/2006

وأخيراً تقوم بعض الدُّول بفرض رسوم خدمات، تزيد في قيمتها عن الكلفة الحقيقية للخدمة، الأمر الذي يشكل مخالفة لنصوص الاتفاقية المتعلقة برسوم الخدمات، ويعتبر من العوائق التي تحد من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

- القيود غير الجمركية: والتي لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تفعيل منطقة التجارة العربية، بعدم إزالة كافة القيود الإدارية أو النقدية أو الكمية أمام حرية انتقال السلع، ويتطلب التغلب على هذه القيود مزيداً من الشفافية والالتزام، وتعاوناً مخلصاً من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة لإزالة مثل هذه القيود، وهناك مجموعة من القيود الفنية واشتراطاتها، وهي مجموعة القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة، وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة، والواقع أن مثل هذه القيود، قد انتشر العمل بها في مختلف دول العالم وليس الدُّول العربية وحدها، وقد نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، على لزوم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدُّول الأعضاء، وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، الأمر الذي ينسجم مع الاتفاقات الدُّولية.

وتشير الدراسات والتقارير؛ إلى قيام بعض الدُّول العربية بفرض قيود غير جمركية على وارداتها من الدُّول الأعضاء، بهدف الحد من الكميات المستوردة، الأمر الذي يخالف الاتفاقية ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تطبيقها، ومن هذه القيود ما يلي:[2]

أ- القيود والاشتراطات الفنية: ومن هذه القيود، التشدد بتطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السَّلع المستوردة، وتعقيد إجراءات الحصول على شهادات الكشف والمطابقة.

ولمعالجة مثل هذا الأمر؛ فقد اشترطت اتفاقية منطقة التجارة الحرة، مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة، وخاصة فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس واشتراطات الأمن والسلامة للإنسان والنبات والحيوان والبيئة، وذلك لحين الوصول إلى مواصفات قياسية عربية موحدة.

ب- القيود الكمية والإدارية: ومن أهمها اشتراطات إخراج إجازة الاستيراد، أو منع استيراد سلع معينة كلياً، لأغراض حمائية دون الحصول على استثناء بذلك.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001، ص323.

[2] أنظر: - **نهى درويش**" اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" مرجع سابق.

- **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب** "مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" http://www.blagh.com/islam/nt0hyzut.htm
- **غسان إبراهيم** "التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل أفضل من ماضيها البائس":
http://www.alarab.co.uk/orint.asp?fname=/data/2006/02/02-14876.htm

ج- **القيود النقدية:** ومن أهمها قيام بعض الدُّول الأعضاء، بفرض قيود على التحويلات النقدية، نتيجة لظروف اقتصادية خاصة.

وجدير بالذِّكر؛ أنَّه قد تمت مناقشة كافة القيود السَّابقة الذِّكر، خلال اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة في الخامس فيفري1999، والتي أصدرت مجموعة من التوصيات هدفت إلى التغلب على هذه المشكلة، وتم اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده العادية الثالثة والستين في نفس الفترة المذكورة، والتي اشتملت على:

– أن تصدر الدول التي لديها قيود غير جمركية قرارات من الوزارات المعنية لديها، تنص بشكل واضح على إلغاء كافة هذه القيود تجاه الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعلان ذلك في وسائل الإعلام الرسمية، مع إبلاغ الأمانة العامة بصورة من هذه القرارات؛

– دعوة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، إلى الاستمرار في إعداد تقرير المتابعة حول تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، وذلك من واقع الممارسة العملية للتبادل التجاري بين الدول العربية، على أن يتم توسيعه ليشمل كافة الدول العربية الأعضاء، مع الإشارة إلى المعوقات بالشفافية المطلوبة.

ثالثا: المعوقات الاقتصادية

مازالت بعض الدول العربية، تواجه بعض المشاكل الأساسية ذات الصبغة الاقتصادية، والتي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي والزراعي العربي، ومنها مازال يؤثر سلباً على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويحد من نمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها: [1]

– تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية، وخاصة على المستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي؛

– تفاوت نسبة النمو والتنمية الاقتصادية؛

– ضعف الأنشطة المصرفية والأنشطة الخدماتية، والأنشطة المساندة للتجارة من تأمين ونقل واتصالات؛

– لجوء بعض الدول الأعضاء إلى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج، وفقاً لموازناتها النقدية وكمية المتاح من القطع الأجنبي، الأمر الذي ينتج عنه تقييد استيراد بعض المواد، مما يحد من عمليات التبادل التجاري ما بين البلد المستورد والدول الأعضاء في المنطقة، ويشكل عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية؛

---

[1] أنظر: – **مركز دراسات الوحدة العربية** "التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق" رقم (12)، الطبعة الأولى، بيروت 1998، ص264.

– **د.بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" مرجع سبق ذكره.

– **مصطفى عمارة** "تحديات القرن الحادي و العشرين من زاوية عربية"

http://www.azzaman.com/articles/2002/02/02-03/381.htm " le:13/02/2006"

– ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى، من حيث السعر والجودة، وحيث أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية، وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب السلع العربية، يحد من التجارة البينية العربية ويشكل عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية؛

– عدم الاهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية، وغياب أو ضعف المناخ الاستثماري يعتبر هو الآخر عائقاً أمام تنفيذ الاتفاقية، ويرجع سبب ذلك في كثير من الأحيان إلى قصور الدراسات اللازمة للكشف عن مجالات الاستثمار، وفرصه وإمكانياته.

هذا ويرى البعض أن العراقيل التي واجهت تطبيق الاتفاقية في السابق والتي ستواجهها في المستقبل، مختصة بسياسات بعض الدول العربية التي لا تتفق في أحيان كثيرة مع تطبيق تلك الاتفاقية، وبالتالي يجب مراجعة تلك السياسات، وإزالة كافة الخلافات، وإجراء الكثير من التشريعات التي تعمل على تذليل أي عقبات يمكن أن تقف في طريق تطبيق الاتفاقية.

والآن؛ بعد البدء في تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هل سنرى تطوراً في التجارة البينية العربية، والاتجاه نحو تكامل اقتصادي عربي؟

المطلب الثالث: واقع التجارة العربية الخارجية والبينية

قبل دراسة وتحليل التجارة البينية العربية، لا بد من ملاحظة حقيقتين اثنتين: أولهما أن جميع الأقطار العربية قد تبنت سياسة تطوير بدائل المستوردات، واتخذت مجموعة من السياسات والإجراءات الحمائية تعزيزاً لتطوير هذه الصناعات، وثانيهما أن جزءاً هاماً من إنتاج هذه الصناعات بل ومن الإنتاج الوطني، موجه بالأساس لتأمين احتياجات السوق الوطنية على حساب التصدير، وعليه فقد كان ذلك أحد أسباب انخفاض نسب المبادلات السلعية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية. هذا إذا ما استثنينا مادة النفط، التي تتمتع بظروف مختلفة عن بقية الصادرات العربية.

ومن خلال دراسة تطور حجم التجارة العربية خلال هذه الفترة، سوف نتعرف على أثر تطبيق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة على حجم التجارة البينية.

أولا: التجارة الخارجية للدُّول العربية

ارتفعت قيمة التجارة الإجمالية للدُّول العربية في عام 2008م، حيث زادت الصادرات بنسبة 32.5 % لتبلغ حوالي 1,050 مليار دولار في عام 2008م مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار في عام 2007م، كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7 % مقارنة مع نسبة 5.7 % في العام 2007م، ويلاحظ أن قيمة الصادرات العربية قد تضاعفت خلال السنوات الخمس الماضية للفترة 2004-2008.

ومن جانب الواردات العربية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 32.2 % في عام 2008م، مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 32.5% في العام السابق. ولقد وصلت قيمة الواردات العربية إلى نحو 702 مليار دولار مقارنة بنحو 531 مليار دولار في العام 2007م، وازداد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية ليبلغ 4.3 % مقارنة مع 3.8 % في عام 2007م.[1]

والجدول التالي يبين التجارة الخارجية العربية الإجمالية:

جدول رقم(2-3): التجارة الخارجية العربية الإجمالية2004-2008

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					متوسط معدل التغير في الفترة2004-2008
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1,049.8	31.9	38.7	21.7	16.3	32.5	27.0
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6	34.2	20.9	14.8	32.5	32.2	24.9
الصادرات العالمية	9,133.2	10,370.5	12,005.2	13,808.9	15,735.4	16.8	13.5	15.8	15.0	14.0	14.6
الواردات العالمية	9,477.0	10,747.9	12,448.9	14,092.5	16,169.1	16.9	13.4	15.8	13.2	14.7	14.3
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3						

* بيانات أولية.

المصادر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009، ومصادر وطنية أخرى.

– صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، 2009.

ويرجع ارتفاع قيمة الصادرات العربية بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الفترة جانفي– جويلية 2008م، حيث تصاعدت هذه الأسعار من مستوى 88.4 دولار للبرميل، ووصلت

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009

إلى أعلى مستوى لها في جويلية 2008م (131.2 دولار للبرميل)، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك لتبلغ أدنى مستوى لها في ديسمبر 2008م (38.6 دولار للبرميل).[1]

وبالنسبة للعوامل المؤثرة في زيادة قيمة الواردات العربية، فقد أتت هذه الزيادة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي ودعم النمو الحاصل في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد كل من النفط الخام بالنسبة للدُّول المستوردة له، والسلع الغذائية التي تعتبر غالبية الدُّول العربية مستورداً صافياً لها.

وفي جانب اتجاهات التجارة الخارجية الإجمالية، فقد ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرَّئيسيين بنسب متفاوتة في عام 2008م.

استمرت قيمة الصادرات العربية إلى الصين في تسجيل أعلى زيادة بلغت نسبتها 62.5%، وحلت بعدها الزيادة في الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 43.7%، ثم جاءت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة بنسبة زيادة34.0%، فالصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 28 %، والصادرات البينية العربية بنسبة 22.9%.

وفيما يتعلق بمصادر الواردات، فقد شهدت هي الأخرى زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية، فقد سجلت قيمة الواردات العربية من باقي دول العالم أعلى نسبة زيادة بلغت 129.1% في عام 2008م، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الصين بزيادة نسبتها 27.5%، كما ارتفعت الواردات البينية العربية بنسبة 22.2 %، فالواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 20.3%، والواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 17.6% ، والواردات العربية من اليابان بنسبة 16.1 %. (الملحق (2-4)).

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص137.

ثانيا: تطور حجم التجارة العربية البينية

سجل متوسط قيمة التجارة البينية في عام2008م زيادة بنسبة 22.5%، ليصل إلى حوالي82.5 مليار دولار، وتعتبر نسبة الزيادة لعام 2008م أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004م-2007م. والتي تقدر بنسبة 25.8 %. وارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 22.9 %، لتبلغ 86.8 مليار دولار في نهاية عام 2008م، في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22.2% لتصل إلى 78.2 مليار دولار، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-4):أداء التجارة البينية العربية2004-2008

	القيمة(مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي للفترة 2004-2007 (%)
	2004	2005	2006	2007	2008*	2004	2005	2006	2007	2008*	
متوسط التجارة البينية العربية**	33.8	46.1	56.0	67.3	82.5	42.0	36.3	21.5	20.3	22.5	25.8
الصادرات البينية العربية	36.1	48.1	58.5	70.7	86.8	42.1	33.4	21.5	20.9	22.9	25.1
الواردات البينية العربية	31.5	44.0	53.5	64.0	78.2	41.9	39.7	21.5	19.7	22.2	26.7

* بيانات أولية.

**الصادرات البينية + الواردات البينية÷2.

المصدر: تم إعداده اعتمادا على الملحق (5/2)

وقد شكلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية نسبة 8.3% في عام 2008م،وذلك مقارنة مع8.9% في العام السَّابق، وشكلت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية 11.1% في عام 2008م، مقارنة مع 12.1 % في العام السَّابق. ويعود تراجع أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى أنَّ نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الإجمالية تجاوزت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية. وقد حصل الأمر نفسه بالنسبة للواردات البينية التي انخفضت أيضاً حصتها في الواردات الإجمالية، والجدول التالي يبين مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية:

جدول رقم(2-5):مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية 2004-2008

البيان	2004	2005	2006	2007	2008*	متوسط الفترة 2004-2008
نسبة الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3	8.7
نسبة الواردات البينية إلى الواردات الإجمالية العربية	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	12.0

* بيانات أولية

المصدر: الملحقان (2/4)، (2/6).

وعلى صعيد الدول، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشرة دولة عربية، بحصص أعلى من متوسط حصة الصادرات البينية (8.3%) في الصادرات الإجمالية العربية في عام 2008م، حيث تتراوح هذه النسب بين 9.7% في تونس و75% في الصومال من صادراتها الإجمالية. وتشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن، حيث تبلغ حصة صادراتهما إلى الدُّول العربية 47% و41.7% من صادراتهما الإجمالية على التوالي. أما حصة صادرات سورية إلى الدُّول العربية فقد تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة 2005-2008م لتبلغ حوالي 40.1% من صادراتها الإجمالية في عام 2008م. وتساهم الصادرات البينية لكل من موريتانيا وليبيا والجزائر والمغرب إلى الدُّول العربية، بنسب متواضعة تتراوح بين 2.1% (ليبيا وموريتانيا) و3.7% (المغرب) من الصادرات الإجمالية لهذه الدُّول.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول فرادى، تساهم واردات كل من البحرين والصومال واليمن إلى الدول العربية بحصة تتراوح بين 40.8% و46.9% من وارداتها الإجمالية، وبذلك تعتبر واردات هذه الدول من أكثر الدُّول العربية اعتماداً على الاستيراد من الأسواق العربية. وتساهم الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتسع دول أخرى بحصص أعلى من متوسط حصة الواردات البينية (11.1%) في الواردات الإجمالية العربية، وتتراوح هذه الحصص بين 12.8% (المغرب) و33.5% (الأردن). وتعتبر الجزائر وليبيا والإمارات أقل الدُّول العربية اعتماداً على الاستيراد من الأسواق العربية، حيث تساهم وارداتها من بقية الدول العربية بحصة 3.2% و4.2% و4.9% في وارداتها الإجمالية على التوالي في عام 2008م.[1] (الملحق (2-7)).

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص142.

ثالثا: الأزمة المالية العالمية وتمويل التجارة العربية

شهد تمويل التجارة العربية تطورات هامة خلال عام 2008م، فبالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية في الربع الأخير من عام 2008م، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المكون الرئيسي في الصادرات العربية الإجمالية، فقد أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر 2008م، إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العالمية. ولقد تأثرت أيضاً التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية، إثر انكماش السيولة المتوفرة لدى المصارف العربية، وعزوف هذه المصارف عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها.[1] ولقد قام عدد من الدُّول العربية وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية، بتوفير التسهيلات الائتمانية لتمويل التجارة، (الملحق (2-8)).

من خلال ما تقدم؛ يتضح بأنَّ إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي، بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض، وينتظر أن تؤدي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضاً إلى تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشار يع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية، نتيجة التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً في تحسين الميزة التنافسية في عدد من الدُّول الأعضاء في المنطقة.

وفي ضوء هذه الحقائق؛ تأتي الشكوك حول **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟** التي أصبحت محور أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ1997م؛ **فهل ستتطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي عربي؟ ثم إلى سوق عربية مشتركة قبل عام 2020؟**.

هذا ما سنحاول البحث فيه في المبحث الموالي.

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص148.

المبحث الثالث:

مستقبل المنطقة "GAFTA" في ظل منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدولية

من أهم نتائج التحليل في المحاور السَّابقة، أنَّه من الأفضل للاقتصاديات العربية أن تعمل بكل قوة نحو الانتهاء من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كمرحلة أولى لقيام السوق العربية المشتركة، وهي مرحلة لابد منها لقيام تكتل اقتصادي عربي، يتسم بالفعالية في مواجهة التحديات والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وبناءاً على ذلك؛ يصبح من الضروري أن يخصص هذا المبحث لمناقشة مستقبل المنطقة العربية في ظل في ظل منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدولية، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مدى التطابق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تنص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، على الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية، وبما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي، التي وضعتها منظمة التجارة العالمية الواردة في المادة رقم24.

وبموجب أحكام المنظمة، ينبغي ألا تتجاوز فترة التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة عشرة10سنوات، وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة في الحماية ضد البلدان غير الأعضاء، عن المستوى القائم قبل الاتفاقية، وفي هذا الإطار أنشئت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتنشأ قضية تطابق المنطقة مع المنظمة إلى حد ما، عن أن بعض البلدان الأعضاء في المنطقة ليسوا أعضاء في المنظمة،* ومن ثم لا تخضع لنفس القواعد.

أولا: الاتفاقيات الإقليمية والقواعد الأساسية للسلع بموجب منظمة التجارة العالمية

لقد تناولت المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتي شملت تغيراتها الرسمية على ما يلي:[1]

- إدراك ماحدث من زيادة كبيرة في عدد وأهمية الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، منذ إنشاء الجات في عام1947م، وأنها تغطي اليوم نسبة هامة من التجارة العالمية.

---

* البلدان الأعضاء في المنظمة والمنطقة على السواء، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ومصر والمغرب وقطر، وعمان والمملكة العربية السعودية ولبنان، والبلدان العربية الغير الأعضاء في المنظمة حتى الآن هي، الجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية العراق.

[1] **تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون" الأمم المتحدة، نيويورك2002ص29ص30.

- إدراك أنه من الممكن الإسهام في توسيع التجارة، عن طريق إقامة تكامل بين اقتصاديات الأطراف في هذه الاتفاقية.

- إدراك أيضا أن هذا الإسهام يزداد، إذا كانت إزالة الرسوم وغيرها من الأنظمة التقييدية للتجارة ستمتد إلى التجارة جميعها.

- التأكيد من جديد على أنَّ الغرض من مثل هذه الاتفاقيات، يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة، وليس إقامة حواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين مع هذه الأقاليم؛ وأن على الأطراف في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة عند تكوينها أو توسيعها، أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن خلق آثار معاكسة على تجارة الأعضاء الآخرين.

- الاقتناع بضرورة تعزيز فعالية دور "مجلس التجارة في السلع"، في مراجعة الاتفاقيات التي تقدم عنها إخطارات بمقتضى المادة الرابعة والعشرين، بتوضيح المعايير والإجراءات المتعلقة بتقييم الاتفاقيات الجديدة والموسعة، وتحسين شفافية كافة اتفاقيات المادة الرابعة والعشرين.

- إدراك الحاجة إلى فهم مشترك لالتزامات الأعضاء، لضمان مراعاة أحكام المادة الرابعة والعشرون من قبل الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية في أقاليمها.

وعليه، فإنَّ أحكام المادة الرابعة والعشرون، لا تمنع تكوين إتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، بين أقاليم الأطراف المتعاقدة بشرط الوفاء بما يلي: [1]

- فيما يتعلق بإقامة إتحاد جمركي، يجب أن لا تكون الرسوم وغيرها من أنظمة التجارة المفروضة عند إقامة مثل هذا الإتحاد، أعلى أو أكثر تقييداً من الأثر العام للرسوم، وأنظمة التجارة المطبقة في الأقاليم المشاركة قبل تكوين الإتحاد؛

- فيما يتعلق بإقامة منطقة تجارة حرة، يجب ألا تكون الرسوم وغيرها من أنظمة التجارة القائمة في أي من الأقاليم المشاركة، والمطبقة عند تكوين مثل هذه الاتفاقيات المؤقتة، على تجارة الأطراف المتعاقدة غير المشتركة في مثل هذه المنطقة، أو غير الأطراف في هذه الاتفاقية، أعلى أو أكثر تقييداً من الرسوم المناظرة، وغيرها من أنظمة التجارة الموجودة في نفس الأقاليم المشاركة قبل تكوين منطقة التجارة الحرة؛

- يجب أن تشمل أية اتفاقية مؤقتة (اتحاد جمركي، منطقة تجارة حرة)، على خطة وجدول زمني لتكوينها في مدى زمني معقول.

[1] **تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون" مرجع سبق ذكره، ص31.

ومن ثم تقتضي هذه الأحكام، تقييم الأثر العام للرسوم وغيرها من أنظمة التجارة المطبقة قبل وبعد تكوين الإتحاد الجمركي، ويجب أن يتم هذا التقييم على أساس المتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة، وعلى إحصائيات الواردات عن فترة ممثلة سابقاً، يقدمها الإتحاد الجمركي على أساس البند الجمركي والقيم والكميات، بحسب بلدان المنشأ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتجاوز المدى الزمني المعقول المشار إليه فترة عشر سنوات، إلا في حالات استثنائية.

ثانيا: أوجه التوافق بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قراره رقم1317في 1997/02/17م، والذي يتضمن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وحرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند تكليفه الأمانة العامة لجامعة الدُّول العربية، بإعداد مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، أن تكون من أهم توجيهاته، وأن تتمشى هده المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية، وبالتحديد مع أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية .wto

وقد روعي ذلك بالفعل؛ في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث استند البرنامج على الاستفادة من المبدأ الوارد في الفصل الرابع من اتفاقيات الجات الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي، مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها الجات، ومنظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي، وهي عشر(10) سنوات قابلة للتجديد لعامين آخرين.[1]

كما اعتمد البرنامج، الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وأحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بـ:[2]

– إزالة الحواجز الجمركية: وقد وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الذي يمثل الهيئة المؤسسية المسؤولة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة، عدة قواعد تنص على إزالة الحواجز غير الجمركية بكافة أشكالها الكمية والإدارية والمالية؛

– التقيد بقاعدة "المعاملة الوطنية"، والشفافية في التبادل التجاري بين البلدان العربية؛

– الالتزام بقاعدة "المعاملة الخاصة" لأقل البلدان نمواً؛

– حماية حقوق الملكية الفكرية؛

– تعامل قواعد المنشأ والمعايير، والدعم، وشروط الضمان، وقواعد الإغراق ومشاكل ميزان المدفوعات في المنطقة وفقاً لأحكام المنظمة.

[1] **د. عبد المطلب عبد الحميد** " السوق العربية المشتركة – الواقع والآفاق في الألفية الثالثة" مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] "منطقة التجارة الحرة في المنطقة العربية إلى أين نحن ذاهبون" مرجع سبق ذكره، ص29.

ثالثا: أوجه التناقض مع المنظمة

1- تطبق منظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، في حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، معاملة تفضيلية بشأن أقل البلدان نمواً، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه أقل البلدان نمواً، فإن ذلك يجري لفترة محدودة فقط، بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تحدد وفقاً لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.

2- تجيز منظمة التجارة العالمية الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، بينما البلدان الأعضاء في المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

3- أزالت منظمة التجارة العالمية بنجاح، تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، حتى تاريخ إكمال تنفيذها أي حتى عام2007، باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.

4- تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية، أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام2005، وأن يطبق بدلاً منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي بين الدول المعنية. ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألاَّ تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنتهي هذه الاتفاقيات الثنائية بحلول عام2007، وهو موعد لإكمال البرنامج التنفيذي.[1]

نستنتج مما سبق؛ أن أفضل وسيلة للتعامل مع ما تفرضه أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية من آثار وتحديات، هي صيغة التكتل الاقتصادي العربي الذي يبدأ في صورة منطقة تجارة حرة عربية ليصل إلى السوق العربية المشتركة.

[1] نفس المرجع السابق، ص29.

المطلب الثاني: انعكاسات مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي

إن الدول العربية التي فشلت في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عمن طريق التكتل والاندماج وتكوين سوق مشتركة، أصبحت عرضة لضغوط مكثفة ومتصاعدة للإسراع في عملية اندماج اقتصادياتها ضمن الاقتصاد العالمي، ما جعلها هدفاً لأطماع وتنافس مشاريع أوروبية وأمريكية لاستحواذها والسيطرة عليها، بحجة رسم ملامح مستقبلها وتحديد موقعها وإيجاد مكانة لها ضمن الاقتصاد العالمي الجديد.[1]

ومن خلال دراستنا لمشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية في الفصل الأول من هذه الدراسة؛ توصلتا إلى أن كلا المشروعين ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

ولو نظرنا إلى المشروعين نظرة اقتصادية بحتة، دون أي اعتبارات أخرى، فإنه يمكننا القول، بأن للمشروعين بعض الإيجابيات لكن أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مشوبة بالمخاطر، كما لها من السلبيات ما يجعل العلاقات الاقتصادية للدول العربية سواء في إطار السوق الشرق أوسطية أو الشراكة الأورومتوسطية، تكون على حساب إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولا: ايجابيات المشروع الشرق أوسطي

من أهم إيجابيات المشروع (ولو أنها مشوبة بالمخاطر)؛ ما يلي:

- تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات، لتنمية اقتصاد المنطقة، سواء من حيث تأمين المنطقة أو توفير أسواق مختلفة؛
- توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة، وتخفيف العبء المترتب على اقتصاديات الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تنمية التعاون الإقليمي والتكنولوجي، مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الاتصال؛
- إعطاء مكانة للدول العربية، لإعادة النظر بمسارها التكاملي للوقوف على مواطن القوة والضعف، ومن ثمة التنظيم وتجميع صفوفها، لبدء التعاطي مع هذا المشروع من منطق التوحد والقوة، وليس من باب الفرقة والتفكك خاصة وأنه مشروع مفروض.[2]

---

[1] **شريط عابد** "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد39، صيف 2007، ص46.

[2] **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"، مرجع سبق ذكره، ص164

وبالتالي؛ فالفرصة ملائمة لإعادة بعث وانتعاش مسار التكامل الاقتصادي العربي على كافة مستوياته، والانتقال إلى مرحلة متقدمة من مراحله لضمان تماسك وحداته، وبالرغم من أن المشروع له بعض الايجابيات إلا أن سلبياته أكبر.

ثانيا: سلبيات المشروع الشرق أوسطي

لهذا المشروع سلبيات كثيرة ومتعددة، وقد سبق توضيح بعض هذه السلبيات نذكر منها: [1]

- يقوم هذا المشروع على حساب النظام الإقليمي العربي، وتجسيده يعني تراجعا كاملا لهذا النظام بمختلف مفاهيمه(الأمة العربية، الوطن العربي، الجامعة العربية، السوق العربية المشتركة)، إلى جانب الانعكاسات التي سوف تواجهها أية جهود لدعم وتطوير أي مسار تكاملي اقتصادي عربي؛

- يعمق الدور القيادي لإسرائيل في المنطقة، باعتبارها الحليفة والشريكة للقوى المهيمنة في العالم، فهي التي ستلعب دور الدولة الإقليمية الرائدة ومنظم المنطقة ومديرها؛

- يعطل العمل العربي المشترك، وعمل الجامعة ومؤسساتها، واحتلال مؤسسات شرق أوسطية بديلة عنها؛[2]

- يمثل المشروع الشرق أوسطي، المشروع النقيض للسوق العربية المشتركة، ولمشروع التكامل الاقتصادي العربي؛ لأنه يعني الإلغاء الفعلي والعملي لأي مشروع للوحدة الاقتصادية العربية، إضافة إلى أنه يعمل على تكريس تخلف الاقتصاد العربي.

وبالرغم من أن المشروع له بعض الايجابيات، إلا أن سلبياته أكبر-كما سبق وأوضحنا- ولو أنَّ هذا المشروع يحقق مصالح إسرائيل، لكفى ذلك سببا لعدم تقبله، ناهيك عن أنه يهدف أصلا إلى تفكيك أية إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، بل تفتيت الدول العربية وطمس هويتهم، وتعزيز هيمنة إسرائيل، وتمكين الولايات المتحدة من منابع النفط، والتحكم في توزيع الثروة، كما أن البراغماتية في التعامل مع هذا المشروع ليست صوابا، ذلك أن القضية لا تقاس بمقاييس الربح والخسارة المؤقتين، كما أنه لا يجب النظر إلى مصلحة الأجيال القادمة، من منظور الربح الاقتصادي فقط، وإنما من منظور المردود الاستراتيجي الذي سيعود على البلدان العربية، من جراء قيام النظام الإقليمي الجديد على أنقاض النظام العربي، ومدى تأثير ذلك النمو والتطور والازدهار المستقبلي.

---

[1] أنظر: - **نيرمين السعدني** "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي:الإيجابيات والسلبيات" مجلة السياسة الدولية، العدد127، جانفي1997، ص250.

- أ.**د حميد الجميلي** "دراسات في الأمن الاقتصادي العربي" الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للنشر، طرابلس 2005، ص187، 188، 189.

[2] **محمد الجبر** "مشروع الشرق أوسطية والعولمة " مجلة الهداف على موقع الانترنيت:
http//www.alhadafmagazine.com/arabic.state/arabic.asppidair=57

وبالتالي يمكن القول بأن هذا المشروع ظهر ليكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي ومفككاً له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر، بالإضافة إلى أن تشكيلته تتيح وجوداً مقبولاً ومشروعاً بل ومهيمناً لإسرائيل.

ومن هنا؛ يتأكد بأن المشروع ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا:: انعكاس الشراكة الأورومتوسطية على مساعي التكامل الاقتصادي العربي

من الواضح أن العلاقات الأوروبية العربية، كانت قائمة قبل إبرام اتفاقيات الشراكة، ولكن بصيغة التعاون، فاتفاقيات الشراكة، ليست مجرد اتفاقيات اقتصادية، على الرغم من أن معظم ردود الأفعال عليها اقتصر على تناول البعد الاقتصادي، إنما هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية، ووضع ضوابط لحركات المعاملات، وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد أشكال التعاون.

– الإتحاد الأوروبي، يدخل هذه الاتفاقيات بوصفه كتلة دولية واحدة، تضم خمسة عشرة دولة–توسعت مؤخرا إلى خمسة وعشرين دولة – حققت وحدة اقتصادية شبه كاملة، وتتطلع إلى تحقيق شكل ما من أشكال الوحدة السياسية أو الولايات المتحدة الأوروبية.

بينما نجد أن الدول العربية، تدخل كطرف مستقل كلا على حد، في هذه العلاقة، رغم ما أشرنا إليه سابقا من مقومات ودوافع تسمح لها بأن تكون كتلة واحدة، بل أن النظام الإقليمي العربي أسبق في وجوده عن النظام الأوروبي، وبالتالي فإن هذا السياق لا يسمح لنا بالحديث عن طرفي شراكة متكافئين.

وقد كان من بين القرارات الصادرة عن القمة العربية الثالثة عشر، التي عقدت في عمان شهر مارس 2001، إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية، بهدف تعزيز وتوطيد العمل العربي الاقتصادي المشترك، وكانت كل من مصر، الأردن تونس والمغرب قد وقعت قبل سنة على إعلان"أغادير"، كإعلان سياسي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه الدول، التي تربطها اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ويرى الجانب الأوروبي، أن توقيع هذه الاتفاقيات، يعتبر خطوة هامة وحاسمة على طريق تأسيس منطقة تجارية أوروبية–متوسطية سنة 2010، لذلك وضعت المفوضية الأوروبية ثقلاً سياسياً كبيراً، لدعم هذه الاتفاقية، حيث كانت أحد أهم الداعمين لها منذ التوقيع على إعلان "أغادير" جانفي 2001، ولم يقتصر دعم المفوضية على المجال السياسي، بل امتد ليشمل المجال الاقتصادي،حيث قدمت دعما بقيمة أربعة ملايين أورو، من خلال برنامج MEDA ميدا للمساعدات الاقتصادية الأوروبية.

لكن السؤال المطروح في هذا الصدد هو: أليس من المحتمل أن تكون هذه الاتفاقية على حساب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟.

الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي، خلال السنوات الماضية وقع اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول العربية، ودخل البعض منها حيز التنفيذ، والبعض الآخر مازال في مرحلة التفاوض سعيا منها لإزالة بعض العراقيل التي تعترض إمضاء اتفاقيات شراكة.

ومن هنا نفهم بأن المسارات التي أفضت بالدول العربية إلى إبرام تلك الاتفاقيات، ليست سهلة بل هي ليست حتى متشابهة، فهي تختلف من حيث صعوبتها ودرجة تعقيدها والفترة الزمنية التي ستستغرقها (جدول رقم(2-1)).

جدول رقم(2-6): اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية

البلد الموقع	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	البدء الفعلي للاتفاقية
الجزائر	شراكة	2002/04/22	متوقع خلال عام 2005
المغرب	شراكة	1996/02/26	2000/03/01
لبنان	شراكة	2002/02/17	2003/03/01 (الشق التجاري من الاتفاقية من خلال اتفاقية انتقالية)
تونس	شراكة	1997/07/17	1998/03/01
الأردن	شراكة	1997 /11/24	2002 /05/ 01
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
سوريا	شراكة	2004/10/19	متوقع خلال عام2006
فلسطين	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
الجماهيرية العربية الليبية	مرحلة الحوار السياسي		
اليمن	تعاون	1997/11/25	1998/01/01
مجلس التعاون الخليجي	تعاون، ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة تجارة حرة منذ 2001	1988/06/15	1988/08/01

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا "التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص66.

وأياً كان الأمر، فإن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدُّول العربية، ليست من نمط واحد، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الاتحاد الأوروبي بذات الشكل والمضمون، على كل دولة معينة على حدى لتحقيق موقفها منها، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الاتحاد الأوروبي ككل، من ناحية، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورومتوسطي من ناحية أخرى، وتتعلق الاختلافات عند التفاوض عادة، بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون، وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، ولا سبيل لتبني الشراكة الأورومتوسطية كبديل عنها، ولابد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها، عند تعارض المشروعين العربي والأورومتوسطي، لأن تبني هذا الأخير **سيعيق** تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي.

وخلاصة القول؛ أن المشروع الأورومتوسطي فيه مغانم كثيرة لأوروبا، ومغارم متعددة للدول العربية، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع، للاستفادة منه بدلاً من أن يكون بديلاً لتكاملها.

نتائج الفصل الثاني:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في2005/1/1، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نمواَ، حيث بدأت بتخفيض16% من تعرفتها الجمركية سنوياً اعتباراَ من 2005/1/1 للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناءاً على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

ولاشكّ أنّ منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، بما تتيحه من تحرير للأسواق العربية بين بعضها البعض ستولّد فرصاً عديدة لمؤسّسات القطاع الخاص للتخصّص، ولكن التحدّي الأساسي يبقى متمحوراً حول مدى القدرة على زيادة التجارة العربية البينية من جهة، وإقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من جهة أخرى.

إن وجود بعض المشكلات الاقتصادية الأساسية التي ما زالت تواجهها بعض الدول العربية، يؤثر سلباً على واقع ونمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها:

- ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى، مما يؤدي لإشكال آخر من حيث السعر والجودة، على اعتبار أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلة في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهنا يساهم تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية بالحد من التجارة البينية العربية.
- اقتصار التبادل التجاري على عدد محدود جداً من الشركاء التجاريين.
- زيادة حجم التبادل بين الدول العربية بشكل متفاوت بين دولة وأخرى.
- عدم الانتهاء من إصدار قانون الإتحاد الجمركي الذي يشكّل خطوة أساسية على طريق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية، نظراً للتأثيرات الهامة التي يحدثها توحيد التعريفات في سبيل تسهيل حرّية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتشجيع انسياب تدفّق الاستثمارات وإقامة المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.
- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات، التي قد تنشأ في إطار المنطقة، والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بقضايا شهادات المنشأ والإغراق.
- تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء مما أدى للتنافس بدل التكامل.

ويمكن بالعودة إلى السُّؤالين الذين تم طرحهما في بداية هذا الفصل، أن نشير إلى بعض العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية، مثلاً الاستثناءات المتعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الدُّول الأعضاء، إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين هذه الدُّول.

وهذا ما يدفعنا أن نتحرك خطوة إلى الأمام، لنقول أنَّ الأدوات التي استخدمت في إطار الاتفاقية ضرورية- ولكنها ليست كافية لبناء منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية-لأنَّ العمل يتطلب المزيد من الانسجام بين الدُّول فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المطبقة في كل دول عضو.

وهذا الانسجام، يتطلب **الشفافية** في تطبيق القوانين وفي إزالة العوائق، إذ أنَّ غيابها وقف عائقاً أساسياً أمام التطبيق.

وكما ذكرنا سابقاً، وللإجابة على السُّؤال الثاني، فإنَّ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وحدها لا تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بل هناك حاجة ملحة إلى مناخ يوفر حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، وفي هذا الصدد يمكن أن ننوه إلى أهمية دور المناخ العام في المنطقة العربية، والذي يفتقد إلى الأمن، والذي أثر بشكل عام على الأداء للوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية، ومن ثم إلى تكامل اقتصادي عربي.

- إعطاء الأولوية لإنجاز قواعد منشأ عربية تفصيلية؛
- الإسراع بتحويل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي عربي؛
- حل مشاكل النقل والترانزيت، عن طريق توحيد تشريعاته و الاستفادة من النقل البحري، والسكك الحديدية؛
- عدم المبالغة بالمواصفات والخصائص الفنية، والتدقيق المبالغ فيه بحيث يكون عائق للتجارة؛
- التخلص من كافة أشكال القيود الإدارية، وتسهيل العبور على المنافذ الحدودية؛
- التخلص من كافة أشكال الرسوم ذات الأثر المماثل، وعدم المبالغة في تقدير ضرائب ورسوم الخدمات.

ومن خلال دراستنا لمشروعي السُّوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، اتضح أنَّ الأول يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، بقصد تعميق الدَّور الريادي لإسرائيل في المنطقة، أمَّا الثاني فيهدف إلى كسب سوق الدُّول العربية لتقوية موقع الاتحاد الأوروبي في المنطقة وفي العالم، وبهذا الوصف يُراد للمشروع الشرق أوسطي أن يكون بديلاً لأي مشروع تكاملي عربي بل لنظامه الإقليمي القائم، في حين يمكن التفاعل كمجموعة عربية مع المشروع المتوسطي.

هذا وبالمقابل فقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين، قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية بين عدد من الدول انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس .مجلس التعاون الخليجي عام 1981 و مجلس التعاون العربي عام 1988 واتحاد دول المغرب العربي عام 1989م.

فهل سيتعارض قيام أكثر من اتحاد جمركي عربي مع قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA في ظل التحديات الإقليمية والدُّولية ؟

إنَّ محاولة الإجابة على هذا السُّؤال ستكون محور بحث في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

التجمعات العربية الإقليمية كآلية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين، قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية بين عدد من الدول العربية، انطلقت من القرب الجغرافي، فقد تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م ومجلس التعاون العربي عام 1988 واتحاد دول المغرب العربي عام 1989م.

ويمكن أن يشكل التكامل الاقتصادي بين التجمعات الإقليمية العربية الثلاث :مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عاملاً أساسياً لاندماج المنطقة العربية في الاقتصاد العالمي. إذ أن التكتل الإقليمي في السياق الدولي الراهن لم يعد مجرد خيار بل أصبح ضرورة حتمية تمليها الدواعي والمستجدات الجيو إستراتيجية الإقليمية والدولية، وأنه لا سبيل لتفعيل **منطقة التجارية الحرة العربية الكبرى**، من دون تفعيل العلاقات البينية وتقليص التبعية للخارج، والاهتمام بدور التجمعات الإقليمية في تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الأمن الغذائي.

وعليه؛ سنركز من خلال هذا الفصل على الإجابة على السُّؤالين التاليين:

هل ستتمكن الدُّول العربية من استثمار مزايا التجمعات الإقليمية العربية ممثلة في :مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، للاندماج في الاقتصاد العالمي وفق الإمكانيات المتاحة؟ والبحث في آليات نجاح هذه التجمعات في تحقيق هذا الاندماج في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون العربي

المبحث الأول:
التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يأتي إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الوحدة المرحلية في سبيل الوحدة العربية الشاملة. ولقد سبق إنشاء المجلس كمنظمة سياسية، تكوين منظمات أو مجالس أو هيئات خليجية متخصصة، تعمل على تحقيق الوحدة، كمنظمة وزراء الصحة، ومنظمة وزراء العمل ومنظمة وزراء التربية وغيرها.

لقد كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ماي 1981م، تتويجاً لمساعٍ جادة مؤمنة بأهدافه واعية بضرورته على كافة أصعدة العمل الفكري والسياسي منذ مطلع النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن العشرين، ومن ثم فقد جاء المجلس تحقيقاً لحلم عزيز لدى بلدان شعوب البلدان العربية الخليجية، يتمثل في السعي الجماعي إلى تكامل اقتصادي واجتماعي وسياسي، يجسد وحدة خليجية تتوفر لها جميع المقومات التاريخية والحضارية والبشرية والمادية لتكون قادرة على مواجهة كافة التحديات التي تواجه مسيرتها الحضارية، وتدرأ مختلف المخاطر التي تبرز لكيانها وبقائها أو لكيانات أعضائها وعلى مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.[1]

وتمثل الآونة الراهنة مرحلة حاسمة من مراحل مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لأنها مرحلة تتسم بالتحديات والمستجدات، التي سيكون من المحتم التعامل معها استناداً لرؤية مغايرة وفكر مختلف عن تلك الرؤية، وذلك الفكر اللذين هيمنا على المسيرة الحضارية اعتباراً من بداية النصف الثاني للقرن العشرين.

ولما كان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ضمن الإطار العربي، قد استوجبته ضرورة تاريخية في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، فان استمرارية هذا المجلس تستوجبها أيضاً ضرورة تاريخية تؤكدها نتائج مسيرته كما تؤكدها أيضاً التحديات المحيطة بهذه المسيرة في الآونة الراهنة.

فإلى أي حد يعتبر مجلس التعاون الخليجي نموذجاً للتكتل الإقليمي العربي؟

[1] "إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 2010- 2025م" مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة؛ الرياض 2011م.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنَّ الوحدة ومحاولتها، ليس بالأمر الغريب على منطقة الخليج، ذلك أنَّه عندما تكونت الدولة الإسلامية، كانت تشمل منطقة الجزيرة العربية بكاملها، وظلَّ هذا هو الوضع الطبيعي للمنطقة وشعوبها، مما صهرها في بوتقة وحدوية متكاملة، تجمعها عوامل الدين واللغة والتاريخ ومواجهة التحديات، وتسهم جهودها في إنجازات الحضارة العربية والإسلامية. وحين مرت بها فترات من التجزئة والانقسام، كان من الواضح أنها حالات استثنائية، لا تلبث أن تتبدد وتزول ليعود الوضع الطبيعي إلى مواجهة التحدي، والبروز مدعوماً بعوامل الوحدة المتعددة وخاصة عامل الإسلام.

ومن الأمثلة القريبة الواضحة، ما حدث عندما كانت المنطقة في حالة من الفوضى والتجزئة في الفترة السابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فما انطلقت تلك الدعوة المباركة حتى تجاوبت معها القلوب والعقول، والتقت حولها على وحدة الهدف والمصير، مما مكن الدولة السعودية الأولى بقيادة الإمام محمد بن سعود وأنجاله من تحقيق وحدة الجزيرة العربية بكاملها،[1] وعندما أعاد الملك عبد العزيز رحمه الله، تكوين الدولة السعودية، كان من أهم أهدافه، العودة بهذه الجزيرة إلى طبيعتها الوحدوية، وإزالة ما اعتراها من تجزئة وبذل محاولات تحقق معظمها، ولم تتحقق بالكامل لأن العوامل الخارجية وخاصة الاستعمار البريطاني، كان قد أوجد تحديات أقوى من محاولات الملك عبد العزيز، الأمر الذي حال دون تحقيق الهدف بكامله، ولما بدأ واضحاً أن الاستعمار البريطاني لابد أن يرحل من المنطقة، إذ أن صورته القبيحة، وأفعاله الاستغلالية الشنيعة كانت تؤجج الشعور الوطني، وخاصة بعد مأساة الشعب الفلسطيني على يد البريطانيين، جرت محاولات متعددة ومخلصة لضم دول الخليج التي كانت مستعمرة لبريطانيا (إمارات الساحل، قطر، البحرين، الكويت)، في إطار دولة واحدة، لكن الظروف لم تساعد على تحقيق ذلك كاملاً، وكانت حصيلة الجهود الأولى، قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م، وبقاء كل من الكويت وقطر والبحرين دولاً مستقلة. إلا أنَّ رغبة شعب الخليج في تحقيق وحدة تتناسب ومتطلباته المرحلية لم تضعف، فعملت دوله على تكوين نوع من الوحدة يتجاوب مع رغبات شعبه، ويتمشى مع حالة استقلالية دوله وسيادتها.

وفي ماي 1976، دعا الشيخ جابر الصباح إلى إنشاء وحدة خليجية، بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها، وبعدما تمت محادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر ودول الإمارات العربية وعمان، دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه

[1] **المغوص بدر الدين**" دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر" الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، 1984م، ص 89.

الدول، إلى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة، للوصول إلى وحدة دولهم العربية، التي تجمعها الروابط الدينية والقومية،[1] ولقد اعتمدت دول الخليج في عام 1991م، برنامجاً زمنياً سنوياً محدداً، يعتمد على التدرج لتحقيق الوحدة الاقتصادية، بحيث يبدأ البرنامج في عام 1992م، ويستمر عبر قنوات مرحلية تنتهي عام 1999م بالوحدة النقدية، التي تعتبر آخر مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية، وبهذا ينقسم البرنامج الاقتصادي الخليجي إلى مرحلتين: الأولى تبدأ من عام 1992م إلى غاية عام 1996م، وتتضمن البحث في تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي، والاتفاق على نظام موحد للجمارك، ثم توحيد وتقريب الأنظمة التشريعية والمصرفية، كما يشمل تطبيق نظام جمركي موحد اتجاه العالم الخارجي، أمَّا المرحلة الثانية فتبدأ من 1996م، وتشمل تنسيق أسعار صرف العملات، وإطلاق حرية تملك العقار، ثم البدء سنة 1998م في تطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية، ليتسنى البدء في توحيد عملات دول المجلس، ثم إزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء في عام 1999.[2]

أولا: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي

يشكل العمل الاقتصادي، محوراً أساسياً من محاور العمل المشترك في إطار مجلس التعاون، وقد وردت الأهداف الاقتصادية للمجلس في خمس وثائق رئيسية هي: النظام الأساسي، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، أهداف وسياسات خطط التنمية، الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، السياسة الزراعية المشتركة.

وتحدد المادة (الرابعة) من النظام الأساسي، أهداف مجلس التعاون فيما يلي:[3]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها؛
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ت- الشؤون التعليمية والثقافية.

ث- الشؤون الاجتماعية والصحية.

---

[1] **سالم عبد الرحمن خوخي**"ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد العربي"رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص63.

[2] **أمين ساعاتي**"مجلس التعاون الخليجي ومستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص40.

[3] أنظر:

- **د.طيبي بن علي** "العالم العربي في الألفية الثالثة" دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2002، ص69.
- **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص67.

ج- الشؤون الإعلامية والسياحية.

ح- الشؤون التشريعية والإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني، في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وهذا ما يعطي صورة واضحة عن المكانة التي يحتلها التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كوسيلة لدمج اقتصادياتها، ويأتي الاهتمام بالتنسيق والتكامل، من واقع الاحتياجات الفعلية لتركيبة اقتصاديات دول المجلس، التي يعتمد معظمها على مصدر وحيد للدخل، وهو النفط الذي يشكل نسبة عالية من دخلها الوطني، ويتيح تكامل السوق بدول المجلس الفرصة لقيام العديد من المشاريع التي لم يكن بالإمكان قيامها في حالة السوق المجزأ.

إن تعدد قيام المشروعات الإنتاجية يحقق هدفاً أساسياً، وهو تنويع القاعدة الإنتاجية والتقليل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مع ضمان استمرار المنافسة الشريفة وتكثيف الاعتماد المتبادل، وتشابك المصالح، وزيادة فرص العمل أمام الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

وتحقيقاً لهذه الغايات، وقع المجلس الأعلى في دورته الثانية (الرياض/نوفمبر 1981م)، على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي دورته الثالثة (المنامة/نوفمبر 1982م)، وافق المجلس على أن يبدأ تنفيذ بعض موادها اعتباراً من الأول من مارس 1983م.

كما وافق المجلس الأعلى في دورتيه السادسة والسابعة، على برنامج لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، الأمر الذي يعكس تصميم قادة دول المجلس على توسيع آفاق ومجالات العمل المشترك، ومنذ بدء تطبيق الاتفاقية، توالت خطوات تنفيذها من قبل الدول الأعضاء بالمجلس. [1]

[1] **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قطاع الشئون الاقتصادية" http://www.gcc-sg.org/prief3.html 25/04/2006

ثانيا: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م)

وقعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 8جوان1981م، وقد تضمنت الاتفاقية:[1]

– السماح باستيراد وتصدير منتجات الدول الأعضاء، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية وإعفائها من الرسوم، وتعتبر المنتجات وطنية، إذا لم تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدول الأعضاء عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، وعلى أن لا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51%، ويعني ذلك قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.

– وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي، تطبق تدريجيا خلال (05) سنوات من نفاذ الاتفاقية، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة الاتحاد الجمركي.

– تسهيل عبور منتجات الدُّول الأعضاء فيما بينها، وتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدُّول الأخرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وحرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول، وبذلك يكون المجلس قد حقق مرحلة السوق المشتركة.

– إقامة المشاريع المشتركة، وتنسيق الخطط التنموية للدول الأعضاء، ووضع سياسات موحدة فيما يتعلق بالنفط، وتنسيق النشاط الصناعي والتنمية الصناعية وتوزيع الصناعة، فيما بين الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

– التعاون الفني وفي مجال النقل والمواصلات، والتعاون المالي والنقدي، بما في ذلك العمل على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، للتوصل إلى سياسة استثمارية مشتركة، وكذلك تنسيق السياسات المالية والنقدية، للوصول إلى توحيد العملة، وبذلك يهدف المجلس إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية، وهي أقصى مراحل التكامل الاقتصادي.

ثالثا: التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي في ظل الاتفاقية الاقتصادية

بمراجعة تجربة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء من الأسس الرئيسية التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، الموجودة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، تحرير حركة الموارد الاقتصادية، بين الدول الأعضاء، بإزالة كافة القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، وتنسيق سياستها وعلاقتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية.

[1] **د.إسماعيل عيس** "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي"، مجلة الدبلوماسي، العدد19، شعبان1418هـ/ديسمبر 1997م، ص85، ص87.

وما ورد في الاتفاقية الاقتصادية، يمكن تقسيمه إلى شقين فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدُّول والتكتلات الإقليمية الأخرى. الأول يتعلق بالعلاقات التجارية بين دول المجلس نفسها، والآخر بعلاقتها التجارية بالدول والتكتلات الإقليمية الأخرى، وبصورة عامة يتسم التبادل التجاري بين دول المجلس بضآلته، قياساً إلى إجمالي حجم تجارتها الخارجية، وأن نسبة التجارة البينية لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال العشر سنوات (1985-1995م) حيث بقيت عند مستوى 6% من إجمالي التجارة الخارجية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية، لم ترتفع ارتفاعاً ملموساً بعد التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام 1983م، حيث ارتفعت من حوالي 4% في الفترة (1980-1983م) إلى حوالي 8% عام 2000م ويمكن في واقع الأمر، إرجاع قسم كبير من هذه التجارة إلى التطور الكمي، والنوعي، الذي شهدته اقتصاديات دول المجلس خلال هذه الفترة.[2]

المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية

تمشياً مع تطورات العمل المشترك خلال العقدين الأولين من عمر المجلس ، والمستجدات والتحديات الدولية في المجال الاقتصادي ، أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م)، الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية:

- الاتحاد الجمركي لدول المجلس.
- العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، وتقديم المعونات الدولية والإقليمية.
- السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.
- الاتحاد النقدي الاقتصادي.
- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.
- التكامل الإنمائي بين دول المجلس، بما في ذلك التنمية الصناعية، وتنمية النفط والغاز والموارد الطبيعية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، والمشروعات المشتركة.

---

[1] **د.الخريجي عبد الله** "محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية الخليجية" مجلة التعاون، العدد41،1996

[2] **القويز عبد الله** " التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " مجلة التعاون، العدد 14، الرياض1989، ص136ص139.

- تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم، ومحو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي، وتفعيل الإستراتيجية السكانية، وتوطين القوى العاملة وتدريبها وزيادة مساهمتها في سوق العمل.
- البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.
- التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن آليات للتنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها.

أولا: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس 1981م. فقد أشار النظام الأساسي للمجلس الأعلى إلى ذلك، ونصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (1981م) في مادتها (22) على أن إصدار عملة موحدة هدف منشود، ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون (2001م) لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون. حيث نصت المادة "4" من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن "تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار".

1- الأهداف: يشكل الإتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي. ونظراً للطبيعة الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي، فإن من المتوقع أن تتحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل.

من المنافع القصيرة الأجل؛ إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها وهذا الأمر سيخفض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية ، ويساهم في رفع مستوى التنافسية، كون قطاع الأعمال في جميع الدول الأعضاء سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواءً من خلال النفاذ إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة.

أما المنافع الإستراتيجية لمشروع الإتحاد النقدي، فهي الأكثر أهمية، ومنها، أن الإتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس فعلياً بسياسة نقدية واحدة، وسياسة سعر صرف واحدة، وهذا الأمر يقلل من

احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المجلس، نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد. كما أن للاتحاد النقدي انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس، وزيادة تنافسية دولة المجلس في استقطابها للاستثمارات الأجنبية.

أ- **المكاسب السياسية للإتحاد النقدي**: ستجسد العملة الموحدة هوية اقتصادية واحدة للدول الأعضاء، وترجمة للإخاء السياسي والقيم المشتركة لمواطنيها، ناهيك عن أنها رمز للتكامل وخطوة عملية لتحقيق المواطنة الخليجية، كما أن الإتحاد النقدي ، سيزيد من الحضور والتأثير العالمي للدول الأعضاء في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الاقتصادي العالمي.

ب- **المكاسب الاقتصادية**: يؤمل أن يحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي ومنها:

- تنويع خيارات السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف؛
- تطوير البنية المؤسساتية للسياسات الاقتصادية المشتركة؛
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي؛
- تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى؛
- جاذبية اقتصاديات الدول الأعضاء للاستثمار المحلي والأجنبي، لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لسكان دول المنطقة، وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين لتكتل دول المجلس في منطقة عملة واحدة؛
- ارتفاع حجم البينية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انتفاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والموردين؛
- استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار؛
- تعزيز ممارسات الانضباط المالي من خلال مراقبة عجز الموازنات العامة، ومستوى الدين العام؛
- توسيع جغرافية القطاع المالي، مما يوجد فرصاً أكبر للممولين والمستفيدين من التمويل.
- سهولة الاندماج والاستحواذ.

2- متطلبات الاتحاد النقدي: يتطلب تحقيق الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العمل على تأهيل المنظومة المؤسساتية والتشريعية اللازمة، على أسس الكفاءة والفعالية.

وعليه فإن نجاح الاتحاد النقدي وديمومته يرتكز إجمالاً على توفر العوامل التالية:[1]

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص85.

أ- **الإرادة السياسية:** يحظى مشروع الإتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس، تجسد هذا الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة والدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التي انعكست على مسيرة الإتحاد النقدي، وسجلت ترجمة واضحة للرؤية والإرادة السياسية نحو تحقيق الإتحاد النقدي، كما يلي:[1]

- في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى (مسقط، ديسمبر 2001م)، أقرّ المجلس الأعلى لمجلس التعاون، البرنامج الزمني لإقامة الإتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة؛

- بنهاية عام 2002م، أتمت الدول الأعضاء ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمثبت المشترك (الدولار الأمريكي)، تطبيقاً للفقرة الأولى من قرار المجلس الأعلى المشار إليه، غير أن دولة الكويت في ماي 2007م، ولأسباب شرحتها في خطاب موجه للأمانة العامة، عدلت عن هذا الربط واستبدلته بالارتباط بسلة من العملات.

- خلال الفترة (2002م- 2005م)، عملت كل من لجنة التعاون المالي والاقتصادي، ولجنة المحافظين على استكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي ، والنسب المتعلقة بهذه المعايير، ومكوناتها وكيفية احتسابها، والوصول إليها، والاتفاق على ذلك في موعد أقصاه نهاية 2005م.

- في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005م) ، اعتمد المجلس الأعلى معايير التقارب ومكوناتها. كما اتفقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس (أكتوبر2005م)، على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي، وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي.

- في دورته السابعة والعشرين(الرياض، ديسمبر 2006م)، أخذ المجلس الأعلى علماً بما أبدته سلطنة عُمان حول موقفها تجاه البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة، والمتضمن عدم تمكن السلطنة من الانضمام، وأنها لا تمانع في الوقت ذاته من استمرار بقية الدول الأعضاء في المشروع وفي هذا السياق، أكد المجلس الأعلى على الاستمرار في استكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المقرر، وتوجيه اللجان المعنية بتكثيف الجهود للاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لذلك.

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص85.

– في ماي 2007م، ولاستكمال ما ورد في الفقرة الثانية من البرنامج الزمني لإقامة الإتحاد النقدي، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها الثالث والسبعين النسب الخاصة بمعايير التقارب والمراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين(الرياض، ديسمبر 2006م.)

– في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2007م)، وجّه المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين "بوضع برنامج مفصل لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي ورفعه إلى الدورة التاسعة والعشرين". وتنفيذاً لذلك، أوصت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بأن يحدّد المجلس النقدي البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول .وقد اعتمد المجلس الأعلى ذلك.

– في دورته التاسعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2008م)، اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن، تمهيداً لإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه في موعد أقصاه نهاية 2009م. كما فوّض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية، بعد اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي، آخذاً بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لاستضافة المقر.

– في مارس 2009م، وبناء على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م) للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي، آخذاً بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء لاستضافة المقر، ناقش المجلس الوزاري في دورته (110) موضوع اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي والتوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي، وقرر رفع موضوع المقر إلى اللقاء التشاوري الحادي عشر للمجلس الأعلى، لاتخاذ قرار بشأنه.

– في القمة التشاورية الحادية عشرة للمجلس الأعلى (ماي2009م)، تم اختيار الرياض مقراً دائما للمجلس النقدي.

– في جويلية 2009م، بناء على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م)، للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، دولة الكويت، وذلك على هامش الدورة (111) للمجلس الوزاري يونيه (2009م).

– في جانفي 2010م، استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي، المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي.

– في 27 فيفري 2010م، دخلت اتفاقية الإتحاد النقدي حيز التنفيذ.

– في 27 مارس 2010م، دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010م بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

ب- **تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء:** تعتبر الدُّول الأعضاء مرشحاً طبيعياً لتحقيق الإتحاد النقدي، فتجانس هياكلها الاقتصادية يجعل منها نسيجاً اقتصادياً قادراً على التعامل مع القرار الاقتصادي الواحد.

ت- **التقارب المالي والنقدي:** اتفقت الدول الأَعضاء على عدد من المتغيرات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب المالي والنقدي وهي كما يلي:

– **معيار التضخم:** يجب أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس عن (2%).

– **سعر الفائدة:** يجب أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس عن (2%).

– **كفاية احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السَّلعية:** يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة، كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.

– **نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك في حدود السعر المقبول).

– **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60%، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

ث- **توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي:** يتطلب دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ، اتخاذ عدد من الإجراءات التي تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب التشريعي بما يضمن فعالية الإتحاد النقدي وتنفيذ سياساته. وقد نصت اتفاقية الإتحاد النقدي على ذلك في المادة (17) "على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات، لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها المركزية مع أحكام هذه الاتفاقية، بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه. وتلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي".

ج- **المشاريع التكاملية الأخرى:** إن ضمان تحقيق الفائدة القصوى من الاتحاد النقدي، يتطلب اكتمال تنفيذ مشروعي الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، وقد خطت الدول الأعضاء خطوات هامة في تنفيذ هذين المشروعين الهامين.

ح- **تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة:** إن وجود عملة موحدة يتطلب وجود نظام مدفوعات موحد، لتسوية المعاملات المالية التي تتم بهذا العملة بصفة آنية كما لو كانت تتم في بلد واحد. وتعمل اللجنة الفنية لنظم المدفوعات حالياً على تطوير خيارات التصميم المتاحة لهذا النظام.

خ- **بناء منظومة إحصائية موحدة ومتكاملة للوفاء بمتطلبات الإتحاد النقدي:** تهدف هذه المنظومة إلى ما يلي:[1]

- تفعيل الرصد المنتظم للبيانات الإحصائية، مما يساهم في تسهيل إجراءات الدراسات التحليلية والمقارنات الإحصائية المنتظمة.

- توافر إحصاءات متكاملة ومتجانسة بين الدول الأعضاء، وهي ضرورة لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية.

- المساهمة في فعالية السياسة النقدية، وتنسيق السياسات الإشرافية لمؤسسات الاتحاد النقدي في المرحلة المقبلة، من خلال التأكد من مدى جودة تجانس وتناسق الإحصاءات ذات العلاقة وطرق احتسابها.

- تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد وجمع البيانات ذات العلاقة بالاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء.

د- **تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي:** عندما قررت الدول الأعضاء تحقيق الإتحاد النقدي، أخذت على عاتقها أن تقوم هذه الدول مجتمعة بحماية منطقة العملة الموحدة من الأزمات المالية بصورة مشتركة، والتأكد من وضع شبكة أمان موحدة لنظامها المالي، وعلى هذا الأساس فإن توحيد وتنسيق منظومة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي تعد من أهم اشتراطات الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون، كما وضحتها اتفاقية الاتحاد النقدي، فالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي هو خط الدفاع الأول ضد الأزمات المالية، ولذلك فإن دول المجلس، الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد النقدي ، تعمل على بناء قواعد موحدة للإشراف على قطاعها المصرفي.

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" مرجع سبق ذكره، ص87.

3- البعد الاستراتيجي للاتحاد النقدي: يمثل الإتحاد النقدي بطبيعته مشروعاً استراتيجياً، وبالتالي فإن قياس مكاسبه أو تكاليفه يجب أن يأتي ضمن المنظور الاستراتيجي. وتتجسد أبرز المكاسب الإستراتيجية فيا يلي:

أ- من المتوقع أن يشكل الإتحاد النقدي، نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسساتية متميزة، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب- إن هذا المشروع سيعزز مفهوم الإخاء السياسي والاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون.

ت- إن العملة الموحدة ستشكل في مرحلة لاحقة عملة دولية رئيسة، تساهم في تعزيز تنافسية اقتصاديات الدول الأعضاء ، وتكون عاملاً مساعداً في تحقيق التنويع الاقتصادي.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ هناك عدد من الخطوات الأساسية في العمل الاقتصادي المشترك، التي لم يتم الاتفاق عليها بعد، ولا زالت تخضع لمناقشات اللجان المختصة في إطار مجلس التعاون وهي:[1]

- السماح بإعادة تصدير السلع الأجنبية بين دول المجلس، دون أخذ موافقة الوكيل المحلي؛
- تنسيق السياسات النقدية؛
- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط التأمين؛
- السماح لمواطني دول المجلس بتملك وتداول أسهم جميع الشركات؛
- فتح المجال لمواطني دول المجلس، بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن بالدول الأعضاء؛
- السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية؛
- السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر في الدول الأعضاء، دون وكيل عام أو كفيل محلي.

وهي قضايا تخضع حالياً لمشاورات مكثفة ومستمرة، من قبل الجهات التنفيذية في الدول الأعضاء ولجنة التعاون المالي والاقتصادي، بهدف الوصول إلى حلول مناسبة بشأنها.

ورغبة من المجلس الأعلى بالعمل على إقامة كيان اقتصادي خليجي قوي، قادر على دخول الأسواق المفتوحة، صامد في وجه المنافسة الحادة، مستفيد من تيار التجارة الحرة، فقد أصدر المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة (المنامة- ديسمبر 1994م)، قرارات تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من بينها:

- النظر في الإمكانيات المتاحة، لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس، في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية، وإزالة أية عقبات تعترض ذلك؛

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" مرجع سبق ذكره، ص88.

– العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني، وذلك بتوطين الصناعة وتوسيع مراحل التصنيع المحلي، بهدف زيادة القيمة المضافة وتعظيم استفادة القطاعات الاقتصادية من الأنشطة الصناعية؛

– تشجيع استخدام الصناعات الناشئة، لأحدث التقنيات وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية؛

– تنشيط مؤسسات الدراسات الاقتصادية والفنية الخليجية، لإنتاج دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع صناعية وخدمية، وإتاحة الإطلاع عليها للأوساط التجارية في كل دولة عضو، لتشجيعها على إقامة ما تراه مناسباً منها؛

– استكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون، بهدف تسهيل انتقال الملكية وإقامة المشاريع المشتركة، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛

– وضع الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري، وإجراءات انتقال السلع بين الدول الأعضاء، وتحسين الترتيبات الحدودية لتحقيق ذلك؛

– مراجعة الإجراءات التي اتخذتها كل دولة عضو، لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية، بهدف توحيد هذه الإجراءات، وجعلها واضحة للمواطنين للاستفادة من المزايا التي توفرها، تسهيلاً لتحرك البضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وإقامة المشاريع الاستثمارية.

ودعماً للعمل الاقتصادي المشترك، فإننا نلاحظ بأنَّ قادة دول مجلس التعاون خلال اجتماعاتهم المتكررة يركزون على بعض القضايا الأساسية منها ما يلي:[1]

– السَّعي الحثيث إلى توحيد التعريفة الجمركية لدول المجلس تجاه العالم الخارجي (وهو ما تم تحقيقه فعلاً في 2005/1/1).

– السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في المجالات التعليمية، حيث تم السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاط الاقتصادي.

– توحيد إجراءات تطبيق قرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية.

أما في المجال الأمني والدفاعي، فلقد حقق مجلس التعاون نقلة نوعية بتوقيع أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم، على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، تلك الاتفاقية الهامة

[1] أنظر:

– **د.عبد اللطيف بن راشد الزياني**" مجلس التعاون الخليجي: المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة2011، ص11.

– **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" مرجع سبق ذكره، ص89.

التي حددت العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته وأسسه وأولوياته، وأكدت عزم دول المجلس على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية، انطلاقاً من أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها مجتمعة. كما تمثل الإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون، التي وافق عليها المجلس الأعلى في ديسمبر 2009م، نقلة نوعية أخرى هامة في التعاون العسكري.

وفي إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون الدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون، اتخذت دول مجلس التعاون قرارها التاريخي في شهر مارس 2011، بإرسال قوات درع الجزيرة المشتركة إلى مملكة البحرين، بناء على طلبها، ليجسد القرار على أرض الواقع مبدأ ترابط ووحدة أمن دول المجلس، وليكون ترجمة عملية لمفهوم الأمن الجماعي، وتأكيداً على التزام الدول الأعضاء بحمايته والدفاع عنه. ولا تقتصر نجاحات مجلس التعاون على المجالات الاقتصادية والسياسية والدفاعية، بل شمل مسارات العمل المشترك كافة، رغم ذلك، فإنَّ طموحات أصحاب الجلالة والسمو القادة، وتطلعات مواطني الدول الأعضاء، تدفع باتجاه تحقيق المزيد وصولاً إلى الوحدة.[1]

ثانيا: الإتحاد الجمركي في الإطارين الإقليمي والدولي

تعتبر تجربة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، من التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث أصبحت دول المجلس بعد اتفاقها على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م، ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تستوفى فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها.

ومنذ ذلك التاريخ طبق الاتحاد الجمركي الخليجي التعريفة الجمركية الموحدة، بواقع 5%على السلع المستوردة من خارج الدول الأعضاء. وفضلاً عن قيام الاتحاد الجمركي الخليجي، أصبحت نظم التجارة الخارجية لدول المجلس أكثر اتساقاً مع الاتجاهات العالمية، نحو تسارع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي تتمتع بالقدرة على تنمية التجارة والاستثمار، وبوضع أفضل للاستفادة من المشاركة في النظام التجاري العالمي،[2] الجدول رقم(1/3)، يبين مؤشرات أساسية عن التدفقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2009م.

[1] **د.عبد اللطيف بن راشد الزياني**" مجلس التعاون الخليجي: المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة2011، ص11.

[2] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص7.

جدول رقم(1/3): مؤشرات أساسية عن التدفقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2009م.

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول المجلس	الاتحاد الأوروبي
قيمة الصادرات – سلع (فوب – مليون دولار)	192,193	12,052	189,701	27,648	45,355	50,306	517,254	4,587,6
الحصة في الصادرات العالمية للسلع (%)	1.54	0.10	1.52	0.22	0.36	0.40	4.14	36.73
قيمة الواردات – سلع (فوب – مليون دولار)	**170,514**	**10,863**	**95,568**	**20,437**	**24,922**	**17,909**	**340,212**	**4,732,655**
الحصة في الواردات العالمية للسلع (%)	1.34	0.09	0.75	0.16	0.20	0.14	2.68	37.32
قيمة الصادرات – خدمات (مليون دولار)	**9,503**	**3,653**	**9,335**	**1,974**	**3,453**	**10,385**	**38,302**	**1,527,600**
الحصة في الصادرات العالمية للخدمات (%)	0.28	0.11	0.28	0.06	0.10	0.31	1.14	45.60
حصة صادرات الخدمات في إجمالي صادرات(السلع + الخدمات) (%)	4.7	23.3	4.7	6.7	7.1	17.1	6.9	25.0
قيمة الواردات – خدمات (مليون دولار)	**36,799**	**1,741**	**45,540**	**6,122**	**7,222**	**11,100**	**108,524**	**1,329,100**
الحصة في الواردات العالمية للخدمات (%)	1.17	0.06	1.45	0.19	0.23	0.35	3.45	42.29
حصة واردات الخدمات في إجمالي واردات(السلع + الخدمات) (%)	22.1	11.9	38.8	27.4	42.5	41.5	31.3	21.9
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (مليون دولار)	**4,003**	**257**	**35,514**	**2,211**	**8,722**	**145**	**50,851**	**361,949**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**225,631**	**20,595**	**369,178**	**46,115**	**98,313**	**109,482**	**869,314**	**16,429,63**
الحصة في الناتج المحلي العالمي (%)	0.29	0.03	0.61	0.06	0.09	0.18	1.26	28.7
عدد السكان (مليون نسمة)	5.066	1.215	25.373	3.173	1.639	3.657	40.123	498.313
متوسط نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**44,538**	**16,951**	**14,550**	**14,534**	**59,984**	**29,938**	**21,666**	**32,971**

المصدر: صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة)، الأمم المتحدة (قاعدة بيانات UNSTAT)، ومنظمة الاونكتاد (تقرير الاستثمار في العالم)، ومصادر وطنية أخرى.

وتعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات الإتحاد الجمركي التي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الإتحاد، واستفادت جامعة الدول العربية التي تسعى لإقامة إتحاد جمركي عربي من تجربة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للاستفادة منها في وضع أسس وخطوات الاتحاد الجمركي العربي ، ودعمت دول المجلس الجهود التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية لاستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي العربي، وقدمت العون الفني للجان المعنية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات

اللجان التي تبحث في استكمال هذه المتطلبات. وقدمت دول المجلس قانونها الجمركي الموحد وتعريفاتها الجمركية الموحدة كأساس للإتحاد الجمركي العربي.[1]

ثالثا: السُّوق الخليجية المشتركة: الإنجازات ومتطلبات العمل على استكمالها

انتقل التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدماً، بعد أن أقرت قمة ملوك ورؤساء دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007م، إعلان السُّوق الخليجية المشتركة اعتباراً من جانفي 2008م، وتم توجيه جميع السلطات المختصة في الدول الأعضاء، باستكمال إصدار اللوائح التنفيذية والتشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السُّوق.

وتركزت جهود استكمال السُّوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات، وحرية تنقل المواطنين الخليجيين، مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدُّول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال، وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدُّول الأعضاء. وقد ازدادت في الآونة الأخيرة وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي بالمصادقة عليها، وإنشاء المجلس النقدي خلال العام الحالي.

مما تقدم؛ يتبين لنا أنَّ السُّوق الخليجية المشتركة حققت إنجازات كبيرة في تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء، ويتوقع من استكمال السُّوق الخليجية المشتركة، تحقيق فوائد على الصعيدين الاقتصادي والسَّياسي:

فعلى الصعيد الاقتصادي، يتوقع أن تسهم السُّوق المشتركة في تنمية الاقتصاديات الخليجية، وزيادة ترابطها ورفع قدرتها التنافسية، وتحسين الوضع التفاوضي مع شركائها التجاريين.

أمَّا على الصعيد السَّياسي، فإنَّ الموقع الجغرافي لدول السُّوق المشتركة وثرواتها الطبيعية، تمثل قوة اقتصادية ومالية كبيرة على مستوى المنطقة العربية، ممَّا يتطلب منها مواقف موحدة من القضايا الأمنية الدولية، بما يحمي مصالحها واستقرار المنطقة بكاملها. ولعل من المفيد استعراض بعض المكاسب الاقتصادية التي سجلتها السُّوق الخليجية المشتركة وكذلك الجوانب التي تتطلب بذل المزيد من الجهود الحثيثة لاستكمال هذه السُّوق:[2]

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص118.

[2] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص9.

– حرية حركة السَّلع: تضاعفت قيمة التجارة البينية الخليجية بحوالي خمس مرات بين عامي 1982م و2009م، حيث بلغ متوسطها* نحو 24 مليار دولار في عام 2009م. أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لدول مجلس التعاون، فقد شكلت حصة الصادرات البينية نحو 6% من الصادرات الخليجية في عام 2009م، كما يبينه الشكل رقم (1/3):

الشكل رقم (1/3): أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي 2009م

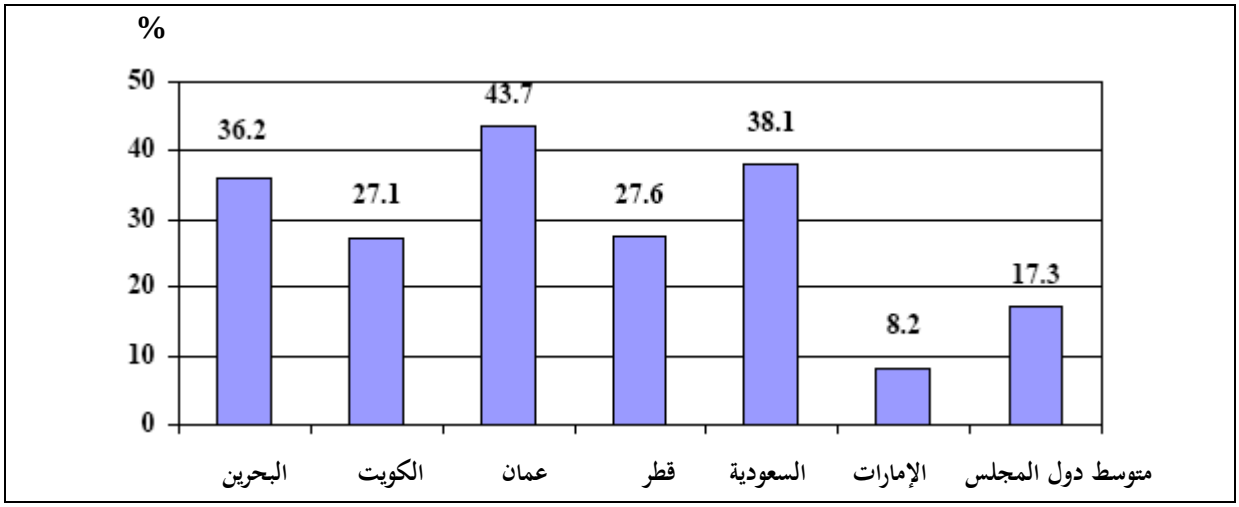

المصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية، الأمم المتحدة.UNSTATS

غير أن حصة الصادرات البينية الخليجية غير النفطية تزيد كثيراً عند احتسابها كنسبة للصادرات الخليجية غير النفطية، لتبلغ نحو 17% في المتوسط في عام 2009م، وتتراوح بين نحو 8% بالنسبة للإمارات ونحو 44% بالنسبة لعمان.

– حرية حركة الخدمات: وفي مجال حرية حركة الخدمات، فقد أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حق التواجد التجاري، حيث أصبح مسموحاً للبنوك فتح فروع لها في الدول الأعضاء، كما تزايد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية. غير أن حرية حركة الخدمات بين دول المجلس لا تزال تعترضها إجراءات القطاع العام، واستخدام التدابير كالقوائم السلبية التي تحكم الاستثمار الخاص في العديد من الأنشطة النفطية وغير النفطية.[1]

*(الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.

[1] **د. جمال الدين زروق** "مقارنة بين السُّوق الخليجية المشتركة والسُّوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011، ص13.

المطلب الثالث: مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً في العديد من المجالات، وعملت على تعزيزها وتطويرها بما يعود بالنفع على دول ومواطني مجلس التعاون، ويعزز المناخ الاستثماري والتجاري.

أولا: مجال التعاون التجاري

تحقق العديد من الإنجازات في مجال التعاون التجاري، والتي تمثلت في إقرار عدد من القوانين والأنظمة، وتعزيز المواطنة الاقتصادية، وإنشاء الهيئات المشتركة.

وفيما يلي إيجاز لأهم ما تم انجازه في هذا المجال :[1]

– السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة الجملة والتجزئة في أي دولة عضو، ومساواتهم بمواطني الدولة وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته السابعة (أبوظبي، ديسمبر 1986م).

– السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس، بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الأعلى في دورته الثانية عشر(الكويت، ديسمبر 1991م)، وكذلك السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي.

– الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس، وذلك بموجب قرار المجلس في دورته الرابعة عشرة (الرياض، ديسمبر 1993). وقد أقيم المركز في مملكة البحرين وأعلن عن قيامه رسمياً في مارس 1995م، ويهدف هذا المركز إلى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات في المجال التجاري، حيث يختص هذا المركز بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم والغير، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الناشئة ن تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وتنظيم الندوات والدورات في كافة الدول الأعضاء بالمجلس وذلك لنشر الفكر القانوني التحكيمي.

– اعتماد النظام الأساسي لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون، وذلك بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي ، ديسمبر1998م)، وقد بدأت الهيئة في ممارسة نشاطها بعد إنهاء مرحلة التأسيس.

– تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، في مجال تملك وتداول الأسهم، وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003م، وذلك تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2002م).

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص316.

– اعتماد وثيقة السياسة التجارية الموحدة، التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بموجب قرار المجلس في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005م).

– اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية بدول المجلس، بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين(الرياض، ديسمبر2006)، والسماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول مجلس التعاون وتطبيق المساواة التامة في معاملة فروع الشركات معاملة فروع الشركات الوطنية بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الحادية والثلاثين (أبوظبي ، ديسمبر2010).

– مشاركة إتحاد غرف دول المجلس، في اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الخاص، بموجب قرار المجلس الأعلى في لقائه التشاوري الحادي عشر (الرياض، مايو 2009).

ثانيا: التعاون في مجال الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي

يهدف العمل المشترك في مجال الزارعة، إلى توحيد سياسات وأنظمة وقوانين الدول الأعضاء، وإقرار المشاريع المشتركة في مجال الزارعة، والثروة السمكية. كما تعمل دول المجلس على تحقيق الأمن الغذائي، معتمدة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة. وخلال الأعوام الماضية تم تحقيق عدد من الإنجازات الهامة في هذا المجال الحيوي:

1- السَّياسة الزَّراعية المشتركة المعدّلة لدُول المجلس: أقرّ المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة (الدوحة، ديسمبر 1996م)، السياسة الزراعية المشتركة، التي تم تعديلها في العام 2004م، بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس، وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتوفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، وزيادة الإنتاج، وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص.

وتتضمن السياسة الزراعية؛ عدة برامج للعمل المشترك تتلخص في ما يلي:[1]

- البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
- البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية.
- البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي.

وتقوم لجنة التعاون الزراعي، واللجان الفنية التابعة لها، بتنفيذ برامج هذه السياسة، حيث نفذ العديد من البرامج والمشاريع والدراسات الواردة في هذه السياسة..

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص317.

- تحديد أطوال الأسماك التجارية المسموح بتداولها: إقرار العمل بمحتوى الملصق الإرشادي حول توحيد الأطوال المناسب صيدها لبعض أنواع الأسماك المتداولة بدول المجلس، كوسيلة استرشادية تستهدف بصفة خاصة الأشخاص والجهات المعنية بالتعامل مع الأسماك. وتعتبر هذه الإجراءات خطوة أساسية للحفاظ على مخزون الثروة السمكية، بحيث تسمح للأسماك بالوصول إلى الأعمار التي تسمح لها بالتكاثر ومن خلال معرفة الأطوال يتضح عمر هذه الأسماك، أي أن لكل نوع من الأسماك طول معين لبلوغ مرحلة التناسل.

- تنظيم مرور السلع الزراعية في المنافذ البينية: تم اعتماد شهادة الصحة النباتية كشهادة خليجية موحدة، وذلك بهدف تشجيع تبادل المنتجات الزراعية بين دول المجلس، لتعزيز التجارة البينية أيضا تعتبر هذه الشهادة إقراراً بتوحيد إجراءات الفحوصات التي تجري على المنتجات الزراعية، وتعزيز دور المختبرات في دول المجلس من حيث توحيد آلية الفحوصات المختبرية.

- دراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس: صدر قرار من المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر2008م)، بتكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الأمن الغذائي والمائي بدول المجلس. وقد أقرّ المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009) مرئيات الهيئة الاستشارية في هذا الخصوص.

- دراسة زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي:صدر قرار من المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر2009م)، بتكليف الهيئة الاستشارية بدراسة المحاصيل الزراعية المستوطنة في دول المجلس، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي. وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار عام لحماية المحاصيل الزراعية المستوطنة وتنميتها، لتساهم في زيادة دخل الفرد وخصوصا المواطن الخليجي الذي يعتمد أساسا في دخله على الزراعة، وكذلك زيادة مساهمة الإنتاج الزراعي في الدخل القومي. إذ أن أحد الأهداف الأساسية هو تقليل الاعتماد على مصادر الدخل الغير متجددة وتشجيع المصادر الأخرى، وأهمها الزراعة ومساهمتها في الصناعات الوطنية.

2- معوقات التعاون الزراعي بين دول المجلس: تتمثل أهم معوقات التعاون الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي، في المعوقات البيئية والمعوقات التنظيمية:

أ- معوقات بيئية: تعتبر البيئة الخليجية صحراوية أو شبه صحراوية، تتميز بندرة تساقط الأمطار التي لا تتعدى معدل 100-150 ملم سنوياً، وترتفع درجة الحرارة لمستويات عالية في الصيف ، قد تصل إلى 500م،مما يعني زيادة التبخر وكثر الفاقد من المياه، كذلك تعاني بعض المناطق من زحف الرمال. ونتيجة لذلك فإن مخزون المياه الجوفية في تناقص، مما يعني محدودية المياه المتوفرة للزراعة خوصاً في غياب سياسة

مشتركة حول حماية المياه الجوفية واضحة المعالم. وهذه الظروف المناخية تحد من التوسع في زراعة المحاصيل ذات البعد الغذائي الآمن، وتقتصر على أصناف أهمها النخيل وبعض المحاصيل الخضرية والفواكه أما بالنسبة للثروة الحيوانية فالنقص في المراعي ساهم في محدودية تربية الأبقار والأغنام.

ب- معوقات تنظيمية: تتمثل في:

- قلة الطاقة الإنتاجية للصناعات الغذائية، وضعف قدرتها على تلبية احتياجات السوق كماً ونوعاً.
- محدودية التنسيق الخليجي والمشروعات المشتركة في المجال الزراعي، وقلة التمويل الموجه للنشاط الزراعي المقدم للمزارعين، والصعوبات التي تواجه المزارعين في تسويق منتجاتهم.
- الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة، والاعتماد على استيراد السلع الغذائية الرئيسية.

ونظراً للتزاوج الأبدي بين **الأمن المائي والأمن الغذائي،** فعلى دول المجلس تبني إستراتيجية من شأنها مراعاة هذا التزاوج وضمان استمراريته، ومن ذلك استنباط أصناف نباتية مقاومة للجفاف والملوحة وتوفير المياه، مع تنمية الموارد المائية غير التقليدية من أجل أن توازن بين اعتبارات الأمن المائي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

كذلك فإن الاستثمار الزراعي الخارجي، وخصوصا في الدول ذات المزايا النسبية والتي تتمتع بالاستقرار السياسي والشفافية، مع مراعاة حماية المستثمر الخليجي داخل تلك الدول وضمان تسويق منتجاته في دول المجلس وتسويق الفائض من هذه المنتجات خارجيا، كفيل بضمان الأمن الغذائي والمائي. لذلك، يترتب وضع إستراتيجية خليجية مشتركة للاستثمار الزراعي الخارجي، تتركز في زراعة المنتجات الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مثل الأرز والقمح والشعير والذرة والسكر والأعلاف الخضراء والثروة الحيوانية، علما بأن الحبوب والقمح والأرز تشكل 40% من استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك ضمان وضع مخزون من السلع الغذائية الرئيسية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، مع تفعيل الربط بين هذه المخازن عند الطوارئ.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية مع باقي الدُّول العربية

بعد اتفاق دول المجلس على تعريفة جمركية موحدة، وتحديد موعد قيام الاتحاد الجمركي، ورغبة منها في التأكيد على أنها تعمل كمجموعة واحدة لتعميق أواصر التعاون مع الدول العربية ، باعتبارها العمق الاستراتيجي لدول المجلس في مواجهة التكتلات الدولية، وافق المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسبعين (مارس 2001م)، وبناءً على توصية لجنة التعاون المالي والاقتصادي، على دخول دول المجلس بشكل جماعي في مفاوضات مباشرة مع أهم الشركاء التجاريين في الدول العربية، للوصول إلى الإعفاء المتبادل

الكامل لجميع السلع، وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بين دول المجلس وهذه الدُّول.

وتنفيذاً لذلك، انضمت جميع دول المجلس إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005م، وتم التوقيع في عام 2004م على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس والجمهورية اللبنانية، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية مماثلة مع الجمهورية السورية، ولم يتم التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية بعد. كما أن هناك اتصالات جارية بين دول المجلس كمجموعة وبعض الدول العربية الأخرى للنظر في الآلية المناسبة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه الدول.[1]

وقد حرصت دول مجلس التعاون، منذ انطلاقه في العام 1981م، على توثيق علاقاتها في الإطار العربي، انسجاماً مع النظام الأساسي للمجلس وميثاق جامعة الدول العربية، واتخذت مؤخرا خطوة تاريخية في هذا السياق خلال اللقاء التشاوري الثالث عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، والذي عقد بمدينة الرياض في 10ماي2011م، حيث رحب المجلس الأعلى بطلب الأردن الانضمام إلى مجلس التعاون وكلف المجلس الوزاري بدعوة معالي وزير خارجية الأردن للدخول في مفاوضات لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك. وبناء على اتصال مع المملكة المغربية ودعوتها للانضمام، فقد قرر المجلس الأعلى تفويض المجلس الوزاري بدعوة معالي وزير خارجية المملكة المغربية للدخول في مفاوضات لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك. وتعكس هذه الخطوة الهامة رغبة أكيدة في توطيد العلاقات الوثيقة القائمة مع كل من الأردن والمغرب، حيث ترتبط دول المجلس مع هاتين الدولتين بعلاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية.

[1] **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011، ص317.

المبحث الثاني:
التكامل الاقتصادي لاتحاد المغرب العربي

إن مفهوم الوحدة المغاربية ليس جديدا، بل هو قديم قدم حضارة دولها، و يرجع ذلك بالأساس إلى تنامي طموح شعوب وحكومات الدول المغاربية في تحقيق قدر من الاستقلالية في إطارها الإقليمي، بالإضافة إلى تراكم العديد من المظاهر التي دفعت إلى ظهور الإتحاد المغربي، لعل أبرزها الظروف الدولية المحيطة (العولمة، والتكتلات الاقتصادية،والسياسة، والعسكرية المتنافسة). كما تستند الدائرة الإقليمية المغاربية إلى أسس دينية وتاريخية واجتماعية و حضارية مشتركة دعمت ذلك الاتحاد.

ومما يميز إتحاد المغرب العربي الإقليم الموحد لدوله، بمعنى أن دول المغرب العربي تقع في إقليم واحد، ولها حدود مشتركة. كما يزخر إتحاد المغرب العربي بالعديد من المؤهلات، بحريا (لما لديه من سواحل)، وهو مؤهل تجاريا واستثماريا نظرا للتزايد في نسبة النمو السكان، ناهيك عن المؤهلات السياحية والطاقة وغيرها من المؤهلات الأساسية والحيوية.[1]

وفي هذا السياق، ظهر إلى الوجود إتحاد المغرب العربي في فيفري 1989م، والذي يهدف إلى تنسيق وتوحيد الجهود، من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي، ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية والقائمة على أساس المنافسة.

ومنذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والعثرات التي حدت من اندفاعه، وذلك بسبب صعوبة التوفيق بين الرغبة في خلق تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد، وبين تباين موافق أنظمة الحكم، وتعثر عملية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين تلك الدول، والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية للاندماج الاقتصادي.

وعليه؛ سنركز من خلال هذا المبحث، على حتمية التكامل الاقتصادي المغاربي لمواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

[1] **علي عياد كرير** "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م، ص172.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري للتعاون الاقتصادي المغاربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-4/30/ 1958،[1] وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام1964،لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيراً اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرا لده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[2]

أولا: مراحل تشكيل الوحدة الاقتصادية بين الدول المغاربية

في 23جويلية 1990م بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتجية عبر ثلاث مراحل ابتدائية:

المرحلة الأولى (1992-1995): إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفة.

المرحلة الثانية (1996-1999): إنشاء اتحاد جمركي، يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسُّوق.

المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 2000م، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء.

في نفس الإطار تم إبرام معاهد متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، والتي تضمنت ما يلي:[3]

---

[1] **إسماعيل العربي** "التنمية الاقتصادية في الدول العربية- في المغرب" الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974، ص50.

[2] أنظر:

- **أ.محمد عباس محرزي** "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي2005، ص16.

- قسم البحوث والدراسات "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm#

[3] **جمال عبد الناصر مانع** "اتحاد المغرب العربي" دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2004م، ص96.

– التعجيل بإقامة اتحاد جمركي، استعدادا لتحقيق سوق مشتركة زراعية مغاربية؛

– إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي، من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة، باستثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل بلد من بلدان الإتحاد؛

– تأسيس لجنة مكلفة **بالأمن الغذائي**، بوضع قوائم المنتجات الزراعية المعفاة من كل إجراء تعريفي.

أما المعاهدة الثانية فتتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية، التي أبرمت في 10 مارس 1991م، بين بلدان اتحاد المغرب العربي والتي ركزت على ما يلي:

– إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية، الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد؛

– إعفاء المنتجات المتبادلة، ذات المصدر والمنشأ المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية وتوسع هذه القوائم تدريجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية، الصحة والأمن السارية لدى البلد المستورد.

وامتداداً لمعاهدة مراكش، تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين الدول المغاربية، حيث نسجل الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 16 ماس 1999م، والتي نصت على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة انتقالية تمتد إلى غاية ديسمبر2007م، وبيان التفكيك التعريفي قد تم وضعه حسب حساسية وطبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للاتفاقية.

وقد عرف كذلك **الإطار القانوني للمبادلات المغربية–التونسية**، إبرام اتفاقيات، منها بروتوكول التعاون التقني المبرم بين وزارة الصناعة، التجارة والحرف المغربية ووزارة التجارة التونسية (1998م)، اتفاقية بين المركز المغربي لترقية الصادرات ونظيره التونسي (1981م)، إضافة إلى القانون الداخلي المنظم لغرفة التجارة والصناعة المشتركة المغربية التونسية (1987م).

أما **الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر وتونس** فهو منظم من خلال الاتفاقية التجارية (1981م)، مكملة باتفاقية متممة (1984م)، المتعلقة بالإعفاء من حقوق الجمارك والرسوم ذات نفس الأثر بالنسبة للمنتجات من مصدر محلي لها معدل تكامل أدنى يقدر بـ50%.

أما بالنسبة **للجزائر والمغرب**، فقد تم توقيع اتفاقاً تجاريا وتعريفياً في 14 مارس 1989م، يؤسس التقديم المتبادل للتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990م، والذي نص على إعفاء كل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك والرسوم المماثلة.

ثانيا: الأجهزة واللجان المكونة للإتحاد

منذ مؤتمر زرالدة في الجزائر (جوان 1988م)، تكونت عدة لجان لدراسة القضايا المشتركة للمغرب العربي، وهذه اللجان هي:

- اللجنة المالية والجمركية؛
- اللجنة الاجتماعية، والإنسانية، والقضايا المرتبطة بالأمن؛
- لجنة القضايا التنظيمية؛
- لجنة الثقافة، والإعلام، والتعليم، والتربية؛
- اللجنة السياسية.

وقد وضعت هذه اللجان الخطوط العريضة لبناء الوحدة المغاربية، وجاء مؤتمر مراكش (15-17 فيفري1989م) ليتوج هذا العمل بمؤسسة كبرى هي: **اتحاد المغرب العربي**، وقد كان قرار قادة دول المغرب العربي، يتعلق أساسا بترك المشاكل السياسية التي من الصعب تجاوزها على المدى القصير جانبا، حيث يتم التفرغ لإنشاء أجهزة اتحاد المغرب العربي.

1- الأجهزة الرئيسية المكونة للإتحاد: من خلال قراءة الوثيقة المؤسسة للاتحاد، نجد أن هذا التكتل الإقليمي يرتكز على الأجهزة الرئيسية التالية: [1]

– مجلس الرئاسة: يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه، يمارس المجلس مهامه ويتخذ توصياته وفق قاعدة الإجماع و يخضع لرئاسة دورية كل سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

– مجلس الوزراء الأولين: لرؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم في دول أعضاء الاتحاد، أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

– مجلس وزراء الخارجية: يتكون من وزراء خارجية الدول المغاربية. يتولى هذا المجلس:

* التحضير لدورات مجلس الرئاسة، النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة؛
* تنسيق السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية و الدولية؛
* دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

[1] **عبد الكريم عبدلاني** "المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: رؤى وآفاق" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 16 و17 أفريل 2005م، ص286.

ويعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

– لجنة المتابعة: هي جهاز تنشيط العمل الوحدوي، أعضاءها معينون في مجالس وزراء الدول الأعضاء لمتابعة شؤون الاتحاد، لها خمسة دورات في كل فترة رئاسية، تتابع قضايا الاتحاد مع باقي الهيئات، تتابع تطبيق مقررات الاتحاد، تعرض عملها على مجلس وزراء الخارجية.

2– اللجان الوزارية المتخصصة: لاتحاد المغرب العربي أربعة لجان وزارية متخصصة، أنشئت من قبل الرئاسة و هي:[1]

– لجنة الأمن الغذائي: تهتم بقطاعات الفلاحة و الثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري، تجارة المواد الغذائية، البحث الزراعي والبيطري، مؤسسات الدعم الفلاحي.

– لجنة الاقتصاد و المالية: تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، المعادن، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، والجمارك، والمصارف و تمويل الاستثمار، الخدمات والصناعة التقليدية.

– لجنة البنية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والمواصلات، البريد، والري.

– لجنة الموارد البشرية: تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي والشؤون الاجتماعية، التشغيل، الرياضة، الشبيبة، الصحة، العدل، الإقامة و تنقل الأشخاص، شؤون الجالية المغاربية.

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات و الأمانات الشعبية المعنية، حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، وتقوم هذه اللجان الوزارية بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة. تعرض هذه اللجان نتائج عملها على مجلس وزراء الخارجية.

هذا عن هياكل وأجهزة الاتحاد، أما المؤسسات الاتحادية فتتمثل في:

– الأمانة العامة: هي جهاز قار تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة، ومن موظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد و وفق الهيكلة الداخلية للأمانة العامة، تعمل الأمانة تحت إشراف

[1] **عبد الكريم عبدلاني** "المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد" مرجع سبق ذكره، ص290.

رئيس الدورة، وتحت إشراف مجلس وزراء الخارجية. تعمل على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

– **مجلس الشورى**: يتألف من عشرين عضوا من كل دولة في الاتحاد، يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. و قد اقر مجلس الرئاسة الرفع من عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا، و ذلك خلال دورته العادية السادسة. يعقد دورة عادة كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، و يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه.

– **هيئة قضائية مغاربية**: تتكون من قاضيين من كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات، تكمن مهمتها في التحكيم في مختلف القضايا والنزاعات التي قد تحدث بين مختلف هياكل الدول الأعضاء. وما يلاحظ على طرق العمل والصلاحيات المخولة لكل هيئة من هذه الهيئات، هو طابعها الاستشاري وافتقارها إلى أدوات الإلزام و المراقبة والمتابعة الميدانية، التي تبقى من صلاحية الدول وتخضع لمدى تجاوبها مع تلك القرارات، وهي نفس المعوقات التي واجهت عمل اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، وتوصيات مجلس الوزراء المغاربة، خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين.

3– الأهداف: نصَّت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي باعتباره منظمة إقليمية على الأهداف التالية:

–توثيق أواصر الأخوة، التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض، وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها؛

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛

– انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أنَّ السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية: [1]

– **في الميدان الدولي**: تحقيق الوفاق بين الدُّول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– **في ميدان الدفاع**: صيانة استقلال كل دولة من الدُّول الأعضاء.

[1] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003م.

– **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة، وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.[1]

– **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدُّول الأعضاء.

ثالثا: المبادلات التجارية البينية المغاربية

اعتمدت البلدان المغاربية المركزية منذ استقلالها (تونس، الجزائر، المغرب)[2] نماذج اقتصادية موجهة، تتميز بالتركيز على تصدير المواد الأولية، زيادة على المعدلات المرتفعة للأمية، ونقص لليد العاملة المؤهلة في قطاع الصناعة، مع وجود قطاع زراعي يعتمد على وسائل بدائية في الإنتاج، وكانت الدولة هي المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخول.

في بداية السبعينات من القرن العشرين، اعتمدت البلدان المغاربية برامج تصنيعية، وإحداث مشاريع صناعية، وهذا بفضل الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول والفوسفات، وخاصة بالنسبة للجزائر التي يعتمد اقتصادها على البترول، الشيء الذي مكنها من تأميم الصناعات البترولية.

هذه الوضعية (ارتفاع أسعار المواد الأولية)، مكنت الدول المغاربية من تحسين مداخيلها وبالتالي مضاعفة نفقاتها التعليمية والاجتماعية، بغرض تحسين المستوى العام لمعيشة المواطن.

كما ارتكزت استراتيجيات التنمية، على سياسات التصنيع بإحلال الواردات، وحماية المؤسسات العمومية، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاجتماعية على حساب الأهداف الاقتصادية، وتغطية العجز المحقق بمداخيل البترول.

وخلال الثمانينات من القرن العشرين، عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا كبيرا أثر على اقتصاديات الدول المغاربية، بحيث انخفضت مداخيل التصدير، خاصة بالنسبة للجزائر وتونس التي شهدت انخفاضا كبيرا لأسعار البترول بحوالي 50 % عام 1986م، مقارنة بأسعار عام 1979م. وانخفض سعر الفوسفات الذي يمثل نسبة كبيرة من مجموع صادرات المغرب بحوالي 50%خلال عام 1975م، مقارنة بأسعار1978م.

---

[1] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003م.

[2] – تونس والمغرب عام 1956، الجزائر عام 1962

الأمر الذي جعل هذه الدول عاجزة للإيفاء بديونها الخارجية، وبقيت تنفق كل مداخيلها لتغطية خدمة الديون التي سجلت أرقاما كبيرة، زيادة على عجزها لتغطية المطالب الاجتماعية، وأصبحت هذه الدول تعيش أزمة اقتصادية حقيقية، ولم تجد وسيلة أمامها إلا الالتجاء إلى الاقتراض وتضخيم أرقام المديونية الخارجية، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة.[1]

تميزت اقتصاديات دول المغرب العربي؛ بالضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة نسبيا في قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالنسبة لتونس والمغرب، وكانت الاختيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة من طرف الدول المغاربية، سببا في إحداث اختلال على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى مستوى التوازنات الاقتصادية، وهذا من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الاستخراجية من جهة أخرى. وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر والمغرب في تعميق الفجوة، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر في منتصف عقد الثمانينات (1986م).

خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بدأ التفكير الجاد للخروج من هذه المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي، والتقليص من تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظوماتها الاقتصادية، معتمدة في ذلك على استقلالية المؤسسات العمومية، والانفتاح على العالم الخارجي، والدخول في اقتصاديات السوق.

وتخفيفا من عبء المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل الدول المغاربية، ورغبة منها في تطوير برامجها الاقتصادية والخروج من الأزمة، تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقيات معه، عن طريق برامج وسياسات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها، مقابل برامج لإعادة جدولة ديونها الخارجية، فكانت المغرب أول البلدان المغاربية التي تعاملت مع الصندوق بغرض جدولة ديونها عام 1983م، ثم تبعتها الجزائر على مرحلتين 1994 و1995م.

وبالرغم من أن اقتصاديات الدول المغاربية مازالت لم تحقق ما كان منتظرا منها جراء هذا التحرر الاقتصادي، واعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي، إلا أنه بدأت ملامح الانفراج تظهر ابتداء من نهاية التسعينات من القرن العشرين.

وعلى هذا الأساس؛ فقد تحسنت نسبيا التوازنات الاقتصادية الكلية كالانخفاض في عجز الميزانيات، ومعدلات التضخم، ومعدلات البطالة، وارتفاع نسب الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات المديونية

[1] **نوزاد الهيتي**" الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي"، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998، ص240.

الخارجية. وقد شهدت الصناعات النسيجية والسياحية تطوراً ملحوظاً بالنسبة للمغرب وتونس مما زاد في تنوع جهازهما الإنتاجي، وهذا على غرار إنتاجهما الزراعي والمنجمي، بينما بقيت الجزائر معتمدة على صادراتها من النفط والغاز.

هذا التوسع في الإنتاج والنشاطات كان نتيجة التقارب الجغرافي للبلدان المغاربية مع البلدان الأوروبية التي وجدت تسهيلات في دخول رأس المال الأجنبي للدُّول المغاربية. وقد بدأت الصناعة تنتعش حيث انتقلت نسبة صادرات الصناعات النسيجية من مجموع الصادرات إلى 24% للمغرب و41% لتونس عام 2000م مقابل ما كانت عليه 8% للمغرب، و35% لتونس عام 1990م، زيادة لاستقطابها، نسبا عالية من اليد العاملة حيث بلغت 50% لتونس، و40% للمغرب عام 2000م. وقد ساهمت الإصلاحات التي اعتمدت على السياسات النقدية في تحسين المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي للبلدان المغاربية فالتحسن الذي حققته الدول المغاربية على أرصدتها الجارية واحتياطات الصرف، انعكس بالإيجاب على اقتصادياتها، بحيث ساهمت احتياطات الصرف المحقق بالعملة الصعبة 3.8 و 1.5 مليار دولار بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، مقابل 0.4 و0.7 مليار دولار خلال الثمانينات من القرن العشرين في تخفيف المديونية الخارجية للمغرب على سبيل المثال من 91% نسبة الناتج الحالي الإجمالي عام 1989م إلى 56% عام 1999م. [1]

إن المسار الاقتصادي للدُّول المغاربية سجل بعض النجاحات النسبية، وحقق نتائج إيجابية ارتبطت تمام الارتباط باعتماد سياسات التحرر الاقتصادي، والتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية، وما صاحبها من إصلاحات هيكلية عميقة على منظوماتها الاقتصادية، ابتداء من النصف الثاني لعقد الثمانينات من القرن العشرين. هذه السياسات يجب أن تدعم وتقوى حتى تضمن هذه الدول مكانا لها على المستوى الإقليمي والدولي، في الوقت الذي أصبحت فيه التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، تسلكه جميع الدُّول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الاقتصادية الدولية.

[1] أنظر: - **نوزاد الهيتي** "الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي"، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998، ص 240.

- **مصطفى عبد الله حشيم** "التجارة البينية العربية من الحساسية على الفجوة الرقمية" دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية، المجلة الجامعة، العدد 7، 2005، ص52.

الجدول رقم (2/3): المبادلات التجارية البينية المغاربية

البلد	التصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي	الاستيراد من بلدان الاتحاد
الجزائر	مواد أولية: أكثر من 50 % مكونة من محروقات والغاز مواد أساسية للاستغلال الصناعي، مشتقات الحديد، كبريت، الجبس. وبدرجة أقل: منتجات مصنعة: معدات نقل، معدات فلاحيه. منتجات الصناعية الكيمائية (للاستغلال المنزلي)	المواد الأولية غير الغذائية وغير الطاقوية: رصاص، خيوط، نسيج منتجات مصنعة، إسمنت مشتقات الحديد، منتجات الصيد البحري.
المغرب	منتجات مصنعة: خيوط نسيج أدوية، ملابس وأحذية مواد غذائية (مصبرات ومعلبات)(أسماك، خضر وفواكه) وبدرجة أقل : مواد أولية (رصاص، فوسفات)	منتجات تامة : إلكترومنزلية، جرارات فلاحيه منتجات نصف مصنعة : إسمنت ومشتقات الحديد.
تونس	منتجات مصنعة مشتقات الحديد، معدات النقل، النسيج منتجات الصناعة الغذائية، عجائن، مبصرات.	مشتقات البترول ووقود
ليبيا	بترول إعادة تصدير مواد مصنعة	سلع مصنعة، منتجات صناعة الغذائية، نسيج.
موريتانيا	منتجات الصديدية طازجة أو مجمدة	بترول خام، بنزين، غاز مشتقات الحديد الصلب، مواد غذائية منتجات مصنعة (أثاث، أدوية) ملابس، أحذية، عطور، قطع غيار

المصدر: شامي رشيدة "المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007، ص266.

ومن خلال الجدول نلاحظ ثقل المواد الأولية الموجهة للتصدير، وبالمقابل ضعف المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير وذلك راجع إلى ضعف المستوى التنافسي في السلع المصنعة المغاربية. وتبقى التجارة المغاربية البينية دون مستوى طموحات شعوب المنطقة، ونسبة 0.95% من إجمالي المبادلات المغاربية سنة 1990 و4.05% سنة 1994 تبقى نسب جد ضعيفة. واللجوء إلى الاتحاد الأوربي حتمية لا مفر منها بحكم الموقع الجغرافي والتقارب التاريخي لكنها لا تعوض النقص في المبادلات بين الأقطار الأشقاء التي تعترضها عدة حواجز وصعوبات داخلية وخارجية تتمثل في المنافسة الشديدة للسلع والمتأتية من خارج المغرب العربي، كذلك يمكن إرجاع ذلك إلى ضعف التنسيق في مجال التشريع الاقتصادي من تعريفات جمركية ونقل وغموض الاتفاقيات التجارية وعدم تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الثاني: معوقات العمل المغاربي المشترك

بعد أكثر من ست سنوات على تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه، بانعقاد اجتماع في الجزائر يومي18 و19 مارس2001؛ وقضية الصحراء الغربية لم تكن منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي ضمن جدول الاجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف على أنَّ هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وبغض النظر عن مستواها، فإنَّ مشاركة المغرب في الاجتماع الجزائري، تعد تغيراً في سياسته تجاه الاتحاد المغاربي، وربما تعكس قبوله بمناقشة بعض الملفات مع الجزائر، دون إقحام قضية الصحراء الغربية في كل التفاصيل والمناسبات، خاصة أن المغرب جمد عضويته في الإتحاد بحجة موقف الجزائر المناوئ لمصالحه فيما يخص قضية الصحراء.

أما فيما يتعلق بانضمام مصر إلى الإتحاد، فإنَّ هذه الأخيرة قدمت طلباً بهذا الخصوص، وقد أحيل إلى الهيئة القانونية للنظر فيه، إلاَّ أن بعض أعضاء الاتحاد مثل تونس تفضل تنشيط مؤسسات اتحاد المغرب العربي قبل انضمام مصر إليه، لكنه لم يتم الاتفاق على جدول زمني للقمة المغاربية، التي طال انتظارها منذ عام 1995.

والحقيقة؛ أن شلل الإتحاد بدأ قبل قرار المغرب تجميد مؤسساته، إذ رفضت ليبيا في فيفري 1995 تسلم رئاسة الإتحاد، احتجاجاً على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، فعادت رئاسته إلى الجزائر، وجاءت الأزمة المغربية الجزائرية في عام 1995/1994، لتشل مؤسسات هذا الكيان الإقليمي المحتضر أصلاً عندما جمد المغرب رسميا عضويته احتجاجا على ما أسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية)، وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد.

ومن المعلوم أنَّ الاتحاد، تم إنشاؤه لتطوير التعاون الإقليمي، ومواجهة أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي، ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية في العالم، إلا أنَّ هذه الهواجس لا سيما الأساسية منها- أي العامل الاقتصادي (العلاقة مع أوروبا)- تبدو غير كافية لضمان السير العادي لمؤسسات الإتحاد المغاربي.[1]

[1] "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي " مرجع سبق ذكره.

ومن جهة أخرى؛ هناك من يرى بأنَّ تبني فكرة المغرب العربي منذ البداية كان قصوراً وخطأ استراتيجي قد يكون مبرراً للظروف الاقتصادية والسياسية القائمة آنذاك؛[1] والتي نذكر منها ما يلي:

أولا: المعوقات المؤسساتية وغلبة الهاجس السياسي

يتميز اتحاد المغرب العربي، بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء، إذ يبدو جلياً أن عقدة السيادة وتبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات، وأيضاً غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي.

وتعلم الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي جيداً، بحكم عضويتها في الجامعة العربية، أن مبدأ الإجماع عطَّل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للإتحاد المغاربي، وما زاد من تعقيد الأمور، هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشرة).

كما أنَّ أحكام معاهدة مراكش، تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ أي اتفاقية، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي، صادقت الجزائر على29، وصادقت تونس على27، وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط. وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس. ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات، بمجرد تصديق غالبية الدول عليها، وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس2001 في الجزائر، اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.

والأزمة الجزائرية المغربية، تعكس مدى ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه سياسياً واقتصادياً، تعد هذه المعوقات في العلاقات الجزائرية المغربية، من أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب العربي بدون الجزائر أو بدون المغرب، بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي، فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة، وعليه أصبحت عملياً معوقات العمل المغاربي المشترك، وهذه المعوقات الثنائية ذات الثقل المتعدد

[1] **د. محمد راتول** "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس تحت التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، 27/26مارس2002، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ص21.

الأطراف، يمكن أن تتلخص في الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، والقضايا العالقة لإعادة فتح الحدود، ونزاع الصحراء الغربية.

و**قضية الصحراء الغربية** كانت موجودة قبل تشكيله، لكن ذلك لم يجعلها عائقاً أمام عمل هذا الاتحاد،[1] وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهاجس الاقتصادي مازال يلعب دوراً هامشياً في تحديد العلاقات العربية عموماً، في حين يبقى الهاجس الأمني عاملاً مستقلاً، حيث أبدى اتحاد المغرب العربي عجزاً فادحاً في مقاومة الهزات السياسية، لكونه تأسس على أساس سياسي دون هاجس أمني، مما جعل التمسك به من قبل مختلف أعضائه يبقى ضعيفاً، رغم عولمة الاقتصاد وتعدد التكتلات الاقتصادية الدولية.

كما ألقت **قضية لوكربي** بظلالها على اتحاد المغرب العربي، كأحد المؤثرات في عملية تفعيل مسيرة الاتحاد، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار دور ليبيا من حيث نظامها السياسي وأيديولوجيتها وتأكيدها الدائم والمستمر على النهج الوحدوي والعربي القومي، وسعيها لتوحيد الشعوب العربية في بناء وإحياء اتحاد المغرب العربي، والدفع به إلى مرحلة الوحدة والتكامل.

غير أن موقف دول الاتحاد طيلة سنوات الحصار المفروض على ليبيا من قبل الدول الغربية الاستعمارية بسبب هذه القضية، أدَّى إلى فتور الحماس الليبي المعهود.[2]

ثانيا: الخلل البنيوي للاقتصاديات المغاربية

ذلك أنَّ الطبيعة الاقتصادية المغاربية، تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي. فاقتصاديات الدول المغاربية تتميز بفقر تنوعها، حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات؛ والمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب، كما أنها اقتصادية تبادلية، بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جداً (التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا)، وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.[3]

---

[1] **عبد العزيز شرابي** "فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" مجلة العلوم الإنسانية، العدد10، جامعة قسنطينة 1998م، ص35.

[2] **علي عياد كرير** "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م، ص181.

[3] أنظر: - **مصطفى عبد الله حشيم** "التجارة البينية العربية من الحساسية على الفجوة الرقمية" دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية، المجلة الجامعة، العدد 7، 2005، ص51، ص52.

وهذا لا يعني أن المدخل الاقتصادي لا يصلح لشرح أسباب تعثر التجربة المغاربية، ذلك أن الخلل البنيوي لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي يشكل بدون شك عائقا كبيرا أمام التكامل الإقليمي، ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغاربية تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي، وإن كانت إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول.

وتعاني المنطقة المغاربية من بطالة قياسية تفاقمت بسبب الضغط السكاني، مما يتطلب إيجاد حجم أكبر في فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة، هذا بالإضافة إلى أن ثقل المديونية على دول الاتحاد أضحى من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية.[1]

ثالثا: الاستقطاب التجاري الأوروبي

الاستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما، يجعل اقتصاده معرضاً للصدمات الخارجية، حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية، خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية كالمواد الغذائية، وتتميز الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث يستحوذ هذا الأخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. وإذا كانت أوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية، فإنَّ المغرب العربي لا يمثل إلَّا حوالي 2% من المبادلات الأوروبية مع العالم، **وما يثير التساؤل؛ هو لماذا تبقى اقتصاديات المغرب العربي تحت رحمة هذا الاستقطاب الجغرافي الأوروبي لمبادلاتها رغم تحرير التجارة العالمية؟.**

[1] **عز الدين بن تركي والطاهر هارون** "مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد06، جامعة باتنة 2002، ص69.

المطلب الثالث: آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي كجزء من التكامل الاقتصادي العربي

إ يعتبر بناء المغرب العربي انتصاراً للشعوب التي تطلعت إلى مغرب عربي موحد، يعتمد على إستراتيجية بعيدة المدى واضحة المعا لم، تساهم في وضع أسسها الحكومات تجسيدا لرغبة شعوبها. وبعد ستة سنوات من اتفاق مراكش، تعرض هذا المسعى إلى تجميد عضوية أحد أطرافه وتعطل المشروع وبدا جليا للعيان، أن اتحاد المغرب العربي الكبير لم يكن ذات أساس متين كما هو الحال في التكتلات الجهوية الأخرى التي تضع كل الخلافات السياسية جانبا، وتركز على مصالح الشعوب الاقتصادية الإستراتيجية.

أولا: إستراتيجية التنمية ودور القطاع الخاص

ترتكز هذه الإستراتيجية على إيجاد السبل والآليات الكفيلة بتحقيق وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية من أجل تحقيق أكبر قدر من الانسجام والتنسيق بين القطاعات، التي يمكن استهدافها لتلبية الحاجيات الأساسية للجهاز الإنتاجي من جهة، وإشباع الرغبات الاستهلاكية المتنامية من جانب آخر.[1]

ثانيا: إستراتيجية التكامل المغاربي والعربي من أجل ترقية الزراعة المغاربية وتحقيق الأمن الغذائي

هذه الإستراتيجية؛ ينبغي أن تكون مبنية على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية، القابلة للتحقق والتجسيد على أرض الواقع بشكل تدريجي، بدءاً بصياغة الأهداف في إطار القدرات والإمكانيات المتاحة، من خلال دراسة تقنية واقتصادية لهياكل الإنتاج، ثم صياغة مراحل الإستراتيجية مع التركيز على العامل الزمني بالدرجة الأولى، ومن ثم مراجعة ومراقبة مدى تنفيذ هذه المراحل، والبحث عن الأسباب التي حالت دون تحقيق بعض أهداف الإستراتيجية والاستفادة منها في المستقبل.

ويمكن تصور إستراتيجية للتكامل المغاربي والعربي وفقاً للخطوات التالية: [2]

1- تحديد الأهداف والمنطلقات: من خلال مراعاة بعض الخصوصيات المتعلقة بكل بلد، من خلال هياكل الإنتاج والعمالة والتجارة الخارجية وفقاً لمبدأ التخصص، وتقسيم العمل، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص، وإعطائه حركية وديناميكية أكثر. ومن بين أهم الأهداف الواجب مراعاتها:

---

[1] **مقدم عبيرات** "التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م، ص206.

[2] **مقدم عبيرات** "التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة" مرجع سبق ذكره، ص211.

– البحث عن كافة السبل التي بإمكانها إحداث التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي، وعلى المدى الطويل، من خلال الاتفاقيات التفضيلية، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة والتي تهدف إلى دعم التجارة البينية، ومن ثم العمل على التوجه لقيام اتحاد جمركي، سواء في شكل ثنائي أو جماعي من خلال إنشاء نظام موحد للرسوم الجمركية، على أن يتم إلغاء القيود أمام تنقل رؤوس الأموال والأشخاص، والوصول إلى إنشاء السوق المشتركة كشكل أساسي من أشكال التكامل، وتصبح أسواق الدول سوقاً واحدة وموحدة تنتقل بها السلع ذات المنشأ ما بين الدول الأعضاء كاملة.

– التحضير لإنشاء اتحاد اقتصادي مغاربي، لضمان حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول أعضاء التكامل، والوصول إلى الوحدة الاقتصادية كأقصى حد للتكامل والاندماج الاقتصادي، وذلك من خلال توحيد كافة السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية).

2- الأمن الغذائي: حيث أن تهديد الأمن الغذائي في دول المغرب العربي وسائر الدول النامية يرجع أساسا إلى سوء استعمال الأراضي ووسائل الإنتاج، وبمعنى آخر تبني نموذج فلاحي غير مجدي في معظم البلدان النامية، وفي الدول المغاربية استغلت أخصب الأراضي الزراعية في غير مجاله الأساسي بدلا من مزروعات غذائية أساسية تمثل الحاجة الملحة لشعوب المغرب العربي.

3- القيام بالإصلاحات الزراعية: حيث تبنى رؤساء الدول المغاربية اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية، وفي لقاء القمة لسنة 1990م، نص اتفاق الزراعة على ترقية الإمكانيات الزراعية وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية، وتعهدت بموجب الاتفاقية إعفاء المواد الزراعية المحلية من الرسوم والحقوق الجمركية، والتزمت بحماية الإنتاج الفلاحي المغاربي من منافسة المنتجات المستوردة والمدعمة، وكذا توحيد التشريعات وتدعيم المراقبة الصحية وسياسة الأسعار.

وتنص الاتفاقية في المجال الزراعي المتعلقة بالسلع الحيوانية ومنتجات البحرية والنباتية إجبارية إرفاقها بشهادة المنشأ أو الأصل تفاديا لمشاكل صحية.

وتبقى جهود الدول المغاربية بعيدة عن ما تصبو إليه طموحات شعوبها، والإمكانيات الكبيرة المتوفرة وغير المستغلة عقلانيا، في المجال الزراعي في عالم يشهد حركية متسارعة، ويستعمل الغذاء كسلاح لمواجهة الدول النامية، التي ما زالت بعيدة عن إصلاح زراعي عميق يؤمن لها الغذاء الوافر، ويمكنها من التصدير وهي تتوفر على كل المقومات الزراعية.

ثالثا: التعاون التجاري والجمركي للدُّول المغاربية

في لقاء ليبيا في مارس 1991، تم التوقيع على جملة من الاتفاقيات التجارية والجمركية، تهدف كلها إلى ترقية المبادلات التجارية، والاستفادة من المزايا التعريفية للمنتجين المغاربة نصت على:[1]

1- إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي، من كل الرسوم والحقوق الجمركية.

2- تخضع المنتجات المغاربية ذات المدخلات المستوردة من دول الاتحاد الأوربي إلى رسم تعويض بـ17.5%.

3- على الدول المغاربية أن تحدد قائمة السلع المعفاة من الإجراءات غير الضريبية على أن توسع هذه القائمة تدريجيا إلى أن تصل كل السلع التي تخضع إلى إجراءات غير ضريبية.

4- وتقضي المادة 11 من اتفاقية التعاون الجمركي بين دول الاتحاد، على إمكانية لجوء أحد الأطراف إلى إجراءات وقائية في حالة اضطرابات في أحد القطاعات.

5- احترام كل قواعد المنافسة النزيهة بعيدا عن سياسة الإغراق وإعانات التصدير.

وقد شمل الاتفاق الجمركي بين الدول المغاربية، جملة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في السلع التي تستفيد من إعفاء جمركي تام، يمكن ذكر أهم هذه الشروط:

-تستفيد سلعة من كل الإجراءات التعريفية وغير التعريفية إذا كانت ذات منشأ مغاربي ولم تتعرض لأي تحويل.

- السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة لا تقل عن 40% من قيمة السلعة، أو أن تصل نسبة المواد الأولية المحلية 60% من أصل السلعة.

- الاتفاق بشأن تطبيق تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية 1996.

- وفي المجال التجاري تم الاتفاق على إنشاء نظام الواردات والصادرات، وإعداد مدونة جمركية قبل1991، ومنح المعاملة الوطنية لكل المتعاملين الاقتصاديين في المغرب العربي وضمان المنافسة النزيهة بين المنتجين المغاربة.

وفي إطار الاتفاق الجمركي للدول المغاربية، تمت المصادقة على أن يعمل الاتحاد تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، والعمل على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية، ووضع كل متطلبات تحقيق هذا المسعى أملا في بناء اقتصاد مغاربي قوي ومتطور على غرار ما يحدث في العالم من تكتلات اقتصادية.

---

[1] **شامي رشيدة** " المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006م/2007م، ص268.

كما أن الخلاف السياسي بين الدول المغاربية ،كان له أثر سلبي على الحركة الاقتصادية، ولم تستطع إيجاد صيغ للتكامل والاندماج، حتى أن أغلب الاتفاقيات المتفق عليها لم تصادق عليها كل الأطراف، وتعطل بروتوكول التنفيذ للاتفاقيات التجارية المصادق عليها، ويمكن إرجاع فشل قيام اتحاد مغاربي لغياب شبه كلي المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين على الساحة الاقتصادية، بعيدا عن كل الخلافات السياسية التي تطرح من الحكام، وتباين الأنظمة السياسية الحاكمة، وما ينتج عنه من اختلاف التنظيمات الاقتصادية بما فيه من تعطيل لمسعى الوحدة

إنَّ الأسباب السياسية التي كانت وراء تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي مازالت قائمة، ولكن الدُّول الأعضاء لا سيما المغرب الذي كان وراء تجميد هياكل الاتحاد، يشارك اليوم في محاولات تفعيلها، ويمكن تلخيص أهم هذه المحاولات في النقاط التالية:

– بدأ اتحاد المغرب العربي قبل مشاريع إقليمية أخرى بسنوات، مثل مشروعي الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية، واتحاد دول الصحراء والسَّاحل، لكنه بقي جسداً بلا روح، فيما نشط أعضاؤه بقوة في المشاريع الإقليمية المذكورة. فدول المغرب العربي، لا سيما المغرب وتونس راهنت على مشروع الشرق أوسطية مثل دول عربية مشرقية، ولعبت دوراً في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وطور المغرب في ظرف قياسي مبادلاته مع إسرائيل فيما عجز (لسبب أو لآخر) عن تطوير مبادلاته مع جيرانه المغاربة.

– اتفق وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد في مارس 2002، على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغاربي للتجارة والاستثمار برأس مال قدره 500 مليون دولار[1]، ويعد هذا تمهيداً لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية، وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وعليه فإنشاء هذا المصرف، قد يؤدي مستقبلاً إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملاً لتطوير المبادلات البينية المغاربية.

– أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة تونس والمغرب أدركت سريعاً أن هذه الاتفاقات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته.

وعليه نقترح أن تتجه دول الاتحاد المغاربي إلى تقوية التجارة البينية فيما بينها، وتوسيع الاتحاد ليشمل دول شمال إفريقيا.

[1] **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا** "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث:

التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون العربي

أنشئ مجلس التعاون العربي بموجب اتفاقية إنشاء وقعها قادة كل من العراق ومصر والأردن واليمن، وأعلن عنها في 16 فيفري 1989م، وذلك في نطاق الجامعة العربية، كما أشارت لذلك المادة الأولى من الاتفاقية، وفي إطار المادة التاسعة من ميثاق الجامعة التي تبيح قيام تعاون أوثق وروابط أقوى وعقد اتفاقات تحقق أغراض الميثاق ومقاصده.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والإطار النظري لإنشاء مجلس التعاون العربي

كثيراً ما ينظر إلى التعاون، أو التكامل الاقتصادي في العالم العربي على أنه وسيلة لتحقيق التوازن في القوى، وفرض الهيمنة داخل النظام العربي، ومن هذا المنطلق نجد أنَّ دوافع إنشاء مجلس التعاون العربي، قد تكون فردية خاصة بكل دولة من دول المجلس على حده، أو دوافع جماعية.

أولا: دوافع إنشاء مجلس التعاون العربي

تختلف دوافع كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس طبقاً لأوضاعها وظروفها في الساحة العربية وقت إنشاء المجلس، كالآتي:

1- **العراق**: على الرغم من أنَّ العراق يعتبر إحدى الدُّول الخليجية، إلَّا أنَّه لا يُنتظر انضمامه إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك لأنَّ الدَّافع الأساسي؛ هو عدم دعوته للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي عند تأسيسه في 25ماي1981م، الذي يضم دولاً ذات نظم حكم تختلف عن النظام الجمهوري العراقي.

2- **الأردن**: رغبة الأردن في الارتباط بدول البحر الأحمر، ومنها مصر واليمن، حيث يعتبر البحر الأحمر المخرج الوحيد لتجارة الأردن إلى العالم الخارجي.

3- **مصر**: رغبة مصر في توطيد علاقاتها بالدول العربية، التي كانت قد قطعت مع عدد منها، في عهد الرئيس السابق أنور السَّادات، عقب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في أفريل عام 1979م. كذلك؛ وجود جمود نسبي في علاقات مصر مع جيرانها، فمن جهة الغرب ساءت العلاقات بينها وبين ليبيا في الماضي، مما أدى إلى الصراع المسلح بين البلدين، ومن جهة الجنوب توترت العلاقات مع السُّودان، نظراً لتجميد اتفاقيات التكامل وميثاق الإخاء بين البلدين، مع تزايد السيطرة والنفوذ الليبي في السُّودان.

وأبقت الاتفاقية العضوية فيه مفتوحة أمام كل دولة عربية ترغب في ذلك، ولكن بعد موافقة الدُّول الأربعة المؤسسة بالإجماع.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية لمجلس التعاون العربي

يهدف المجلس إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات منها:[1]

1- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والإمكانات والخبرات.

2- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة، والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الأعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية (الاقتصادية والمالية، الصناعية والزراعية، النقل والمواصلات والاتصالات، التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا، الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية، تنظيم العمل والتنقل والإقامة).

3- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي، بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

4- السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية،وتوثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الأعضاء في جميع المجالات

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي

حسب اتفاقية التأسيس يتكون المجلس من:[2]

1- الهيئة العليا: تتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهي السلطة العليا للاتحاد والتي ترسم سياساته، وتعتمد قرارات الهيئة الوزارية، وتعين الأمين العام، وتناقش قبول الأعضاء الجدد وتنظر في إمكانية تعديل الميثاق.

تعقد الهيئة العليا اجتماعات سنوية عادية، وفي الظروف الاستثنائية تعقد اجتماعات طارئة، وقراراتها تؤخذ بأغلبية أي ثلاث من أربع، ورئاسة الهيئة عادة تعود للدولة المضيفة لاجتماعاتها.

وتختص هذه الهيئة برسم السياسات العليا للمجلس، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. وإداريا فإن هذه الهيئة تشرف على الهيئات الأخرى للمجلس وتقوم بتكليفها بأي مسألة تدخل في اختصاصها، كما تقوم بتعيين

---

[1] اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، المادة الثانية، استناداً لقانون 1989/8، التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني
http://www.lob.gov.jo/ui/contracts/search_no.jsp?no=8&year=1989

[2] قسم البحوث والدراسات، "مجلس التعاون العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي" الجزيرة نت: تاريخ الاطلاع 11/04/2011
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/285E46F5-37FF-48FC-A3A8-264AAE2F13C5.htm#1

الأمين العام للمجلس، والنظر في قبول أعضاء جدد، وكذلك إمكانية تعديل الاتفاقية المنشئة له، وإمكانية إحداث تشكيلات أخرى عند الاقتضاء.[1]

2- الهيئة الوزارية: تتألف من رؤساء الحكومات لدول المجلس أو من ينوب عنهم، فهي تمثل السلطة التنفيذية للمجلس، حيث تقوم باتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ قرارات الهيئة العليا، وتنظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بعمل المجلس، والإعداد لاجتماعات الهيئة العليا والنظر في الميزانية، وتشكيل اللجان المؤقتة، ودراسة مختلف الشؤون والقضايا المتعلقة باختصاصات المجلس.

3- الأمانة العامة: وتمثل الهيئة الإدارية العليا للمجلس، بواسطة الأمين العام الذي يعين من قبل الهيئة العليا للمجلس من مواطني إحدى الدول الأعضاء لمدة سنتين، قابلة للتجديد مرتين على الأكثر. وإلى جانبه موظفون رئيسيون وطاقم إداري كامل، يعين من قبل الأمين العام على أن تراعى فيهم الكفاءة الشخصية والتوزيع الجغرافي للدول الأعضاء.

4- مهام الأمين العام: يتمتع الأمين العام بصلاحيات واسعة، حيث يعتبر بمثابة الرئيس التنفيذي للأمانة العامة للمجلس، ويقوم بمتابعة وتنفيذ القرارات، وإعداد التقارير المختلفة وعرضها على الهيئتين الوزارية والعامة، والإشراف على شؤون الموظفين وخدماتهم وأي مهام أخرى توكل له من الهيئة الوزارية أو الهيئة العليا.

5- دولة المقر: تم الاتفاق على أن تكون عمان العاصمة الأردنية مقرا للمجلس، كما أن اللوائح الداخلية والنظام الأساسي للأمانة العامة قد اعتمدت وفق ما اقترحه المجلس الوزاري، وذلك في قمة القاهرة المنعقدة بتاريخ 20 ماي1989م.

6- قرارات المجلس: حسب اتفاقية التأسيس فإن قرارات المجلس ملزمة للجميع، والتوافق والإجماع شرط لأي قرار يتخذ أو تعديل في جميع تشكيلات المجلس.

[1] اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، (الملحق: 1/3)

المطلب الثاني: تقييم مسيرة مجلس التعاون العربي

لم يدم هذا الحلف إلا لبضعة أشهر فقط، حيث انفرط بمجرد غزو العراق لجارته الكويت سنة 1990، وكان مؤسسو هذا المجلس هم زعماء الدول الأربعة على التوالي : الرئيس صدام حسين، الملك حسين بن طلال ، الرئيس علي عبد الله صالح والرئيس حسني مبارك، الذي لم يكن على وفاق تام مع الرئيس العراقي آنذاك بعكس الزعيمين الآخرين، وتجلى هذا في وقوف الأردن واليمن الشمالي في صف العراق أثناء الغزو العراقي للكويت عام 1991، فيما ساهمت مصر في قوات التحالف.

ويمكن حصر أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي، في الأسباب الاقتصادية، والسياسية، والتنظيمية:

1- **الاقتصادية**: ترجع الأسباب والمعوقات الاقتصادية، إلى:

- اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية؛
- تباين مستوى الدخول بين الدول الأعضاء؛
- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولي على اقتصاديات الدول الأعضاء، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية، التي تعتمد على القيمة المضافة.

2- الأسباب السياسية: أزمة الثقة السياسية بين الدول الأعضاء بعد أحداث هامة (الغزو العراقي للكويت عام 1991)، إلى جانب التخوّف من التعدّي على السيادة القطرية.

3- الأسباب التنظيمية: تمثلت أساسا في افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول الأعضاء، إلى الدقّة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، مع عدم توفّر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول الأعضاء.

نتائج الفصل الثالث:

بمراجعة وتقييم مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي يتبين أن هذه المسيرة قد اصطبغت بتلك التحديات التي نشأ فيها المجلس والتي تركزت في مجموعة من المخاطر فاستطاعت هذه المسيرة أن تتكيف وهذه التحديات والمخاطر وأن تؤمن فاعلية الوجود الحضاري والاجتماعي لشعوبها منذ أُنشأ المجلس.

واستفادت جامعة الدول العربية التي تسعى لإقامة إتحاد جمركي عربي، من تجربة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للاستفادة منها في وضع أسس وخطوات الاتحاد الجمركي العربي، ودعمت دول المجلس الجهود التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية لاستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي العربي، وقدمت العون الفني للجان المعنية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات اللجان التي تبحث في استكمال هذه المتطلبات. وقدمت دول المجلس قانونها الجمركي الموحد وتعريفاتها الجمركية الموحدة كأساس للإتحاد الجمركي العربي.

وبذلك يعتبر إعادة بعث اتحاد المغرب العربي عاملاً مهما في تحريك العلاقات الاقتصادية بين الدُّول المغاربية، خاصة وأن إتحاد المغرب العربي يزخر بالعديد من المؤهلات، بحريا لما لديه من سواحل وهو مؤهل تجاريا واستثماريا نظرا للتزايد في نسبة النمو السكان، ناهيك عن المؤهلات السياحية والطاقة وغيرها من مؤهلات، الأساسية و الحيوية والى جانب ذلك فإن التنوع في النشاط الزراعي والاقتصادي لإتحاد المغرب العربي يمكنه من بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي أي حالة القوة بتعبير آخر.

ومن خلال دراستنا لدوافع إنشاء مجلس التعاون العربي، وجدنا بأنها يغلب عليها الدوافع الفردية الخاصة بكل دولة على حدى، وبالتالي كان يُتوقع عدم نجاح هذا التكتل منذ بداية التأسيس، لأسباب منها:

- التباعد الجغرافي بين الدول الأعضاء في المجلس.
- الأمن والاستقرار (اضطراب أمني و سياسي في العراق).
- اعتبار الأردن دولة خليجية بحكم الموقع الجغرافي، والأنسب للأردن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وهذا يتوقف على موافقة المجلس، بسبب تأخر الاقتصاد الأردني مقارنة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولتسهيل دمج اقتصاديات الدول العربية، نقترح:

- توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل اليمن؛

- توسيع اتحاد المغرب العربي ليشمل، دول شمال إفريقيا (مصر والسودان)؛
- قيام تكتل اقتصادي بين دول الشام، ليشمل سوريا، لبنان، فلسطين، والعراق.

فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي، أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

مما أدى إلى تفاقم **أزمة الأمن الغذائي** في الدول العربية، التي تتسبب فيها بشكل كبير **حالة التجزئة والتشتت**، التي تعيشها الدول العربية.

وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

مفهوم الأمن الغذائي وتطور مشكلة الغذاء في الدُّول العربية

تمهيد:

تُعد مشكلة الغذاء من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام معظم دول العالم وخاصة الدُّول النامية، وذلك بهدف ضمان تحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي لشعوبها.

ورغم أن مشكلة الغذاء مشكلة تاريخية، إلَّا أنَّ العالم تنبه إلى مخاطر تزايدها في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، نتيجة تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات إنتاجه، وهي فجوة تعاني منها معظم دول العالم النامي وخاصة الدول العربية، التي أصبحت منطقة عجز غذائي رغم إمكانياتها الهائلة.

لقد أصبحت مشكلة الغذاء ظاهرة مزمنة لدى هذه الدول، بحيث يعجز الكثير منها على توفير الحد الأدنى من الغذاء لسكانها، الأمر الذي جعلها في أوضاع مقلقة لأمنها واستقلالها ورفاهية شعوبها. والأكثر من ذلك فإنَّ المتغيرات الدولية والتكنولوجية التي أنتجت النظام العالمي الجديد، جعلت الدول العربية تواجه الكثير من المخاطر التي تتطلب وقفة جدية للتفكير في كيفية التعامل مع هذه الأوضاع الجديدة.

وسيتم من خلال هذا الفصل؛ دراسة مفهوم الأمن الغذائي، وتطور مشكلة الغذاء في الدُّول العربية، وتحليل لأهم العوامل المسببة لتفاقم مشكلة العجز الغذائي في الدُّول العربية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات الأمن الغذائي العربي؛

المبحث الثاني: الطلب على الغذاء وتطور فجوة الأمن الغذائي في الدُّول العربية؛

المبحث الثالث: العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدُّول العربية.

وذلك وفق التحليل الموالي:

المبحث الأول:
محدَّدات الأمن الغذائي العربي

تكتسي قضية الأمن الغذائي على الصَّعيد العربي بُعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصَّراع من أجل نهب الثروات، فضلاً عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر.

ومع تزايد الهوة التنموية التي تفصل بين الدُّول الصَّناعية الكبرى والدُّول النامية، وازدياد معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني مقاربة لمفهوم الأمن الغذائي أكثر استجابة لاحتياجات الدُّول والمجتمعات النامية، في عالم تسوده مجموعة صغيرة من الدُّول والمؤسسات التابعة لها في إطار ما يسمى بالعولمة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي مصطلحاً حديثاً ظهر في السبعينات من القرن العشرين، وقد شاع استخدامه في الدُّول النَّامية، التي عرفت نقصاً كبيراً في حجم الإنتاج ومستوى المخزون الغذائي.
ويتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والسَّياسية، وفقاً للظُّروف السَّائدة في كل مجتمع، وتبعاً لذلك ظهر عدد من المفاهيم للأمن الغذائي سوف نتطرق إلى بعضها بالقدر الذي يحدَّد لنا المعنى الواضح لمفهوم **الأمن الغذائي**.

أولا: تعريف الأمن الغذائي

يُعرَّف الأمن الغذائي على أنَّه حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات، على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة الصحية المطلوبة، كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، وهذه لا تتأتى إلَّا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع.[1]

ويمكن أيضا تعريف الأمن الغذائي على مستويات مختلفة بالنسبة للعالم ككل، أو بالنسبة للدول أو الأقاليم أو الأسر، كل على حدى، وفي المحصلة النهائية الأمن الغذائي يهم الفرد أو الأسرة، والعامل الرئيسي الذي يحدد الأمن الغذائي هو القوة الشرائية – الدخل المعدل بحسب قيمة ما يمكن أن يشتريه، كذلك فإنَّ القيمة الشرائية على المستوى القومي –وهي مقدار النقد الأجنبي المتاح لسداد قيمة الواردات

[1] **عبد الغفور إبراهيم أحمد** "نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق" دار زهران للنشر، عمان2008م، ص10.

الغذائية، معدلا بحسب السعر الواجب دفعه- تُعد من العوامل الرئيسية التي تحدد الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

1- تعريف الأمن الغذائي على مستوى المؤسسات الدُّولية: نجد تعريف كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، البنك الدُّولي، منظمة الصحة العالمية كما يلي:

أ- تعريف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) للأمن الغذائي: ترى بأنَّ "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على ما يكفي من أغذية آمنة وصحية ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النَّشاط والصَّحة".[1]

فالأمن الغذائي يقتضي توفر الجوانب التالية:[2]

- توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.
- توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.
- توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات الصحية المنتظمة، الماء النظيف والشروط الصحية.

وبذلك فإنَّ الهدف الأساسي للأمن الغذائي بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هو توفير الإمكانيات الفيزيائية والاقتصادية لحصول كافة البشر على الغذاء الكافي والضروري.

ويجب تحقق هذا على الأصعدة الثلاثة معاً: الأفراد، الأسر والوطن أو الإقليم.

وبناءاً على هذا التعريف؛ والمتفق عليه دولياً، فإنَّ للأمن الغذائي ثلاثة أبعاد هي: الكفاية، والاستمرارية وإمكانية الحصول عليه. فالأمر يتطلب الحاجة ليس فقط لتأمين كميات كافية من الغذاء، ولكن يتطلب أيضا ضمان استمرار هذه الكميات وضمان وصولها إلى المحتاجين.

ب- تعريف البنك الدُّولي للأمن الغذائي: يعرف الأمن الغذائي بأنه "إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم".[3]

ج- تعريف منظمة الصحة العالمية للأمن الغذائي: من الطبيعي أن تهتم منظمة الصحة العالمية – ليس بتوفير الغذاء فقط – وإنما بجودة الغذاء عن طريق الزراعة العضوية، وتحاشي أو استبعاد المخصبات المركبة، والمبيدات الحشرية، وإضافات العلف الحيواني.

---

[1] **مبروكي الطاهر** "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة ورقلة، العدد6، ص15.

[2] **سميرة الزغبي** " أوضاع الأمن الغذائي في سورية" المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، مذكرة سياسات رقم 11، مارس2006، ص03.

[3] **مسيكة بعداش، رابح حمدي باشا** " إشكالية الأمن الغذائي العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدُّولي السَّابع حول: التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين2008، ص03.

ولذلك فقد أضافت مفهوماً ثالثاً يتعلق بالأمن الغذائي، ويعني "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وإعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به، وصحياً، وملائماً للاستهلاك البشري".[1]

2– تعريف الأمن الغذائي على مستوى المؤسسات الإقليمية: نجد تعريف **المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** بموجب إعلان تونس الذي صدر عن وزراء الزراعة العرب في جانفي 1996م، والذي أجمعوا من خلاله على أن الأمن الغذائي هو: "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصَّحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية، اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السَّلع الغذائية وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية".[2]

– تنطلق المنظمة العربية للتنمية الزراعية من نظرية النفقات النسبية في التجارة الدولية* والتي تقضي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها مواردها الطبيعية والبشرية لإنتاجها بأقل النفقات مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى، وأن تستورد السلع التي إن أنتجتها محلياً تكلفها نفقات عالية. [3]

من خلال ما سبق؛ يمكن أن نستنتج بعض مقومات الأمن الغذائي، ومعاييره التي تضمنها تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:[4]

– أن تسعى الدولة التي تنتج السلع الزراعية بنفقات نسبية منخفضة، إلى تصدير الفائض منها لتوفير النقد الأجنبي.

– أن تستورد الدولة السلع الزراعية إذا كان بمقدورها أن تنتج السلع الصناعية، ولا تتوافر لديها مقومات التنمية الزراعية.

– أن توفر لكل مواطن ما يكفيه من الغذاء كماً ونوعاً، وأن تكون هناك عدالة في توزيع المواد الغذائية وخاصة لذوي الدخل المحدود.

– أن تسعى الدولة لتخزين كميات كافية من الغذاء لمواجهة حالات الطوارئ.

فإذا ما راعت الدول هذه المعايير وحققتها، يمكن اعتبارها قد وفرت مقومات الأمن الغذائي.

---

[1] **World Health Organization**: http://www.who.int/trade/glossary/story028/en/

[2] **د. عبدالله الثنيان** "معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي"، الرياض الاقتصادي، الأحد 11 رمضان 1425العدد 13274 السنة 40.
على الموقع: http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php

* التي روج لها كل من "آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون استيوارت ميل".

[3] **محمد زكي الشافعي** "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت، ص23.

[4] **ناصر عبيد ناصر** "واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره" مجلة جامعة دمشق، المجلد14، العدد الثاني 1998، ص163.

فالأمن الغذائي لبلد ما أو منطقة ما يعني عدم تعرض سكانها لأي أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان كان، ويعني أيضا تعزيز الأمن الوطني للبلد المعني.

وهناك معايير كثيرة تُظهر مدى توافر الأمن الغذائي أو عدمه ومنها:[1]

- نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الرئيسية، لاسيما الحبوب منها؛
- نسبة الصادرات إلى الواردات من المنتجات الزراعية؛
- نسبة ما يخصص من الدخل الوطني للإنفاق على الغذاء؛
- استقرار الإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسية ومدى تأثره بالتقلبات المناخية؛
- نسبة المخزون من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية.

وفي ضوء هذه المعايير؛ يمكن تحديد مفهوم الأمن الغذائي، والذي يعني توفير السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة في مقدور الشرائح العريضة من المجتمع تناولها، على أن تتوافر فيها السعرات الحرارية المطلوبة من بروتينات ودهون وفيتامينات، تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة وتمكنه من ممارسة نشاطه اليومي على أتم وجه.

3- على المستوى القطري: يُعد الأمن الغذائي متوفراً في حالة "حصول كل فرد من أفراد المجتمع، وفي كل الأوقات على حاجاتهم من الغذاء كي يعيشوا موفوري الصحة". وهذا يتطلب ضمان توافر الغذاء، وتثبيت الأسعار، وزيادة فرص العمل والدخول والإنتاج الغذائي. مما يعني أن مسالة الأمن الغذائي تأتي في المرتبة الأولى من وظائف الدَّولة الأساسية، بحيث تتبنى سياسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع، وتوفير الإمكانات المالية التي تسمح للدَّولة باللجوء إلى الخارج.

كما يتضح لنا أيضا بأنَّ الأمن الغذائي هو هدف سام تسعى الشعوب لتحقيقه، ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية، والتهديدات الخارجية والداخلية، وتأمين كل الظروف من أجل توفير الغذاء للجميع من مصادره المحلية والخارجية.

4- على المستوى الأسري: يتأتى **الأمن الغذائي** عندما يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم والتي تكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط. [2] والأمن الغذائي الأسرى هو تطبيق لهذا المفهوم على مستوى الأسر، حيث يكون الأفراد داخل الأسرة هم محور الاهتمام.

---

[1] **ناصر عبيد ناصر** "واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره" مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:** "الخطوط التوجيهية بشأن نظم المعلومات القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة"، لجنة الأمن الغذائي العالمي الدورة الرابعة والعشرون، روما، 2 - 5 / 6 / 1998 .
http://www.fao.org/docrep/meeting/W8500A.htm

ثانيا: مقومات الأمن الغذائي

تتلخص مقومات الأمن الغذائي في مقومات الإنتاج، مقومات القدرة الشرائية للمستهلك، والمقومات المساعدة:[1]

1- المقومات الإنتاجية: هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها. والموارد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لكي يستغلها مباشرة في عمليات الإنتاج.

من هذه الموارد، الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية والغطاء النباتي والثروة الحيوانية و المعادن الأرضية ومنها البترول وغيرها. كذلك تلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع.

2- مقومات القدرة الشرائية: القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء. وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام وان هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلابد لهذه الشرائح أن تكون لديها المقدرة المالية علي الحصول على الطعام. وهنا تأتى أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية.

وللقدرة الشرائية مقومات وهي تلك العوامل التي من شأنها تنمية القدرات الشرائية لدى المواطن حتى يتمكن من الحصول على طعامه من السوق بالأسعار المعقولة وذلك يمكن أن يتم من خلال:

أ- تنمية الدخول: ومن أهم وسائل تنمية الدخل توفير فرص العمل ودعم الحرف اليدوية وتحسين مستوى الأجور.

ب- ضبط الأسواق: يتم باتخاذ إجراءات تجعل السوق يعمل في جو طبيعي، وتساعد هذه الإجراءات في حماية السوق من العبث الذي يتسبب فيه كثيراً من ذوي النفوس المريضة من السماسرة والوسطاء وأهل الجشع.

3- المقومات المساعدة: وتشمل الأمن والتجارة العالمية:

أ- الأمن: يعتبر الأمن من أهم مقومات الأمن الغذائي، فالأمن هو حالة الأمان والطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلافها، وهي بذلك توفر الجو الآمن وجو السلامة للعمل والإنتاج، وكذلك حركة المستهلك للأسواق.

---

[1] **د. عوض خليفة موسي** " التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي " ورقة مقدمة إلى ملتقي الجامعات الأفريقية (التعاون والتداخل) الندوة العلمية – محور درء الكوارث (يناير 2006م)، جامعة أفريقيا العالمية، ص7.

ب– التجارة العالمية: تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية، التي يمكن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات، معدات، تكنولوجيا)، التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام.

ويتطلب تنمية التجارة الدولية:

- تقوية المنافذ الدولية مثل المطارات والموانئ البرية والبحرية والجوية، وذلك بتحديثها وتفعيلها وتوفير السلامة والأمن فيها.
- تقوية سلع الصادرات وذلك بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية وذلك لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية .
- في الاستيراد ، التركيز على السلع التنموية والإنتاج.

ثالثا: علاقة مفهوم الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأخرى المتعلقة بالغذاء

نظرا لتشابك بعض المفاهيم المتعلقة بالغذاء، مع مفهوم الأمن الغذائي، ارتأينا توضيح العلاقة بينها في النقاط التالية:

1– أمان الغذاء: عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية.

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به، وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.[1]

2– الاكتفاء الذَّاتي والأمن الغذائي: من الأهمية التأكيد على أنَّ مفهوم الأمن الغذائي يختلف اختلافا أساسيا عن مفهوم الاكتفاء الذاتي، فالاكتفاء الذاتي هو: "قدرة أي بلد على الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية لمجموع السُّكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محلياً".[2]

[1] المركز الوطني للمعلومات "الأمن الغذائي" الجمهورية اليمنية، ص5.

[2] المجلة المصرية للتنمية والتخطيط "الأمن الغذائي العربي"، المجلد05، العدد جوان1997، ص219.

وهذا المفهوم يدور بصفة أساسية حول توجيه الموارد لإنتاج مختلف متطلبات الغذاء، والعمل على الحد من وارداتها بغض النظر عن الكفاءة التخصصية للموارد في هذه المنتجات، وبما ينطوي على تقليص المبادلات التجارية في السلع الغذائية مع الدول الأخرى. في حين يقوم مفهوم الأمن الغذائي على أساس الكفاءة الاقتصادية التي تراعي التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد، كما يراعي مفهوم الأمن الغذائي الانفتاح أو الانكشاف الزراعي الدولي، الذي يستند إلى اعتبارات المقدرة التنافسية والمبادلات التجارية للسلع الزراعية والغذائية تصديرا واستيرادا، وبما يحقق في محصلته المنافع الاقتصادية للمجتمع.

لذا يمكن القول؛ بأن مفهوم الأمن الغذائي، يعني اهتمام الدولة بإنتاج اكبر قدر ممكن من متطلباتها الغذائية، دون الإخلال باعتبارات الكفاءة، مع العمل على تنمية منتجاتها الأكثر تميزا وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، وكذلك استخدام جانب من حصيلة الصادرات في استيراد المواد الغذائية التي لا تتمتع بها الدولة بالكفاءة الإنتاجية أو المقدرة التنافسية.[1]

ليس بالضرورة الدولة التي تستورد المنتجات الغذائية، تعاني من فقدان الأمن الغذائي إذا كان لديها ما تصدره من سلع أخرى تغطي بقيمتها ما تستورده من سلع غذائية، بيد أن الخطورة هنا تكمن في التجارة الدولية غير المتكافئة بين الدول ضعيفة التطور وبين الدول المتقدمة. الأمر الذي يجعل من الاعتماد على الاستيراد في توفير السلع الغذائية بوابة لاستنزاف خيرات وثروات البلاد، وتعرضها للتبعية الاقتصادية إن لم نقل **التبعية الغذائية**.[2]

3- التبعية الغذائية: هي مقدار الاعتماد على الخارج لسد الحاجة الحالية للغذاء، وتُعَرَّف بأنَّها علاقة اعتماد متبادل غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسُّكان، وخضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء.[3]

4- انعدام الأمن الغذائي: يحدث انعدام الأمن الغذائي، عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه. وهم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريرات (الطاقة)، وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995م، أعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، كانون الأول 1998م، ص14.

[2] **ناصر عبيد ناصر** "واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره" مرجع سبق ذكره، ص164.

[3] **صالح صالحي** "التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية" مجلة المستقبل العربي، السنة19 العدد211، 1996م، ص106.

فيزيائية بسبب نقص التغذية والطاقة الناجمين عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية، أو عدم توازنها أو عن عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء.

5- الحالة الحرجة: الحالة الحرجة تعود إلى مجموعة العوامل التي تضع الناس في خطر انعدام الأمن الغذائي. وتتحدد درجة ضرر الأفراد والأسر والجماعات بمدى تعرضهم لهذه العوامل وقدرتهم على التكيف مع مقاومة أوقات الأزمات، وهناك أيضاً أهمية للبعد الزمني لظاهرة الفقر وعدم المساواة وعادة يستخدم مفهوم الحالة الحرجة في هذا الإطار، وينطبق أيضا على الأسر ذات الفقر المدقع.

6- الأمن الغذائي والفقر: هناك بعض التداخل بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وإن انعدام الأمن الغذائي المزمن يترافق دائماً مع الفقر، وحل هذه المشكلة عادة يتطلب تقديم المعونة من مصادر خارجية أما انعدام الأمن الغذائي الموسمي فينجم عن أنماط اعتيادية من الفعاليات المرتبطة بالطقس مثل دورة الإنتاج المحصولية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن الغذائي العربي

يُفهم من الأمن الغذائي على أنَّه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.

من خلال هذا التعريف يمكن استعراض أبعاد ومستويات الأمن الغذائي، وفق ما يلي:

أولا: أبعاد الأمن الغذائي

وتتمثل في:

1- البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن الغذائي: لا نستطيع القول بتوفر الأمن الغذائي إلَّا إذا كان بمقدور الناس الوصول إلى الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلاً من الحصول على الغذاء وتناوله. ولذلك كان الدَّخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي. والذي لا يتأتى إلَّا بتوفر العمالة أو التوظيف لأفراد المجتمع عن طريق الاستثمار.

ويتضمن البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن الغذائي جانبين: [2]

أ- الجانب التنموي: يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السَّائد داخل الدَّولة على عملية التنمية الاقتصادية، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغذاء الجيد والصحي والتنمية الاقتصادية، والذي يظهر من خلال توفير المتطلبات الأساسية التي تمكن الأفراد كعناصر إنتاجية، من القيام بدورهم في تحقيق عملية

---

[1] **سميرة الزغبي** " أوضاع الأمن الغذائي في سورية" مرجع سبق ذكره، ص4،5.

[2] أنظر: - **محمد رفيق حمدان** "الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن 1999، ص18.

- **السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون** "اقتصاديات الموارد والبيئة" الدار الجامعية، الإسكندرية، ص202.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعني أنَّ توفير الغذاء الآمن والصَّحي يخلق نوعاً من الاستقرار الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية. لأنَّ تدهور مستوى التغذية ينعكس مستقبلاً على تدهور الحالة الصَّحية للعنصر البشري، ويهدَّد قدرته على الدُّخول في سوق العمل.

ب- **الجانب الزراعي**: يتضمن الجانب الزراعي، تحديد السَّياسة الزراعية التي تتبعها الدولة، والتي تتمثل في تحديد المساحة المزروعة والمحصول، واستخدام التكنولوجيا الزراعية وتربية الحيوانات والدَّواجن والأسماك، وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.

2- البعد الاجتماعي لمفهوم الأمن الغذائي: يتضمن البعد الاجتماعي لمفهوم الأمن الغذائي، توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع، وعدالة توزيعه بين أفراد المجتمع ممَّا يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدَّولة.

ومن هنا؛ تبرز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان، حيث من الضروري توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة. وهذا ما دلَّ عليه المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي.

وفي ظل الوضع القائم لاقتصاديات الغذاء العربية، فمن المتوقع ازدياد الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء في المجتمع عامة، وما بين المدينة والريف خاصة، ممَّا يعني تصاعد النزعة لهجرة الريف، وإحداث خلل في ملكية الموارد الزراعية في الريف، وتحول صغار المنتجين إمَّا إلى عمال زراعيين أو إلى عمال في المدينة يعيشون على هوامش الحياة في أطراف المدن، ويصبحون بذلك مستهلكين ذوي أثر سلبي على البنى التحتية في الحضر.[1]

3- البعد السَّياسي لمفهوم الأمن الغذائي: كثيراً ما يستخدم الغذاء في الوقت الحالي، كسلاح للضغط السَّياسي من قبل الدُّول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدُّول النامية.[2]

ونظراً لعجز الدُّول العربية في سدّ حاجياتها الغذائية محلياً، تقوم باللّجوء المستمر إلى الخارج، وزيادة أهمية ما يسمى بالمعونات الغذائية في الأقطار التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة تبعية هذه الأقطار، وتعرضها للمزيد من الضغوط الداخلية والخارجية.[3]

كما أنَّ الحاجة الضَّرورية للغذاء، هي المسؤولة عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم.

---

[1] **محمد رفيق حمدان** "الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن 1999، ص147.

[2] **السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون** "اقتصاديات الموارد والبيئة" مرجع سبق ذكره، ص203.

[3] **رمزي زكي** "الاقتصاد العربي تحت الحصار" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص307.

4- البعد الحركي لمفهوم الأمن الغذائي: مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم حركي، يتكيف وفقاً للظُّروف التي تمر بها الدَّولة، ويختلف من فترة زمنية إلى أخرى بحسب الحالة الاقتصادية للدَّولة.

ذلك لأنَّ التطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع هذه الحاجات الغذائية، والأساليب والطُّرق المتبعة في إنتاجها وتوزيعها، فضلاً عن طبيعة الأوضاع الدَّاخلية للبلد، هي التي تحدَّد مدى قدرة الأفراد على اقتناء وحيازة المواد الغذائية. فعلى المدى القصير؛ يتوقع المجتمع من الدولة أو الحكومة توفير الغذاء المطلوب للمستهلكين بغض النظر عن:[1]

أ- **طبيعة التمويل:** عندما تنتظر البطون الجائعة الغذاء، لا ينظر الناس إلى كيفية إدارة ميزانيات الغذاء للمجتمع، فالذي يهمهم هو توفر الغذاء بغض النظر عما إذا كانت نفقات الغذاء قد غطيت من الميزانية الخاصة لنظام الأمن الغذائي، أم الميزانية العامة أو من القروض، فالمهم أن يجد المستهلك ضالته المنشودة متوفرة في السُّوق وبالسَّعر المناسب.

ب- **مصدر الغذاء:** يوفر المجتمع حاجاته الغذائية في الظروف الطبيعية، من مصادر يطمئن إليها سواء من الداخل أو من الخارج. أمَّا في حالة الأزمات فتأخذ هذه الاعتبارات موقعاً هامشياً، فالمطلوب هو الحصول على الغذاء سواء كان ذلك من دولة مجاورة أو دولة بعيدة، أو من دولة صديقة أو من دولة غير ذلك.

5- البعد الكمي لمفهوم الأمن الغذائي: يعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات* من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك. والتي تكون مقترنة بمتغيرات العمر والجنس والحالة الفيزيولوجية وطبيعة العمل الذي يمارسه المستهلك. وتتعلق هذه الأرقام بالكميات المفروض تناولها من الطاقة الغذائية والبروتين والدهون والنشويات والمعادن والأملاح والفيتامينات.

ويتمتع المستهلكون بالأمن الغذائي إذا ما تناولوا طعاماً يمدهم بالأرقام المفروض الحصول عليها والتي تغطي احتياجاتهم، وإذا ما حصل المستهلك على أقل من 80% من هذه المقررات فإنه يعاني من فقدان الأمن الغذائي في مثل هذه الحالة.

---

[1] **محمد رفيق حمدان** "الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن 1999، ص16.

* كالمقررات الصادرة عن منظمة الغذاء والزراعة الدولية FAO، مجلس الغذاء الأمريكي... وكلما كانت هذه المقررات ذات صلة بالمنطقة المعنية كانت الأرقام أقرب للواقع وأنسب، إلَّا أنَّه مع الأسف لايوجد توصيات مقصورة على المنطقة العربية. ولذا يأخذ الباحثون بالتوصيات الصادرة عن الـ FAOباعتبارها أقرب الأرقام بالنسبة للمنطقة العربية.

6- البعد النوعي لمفهوم الأمن الغذائي: لا يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلَّا بتوفر البعد النوعي، والذي يعني حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة. والتي ترتبط بمصدر الغذاء من أصول نباتية أو حيوانية. إذ كلما كانت العناصر الغذائية ذات أصول حيوانية، كانت أعلى بقيمتها الغذائية لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى منها في حالة كونه من أصول نباتية.

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي

تُعد الحالة الاقتصادية ودرجة التَّقدم الاقتصادي، من العوامل الرَّئيسية المحدَّدة للقيم الدُّنيا لمستويات الأمن الغذائي، التي تتراوح بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف، وحدّ أقصى يمثله المستوى المحتمل.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنَّ أي إستراتيجية للأمن الغذائي، تستوجب الانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى (المحتمل)، للأمن الغذائي كالتالي:

أ- مستوى الكفاف: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السّعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع وفقاً لما توصي بها المعايير الدُّولية، ومن ثمَّ القضاء على الجوع نهائياً.[1]

على الرغم من تحقق الرفاهية في أغلب بقاع العالم ، إلا أن 800 مليون إنسان في العالم يعانون من الجوع المزمن، ومنذ القرن الماضي لم ينقص عدد الأفراد الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم.

وبحسب تقرير التنمية البشرية للعام ،2004 الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة ففي الوطن العربي 34 مليون يعانون من سوء التغذية، ولن يتم التمكن من خفض هذا العدد إلى النصف حتى عام 2015 كما كان متوقعاً . وعلى الصعيد الإقليمي فتم التمكن من خفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية في آسيا وأمريكا اللاتينية.[2] أما في جنوب الصحارى الإفريقية وشمال أفريقيا والشرق الأدنى فعلى العكس فقد استمر العدد بالتزايد[3] بالإضافة لذلك يموت في كل سنة 11 مليون طفل في العالم تحت سن الخمس سنوات (مليون طفل في العالم العربي).

ويتوافق مستوى الكفاف من الغذاء، مع مفهوم حدّ الفقر- وذلك إذا اعتبرنا أنَّ توافر الدَّخل والإمكانيات يتيح الحصول على الحد الأدنى من الغذاء- والذي يمثل الحد الأدنى من الدَّخل اللَّازم لتلبية النفقات الضَّرورية للحياة ومنها الغذاء.

---

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص21.

[2] **سميرة الزغبي** "أوضاع الأمن الغذائي في سورية" ورقة عمل رقم17من المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أفريل2006م، سوريا، ص1.

[3] **FAO**, The State of Food and Agriculture2004.

كما ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء؛ عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحدّ أدنى من السّعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة.[1]

ب- المستوى المحتمل: يتمثل في قدرة الدَّولة على رفع مستوى الغذاء، إلى المستوى الذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادراً على القيام بأداء أعماله، بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة.[2]

وبذلك يكون المستوى المحتمل من الغذاء، نتيجة التفاعل بين إمكانيات الإنتاج ومستوى الدَّخل المتاح للفرد، أي تمثل جانبي معادلة الأمن الغذائي*وهما: عرض الغذاء، والطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه. وكلما زاد الدخل المتاح للفرد ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء.[3]

ج- المستويات الوسطى للأمن الغذائي: وتبدأ هذه المستويات بعد مستوى الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، وتتسم هذه المستويات بوجود ظاهرة سوء التغذية[4]بدرجات تتناقص كلَّما اقتربنا من المستوى المحتمل. وطبقاً لهذا المستوى؛ يقصد بالأمن الغذائي التخلص من ظاهرة سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

وذكر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أن نحو 925 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية في العام 2010م، بانخفاض عن مستوى قياسي بلغ 1.02 مليار في العام الماضي، وهو أعلى رقم منذ أربعة عقود. ورغم الانخفاض في معدلات سوء التغذية المزمن، ذكرت الفاو أن الاحتجاجات على الغذاء في موزنبيق في وقت سابق وفي مصر، وارتفاع أسعار الحبوب بسبب الجفاف في روسيا، دفعت قضية الجوع والأمن الغذائي إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، وأكد التقرير أن معظم الجياع في العالم يعيشون في البلدان النامية، حيث يمثلون 16% من السكان عام 2010 انخفاضا من 18% عام 2009م.[5]

---

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص22.

[2] أي كفالة الحد المرغوب فيه من السّعرات الحرارية طبقاً لما توصي به المعايير الدُّولية.

* Food Security Equation

[3] إلَّا أنَّ توفير عرض الغذاء، وتحقق أحد جانبي معادلة الغذاء، لا يعني -بالضَّرورة- تحقيق الجانب الآخر منها، وهو حصول الأفراد على المستوى المحتمل من الغذاء. وبناءاً على ذلك يعتبر جانب عرض الغذاء شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لتحقيق الأمن الغذائي.

[4] نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية اللَّازمة للجسم، وهي ناتجة عن نقص البروتين الحيواني ومصادر الطاقة من الغذاء، ممَّا ينتج عنها:

- انخفاض الوزن بالنسبة للطُّول، ويعتبر ذلك مؤشراً لسوء التغذية الحاد.
- نقص الطُّول بالنسبة للعمر، ويعتبر ذلك مؤشراً لسوء التغذية المزمن.

[5] يومية الثورة الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر . دمشق . سورية، الأحد 19-9-2010، الموقع الالكتروني http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=47874810220100918235807 تاريخ الاطلاع: 2011/04/12.

ممَّا سبق؛ يتضح بأنَّ مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما، يتوقف على عدَّة عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالظروف الاقتصادية للبلد، نوجزها في النقاط التالية:[1]

- حجم السُّكان ومتطلباتهم الغذائية؛
- الإمكانيات والسَّياسات الدَّاخلية المتبعة في الإنتاج الغذائي؛
- الدخل الحقيقي في المجتمع وطرق توزيعه بين السُّكان، بما يضمن إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية لهم؛
- موارد النقد الأجنبي التي تتحقق عن طريق فائض الصَّادرات؛
- السُّوق العالمية للغذاء، ودرجة استقرار الأسعار في تلك السُّوق؛
- الفائض من المعروض العالمي للغذاء، كالمعونات والتسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدُّولية، ومدى استقراره عبر الزَّمن.

ثالثا: أثر التبعية الغذائية على مقومات الأمن الغذائي العربي

تعد التبعية أحدث أنواع السَّيطرة والاحتواء والاستعمار، التي تمارسها الدُّول المتقدمة ضد الدُّول المتخلفة، وهي استنزاف مستمر للموارد الاقتصادية العربية، علاوة على كونها تشكل مصدر تهديد وقلق للأمن الغذائي العربي. لذا يجب حل هذه المشكلة باهتمام أكبر من خلال تنمية عربية تعتمد على الذات في توفير الغذاء وفق منطلق من لا يملك قوته لا يملك إرادته الحرة أو استقلاله أو غده. فلا سيادة مع الجوع ومع العجز عن توفير الخبز.[2]

1- أثر التبعية الغذائية على الأمن السَّياسي: تبرز خطورة التبعية الغذائية على الأمن الوطني السياسي العربي من خلال:

- محاولة احتواء أقطار الوطن العربي من قبل الدول الاستعمارية والتدخل في حرية القرارات، ومنع إقامة أي تعاون اقتصادي أو سياسي بين الأقطار العربية؛

- جعل المنطقة العربية منطقة صراع، تهدد الاستقرار الداخلي للأقطار العربية من خلال استخدام ورقة الغذاء ضد الأنظمة السياسية

وهناك من حاول الربط بين غلة المحصول والاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ وجد أن الدول ذات الغلة المنخفضة هي أضعف استقراراً سياسياً، فضلاً عن توجيه الموارد العربية نحو الاستهلاك دون الاستثمار.

---

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] **رواء زكي يونس الطويل** "الآثار السياسية والاقتصادية للمياه" الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان- الأردن2010، ص87.

2- أثر التبعية الغذائية على الأمن الاقتصادي: أدَّى الاعتماد المتزايد على المصادر الخارجية، إلى تفاقم درجة الانكشاف الغذائي في الأقطار العربية، حيث تدنت الصادرات وأصبحت غير كافية لتمويل قيمة الواردات التي تعاظمت، مما جعلها مضطرة إلى طلب المزيد من القروض من المصادر المختلفة، ممَّا أدَّى إلى خضوعها لشروط وسياسات المؤسسات الاقتصادية الدُّولية ومنها صندوق النقد الدُّولي والبنك الدُّولي. فضلاً عن أنَّ ارتفاع معدلات أسعار السلع الغذائية واحتكارها من قبل مجموعة من الشركات العالمية أدَّى إلى زيادة عجز الأقطار العربية.

3- الإستراتيجية اللازمة لحصار وتخفيض التبعية: يزخر الوطن العربي بثروات كبيرة، تمكن الشعب العربي من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المصدرين للمنتجات الزراعية المختلفة، فهناك موارد وثروات طبيعية وزراعية متنوعة، وطاقات بشرية وموارد مالية ضخمة، وإمكانات معنوية مساعدة. ويتطلب استغلالها إستراتيجية عاجلة للتخفيض من التبعية ومحاصرة الفجوة الغذائية في المدى القصير، وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي في المدى الطويل، في إطار خطوات التعاون الجاد وسياسات التكامل الحقيقي والواقعي بين الأقطار العربية، بدلاً من استراتيجيات التنافرية القطرية الحالية، وإرساء دعائم تكامل اقتصادي زراعي عربي، فتنطلق هذه الإستراتيجية من ضرورة التوظيف البشري والاستخدام التقاني للاستفادة من مزاياه التطبيقية لتحقيق نمو سريع ومكثف، يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية الإنتاج الزراعي، وتنويع زراعة المحاصيل.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الفجوة الغذائية وفجوة الأمن الغذائي

تشير الفجوة الغذائية إلى تباين الاحتياجات من السلع الزراعية الغذائية في الناتج المحلي منها، خلال مدة زمنية، معينة بما يتطلب في كثير من الأحيان تغطية تلك الفجوة من خلال الواردات السلعية الزراعية.[2] وتُعدّ الفجوة الغذائية من المؤشرات التي اعتمدتها المنظمات العالمية والعربية للتعرف على حالة الأمن الغذائي.

أولا: مفهوم الفجوة الغذائية وفجوة الأمن الغذائي

تمثل الفجوة الغذائية لبلد ما، الفرق بين الإنتاج المحلي من السلع الغذائية ومجموع الاحتياجات إلى تلك السلع.[3] وتعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك

---

[1] **رواء زكي يونس الطويل** "الآثار السياسية والاقتصادية للمياه" مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] **د. سالم توفيق النجفي** "المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي في الوطن العربي" مطبعة اليرموك، بغداد 1999م، ص94.

[3] **منى مصطفى البرادعي** "سياسة الغذاء في مصر" مجلة مصر الطليعة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد411، القاهرة1988م، ص207.

على المستوى المحلي، إذ أنه كلما زاد الفرق بين إجمالي الاحتياجات من الغذاء عن إجمالي المنتج منها، يدل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد المحلي على الوفاء بالاحتياجات الغذائية.[1]

1- الفجوة الغذائية الفعلية: تعبَّر عن عجز الإنتاج المحلي من الغذاء، عن تغطية حاجات الاستهلاك من السِّلع الغذائية، ويتم سدّ هذه الفجوة عملياً عن طريق الواردات الغذائية أو المعونات الغذائية أو كليهما.

وتقاس الفجوة الغذائية الفعلية على المستوى المحلي، بالفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية (الاستهلاك الفعلي من الغذاء) وحجم الإنتاج المحلي من الغذاء.

ونستطيع التعبير عنها بالشكل التَّالي: [2]

الفجوة الغذائية الفعلية = الاستهلاك الفعلي من الغذاء – الإنتاج المحلي من الغذاء = الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

إلَّا أنَّ وجود هذه الفجوة قد لا يعكس وجود مشكلة أمن غذائي، لأنَّه بمقدرة البلد تغطيتها بالاستيراد اعتماداً على موارده الذَّاتية المستمدة من حصيلة الصَّادرات،[3] أمَّا إذا تجاوز حجم الفجوة الغذائية الفعلية حجم الموارد المالية الذَّاتية، ففي هذه الحالة تكون هناك فجوة أمن غذائي، تتمثل في الجزء المغطى بالموارد غير الذَّاتية (المعونات والقروض الأجنبية)، من الفجوة الغذائية الفعلية، ويعبر عنها بالشكل التالي:

فجوة الأمن الغذائي الفعلية = الفجوة الغذائية الفعلية – الجزء المغطى بالموارد الذاتية من الفجوة الغذائية الفعلية = الجزء المغطى بالموارد غير الذاتية من الفجوة الغذائية الفعلية

وبناءاً على ذلك، تظهر مشكلة الأمن الغذائي عندما يتم تمويل تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بالموارد المالية غير الذاتية.

2- الفجوة الغذائية المعيارية: تظهر هذه الفجوة عندما يكون متوسط ما يحصل عليه الفرد -يومياً- من السّعرات الحرارية، أقل من المتطلبات الأساسية من السّعرات الحرارية.

وتقاس هذه الفجوة؛ بالفرق بين نصيب الفرد اليومي من المتطلبات الأساسية من السّعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدُّولية، وقد قدرته الأمم المتحدة بنحو 2695سعرة حرارية[4] ومتوسط ما يحصل عليه الفرد في اليوم من السّعرات الحرارية.[5] وهذه الفجوة الغذائية المعيارية تكون غير مغطاة.

---

[1] **د. سالم توفيق النجفي** "المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي في الوطن العربي" مطبعة اليرموك، بغداد 1999م، ص94.

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص49.

[3] يتم تغطية الواردات الغذائية عن طريق الموارد المالية المستمدة من الصَّادرات بشرط عدم المساس بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

[4] **د.محمد علي الفراء**"واقع الأمن الغذائي العربي" مجلة عالم الفكر، المجلد8، العدد2، الكويت 1987، ص17.

[5] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص50.

وبناءاً على ذلك، فإنَّ وجود الفجوة الغذائية المعيارية، يعني بالضَّرورة وجود مشكلة أمن غذائي.

فجوة الأمن الغذائي المعيارية = الفجوة الغذائية المعيارية = المتطلبات الأساسية من السّعرات الحرارية – السّعرات الحرارية الفعلية

ثانيا: مؤشرات الفجوة الغذائية

يعتمد قياس كل من الفجوة الغذائية الفعلية، والفجوة الغذائية المعيارية على مجموعة من المؤشرات أهمها:

1- نسبة الاكتفاء الذاتي من السَّلع الغذائية: يستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الغذائية الفعلية، وهو يعبر عن عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية.

نسبة الاكتفاء الذاتي = حجم الإنتاج المحلي من الغذاء/ حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء × 100

* إذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي < 100%: هذا يعني أنَّ حجم الإنتاج المحلي من الغذاء أقل من حجم الاستهلاك الفعلي، ويتم تغطية العجز بالاعتماد على العالم الخارجي (المعونات والقروض الأجنبية).

* إذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي = 100%: هذا يعني أنَّ حجم الإنتاج المحلي من الغذاء مُساوٍ لحجم الاستهلاك الفعلي منه، وفي هذه الحالة تنعدم الفجوة الغذائية الفعلية.

* إذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي > 100%: هذا يعني أنَّ حجم الإنتاج المحلي من الغذاء أكبر من حجم الاستهلاك الفعلي منه، وفي هذه الحالة يتحقق فائض الغذاء.

وبناءاً على ما سبق؛ يعود الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، إلى نمو الاستهلاك الغذائي بمعدلات أسرع من معدلات نمو الإنتاج المحلي ممَّا ينجم عنه زيادة اعتماد الدَّولة على العالم الخارجي لتغطية الفجوة الغذائية الفعلية، والزيادة المطردة في عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية.[1]

2- حجم الواردات والمعونات الغذائية: يستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الغذائية الفعلية، وهو يعبر عن كيفية تغطية هذه الفجوة، أي:[2]

حجم الفجوة الغذائية الفعلية = مجموع الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

تظهر الفجوة الغذائية الفعلية؛ عندما تكون قيمة المؤشر موجبة ويتم تغطية هذه الفجوة بموارد مالية ذاتية. وتظهر مشكلة الأمن الغذائي إذا ما تم تغطية الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.

[1] ذلك لأنَّه قد تكون نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء 100%، لكن ذلك لا يضمن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء.

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص55.

إلَّا أنَّه في الغالب ما يتم تجنب الاعتماد على هذا المؤشر من قبل معظم الدُّول النامية، باعتبار أنَّ حجم الواردات والمعونات الغذائية يتأثر بصورة أساسية بالظُّروف الاستثنائية كالحروب والضُّغوط السَّياسية الدُّولية، أو ظروف الجفاف وأزمات الغذاء العالمية.

كما أنَّ حجم المعونات الغذائية يتحدد بعوامل سياسية لا يمكن التأثير عليها محلياً.

3- نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصَّادرات السَّلعية: يعبَّر هذا المؤشر عن كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية، أي مدى قدرة الدَّولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية.

ويشير ارتفاع هذه النسبة عن النسبة العادية التي تتوقف على هيكل الإنتاج المحلي وما تتميز بإنتاجه الدّولة عن الدُّول الأخرى، إلى زيادة حدة مشكلة الأمن الغذائي.

حيث أنَّ عدم كفاية قيمة الصَّادرات السَّلعية على الوفاء بالواردات الغذائية، يدل على عدم كفاية الموارد الذاتية لتغطية الواردات الغذائية.

إلَّا أنَّنا نلاحظ أنَّه في معظم الدُّول المتقدمة، تزيد نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصَّادرات السَّلعية عن النسبة العادية، لكن يظل هيكل الإنتاج ثابتاً وهذا يدل على تحسن مستوى الأمن الغذائي.

أمَّا في الدُّول النامية؛ فإنَّ زيادة هذه النسبة عن النسبة العادية يكون مصحوباً بتدهور هيكل الإنتاج المحلي، وهذا يدل على تدهور مستوى الأمن الغذائي.

4- متوسط السّعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السّعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدّولية: يستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الغذائية المعيارية، ويعبَّر عنه بالشكل التالي:[1]

الحجم النسبي للفجوة الغذائية المعيارية = 1- (متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم/ متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية)

فإذا كانت قيمة هذه النسبة موجبة؛ فإنَّ هذا يدل على وجود فجوة غذائية معيارية؛ أمّا إذا كانت القيمة سالبة فهذا يدل على عدم وجود فجوة غذائية معيارية.

إلَّا أنَّ سدّ الفجوة الغذائية المعيارية، لا يعني بالضرورة سدّ الفجوة التغذوية، فقد يستهلك الفرد كميات كبيرة من الطَّعام، ولكنها لا توفر له العناصر الغذائية الصَّحية الضرورية.

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص57.

ثالثا: مؤشرات فجوة الأمن الغذائي

لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية، يُستخدم مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي ومؤشر نسبة تغطية الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية، أمَّا في قياس فجوة الأمن الغذائي المعيارية فيُستخدم مؤشر متوسط السّعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم، مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السّعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدّولية.

1- مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي: ويعبَّر عن الفرق بين قيمة الصَّادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية. فإذا كان الرَّصيد موجباً فهذا يعني أنَّه توجد لدى الدَّولة موارد مالية كافية لسدّ الفجوة الغذائية الفعلية، وتظهر بالتالي فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان الرَّصيد سالباً.

يصلح استخدام هذا المؤشر في حالة الدُّول التي لديها معاملات تجارية خارجية في مجال الغذاء.

2- مؤشر نسبة تغطية الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية: ويعبَّر عن الفرق بين قيمة الواردات الغذائية و الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء.

حيث تشير القيمة الموجبة لهذا المؤشر؛ إلى عدم كفاية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، على تمويل الواردات الغذائية، وبالتالي وجود فجوة أمن غذائي فعلية.

وتشير القيمة السَّالبة لهذا المؤشر؛ إلى كفاية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء على تمويل الواردات الغذائية، وبالتالي عدم وجود فجوة أمن غذائي فعلية.

المبحث الثاني:
الطلب على الغذاء وتطور فجوة الأمن الغذائي في الدُّول العربية

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

وقد ازداد اهتمام، الدُّول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008م، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية، مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين.

المطلب الأول: العوامل المحددة للطلب على الغذاء في الدُّول العربية

يعود الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء، إلى ما يمثله الإنفاق على الغذاء من أهمية في الإنفاق الاستهلاكي للفئات الدَّخلية المختلفة.

ويتحدد الطلب على الغذاء في الدُّول العربية، تبعاً لجملة من العوامل تتركز أساساً في عدد السُّكان ومعدل النمو السُّكاني، الدَّخل الحقيقي ومعدل نموه، أسعار الغذاء، وأسعار السلع الغذائية البديلة للسلع الأساسية، العادات والتقاليد، توقعات المستهلكين، وضعية الأسواق الدولية.

أولا: عدد السُّكان ومعدل النمو السكاني

يعتبر عدد السكان ومعدل نموه؛ من العوامل الهامة المؤثرة على حجم الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وفي ظل الزيادة المستمرة في أعداد سكان الدول العربية وارتفاع معدلات نموها مقارنة بالمعدلات العالمية، مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة محدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة في المنطقة العربية، فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استمرار الارتفاع النسبي لأسعار تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك.[1]

[1] أنظر: – **رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد أحمد السريتي** "اقتصاديات الموارد والبيئة" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص318-326.

- **Jean-Pierre DELAS**, "Economie Contemporaine: faits, concept, théorie" Ed.Ellipes, 2001, p474.

ولتحديد علاقة الطلب على الغذاء بكل من ظاهرتي السُّكان والفقر، لابد من الإشارة إلى علاقة النمو السُّكاني بالتنمية الاقتصادية، من خلال أهم النظريات التي جاءت حول السُّكان والتنمية.

وفي هذا الصدد؛ يمكن التمييز بين النظريات المتشائمة والنظريات المتفائلة.

1- نظرية الحد الأمثل للسُّكان (النظرة التشاؤمية التقليدية): مفاد هذه النظرية؛ أنه عند تجاوز عدد السكان لمستوى معين (يدعى الحد الأمثل للسكان) يبدأ الأثر الحدي التراجعي لمستوى الدخل الفردي المتوسط، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (1/4): نظرية الحد الأمثل للسُّكان

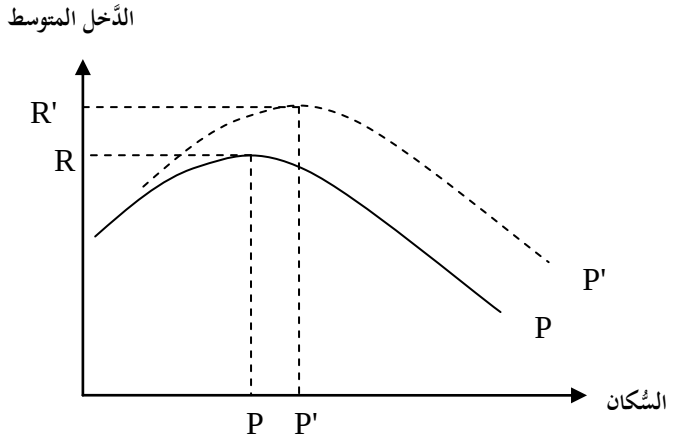

Source: Malcolm GILLIS, Dwight H.PERKING, Michael ROEMER, Donald R.SNODGRASS, économie du développement, traduit par:BRUNO RENAULT, éditions universitaires, 1990, p: 206.

يوضح المنحنى؛ أن هناك علاقة طردية بين كل من حجم السكان ومستوى متوسط الدخل الفردي، لكن بعد هذا الحد من مستوى الدخل(P) تصبح هذه العلاقة عكسية، ونقول أن (P) هو المستوى الأمثل للسكان، وبالمقابل يؤدي اكتشاف موارد جديدة، تراكم رأس المال أو التطور التقني إلى انتقال المنحنى نحو الأعلى أي ليصبح المستوى الأمثل الجديد للسُّكان 'P.

تعطي هذه النظرية – والتي تعتمد على مبدأ تناقص الغلة – تفسيراً للتدهور البيئي ببعض الدُّول النامية حيث يؤدي تجاوز النمو السُّكاني المفرط إلى أثر سلبي على الدَّخل مسبباً بذلك تدهوراً بيئياً من خلال زيادة حدة ضغط السُّكان على الموارد البيئية.

2- النظرية الحديثة في السُّكان(النظرة التشاؤمية الحديثة): تميل هذه النظرية لتفسير ظاهرة التحول السُّكاني على أساس أنها ظاهرة تتعلق بالأسرة وميزانيتها ومفاضلتها بين الحصول على أطفال من ناحية والحصول على سلع وخدمات من ناحية أخرى.

فإذا كان من الضَّروري خفض حجم الأسرة فلابد من التخلي عن السَّياسات التي من شأنها خفض تكلفة تربية الأطفال عن مستواها الحقيقي، مثل: مجانية التعليم في مختلف مراحله، نفقات العلاج

وغيرها، غير أن ما يجعل هذا التغير في السياسة أمراً صعباً هو أنها لا تخدم أغراضا أخرى مثل:العدالة الاجتماعية والحفاظ على تكلفة المعيشة للطبقات الفقيرة. [1]

ويمكن عرض أهم الانتقادات للنظريات التشاؤمية فيما يلي: [2]

- لقد أثبتت التجارب عدم صحة قانون السكان لمالتوس، فمن جهة تراجعت معدلات النمو السكاني، كما أن الموارد الغذائية قد ارتفعت بشكل متتالية هندسية عكس ما ورد حسب مالتوس، ففكرة مصيدة السكان (حسب مالتوس) ليس لها ما يبررها فهناك دول كسرت هذه المصيدة، منها: كوريا، سنغافورة... [3] كما أن النمو السكاني لا يهدد بالضرورة الاكتفاء الذاتي، بالصين وعلى الرغم من ضخامة عدد السكان (1,2بليون نسمة) فإن لديها **اكتفاء ذاتي في إنتاج الغذاء** حيث تبلغ الواردات الغذائية 3% من إجمالي الواردات في عام 1993، وهي مصدر ضخم للعديد من المواد الغذائية خاصة و الزراعية عامة، مثل: القطن. [4]
- ليس هناك ما يشير إلى أن حل مشكلة السكان هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية.

وبذلك؛ فإن أثر النمو السكاني على التنمية من خلال ثلاث جوانب للنمو السكاني هي: [5]

– حجم السكان؛ بالنظر إليه من زاوية الإنتاج (المورد البشري) وزاوية الاستهلاك؛

– معدل النمو السكاني؛ حيث يؤدي ارتفاعه بشكل يفوق معدلات النمو الاقتصادي إلى إلغاء أثر الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي تشكيل ضغوط على عمليات التنمية؛

– التوزيع العمري للسكان؛ حيث سيشكل معدل النمو السُّكاني المرتفع بتركيب عمري تزيد فيه نسبة صغار السن ضغطاً على عمليات التنمية.

فالنمو السكاني يتطلب تحقيق نمو زراعي مماثل من خلال رفع الإنتاجية، وفي هذا الشأن تكون الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية هي:

- التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة (التنمية الزراعية الأفقية)؛
- تغيرات في طبيعة ونوع المحاصيل المزروعة؛
- تغيرات في مردودية المحاصيل.

---

[1] **رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد أحمد السريتي** "اقتصاديات الموارد والبيئة" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص318-326.

[2] **Jean-Pierre DELAS**, "Economie Contemporaine: faits, concept, théorie" Ed.Ellipes, 2001, p474.

[3] **رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد أحمد السريتي** "اقتصاديات الموارد والبيئة"، مرجع سبق ذكره، ص331.

[4] **محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد** "قضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، 2003، ص183.

[5] **حسن عبد العزيز حسن** "اقتصاديات الموارد، الكتاب الثالث: الموارد المعدنية والبشرية واقتصاديات الصناعة والطاقة" زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص394.

وبالنسبة لعلاقة السكان بالتنمية، لا يشكل برأينا النمو السُّكاني (أو الانفجار السكاني بتعبير آخر) عائقاً بقدر ما تشكله الممارسات غير السليمة إزاء الموارد البيئية، فالدُّول المتقدمة رغم قلة مساحتها وعدد سكانها الهائل استطاعت أن تحقق أمنها الغذائي وتقوم بتصدير الفوائض.

كما أن ظاهرة النزوح الريفي قد أخذت بعداً خطيراً في معظم الدول المتخلفة بشكل لا يخدم التنمية المتوازنة، ويهدد بتفاقم المشاكل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، حيث أن عزلة المجتمع القروي عن العالم الخارجي هي السبب الرئيسي للتخلف، والمجتمع القروي يمثل في أغلبيته الفلاحين مقارنة بقليل من السكان الذين يعيشون في المدن، وهذا الضغط على العالم الريفي يخلق الهجرة إلى المدينة لأداء أعمال غير منتجة، لأن الهياكل الصناعية أيضا غير موجودة في كثير من البلدان المتخلفة.[1]

3- أهمية التوازن بين النُّمو السُّكاني والموارد الطبيعية (الماء، الأرض، الغذاء): تنشأ عملية التنمية في أي مجتمع بناءاً على توافر الموارد الطبيعية والبشرية، فالاثنان يكملان بعضهما، وهما بالتالي يشكلان معادلة التنمية، كما أنَّ مستوى التنمية ومعدلاتها يتوقف على حجم هذه الموارد وتوزيعها ونوعيتها، والأهم من ذلك كله ضرورة حدوث التفاعل التام بين هذين النوعين من الموارد، وإلَّا ستبقى التنمية المنشودة بعيدة المنال.

إنَّ الضمان الوحيد لتحقيق التفاعل المطلوب، يتمثل باللجوء إلى التخطيط من أجل الوصول إلى التوازن المطلوب، ولكن الأمر المهم هنا هو باختيار التخطيط الملائم الذي يأخذ جميع الأبعاد بعين الاعتبار، إذ يعتبر الإنسان وانتشاره المكاني العنصر الأهم بالنسبة للموارد البشرية، والماء والغذاء والأرض مجتمعة بمثابة العنصر الأهم في جانب الموارد الطبيعية، ومن هنا فإنَّ التخطيط الصحيح والناجح هو الذي يستطيع إيجاد توازن بين المسألتين، فهما تمثلان كفتي الميزان الواحد المتوازن.

ولن يحقق التخطيط المستخدم التوازن المطلوب بين الجانبين، إلَّا بالاستناد إلى مرتكزين اثنين هما:[2]

أ- مواءمة النمو السُّكاني كمّا وتوزيعاً مع المتاح من الموارد، مع العمل المستمر لتطوير المتاح من الموارد.

ب- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وذلك بعدم حدوث أي استغلال جائر للموارد المتاحة ولاسيما في جانب الموارد غير المتجددة منها.

---

[1] **جمال الدين لعويسات** "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية" دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، 2000 ، ص:17.

[2] **نبيل عماري** "ملامح العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية: الماء والغذاء والأرض" مجلة السكان والتنمية، العدد الثالث 1996، ص127.

ثانيا: الدَّخل الحقيقي وأسعار الغذاء

يُعد دخل المستهلك العامل المحدد للسُّلوك والقدرة الشرائية للمستهلك، ولذلك فإنَّه من غير المتوقع حصول المستهلك على الغذاء المطلوب بغير دخل، كتعبير عن القدرة الشرائية والاستهلاكية للمستهلكين، إلَّا إذا كان ذلك عن طريق الهبات.

ولا يعني حجم الدخل بعزلة عن المستوى السعري شيئاً، فيعتبر السعر القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع. وفي فهمنا لاعتبارات الأمن الغذائي نستطيع القول بأنَّ دخل الفرد في البلد **أ** والبالغ 500دولار شهرياً هو أعلى من دخل مثيله في البلد **ب** والبالغ 450دولار، إلَّا إذا ارتبط ذلك بالأسعار، فإذا كانت أسعار المواد الغذائية في البلد **ب** أدنى منها في البلد **أ** فإنَّ مستوى المعيشة لمواطن البلد **ب** يمكن أن يكون أعلى من مستوى مثيله في البلد **أ** للسَّبب نفسه. ويمكن للسَّعر أن يكون حراً، أي أنَّه يخضع لعوامل السُّوق (العرض والطلب) وهذا ما يُعرف بآلية السُّوق.

ويُعتبر سعر السُّوق سعراً حقيقياً ويُعبر عن الواقع الاقتصادي في جانبي العرض والطلب، إلَّا أنَّ سعر السُّوق يفتقر إلى الحس الاجتماعي، فالسعر الحر لا يميز بين الغني والفقير في السُّوق.

فإذا كان سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم الحمراء 500دينار فإنَّه يُباع لجميع المستهلكين في السُّوق غنيهم وفقيرهم بنفس السَّعر، وإذا لم يستطع الفقير شراء هذه السلعة بسعر السُّوق فإنَّه لا يمكنه شراؤه بأقل من ذلك ممَّا يُعرضه إلى الحرمان ممَّا ينعكس سلباً على الوضع والأمن الغذائيين في المجتمع. الأمر الذي دفع كثير من حكومات الدُّول الفقيرة للتدخل في السُّوق وتحديد أسعار المواد الغذائية لإتاحة الغذاء بالسعر المناسب لذوي الدخل المحدود.[1]

وكما للسَّعر الحر مآخذ فإنَّ لتحديد الأسعار مآخذ أخرى، من أهمها سوء استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية مما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي.

ثالثا: أوضاع الغذاء في الأسواق العالمية

أصبحت تقلبات أسعار الغذاء في السوق العالمي والارتفاع في أسعار الغذاء، والذي بلغ ذروته عام 2008م، خطرا يهدد الأمن الغذائي خاصة في الدول التي تعتمد أساسا على استيراد الغذاء. وكانت أسعار الغذاء بشكل عام قد انخفضت بعد أزمة الغذاء العالمية عام 2008م، ولكنها عاودت الارتفاع في أواخر عام2010م، وفقا لما تشير إليه مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء ، فقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة تقريرا يشير إلى ارتفاع أسعار القمح الدولية بما يتراوح بين 60 % ، 80 % منذ يوليو عام

[1] **محمد رفيق حمدان** "الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق" مرجع سبق ذكره، ص22، ص23.

2010م وارتفاع أسعار الذرة الصفراء بشكل مفاجئ أيضا بنسبة 40 %، وأسعار الأرز بنسبة 7% خلال الفترة من جويلية إلى سبتمبر 2010م، ويتوقع أن تواصل الأسعار الدولية حركتها التصاعدية عام 2011م، خصوصا بالنسبة لمحاصيل الذرة الصفراء وفول الصويا والقمح وقد يتأثر محصول الأرز بحركة الارتفاع في الأسعار للمحاصيل الأخرى[1].

والارتفاع الحاد في أسعار الغذاء يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات من الغذاء، مما يعني زيادة الفجوة الغذائية وارتفاع تكلفة استيراد الغذاء . ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFAO، فإنه من الممكن أن تصل فواتير استيراد الغذاء الدولية نحو تريليون دولار خلال عام 2010م، مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية بالمقارنة مع عام 2011م. [2] وتراجع الإمدادات من الغذاء راجع إلى تقلبات المناخ والسياسات من قبل الدول المصدرة والتقلبات في أسواق العملات ، كما يتوقع هبوط أرصدة الحبوب الرئيسية بحدة ، وتحث المنظمة على زيادة الإنتاج لإعادة تكوين المخزون حيث تتجه أرصدة الحبوب العالمية إلى الانكماش بنسبة 7% حيث هبطت أرصدة الشعير بنسبة 35% والذرة الصفراء 12% والقمح 10%. وقد نبه تقرير " توقعات الأغذية " للمنظمة إلى أهمية زيادة إنتاج الحبوب الرئيسية بكميات ضخمة بغرض تلبية احتياجات الطلب والاستهلاك وإعادة تكوين الاحتياطات العالمية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي في الدُّول العربية

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية كالخضروات والأسماك، ورغم تحقيق زيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى، إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الارتفاع، واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب، و63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر. وقد شكلت هذه السلع حوالي 76%من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007م.[3]

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية، تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية

[1] Fao 2010.

[2] **د . كوثر مصطفى شغراب**: "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الخامسة والعشرون _ العدد الرابع والسبعون _ رجب 1432 هـ _ جوان 2011 م، ص110.

[3] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل العاشر، ص171.

لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب الدول العربية. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي.

أولا: الموارد الزَّراعية في الدُّول العربية

يلعب القطاع الزَّراعي دوراً هاماً في الاقتصاديات العربية، نظراً لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل لنسبة غير قليلة من السُّكان، ولما يوفره من فرص عمل، إذ يستوعب القطاع الزراعي نحو ربع حجم القوى العاملة الإجمالية، مما يجعله مصدراً رئيسياً لدخل حوالي 40% من السُّكان، إلى جانب تلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج. وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدُّول العربية، ومن أهمها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وارتفاع قيمة العجز الغذائي العربي. وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 5.4% في عام 2008م، في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي إلى حوالي 319 دولار.

1- الأراضي الزَّراعية: بلغت مساحة الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي في الدُّول العربية، حوالي 70.8 مليون هكتار في عام 2007م، مثلت نحو 36% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة وحوالي 5% من إجمالي مساحة الدول العربية. ويعود ذلك إلى محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى التقلبات المناخية وانحسار الأمطار وانتشار الجفاف وتدهور خصائص التربة، حيث تتركز الأملاح وبصفة خاصة في الطبقات السطحية نتيجة التبخر الشديد. وقد انخفضت مساحة الأراضي الزراعية المطرية بنسبة 4.4% نظراً لانحسار الأمطار وتذبذبها خلال عام 2007م، وقد تركز الانخفاض في عدد من الدُّول العربية الزراعية مثل المغرب وتونس وسورية والجزائر بنسب تراوحت بين 4% و6%.[1]

وسجلت مساحة الأراضي المروية هي الأخرى انخفاضاً بنسبة 3% في عام 2007م، نظراً لتراجع مساحة الأراضي المروية في كل من مصر والعراق والمغرب والسعودية بنسب تراوحت بين 2% و12%، وقد مثلت مساحة الأراضي التي تركت دون استغلال (الأراضي البور) حوالي 30.4 % من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية في عام 2007م، ويرجع عدم استغلال هذه الأراضي لشح الموارد المائية أو تركها لاستعادة قدرتها على الإنتاج. (الملحق (4-1)).

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص41.

بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة حوالي 12% من مساحة الأراضي المستغلة زراعياً، حيث ازدادت مساحة تلك الأراضي بنسبة1.9% في عام2007م. وقد تفاوتت نسبة الزيادة في مساحة الأراضي من دولة إلى أخرى، إذ تراوحت بين 2% و7 % في السُّودان وتونس ومصر. وفي المقابل، سجلت مساحة الأراضي الزراعية المستديمة انخفاضاً في كل من الأردن والمغرب والجزائر تراوحت بين0.5%و 3%، في حين لم يطرأ أي تغيير على مساحة الأراضي الزراعية المستديمة في الدُّول العربية الأخرى.[1]

2- المراعي: لم تسجل مساحة المراعي الطبيعية في الدُّول العربية أي زيادة تذكر في عام 2007م، إذ بقيت في حدود 480.8 مليون هكتار. ويعود ثبات مساحة المراعي إلى انخفاض معدلات الأمطار في الدول التي لديها موارد رعوية، بالإضافة إلى الرعي الجائر والمبكر وقلع الشجيرات العلفية. ونتيجة لذلك، فإنَّ حوالي 70% من مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية تعتبر في حالة فقيرة ومتدهورة. ويقع القسم الأكبر من المراعي الطبيعية في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتحديداً بين خطي الأمطار 50-200 ملم/السنة في البيئة المتوسطية وبين 50 – 400ملم/السنة في البيئة المدارية. كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (1/4): المساحة الرعوية في الدُّول العربية في عام 2007م

المنطقة	المساحة الإجمالية (مليون هكتار)	مساحة المراعي (مليون هكتار)	نصيب المنطقة من المراعي (%)
المشرق العربي (1)	72.0	13.3	2.8
المغرب العربي (2)	605.4	87.6	18.2
المنطقة الوسطى (3)	416.9	165.5	34.4
شبة الجزيرة العربية (4)	297.8	214.4	44.6
المجموع	**1,392.1**	**480.8**	**100.0**

(1) الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان.

(2) تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا وموريتانيا.

(3) جيبوتي، السُّودان، الصومال ومصر.

(4) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

وتمثل المساحة الرعوية في منطقة المشرق العربي حوالي 2.8% من مساحة المراعي الإجمالية، مقابل 18.2% في منطقة المغرب العربي و 34.4% في المنطقة الوسطى. وتتركز المساحة المتبقية والبالغ نسبتها 44.6% في منطقة شبه الجزيرة العربية. وتساهم المراعي في توفير نحو 60% من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية، وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية مثل السُّودان والعراق حيث تصل إلى حوالي 85%.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص41.

وتكمن أهمية المراعي الطبيعية، بمساهمتها في توفير العلف للقطعان الرعوية من الثروة الحيوانية.
وتواجه المراعي بعض المعوقات تتمثل في سوء الرعاية والرعي الجائر وعدم تنظيم استغلالها مما ساهم في انخفاض الكثافة الرعوية وتدهور معدلات الاستفادة منها. ولعل المراعي الطبيعية، بصفة عامة، وتلك الواقعة في المناطق الجافة، بصفة خاصة، هي من أكثر المصادر الطبيعية التي تعرضت خلال العقود الماضية إلى تدهور شديد بسبب سوء الاستغلال الذي أدى إلى إزالة الغطاء النباتي الطبيعي، وانجراف التربة وتحول مساحات شاسعة من المراعي إلى أراضي جدباء فقدت كل مقومات الإنتاج. وقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لوقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية وتنميتها وإرساء أسس تنمية مستدامة، إذ نفذت برامج متعددة لهذا الغرض. وواجهت هذه البرامج صعوبات لها صلة بالسياسات المتبعة، والقوانين والتشريعات السارية المفعول، وأيضاً بملكية الأراضي وضعف القدرات الفنية والموارد المالية المخصصة.[1]

3- الغابات: تفتقر معظم الدُّول العربية لوجود الغابات فيها، نظراً لوقوع معظمها في المناطق الجافة وشبه الجافة، وثمة اهتمام متزايد في الدُّول العربية بدور الغابات ووظائفها المتعددة في المجالات الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبارها عنصراً حيوياً ومكملاً ومتكاملاً مع النشاط الزراعي والتنمية الريفية بمفهومها الشامل، ويأتي دور الغابات البيئي في المقدمة في المنطقة العربية التي تتعرض لخطر التصحر، إلى جانب مساهمة الغابات في تثبيت التربة وتحسين بنيتها وإغنائها بالمواد العضوية. وتأوي الغابات، وبخاصة الاستوائية منها، المجمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات القيمة الحيوية البالغة الأهمية في تحسين المحاصيل المزروعة. وقد تراجعت مساحة الغابات في الدُّول العربية بنسبة 0.1% في عام2007م، لتبلغ 93.2 مليون هكتار تمثل حوالي 6.7% من المساحة الإجمالية للدُّول العربية. ويتركز حوالي 95 % من الغابات في ست دول عربية هي السودان الذي يستحوذ على78% من مساحة الغابات في الدُّول العربية، تليه الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن.

وتتعرض الغابات في الدُّول العربية لانتهاكات عديدة كالاستغلال التجاري الجائر، وغياب الإرشاد، وعدم تحديد الغابات ورعايتها، وزيادة انجراف الأراضي إلى جانب الجفاف وعدم وجود خطط وطنية لاستغلالها وتطويرها بصفة مستديمة مما ساهم في انحسار مساحاتها في بعض الدُّول العربية كالسُّودان. ويبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات في الدُّول العربية حوالي 1.3% من مساحة الغابات الإجمالية، ويعتبر هذا معدلاً مرتفعاً بالمقارنة مع المعدلات العالمية التي لا تتجاوز 0.2% سنوياً.[2]

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

[2] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص43.

وفي إطار سعي الدُّول العربية لوقف تدهور الغابات والأراضي الرعوية وتنميتها، فقد تركزت جهودها على تنفيذ برامج متعددة لهذا الغرض شملت خطط التوعية في الوسط الريفي، لوقف التعدي على المراعي والغابات، وتشجيع زراعة الأصناف ذات الإنتاجية المرتفعة التي تتكيف مع الظروف البيئية، وتنظيم استغلال المراعي والغابات، ومنع الرعي في مراحل الزراعة والتشجير. إلا أن تلك الجهود والبرامج واجهتها معوقات ترتبط بالسياسات المطبقة، والقوانين والتشريعات القائمة، إلى جانب النزاع على ملكية الأراضي وضعف القدرات الفنية وبرامج الإرشاد الزراعي.

ثانيا: الموارد المائية

تقع الدُّول العربية ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، إذ تعتبر من المناطق ذات الموارد المائية الشحيحة بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم، من حيث نصيب وحدة المساحة أو من حيث نصيب الفرد منها. وتتوزع الموارد المائية في الدُّول العربية بين المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوفي، الذي يتجدد بكميات قليلة سنوياً وتقدر جميعها بحوالي 338 مليار م^3 في السنة، بالإضافة إلى كميات الموارد المائية غير التقليدية، وهي مياه التحلية والتنقية والتي تقدر بحوالي 10.6 مليار م^3 في السنة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4–2): نصيب المناطق البيئية في الدول العربية من الأمطار السنوية

المنطقة	مليار م^3 /السنة	نصيب المنطقة من الأمطار (%)
المشرق العربي	178	7.8
المغرب العربي	588	25.8
المنطقة الوسطى	1,305	57.2
شبة الجزيرة العربية	211	9.2
المجموع	**2,282**	**100.0**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري 2006م.

تشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة، حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار في الدول العربية حوالي 2.822 مليار م^3 في السنة، ويتصف هطول الأمطار في الدول العربية بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عرضة للجفاف، إلى جانب ارتفاع نسبة الفاقد من هذه الأمطار بسبب التبخر، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي 80% الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي. ويتلقى حوالي ثلثي مساحة الدُّول العربية هطولاً مطرياً يبلغ حوالي 100 ملم في السنة، وتقدر كمياته بنحو 327 مليار م^3 في السنة، بينما يتلقى حوالي 15% من إجمالي مساحة الدول العربية معدلات مطرية تتراوح بين 100 ملم و300 ملم في السنة، ويقدر حجمها بحوالي440 مليار م^3 بما يعادل

حوالي 19% من هطول الأمطار. أمَّا ما تبقى من المساحة فيتلقى أمطاراً تزيد عن300 ملم في السنة ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي 1515 مليار م^3 في السنة، أي حوالي ثلثي الوارد المائي المطري.

ويبين توزيع الأمطار على المناطق البيئية في الدُّول العربية أن المنطقة الوسطى تحظى بأكبر نسبة من إجمالي الهطول المطري في الدُّول العربية، بينما تحصل منطقة المشرق العربي على أقلها.[1]

وتتسم كفاءة استخدامات الموارد المائية في الدُّول العربية، بانخفاض مستوياتها، إذ لا تتجاوز الكميات المستخدمة سنوياً من الموارد المائية 50% بينما يذهب الباقي هدراً، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لزيادة الكميات المتاحة للأغراض الزراعية كبناء السُّدود والخزانات وقنوات الرَّي وحفر الآبار. ويعتبر الرَّي السطحي التقليدي العامل الأساسي في انخفاض كفاءة استخدام المياه في الزَّراعة، إلى جانب تدني مستويات التشغيل والصيانة لمنشآت الرَّي.

ثالثا: الموارد البشرية في القطاع الزراعي

بلغت نسبة السُّكان الزراعيين حوالي 27.8 % من إجمالي عدد السُّكان في الدُّول العربية في عام 2007م، مقارنة بنحو 32.3% في عام 2000م، ويعود هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الخدمات الأساسية، وانخفاض مستوى المعيشة في الريف، وعدم توفر فرص عمل كافية. وقد شكلت العمالة الزراعية حوالي 25.4% من العمالة الكلية في الدول العربية، في عام 2007م، مقارنة مع حوالي 31.8% في عام2000م، نتيجة نزوح العمالة من هذا النشاط نظراً لتدني مستوى الأجور، وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية. وتتفاوت نسبة المشتغلين في الزراعة إلى عدد العمالة الكلية من دولة إلى أخرى. فقد بلغت هذه النسبة في جيبوتي 75.2% في عام 2007م، وفي موريتانيا 52%، وفي السودان44.1% ، وفي المغرب 37.5%، وتراوحت بين 31% و22% في كل من مصر وعمان واليمن والجزائر. وجاءت نسبة العاملين الزراعيين دون 20% من العمالة الكلية في بقية الدول العربية في عام2007م، (الملحق (4-2)).

وعلى صعيد حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي، فقد ارتفعت في الدول العربية بنسبة 7.6% في عام 2007م، لتصل إلى 3,602 دولار. وتتفاوت هذه الحصة بشكل كبير بين الدول العربية، فقد بلغ أعلاها في لبنان بواقع 55,410دولار في عام ،2007 نظراً لانخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، والتوسع في استخدام المكننة الزراعية ووسائل الإنتاج الزراعي الحديثة. وتراوحت حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي بين 1.977دولار، و8.879 دولار في كل من المغرب والسودان ومصر والعراق والجزائر وتونس وسورية.

[1] الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص45.

وترتفع هذه الحصة في دول، مجلس التعاون الخليجي حيث تراوحت بين 1.867 دولار في عمان، و17,326 دولار في السعودية في عام 2007م، بينما بلغت 17.414 دولار في ليبيا. وقد جاءت حصة العامل الزراعي من الناتج في القطاع الزراعي بين 101 دولار و5.757 دولار في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة نسبياً، مثل جيبوتي وموريتانيا واليمن والأردن. وترجع أسباب انخفاض حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية ذات كثافة الموارد الزراعية كالمغرب ومصر والعراق والسودان إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع نظراً لتدني استخدام المكننة الحديثة في النشاطات الإنتاجية الزراعية المختلفة، (الملحق (4-3)).

إضافة إلى العوامل المحددة للطلب على الغذاء السابقة الذكر؛ هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإنتاج الزراعي في الدول العربية، نذكر منها: الأوضاع السياسية، زيادة مستويات الرطوبة، الفياضانات، الجليد، الصقيع، غزو الجراد، الجفاف، والكوارث الطبيعية.

من خلال ما سبق عرضه؛ يمكن القول أن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة، يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي العربي، وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي.

المطلب الثالث: تطور فجوة الأمن الغذائي في الدُّول العربية

ظل العالم العربي يعتبر منطقة اكتفاء ذاتي في كثير من السلع الغذائية حتى بداية السبعينات من القرن العشرين، أما بعد منتصف السبعينات فقد تضاعف الطلب على الغذاء نتيجة تضاعف أعداد السكان، مؤدياً إلى العجز الغذائي واتساع فجوة الغذاء، فبرزت أهمية قضايا الأمن الغذائي في ضوء توجهات العالم الاقتصادية والسياسية الحالية، وتغير أنظمة التجارة المترافقة مع اتفاقية الشراكة الأوربية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وأصبح الآن تحقيق الأمن الغذائي هو الهدف الاستراتيجي الرئيسي في المنطقة. [1]

أولا: تطور الإنتاج والاستهلاك لأهم السَّلع الغذائية الأساسية

أدى زيادة استخدام التقنيات الزراعية المتطورة، في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة إلى نتائج ايجابية ملموسة في القطاع الزراعي خصوصا على صعيد معدلات الإنتاج والإنتاجية لبعض المحاصيل في الزراعة المروية كالخضار والفواكه والمحاصيل السكرية.

[1] **سميرة الزغبي** " أوضاع الأمن الغذائي في سورية" ورقة عمل رقم،17 المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق2006، ص1.

1- تطور الإنتاج الغذائي في الدُّول العربية: يبين التحليل التالي لكميات الإنتاج من السلع الغذائية، وأهم السلع التي تشكل الفجوة الغذائية:

أ- الإنتاج النباتي: سجل الإنتاج النباتي في الدُّول العربية نمواً بنسبة 5.5% في عام 2008م، نظراً لزيادة المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب بنسبة 9.1%، التي تشغل حوالي ثلثي المساحة المحصولية الإجمالية للدول العربية. كما يعود هذا التحسن إلى الظروف المناخية المواتية وبوجه خاص في دول المغرب العربي، وارتفاع معدلات سقوط الأمطار وانتظامها.

وتدل تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2008م، أن إنتاج معظم محاصيل الحبوب قد سجل زيادة بالمقارنة مع العام السابق حيث زاد إنتاجها بنسبة 11.1%. وقد سجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 15.3% نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 8% وتحسن مستوى الغلة بنسبة 6.8%، حيث انحصرت تلك الزيادة في عدد من الدول العربية المنتجة للقمح مثل المغرب وسورية وتونس. كما حقق إنتاج الشعير زيادة بنسبة17.1%، وسجلت المحاصيل الأخرى تطورات متباينة في عام2008م، (الملحق (4-4))، والشكل(4-1).

الشكل رقم (4-2): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000م و2008م.

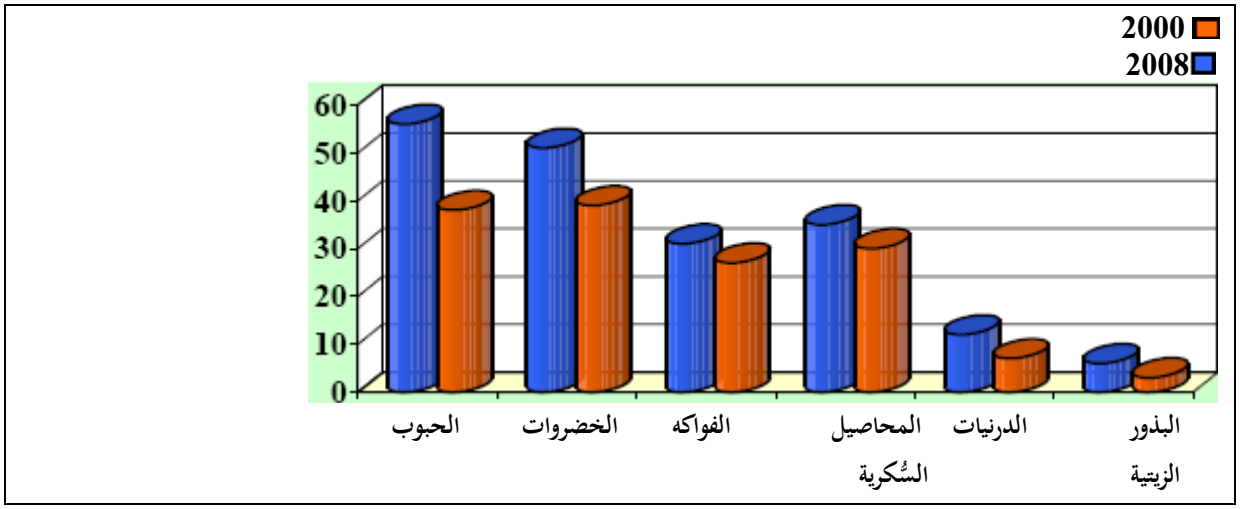

المصدر: الملحق (4-4)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

وقد جاءت نسب النمو الجيدة في إنتاج بعض المجموعات المحصولية، نتيجة لتحسن الغلة في إطار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق مستويات مقبولة للأمن الغذائي، وذلك بالتركيز على التوسع الرأسي باستخدام التقنيات المتطورة والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من بحوث تطبيقية وإرشاد. ويعتبر تقلب وعدم استقرار الإنتاج الزراعي في الدُّول العربية، وبالتالي عدم استقرار دخل العامل الزراعي، حافزاً قوياً للاستفادة من ثورة التقنية الحيوية في مجال ابتكار واستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية وقادرة على تحمل ظروف الجفاف السائد في المنطقة العربية إلى جانب الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية.

ب- الإنتاج الحيواني: تتصف تربية الحيوانات في الدُّول العربية بالتنوع، حيث تتواجد النظم التقليدية (الرعوية) التي تتلاءم مع الحيازات الزراعية الفلاحية التقليدية الصغيرة الواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج اقتصادية بارزة، أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء والبيض. وتساهم تربية الحيوانات في زيادة فرص التشغيل المفيد وبوجه خاص للنساء في الريف وفي تخفيف البطالة الموسمية والمقنعة، وتجعل من النشاط الزراعي أكثر انتظاماً وأقل موسمية وأوفر دخلاً.[1]

وقد حقق الإنتاج الحيواني في الدول العربية نمواً بلغت نسبته 2% في عام 2008م. وسجلت معظم المنتجات الحيوانية تطورات ايجابية في عام 2008م، حيث ازدادت أعداد الأبقار والجاموس بنسبة 1.1%، والأغنام والماعز بنسبة 2%. ويعود هذا التحسن إلى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب انتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية، وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الزراعي في هذا المجال. ومن جانب آخر سجلت المنتجات الحيوانية زيادة تراوحت بين 0.8% في اللحوم و5% في الألبان. وفي المقابل، انخفض إنتاج البيض بنسبة 4.6% نظراً لتراجع إنتاج الدُّول العربية المنتجة الرئيسية بسبب تفشي مرض أنفلونزا الطيور مما اضطر العديد منها إلى التخلص من أعداد كبيرة من الطيور تجنباً لانتشار المرض واستيطانه في المنطقة العربية، (الملحق (4-5)).

ج- الإنتاج السمكي: تتميز الدُّول العربية بموقعها الذي يزخر بالموارد السمكية الغنية، وتتسم مصادر الإنتاج السمكي في الدُّول العربية بالتعدد حيث السواحل البحرية والأنهار.[2] وقد ازداد الإنتاج السمكي في الدول العربية بنسبة 5.4% في عام2008م، ليصل إلى حوالي 3.6 مليون طن. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 70% من الطاقة الإنتاجية الممكنة، وحوالي45% من حجم المخزون. وتبلغ حصة الصيد البحري حوالي 85% من إجمالي الإنتاج في الدول العربية، مقابل 15% للصيد النهري والاستزراع.

ويتفاوت الإنتاج السمكي من دولة عربية إلى أخرى، ولكنه يتركز في مصر والمغرب وموريتانيا. وقد بلغت حصة مصر27% من الإنتاج السمكي العربي في عام 2008م، والمغرب23.2%، وموريتانيا 19%. وقد بلغت حصة إقليم المحيط الأطلسي حوالي 42% من الإنتاج السمكي العربي في عام 2008م، تلته

---

[1] لاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص47.

[2] ويبلغ طول السواحل البحرية العربية حوالي22.4 ألف كيلومتر تتواجد ضمن أربعة أقاليم هي المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر العرب، والبحر الأحمر والمحيط الهندي.

يشمل إقليم المحيط الأطلسي المغرب وموريتانيا، وإقليم البحر الأبيض المتوسط مصر وليبيا وتونس والجزائر، ويضم إقليم الخليج العربي وبحر العرب الإمارات والبحرين والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت واليمن. أما إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي فيضم الأردن وجيبوتي والسودان والصومال.

حصة إقليم البحر الأبيض المتوسط بحوالي 36%، في حين بلغت حصة إقليم الخليج العربي وبحر العرب وإقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي حوالي 19% و3% على التوالي. وبالرغم من الزيادة التي تحققت في الإنتاج السمكي العربي إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في خمس دول عربية تراوح بين 2.3% في الإمارات و19.8% في السعودية. (الملحق (4-6)).

وتبرز عدة معوقات تحد من إحداث تطوير كبير في الإنتاج السمكي، يتمثل أهمها في استمرار الاعتماد على أساليب الصيد التقليدية غير الحديثة، وضعف القدرات الفنية للكوادر العاملة في القطاع، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للصيادين، وضعف حجم الاستثمار العام والخاص في هذا النشاط، وضعف مرافق الخدمات التسويقية. وهناك مجالات واسعة لتعظيم الاستفادة والاستغلال الأمثل لهذا المورد من خلال تطوير تقنيات الصيد البحري، وتطوير أنشطة محطات البحوث لإدخال أصناف تتكيف مع الظروف البيئية وذات إنتاجية مرتفعة، إلى جانب توفير القروض الميسرة للصيادين، وإقامة البنية التحتية الضرورية من مخازن التبريد والتخزين والتغليف والتعليب.[1]

2- تطور الاستهلاك: يمثل استهلاك السلع الغذائية وإشباع رغبات المستهلكين الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والإنتاجية، كما يمثل إحدى المكونات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي.

ويعتبر الاستهلاك الغذائي؛ من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية نسبياً لتأثرها بمعدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى جانب تأثرها بتطورات مستويات المعيشة ومستويات الدخول.

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حال تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي. بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الاعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية.

وقد ارتفع إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2007، من حوالي 37.6 مليون طن إلى حوالي 50.1 مليون طن، وبمعدل سنوي قدره 4.1 %، في حين ارتفع الاستهلاك من حوالي 84 مليون طن إلى حوالي 102 مليون طن بمعدل سنوي قدره 3%، وبالتالي، ارتفعت نسبة الاكتفاء في الحبوب من 44.8%، إلى 48.9% خلال هذه الفترة، بسبب تجاوز معدل النمو في الإنتاج معدل النمو في الاستهلاك. غير أن قيمة الفجوة قد زادت بمعدل أعلى وذلك بسبب زيادة الأسعار العالمية بمعدلات أكبر من النسب المعتادة. حيث

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص48.

ازداد إنتاج القمح من حوالي 16.8 مليون طن إلى حوالي 22.9 مليون طن خلال الفترة 2000 –2007، وارتفع الاستهلاك منه من 35.4 مليون طن إلى 48 مليون طن، واتسعت الفجوة من 18.5 مليون طن إلى 25 مليون طن، وبمعدلات نمو متقاربة بلغت 4.5% للإنتاج والاستهلاك والفجوة، مما أدى إلى المحافظة على مستوى الاكتفاء من القمح في حدود 47.5%. كما ارتفع إنتاج الشعير من 2.8 مليون طن إلى 4.4 مليون طن خلال الفترة نفسها بمعدل نمو بلغ 6.6%، وازداد الاستهلاك من11.2 مليون طن إلى 14.9 مليون طن بمعدل نمو مقداره 4%، مما أدى إلى زيادة نسبة الاكتفاء من حوالي 25% إلى 28.9%، (الملحق (4-7)).

ثانيا: التجارة الخارجية لأهم السلع الغذائية الأساسية

يبين التحليل التالي تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية ومؤشرات الطلب على الأغذية:[1]

1- التجارة الزراعية العربية: ارتفعت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية، من حوالي 3.7 مليار دولار إلى حوالي 10.1 مليار دولار خلال الفترة 2000م-2007م، وبمعدل نمو سنوي قدره 15.4%. وقد ارتفعت كمية صادرات الخضروات والبطاطس والفاكهة والأسماك بمعدل سنوي بلغ حوالي 12.4%، و10.4%، و4.2% و3.9% على التوالي خلال نفس الفترة، كما بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الصادرات من هذه السلع 20.2% و14.4% و7.2 و19.1% على التوالي، ويتضح من ذلك زيادة قيمة الصادرات من هذه السلع بنسب أكبر من الزيادة في كمياتها، بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية خلال الفترة ذاتها، وتنامي الطلب على هذه السلع. وتشير كمية صادرات الحبوب والسكر الخام والزيوت النباتية واللحوم والألبان في عام 2007م، إلى تواضع كمية الصادرات من هذه السلع، وتدني مساهمتها في تقليص الفجوة الغذائية، مقابل زيادة الاستيراد منها من حيث الكمية والقيمة. كما يتبين أن بعض السلع كالحبوب والدقيق زادت قيمة صادراتها عن زيادة كمياتها، وذلك لأن معظم صادراتها هي من سلع إعادة التصدير.

وقد ارتفعت قيمة واردات هذه السلع من 18.5 مليار دولار إلى 34.2 مليار دولار، خلال الفترة 2000م-2007م، أي بمعدل نمو سنوي 9.2%، وارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 7.9 مليار دولار إلى حوالي 13.4 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 7.8 %، كما زادت قيمة واردات السكر بمعدل سنوي مقداره 16.3%، والزيوت النباتية بمعدل سنوي قدره 8.3%، واللحوم بحوالي 9.8%، والألبان بحوالي 12% خلال نفس الفترة .ويتبين من ذلك أن نسبة الزيادة في قيمة الواردات من هذه السلع تفوق نسبة الزيادة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل العاشر، ص174.

في كمياتها بأكثر من الضعف، ويؤشر ذلك إلى أن الزيادة في كميات الإنتاج ساهمت في تقليص كمية الواردات وأدى ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة قيمة الواردات من هذه السلع بنسبة أكبر.

2- رصيد الميزان التجاري: حققت كم من تونس وموريتانيا والسودان فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، وتفاوت العجز التجاري الزراعي بين باقي الدول العربية، إذ بلغ 7,524 مليون دولار في السعودية، وحوالي 4,775 مليون دولار في الجزائر، ونحو 2,114 مليون دولار في الإمارات، وحوالي 1,713 مليون في العراق. وتراوح هذا العجز بين 53 مليون دولار و1,297 مليون دولار في الدول العربية الأخرى. وقد شكل العجز التجاري الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي 48.3% من إجمالي العجز التجاري الزراعي العربي في عام2005م.

ثالثا: نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية ومؤشر الاعتماد على استيراد الأغذية

حقق الإنتاج الزراعي نمواً بنسبة 2% في عام 2007م، في حين ارتفع الطلب على السلع الزراعية بنسبة 5.5%. وقد أدى هذا التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية، إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب.

1- الاكتفاء الذاتي الغذائي: الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الدُّول العربية، يغلب عليه صفة التذبذب، فقد أدَّى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية في عام 2007م، إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب،[1] إذ انخفضت نسبة الاكتفاء منها من 54.9% في عام2006م إلى حوالي 47.8% في عام 2007م، نظراً لانخفاض الإنتاج منها بنسبة 14.5%.[2]

[1] **سميح مسعود** "تحديات التنمية العربية" الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2010، ص75.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثالث، ص53.

جدول رقم (4–3): نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي لعامي 2006م و2007م

السلعة	نسبة الاكتفاء %		السلعة	نسبة الاكتفاء %	
	2006	2007		2006	2007
الحبوب	54.9	47.9	الزيوت	28.6	37.9
(القمح)	57.3	46.8	الخضروات	101.4	101.8
(الشعير)	39.4	29.7	الفواكه	97.3	96.4
(الأرز)	74.1	73.4	اللحوم	81.0	80.1
البطاطس	100.7	99.2	الألبان	69.8	69.8
السكر	30.6	29.3	البيض	95.5	96.2
البقوليات	59.0	64.9	الأسماك	102.8	104.9

المصدر: الملحق (4–7)

ومن بين مجموعة الحبوب، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء في القمح من 57.3% إلى 46.8% خلال نفس الفترة، والشعير من 39.4% إلى 29.7%، نظراً لانخفاض الإنتاج منه وتزايد الطلب عليه كعلف حيواني جراء التوسع في إقامة مشاريع الثروة الحيوانية.

وفي المقابل؛ سجلت مجموعات أخرى زيادة في نسب الاكتفاء الذاتي، وفي مقدمتها البقوليات والزيوت، بينما سجلت مجموعات أخرى مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالفواكه والبيض والبطاطس. أما الأسماك والخضروات، فقد استمرت في تحقيق اكتفاء ذاتي، وارتفعت قيمة الفائض فيهما في عام2007م.

2- تطور قيمة الفجوة الغذائية والتوقعات المستقبلية: تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)، إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال العقد القادم وبنسب متفاوتة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو. حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة، وإذا استمرت معدلات الزيادة هذه، فإن الفجوة قد تصل إلى معدلات مرتفعة. ففي عام 1990 كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8 مليار دولار، ارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000م، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005، وقبل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً. كما بلغت حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007، وازدادت بنحو 40% في عام 2008 مقارنة بعام 2005، وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7% خلال الفترة 1990-2000م، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8% خلال الفترة 2000–2007م.(الملحق 8/4).

إنَّ مسار التنمية الزراعية العربية؛ ينذر بمزيد من الاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين الاحتياجات من السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت، ويتوقع أن تزداد الفجوة اتساعاً من حيث قيمتها أو كمياتها. ويتمثل محور تطوير الإنتاج الزراعي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ووضع خطط مشتركة لإقامة المشروعات الزراعية المشتركة في مجال مستلزمات الإنتاج

الزراعي والتطوير التقني، وتعزيز التكامل الزراعي العربي بما ينسجم مع اقتصاد السوق وتحرير التجارة للاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

يتضح مما سبق، أن الدُّول العربية لازالت تواجه عجزاً في معظم السلع الغذائية وبصفة خاصة الحبوب على الرغم من الجهود الإنمائية المبذولة لتطوير أداء القطاع الزراعي. ولازال يغلب على القطاع الزراعي ضعف الأداء العام بمعايير الكفاءة الإنتاجية ومستويات استخدام التقنيات الحديثة.

وتتمثل المعالجة الفاعلة لهذه الأوضاع في زيادة الاستثمارات في مجالات البحث والتطوير، واستخدام أساليب الري الحديث والتقنيات الزراعية، وتطوير الموارد الأرضية، وتشجيع إنشاء المشاريع الزراعية وتفعيل دور آليات السوق والتنافسية، وتعظيم دور القطاع الخاص في الأنشطة المشروعات الإنتاجية والتسويقية، والاهتمام باعتبارات التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية من التدهور، وتطوير وتعديل التشريعات المرتبطة بالأراضي الزراعية والمياه والمحميات.

المبحث الثالث:

العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدُّول العربية

وصلت أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى حد حرج، يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وذلك راجع لعدة عوامل، منها ما هو مرتبط بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية والبيئية، ومنها ما هو مرتبط بالعوامل البشرية والتكنولوجيا الزراعية، إضافة إلى محدودية الاستثمارات في المجال الزراعي.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث من الدراسة، وفق التحليل التالي:

المطلب الأول: العوامل الطبيعية (المتعلقة بالموارد الزراعية)

تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية، في آفاق التوسع في المساحة المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي.

ولقد أدَّى النمو السُّكاني ونمو الثروة الحيوانية والتقلبات المناخية المتلاحقة، إلى انفراط التوازن بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، حيث طغى العمران على بعض الأراضي الزراعية الخصبة وامتدت الزراعة إلى المناطق الهامشية واختل النظام الرعوي، مما أدَّى إلى تدهور التربة وتعريتها وامتداد التصحر. كما أدَّى قطع الأشجار والغابات للأغراض الزراعية والطاقة إلى فقدان خصوبة التربة وانجرافها وتدهور إنتاجيتها، وهي مسائل متداخلة مع إدارة المياه والتربة.[1]

أولا:الموارد المائية

تمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية، وهي أكثر عناصرها ندرة، وهناك عدة إمكانيات لزيادة الموارد المائية وهذا بإتباع ما يلي: [2]

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 الفصل الثالث

[2] أنظر: – **حبيقة لويس** "معالجة مشكلة المياه في المنطقة العربية"، الأهرام الاقتصادي، العدد1565-1999، ص47.

– **رانية ثابت الدروبي** " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 – العدد الأول، 2008، ص300.

– القيام بتحلية مياه البحر، وتعتبر منطقة الخليج العربي أكبر المستخدمين لهذه الطريقة في العالم، وتعتبر عملية تحلية المياه لاستعمالها في الري مكلفة جداً، وهذا يتطلب مسايرة أحدث التكنولوجيات في هذا المجال من أجل تقليل التكلفة.

– الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها، للتخفيف من المخاطر الصحيّة والبيئية، وإعادة استخدام النفايات الصناعية بعد معالجتها.

– الزيادة من المشاريع المائية (إنشاء السُّدود، الخزَّانات..)، التي تعد من مشاريع البنية الأساسية ذات التكلفة العالية والمردودية التي لا تظهر إلا في الأجل الطويل، إذ تدّل التجارب العالمية أن انجاز مثل هذه المشاريع بدءًا من التصميم إلى التمويل والتنفيذ، يأخذ مابين 5 و10 سنوات.

- تسعير المياه يوافق تكلفة التوزيع الحقيقية من أجل التقليل من هدر المياه التي تستعمل أحيانا في زراعة محاصيل تحتاج إلى مياه كثيرة في مناطق شحيحة المياه .
- استخدام الهندسة الوراثية في مجال استنباط أصناف جديدة، وسلالات زراعية أقل استهلاكاً للمياه، أو أصناف جديدة مقاومة للملوحة والجفاف المميزين لأغلب مناطق العالم، كما استطاعت البحوث تغيير طباع النبات ليصبح قابل أن يروى بماء البحر، كما توفر المحاصيل مبكرة النضج كمية من المياه تتراوح بين 15-20%.[1]

إنَّ مستقبل المياه في الدُّول العربية؛ ينذر بخطر كبير في مجال الزراعة لأنها تستهلك 89% من جملة الموارد المائية السطحية العربية المتاحة لاستخدامات المياه، لأن غالبية المنابع المائية العربية الرئيسية تقع في دول غير عربية، وليست لها سيطرة كاملة عليها،[2] وهو الأمر الذي يزيد من حدة المشاكل المائية، ويساعد على ظهور خلافات اقتصادية وسياسية خطيرة حول توزيع الموارد المائية إقليمياً، قد يؤدي إلى نزاعات وحروب في المستقبل.

– تسوية النزاعات المائية مع دول الجوار: على الدول العربية أن تحافظ على مواردها المائية المشتركة مع الدول الجوار، وإثبات حقوقها عالميا، خاصة حقوق كل من سوريا و العراق في نهري الفرات ودجلة النابعين

[1] **مجدي محمود عيسى** " دور الهندسة الوراثية في التنمية الزراعية وحل مشكلة الغذاء"، مجلة الخفجي، شركة الزيت العربية المحدودة، السعودية، ديسمبر 1996/جانفي 1997، ص38.

[2] يبدأ مسار نهر النيل من منبعه عند بحيرة فيكتوريا الواقعة بوسط القارة الإفريقية ثم يتجه شمالاً إلى البحر الأبيض المتوسط، ويمر مساره بعشرة دول افريقية يطلق عليها دول حوض النيل.

ومن جانب آخر ينبع نهر الفرات من تركيا، ومنها يدخل الأراضي السورية، ومن ثم يدخل العراق، ويتوسع ليشكل الأهوار وسط جنوب العراق، ويتحد معه في العراق نهر دجلة ويشكلان شط العرب الذي يبلغ طوله 180 كيلومتراً، ويصب فيه نهر الكارون من إيران، ومياه من هور الحويزة، الذي يعد نهر الكرخة القادم أيضا من إيران المغذي الرئيسي له، علماً بأنَّ نهر دجلة ينبع أيضا من مرتفعات تركي الجنوبية.

من تركيا، التي أضرت بهما بمشاريعها في هضبة الأناضول، وحقوق مصر والسودان في نهر النيل النابع من إثيوبيا، وكذا أطماع " إسرائيل" في لبنان و الجولان، ويتطلب تسوية مشكلة المياه مايلي:

* حل الخلاف بين سوريا و العراق من جهة و تركيا من جهة ثانية، وهذا عن طريق سعي الدول العربية لإقناع تركيا بأهمية تسوية مشكلة المياه، وتقديم حوافز لشركات الاستثمار التركية، وتطوير التعاون الاقتصادي العربي التركي في المجالات التجارية والأنشطة المصرفية، خاصة بعد فشل محاولات تركيا للانضمام للإتحاد الأوروبي من ناحية، ومعاناتها من مشكلة إيجاد مخرج لتصريف المياه التي تزيد عن حاجة الأراضي الزراعية، وخصوصاً مياه الصرف والتي لا يمكن حلّها إلا بالاتفاق مع سوريا وإلا واجهت مشكل تملّح الأراضي الزراعية وارتفاع منسوب المياه الجوفية .[1]

* التنسيق والتعاون بين الدول العربية لمواجهة الأطماع الإسرائيلية في لبنان وسوريا ومؤامراتها للتأثير على إثيوبيا كي تخرق الاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام مياه النيل.

ثانيا: الأراضي الزراعية

تشكل الموارد الأرضية، المورد الأساسي الثاني بعد المياه في تحقيق الإنتاج الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية الغذائية، وبخاصة إذا توافرت المياه التي تعمل على تحويل الأراضي المطرية إلى أراضي مروية، وبالتالي يزداد الإنتاج الزراعي، وخاصة الغذائي منه، نتيجة ارتفاع الغلال في الأراضي المروية مقارنة بالأراضي المطرية.[2]

وتعتمد جهود تحسين الإنتاج الزراعي؛ على كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ووفرة المياه.

ويتطلب التوسع الزراعي استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى،[3]

وقد أدَّت الظروف المناخية غير المواتية في بعض الدول العربية في عام 2006، إلى انخفاض إنتاج أهم المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة، وفي المقابل سجلت المحاصيل السكرية والشعير والأرز والخضراوات والفواكه زيادات في الإنتاج، وتمثل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2005م حوالي 36% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وبالنسبة للإنتاج الحيواني، فقد حصلت زيادات في إنتاج اللحوم

---

[1] **المنصور عبد العزيز شحاذة** "نحو إستراتيجية مائية عربية" الأهرام الاقتصادي، العدد1565-1999، ص50.

[2] **محمود الأشرم** "التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008م، ص175.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007 الفصل العاشر، ص181.

والألبان والبيض والأسماك، نتيجة تحسين مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وبرامج التحسين الوراثي.

ثالثا: أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية

تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف، وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار وشدة الرياح، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي 2,500ملم/السنة، في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85% من الأمطار في المناطق الجرداء، وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة، والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2-3 ملم في السنة، كما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10 و200 طن/ هكتار/ سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250طن/هكتار/ سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي.

المطلب الثاني: العوامل البشرية والتكنولوجيا الزراعية

تتمثل أهم هذه العوامل في: العمالة الزراعية، الفقر الريفي، والتكنولوجيا الزراعية.

أولا: العمالة الزراعية

تتسم العمالة الزراعية في الدول العربية بتدني مستويات أجورها بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح دخل العامل الزراعي في بعض الدول العربية بين 25% و30% من دخل العامل في القطاعات الأخرى. كما تتصف تلك العمالة بارتفاع مستوى البطالة المقنعة وبوجه خاص في الزراعة المطرية. بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية لكل عامل. وقد بلغت حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية في 2005 حوالي 2.143 دولار، أي بمعدل نمو بلغ2.9%، متراجعة عن نسب نموها في الأعوام السابقة، كما بلغت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية خلال العام حوالي 0.22%.

وترجع أسباب انخفاض حصة العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية ذات كثافة الموارد الزراعية كالمغرب ومصر والعراق والسودان إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع نظراً لتدني استخدام المكننة الحديثة في النشاطات الإنتاجية الزراعية المختلفة.

وفيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية الزراعية، وهي حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة العمالة2007. غير أن الكفاءة الاقتصادية – الزراعية في العمالة الكلية فقد بقي مستواها ثابتاً عند 0.24 خلال الفترة 2004 الزراعية تتفاوت بشكل ملموس من دولة عربية إلى أخرى.[1]

1- الهجرة من الريف: تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر، أهم التحديات التي تواجه خطط وبرامج تطوير الزراعة العربية في الوقت الحاضر، لما يترتب على ذلك من نقص في عدد القوى العاملة الزراعية الماهرة، وبالتالي ارتفاع أجور العمالة الزراعية المتوفرة وبوجه خاص في موسم ذروة النشاط الزراعي، وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الاستثمار في القطاع . وتكمن أسباب ذلك في ارتفاع الأجور في المناطق الحضرية، حيث تتوفر فرص العمل المجزي في القطاعات الأخرى، هذا إلى جانب التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بين الريف والحضر حيث لا تتجاوز نسبة السكان الريفيين الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 50%، ونحو 30% في مجال الصرف الصحي، وحوالي 60% في مجال الرعاية الصحية. ويعتبر إيقاف الهجرة من الريف إلى الحضر والحد من نموها ضرورة ملحة للقطاعين الريفي والحضري على حد سواء. ويمكن معالجة ذلك من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة والمتكاملة والقادرة على تنمية الريف وتطويره، وتوفير فرص العمل اللازمة، وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في الريف من شبكات الري والصرف والطرق، وتوفير منشآت التخزين والتوزيع، والمنشآت اللازمة في ميادين مياه الشرب والتعليم والصحة، ونشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية والمحلية، ووضع وتنفيذ برامج تأهيل المرأة الريفية، وإشراك المجتمعات الريفية المحلية في كافة مراحل خطط وبرامج التنمية الريفية.

2- الوضع الراهن للمرأة الريفية: تتميز الدول العربية ذات الطابع الزراعي، والتي لا زالت الزراعة فيها مهنة رئيسية، باستقطاب نسبة عالية من النساء العاملات في الريف (80%)، إذ أن سبل عيش المرأة الريفية في تلك الدول مرتبط بالنشاط الزراعي، حيث تنخرط النساء الريفيات في مهن وحرف إنتاجية وأنشطة اقتصادية مختلفة، وتمتهن الغالبية العظمى منهن النشاط الزراعي المكثف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو تمتهن الزراعة الموسمية البسيطة والرعي، فيما يسمى بالتجمعات البدوية. ووفقاً لتقسيم الأدوار الاجتماعية تعمل المرأة في النشاط الزراعي بأجر، أو بدون أجر في الزراعة العائلية، وفي الاقتصاد المعيشي في معظم الريف، وغالباً لا تعمل المرأة خارج الأسرة.

يتميز العمل في النشاط الزراعي في الدول العربية الزراعية، بهيمنة المزارع العائلية، مما يسهل مساهمة النساء وعملهن في هذه المزارع بكونهن مساعدات عائلية، بينما لا ينطبق هذا الوضع على 37% من

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 الفصل الثالث، ص46.

الذكور النشطين في الوسط الريفي. ولا تشكل نسبة النساء اللواتي يأخذن أجوراً على عملهن سوى 5% من مجموع الناشطات في الوسط الريفي، إذ أن الغالبية الساحقة من النساء يعتبرن إسهاماتهن في المزارع العائلية، وفي صناعة المنتجات التقليدية، سواء من أجل الاستعمال الأسري أو لغرض التسويق جزءاً لا يتجزأ من دورهن ومسؤوليتهن في رعاية الأسرة والأطفال، وبالتالي لا يعتبرن ذلك نشاطاً اقتصادياً.

ومسؤوليات المرأة الريفية ودورها في مناطق مختلفة من الدول العربية، يتنامى كلما صغرت الحيازة المزرعية للأسرة وانخفض دخلها، حيث تسهم بدور أكبر في العمل العائلي غير مدفوع الأجر.

كما يتعاظم الدور الاقتصادي للمرأة الريفية، بعد الهجرة الداخلية والخارجية لكثير من الرجال بحثاً عن فرص زيادة الدخل، تاركين مسؤولية العمل المزرعي والأسرة للمرأة، إذ تتحمل عبء اتخاذ القرارات المزرعية والأسرية، والتعامل مع مجتمع القرية للبيع والشراء والتسويق.

وتبلغ نسبة النساء الريفيات العاملات في الزراعة إلى النساء العاملات في جميع الأنشطة في ست دول عربية هي سورية، اليمن، مصر، المغرب، السودان وتونس حوالي 60%.[1]

ثانيا: الفقر الريفي في الدول العربية

بلغ عدد الفقراء في 12 دولة عربية حوالي 88 مليون نسمة في عام 2004، أي حوالي 37.2% من إجمالي عدد سكان تلك الدول، منهم حوالي 59% يعيشون في المناطق الريفية، يمثلون حوالي 42.0% من إجمالي سكان الريف. ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل دخل (دولار واحد يومياً) في بعض الدول العربية كمتوسط للفترة 1995-2000م، تبلغ أقصاها بنحو 26 من عدد السكان في موريتانيا، وأدناها بأقل من 2% من عدد السكان في كل من الأردن وتونس والجزائر. وخلال الفترة نفسها بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الدخل بمعدل (دولارين في اليوم) أقصاها في موريتانيا بنسبة 63% من عدد السكان، وأدناها في تونس بنسبة 7% من عدد السكان. ويندرج في فئة الفقراء في معظم الدول العربية المزارعون الذين لا يملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول، وينتشر الفقر وسط الأسر الزراعية التي ترأسها نساء، والأميين والمتسربين من المدارس، والبدو والرعاة الذين يعيشون في المناطق المتدهورة بيئياً.

وتتعدد أسباب الفقر الريفي اعتماداً على الظروف السائدة في كل دولة، ومن أهم هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، والكوارث الطبيعية. ويتركز الفقر في الدول العربية في المناطق الريفية وتتفاوت كثافة الفقر الريفي من دولة إلى أخرى، إذ لا تتجاوز نسبة فقراء الريف إلى مجموع الفقراء في الدولة في كل من جيبوتي والأردن وتونس 33%،

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

وتتراوح تلك النسبة بين 34% و67% في كل من الجزائر ومصر والمغرب، بينما تزيد تلك النسبة عن 67% في كل من الصومال والسودان وسورية واليمن وفلسطين. [1]

وتتلخص محاور توجهات الحد من الفقر الريفي في الدول العربية، في التنمية الزراعية والتنمية البشرية، وتنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر، ويعتبر محور التنمية الزراعية حجر الأساس في بناء الاقتصاد الريفي وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم، وتنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، والعمل على دعم البنى التحتية من خدمات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال بالمناطق الريفية، وإصلاح شبكات الري، وإمداد المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم، وإمدادهم بمدخلات الإنتاج، وتنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد، وتزويد المزارعين بالتقانات الحديثة بأسعار مدعومة، وإعطاء المرأة الريفية حقوقها الكاملة في ممارسة العمل الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة.

ثالثا: التكنولوجيا الزراعية والأسمدة الكيماوية

وذلك باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار بزراعة الأنسجة، وتقنيات نظم المكافحة الكيماوية والبيولوجية التي تتناسب والظروف البيئية الزراعية العربية، وتقنيات استخدام المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية وحدة الأرض والمياه، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة، ونظم الزراعة الحديثة مثل الزراعات المحمية والزراعات الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاذ للأسواق التصديرية.

وضعف هذه التقنيات النظم ومحدودية استخدامها في الدول العربية، يؤدي إلى محدودية الانتاج، خصوصا على صعيد معدلات الانتاج لبعض المحاصيل الزراعية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009.

المطلب الثالث: العراقيل المتعلقة بالخدمات المساندة للقطاع الزراعي

تعاني معظم الدول العربية من نقص الهياكل القاعدية بشكل متفاوت في بعض الدول العربية مثل الصومال، موريتانيا والسودان، ويقل حدته في دول أخرى كما هو الحل في دول الخليج.

ويمثل القصور الشديد في هذه البنى الأساسية، عقبات في سبيل تطوير القطاع الزراعي، بحيث في بعض الدول العربية مثلا، تتسم موانئها بنقص التجهيزات الضرورية، وتنقصها الطرقات السليمة، وتنعدم حركة المواصلات في موسم الشتاء في السودان و الصومال. بالإضافة إلى مشكلات أخرى تعيق القطاع الزراعي، وهي مشكلات التخزين بسبب عدم توفر الطاقات التخزينية للمحاصيل الزراعية، وأيضا تتميز بعض الدول العربية بالتخلف وعدم توفر الصناعة الزراعية، إلى جانب ذلك، تعتبر المعوقات المالية من أصعب ما يواجه القطاع الزراعي، ولاسيما تلك المتعلقة بانخفاض نسبة الاستثمارات في الزراعة، وكذا ضعف معدل التكوين الرأسمالي في المجال الزراعي، وما قد ينجر عنه انخفاض في معدلات النمو، فضلا على محدودية العائد المالي للمزارع وعدم تمكينه من الحصول على التقنيات الزراعية المتطورة. وأيضا، نقص الائتمان الزراعي الذي يتيح للمزارع استعمال مستلزمات الإنتاج المتطورة.

أولا: المعوقات التي تواجه التسويق الزراعي

لا تتناسب السياسات الحكومية في معظم البلاد العربية، مع الأهمية المحورية للزراعة ولتطوير المنافذ التسويقية لها، والمشكلة الأساسية تكمن في استمرار افتقار السياسات الاقتصادية في البلاد العربية عموما، إلى البرامج التي تراعي أهمية العمليات الإنتاجية بحد ذاتها. ولا يزالا التسويق الزراعي يحتاج إلى الكثير من الاهتمام الحكومي لإزالة العقبات التي تواجه القطاع الخاص. [1]

وتتسم المسالك التسويقية في معظم الدول العربية، بانخفاض الكفاءة وتفتقر إلى حد كبير إلى وجود مؤسسات منظمة لعمليات توفير و تبادل المعلومات التسويقية، بالإضافة إلى أن ضعف شبكات المواصلات يعرقل أنظمة التوزيع ويضاعف أيضا من التكلفة النهائية.

وهناك تفاوت كبيرة في مستوى الخدمات التسويقية في البلد الواحد. فقي مصر تفتقر الأسواق القريبة من مراكز الإنتاج، إلى خدمات التبريد فيما تمتاز الأسواق المركزية للجملة في كل من القاهرة والإسكندرية، بتطويرها وارتباطها بشبكة جيدة من الطرق السريعة. والوضع الأفضل من ذلك في الأردن وسوريا حيث توجد مضلات متحركة في الحقول لجمع المحصول وللفرز الأولي قبل النقل إلى التعبئة. ومع

[1] **مي دمشقية سرحال** "السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007، ص128.

ذلك توجد تقديرات تشير إلى أن خسائر عمليات ما بعد الحصاد للفاكهة والخضار في الأردن تصل إلى حوالي 30% سنويا.

وهناك ضعف واضح في وسائل تخزين الحبوب في عدد من البلدان العربية، ولا تقتصر نتائج ذلك على خسارة كميات من الغذاء فحسب، بل تؤدي أيضا إلى إضاعة الموارد التي جرى استخدامها لإنتاج الغذاء، والتي كان يمكن أن تستخدم لإنتاج منتجات غذائية أخرى أو لإنتاج محاصيل مخصصة للتصدير. وكذلك الأمر بالنسبة إلى محاصيل التصدير مثل الفواكه التي تمتاز بالحساسية تجاه رداءة أنظمة المعالجة والنقل وتخسر بسبب ذلك الكثير من قيمتها وقدرتها على المنافسة.

والواقع أن الهدر والضياع يمكن أن يصل إلى نسب كبيرة من الإنتاج لأنه يحدث في مختلف المراحل مثلما هو الحال بالنسبة للحبوب، حيث يسجل في كل من الحصاد اليدوي ولدى التجفيف الحقلي ولدى النقل وعند الذر وفي التجفيف والتخزين والطحن، وكل ذلك يمثل هدراً في المواد الغذائية وضياعا في الجهد البشري المبذول، وفي الموارد المستخدمة من أجل الإنتاج . وتتفاوت البلدان العربية في مستويات الهدر بالنسبة للحبوب وترتفع خصوصا في من مصر والسودان و سوريا.

أما بنسبة إلى خدمات الفرز والتدريج، فهي تكاد تنعدم في اليمن كما أنها غير منتشرة في الكويت، بينما توفر مثل هذه الخدمات في ليبيا و سوريا والمغرب وبشكل نسبي في لبنان.

وتعد خدمات التعبئة والتغذية، ضعيفة في اليمن والعراق وإلى حد ما في الأردن، بينما الوضع أفضل في كل من المغرب وسوريا حيث أصبحت تؤدى آليا. وثمة نقص كبير في التخزين المبرد في كل من لبنان والعراق وليبيا والجزائر. وهذا النوع من التخزين ضروري جدا لخدمة المنتجات المصدرة إلى الخارج. وهناك مشروع رائع في الأردن تضمن إنشاء مخازن مبردة كافية للتسويق المحلي كما تضمن وحدة للتبريد في مطار عمان مخصص لخدمات الشحن الجوي.

والمشكلة الرئيسية هي في الارتفاع الكبير في كلفة الإنتاج، وفي هوامش الكلفة المتكبدة بسبب الافتقار إلى المرافق والبنى التحتية المناسبة، وغياب دور الدولة في توفير الدعم المناسب الذي يعوض عن ذلك، مثل أسعار الكهرباء والمحروقات والمياه والتكاليف الصحية للعمال وغيرها من الخدمات العامة.

ويمثل غياب التمويل المناسب عقبة أساسية للقطاع الخاص، وعلى مؤسسات التمويل أن تطور خدمات متخصصة في مجال توفير القرض والتسهيلات اللازمة.

والمشكلة الأساسية التي تواجه تسويق الإنتاج في الأسواق العربية، هي الارتفاع الكبير في تكاليف النقل، لأسباب ترتبط بشكل أساسي بضعف البنى التحتية، وتخلف المراقبة الحدودية والتعقيدات على المعابر خصوصا ما يتصل **بالعراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**.[1]

فالدول العربية تعتمد في الوقت الحاضر، على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاتها من الغذاء، وهنا تنبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بهذا الوضع:

– أن التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية يعكس أهمية السلع الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها، أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة إلا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.

– طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية، وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق، والتحكم في أسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة.

– ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء، بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية، وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانيا: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي

تعتبر حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات، ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها، فالزراعة الحديثة، ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة. إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

[1] أ. **مي دمشقية سرحال** "السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007، ص128، 129، 130.

ثالثا:محدودية نتائج سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة، من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها، ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه ضرورة إستراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير القطاع الزراعي. وقد بُذلت جهود لا يستهان بها في هذا الخصوص وأُسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:[1]

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي، وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية، وتدني إنتاجية النشاط البحثي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي، واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

[1] **مي دمشقية سرحال** "السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية" مرجع سبق ذكره، ص.130.

نتائج الفصل الرابع:

يتضح من العرض السابق؛ أنَّ الأمن الغذائي يعتبر من التحديات الرئيسية في الدول العربية، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية، وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، ولقد تزايدت أهمية الأمن الغذائي العربي بصورة كبيرة منذ ظهور الأزمة الغذائية العالمية في عام 2007، وبلغت ذروتها في عام 2008، حيث أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وشح الواردات منها.

وأن الفجوة الغذائية في الدول العربية التي بلغت مستويات حرجة، هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب وتباطؤ الإنتاج.

ورغم ما يعانيه الوطن العربي من مشكلة غذائية آخذة في الاتساع، فإنه يملك من المقومات والإمكانات الموضوعية ما يكفيه ليس فقط لسد حاجياته من الغذاء فحسب، بل لتحقيق فائض يصدره إلى العالم الخارجي.

إن التفاعل بين ندرة الموارد الزراعية (المياه والأراضي الصالحة للزراعة)، وبين وفرة النفط وعوائده في الوطن العربي، يشكل أحد المرتكزات الأساسية التي تحدد مستقبل التكامل الاقتصادي العربي. وقد أصبح جليا على الدول العربية أن لا تعمل فقط على تجاوز الأزمات الظرفية وقصيرة المدى، وإنما هي مطالبة باتخاذ مواقف حاسمة وإستراتيجية، تتمثل في دمج قواها في قوة واحدة حقيقية تمكنها من بناء كتلة اقتصادية فاعلة في عصر التكتلات، تضمن استغلال وحماية مواردها بشكل أفضل لضمان مستوى معيشة وكرامة أفضل لمواطنيها، وتضمن توفير الحاجيات الغذائية العربية محليا، للتحرر من التبعية الغذائية وما ينجر عنها من ضغوطات سياسية واقتصادية.

كذلك لابد من الإشارة في هذا السياق؛ إلى سبب على جانب كبير من الأهمية، يتصل بفشل العمل العربي المشترك في مجال الزراعة، إذ أثر استفحال التشتت العربي على عدم تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي التي طرحت في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، والتي تجعل من السودان بإمكاناته الزراعية الضخمة "سلة للغذاء العربي" لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير أعلى حد ممكن من الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الأساسية، بما يساعد على تخفيف الاعتماد الزائد على الأسواق الخارجية.

وللأسف لم تتوفر الإرادة السياسية القادرة على تحقيق هذا الطموح، حيث اتجهت الدول العربية نحو الاهتمام بالمشاريع القطرية على حساب المشاريع المشتركة، في إطار إمكاناتها المحدودة من حيث الأراضي والمياه، مما أدى إلى زيادة اتساع الفجوة الغذائية، وتدهور القدرات الزراعية العربية.

ومن الواضح؛ أن مجرد تعداد الأسباب الكثيرة السابق ذكرها، والتي أدت إلى اختلال القطاع الزراعي العربي، يكشف عن ضخامة الحلول المطلوبة من الدول العربية للتخفيف حدة العجز الغذائي العربي، بكل تحدياته وانعكاساته والفجوة الغذائية التي يفرزها.

وهذا ما سيكون موضوع بحث في الفصل الموالي من الدراسة.

الفصل الخامس:

استراتيجيات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل منظمة التجارة العالمية والتغيرات الدُّولية

تمهيد:

استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية؛ على اهتمام كبير على مستوى الأقطار العربية، في السنوات الأخيرة، ولكن تباينت النتائج من قطر لآخر، بل وفي نفس القطر على امتداد الربع الأخير من القرن العشرين، لأسباب كثيرة لعل الاستقرار السياسي كان أهمها.[1]

ويتعرض هذا الفصل من الدراسة؛ لأحد التحديات الكبرى التي تواجه النظام الاقتصادي العربي خاصة في جانبه الغذائي، فترصد اتفاقية منظمة التجارة العالمية وجولاتها المختلفة، وما انبثق عن ذلك من فرص وما نجم عنه من مخاوف تتعلق بالأمن الغذائي العربي.

فما هي الاستعدادات الحالية والمستقبلية التي تقوم الهيئات والمنظمات العربية لمواجهة مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي؟

وكيف يمكن للدُّول العربية تجنب الآثار السلبية للاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العربي، وتعظيم الاستفادة منها؟

إنَّ الإجابة على هذه الأسئلة تستدعي منا دراسة العناصر المبينة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي على الصَّعيد العربي؛

المبحث الثاني: أثر اتفاقيات الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

المبحث الثالث: الإجراءات والسياسات المقترحة للحد من الآثار السلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وتعظيم الاستفادة منها

المبحث الرابع: الأمن الغذائي وتحديات نتائج "الربيع العربي"

وذلك وفق التحليل الموالي:

[1] **محمد السيد عبد السلام** "الأمن الغذائي للوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة 1998، ص43.

المبحث الأول:

سياسات الأمن الغذائي على الصَّعيد العربي

يُعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة –وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية– أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي، بالإضافة إلى عدم نجاعة السَّياسات الزَّراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي.

ويقودنا فشل الجهود العربية في تأمين ما يحتاجه الوطن العربي من الغذاء، **إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية، التي تبنتها الدول العربية في الماضي؟.**

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: سياسة التنمية الزراعية المستدامة

استقطبت مسألة التنمية الزراعية والغذاء اهتماما كبيرا على مستوى الوطن العربي في الآونة الأخيرة، شمل الجانب النظري والانشغالات الأكاديمية، كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية.

وستتناول من خلال هذا المطلب؛ كل من هذه الأمور المحورية في ضوء الحاجة إلى سياسات زراعية تواكب التحديات وتركز على تحديد الاحتياجات الواقعة لتنميه الزَّراعة في الدُّول العربية والدور المرتقب للقطاع الخاص لرسم مستقبل واعد للزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا: مفاهيم أساسية في التنمية الزراعية المستدامة

يشير النمو الاقتصادي؛ إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية ".[1]

كما يمكن استخدام مصطلح التنمية للإشارة إلى كل الآثار المعقدة للنمو المراد أو الطارئ، كالتحولات في أصناف السلع المنتجة، طرق إنتاجها أو التحولات في هيكل التشغيل. إضافة إلى ذلك يمكن استخدامه للإشارة إلى التحولات في معدلات النمو السُّكاني، التجارة الخارجية، و التمدن...الخ، و في توزيع الرفاهية المادية".[2]

---

[1] أنظر: - "**إبراهيم العيسوي** "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها"، الطبعة الثالثة، دار الشروق2003، ص18.

- **د. مدحت القريشي** "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2007، ص124.

[2] **Everett E. HAGEN** "économie du développement", Paris, 1982, p:11.

والتنمية المستدامة؛ تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانيات الإنتاجية، فهي تركز على الموائمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، فهي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية.[1]

1- الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة: تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فحماية البيئة يعد مطلبا أساسيا لتدعيم حقوق الإنسان، في الحياة الكريمة و التمتع بالصحة التي تأتي من خلال الحق في التنمية.

وللتنمية المستدامة عناصر رئيسية تتضمن الآتي: [2]

- الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية؛
- اندماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية؛
- الحق في التنمية، والتوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة؛
- تحميل المتسبب في التلوث بنفقات التلوث.

وفي هذا الخصوص لا أحد يُنكر أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) من التدهور، والإبقاء عليها لاستخدامها من قبل الأجيال القادمة. وهذا ما عبَّرت عنه منظمة الأغذية والزراعة الدولية عندما عرفت مفهوم التنمية الزراعية المستدامة عام 1988م.

2- تعريف التنمية الزراعية المستدامة: هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.[3] إنَّ مثل هذه الإستراتيجية، يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه، كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع.

---

[1] د. **مدحت القريشي** "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات" مرجع سبق ذكره، ص128.

[2] أنظر: - **د.سحر قدوري الرفاعي** "التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007، ص25، ص26.

[3] **محمود الأشرم** "التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008م، ص26.

ثانيا: تأثير السياسات الزراعية على أوضاع الأمن الغذائي العربي

السَّياسات الزَّراعية؛ هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدولة، بموجب القوانين والتشريعات والبرامج، في سبيل توفير الغذاء وتحديد أنماط الحيازات الزراعية، وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل. ويمكن تصنيف السياسات الزراعية عموما إلى خمسة أنواع من السياسات وهي؛ السياسات التمويلية، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية. وتؤثر مجمل هذه السياسات في أداء التجارة الزراعية، وفي مدى كفاءة أدائها، وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية كما في الأسواق الدولية.

إذ تعتبر الزراعة في الدول العربية، النشاط الاقتصادي الأكثر حساسية تجاه البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بانفتاح الاقتصاد العالمي، والتداعيات العميقة الأثر لكل من العولمة والتنافسية. فالظروف المناخية والبيئة الحرجة في المنطقة العربية تترافق مع ضعف واضح في الزراعة.

وقد عرفت السياسات الزراعية العربية مرحلتين متمايزتين، تتسم المرحة الأولى (1950 – 1970) بثنائية في التوجهات والخيارات الاقتصادية، بين السياسات الزراعية ذات التوجه الاشتراكي، والسياسات الزراعية ذات التوجه الليبرالي. أما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وخصوصا بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، والقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، وإلغاء الإعانات التي تقدم للأغذية الاستهلاكية.

1- السياسات الزراعية في البلدان العربية 1950م- 1970م: تميزت هذه المرحلة بالتباين في التوجهات، بين التوجه الاشتراكي، والتوجه الليبرالي:

أ – سياسات زراعية اشتراكية: لقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية العربية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على الأسس التالية:[1]

- تحديد سقف للملكية الزراعية.
- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك.
- توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون، ويؤدي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية الحديثة.

[1] أنظر: - **محمد محمد الأمين** " السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق " الجزيرة.نت: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm

- **د.خليل حسين** " السياسات الزراعية في الدول العربية "http://drkhalilhussein.blogspot.com/

* **النموذج المصري للإصلاح الزراعي**: قامت ثورة يونيو/جويلية 1952م في مصر، في ظروف كان الإقطاعيون يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة، ويعيش ثلثا سكان الريف المصري بلا أراضي ولا عمل. في ظل هذه الظروف تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي يحدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، ويوزع الفائض على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية ،كما بين أسس التعويض لمن تم الاستيلاء على بعض أراضيهم الزراعية، كما نظم العلاقة بين المالك والمستأجر وأنشأ التعاونيات الزراعية، وحددت حقوق العامل الزراعي. فتم تحديد الحد الأقصى للملكية والباقي يصادر مقابل تعويض.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الإصلاح الزراعي المصري، في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين، فإنه أدى إلى تفتيت الملكية وإلى إنشاء حيازات صغيرة، كانت السبب الأساسي لإعاقة التنمية الزراعية. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها، فقد ظلت مصلحة متبادلة ومتكافئة بعد أن كانت يسودها الطابع الإقطاعي. إلا أن ارتفاع قيمة المحاصيل الزراعية لدرجة تفوق القيمة الإيجارية التي ظلت مستقرة، أحدث أثرا سلبيا في هذه العلاقة.

ومن الآثار السلبية للإصلاح الزراعي تزايد تدخل الدولة وبشكل متزايد في القطاع الزراعي وفي كل مراحله. ومن أمثلة هذا التحكم سياسة سعر المحاصيل الزراعية ومستلزمات الإنتاج، ولقد تحكمت الدولة بصفة كاملة في القطن وقصب السكر وتحكمت بصفة جزئية في الأرز والفول السوداني. مما أدى إلى آثار سلبية، فتباينت أعباء المحاصيل والأنشطة الزراعية المختلفة وانعكس ذلك على إقبال المزارعين على زراعتها.

* **النموذج السوري للإصلاح الزراعي**: تم في 1951م تقديم مشروع قانون للإصلاح الزراعي في سوريا، يهدف إلى تحديد حد أقصى للملكية الزراعية، إلا أنه قوبل بالرفض من طرف البرلمان الذي يهيمن عليه كبار ملاك الأراضي الزراعية. وفي سنة 1958م تم إصدار أول قانون للإصلاح الزراعي يحدد الملكية ويعيد توزيع الأراضي على المزارعين. وتراوح الحد الأقصى للملكية الزراعية بحسب المناطق بين 15 و55 هكتارا من الأراضي المروية والبساتين، وبين 80 و300 هكتارا من الأراضي غير المروية. و استقرت نتائج هذا الإصلاح الزراعي إلى وجود قطاعين: أحدهما حديث نسبيا يعتمد على الاستثمارات الرأسمالية المكثفة، والآخر قطاع تقليدي يهدف إلى إنتاج الاحتياجات الأسرية. يضاف إلى ذلك أن الأراضي غير كافية لتعميمها على الفلاحين المستحقين بموجب قانون الإصلاح الزراعي. كما أن البلاد عانت من جفاف شديد أدى إلى عودة المزارعين وإلى هجرة حقولهم.

* **النموذج العراقي للإصلاح الزراعي**: صدر في العراق قانون للإصلاح الزراعي الأول سنة 1958م والثاني سنة 1970م. اشتمل قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1958م، على جملة من المسائل تتعلق بتحديد

الملكية والاستيلاء على ما جاوز الحد الأقصى، وتعويض المستولى منهم وشروط توزيع الأراضي وتكوين الجمعيات التعاونية، وتنظيم العلاقات الزراعية. إلا أن هذا القانون عرف مجموعة من الثغرات، من بينها أنه سمح لمالك الأرض حق اختيار الأراضي التي سيحتفظ بها. وأهمل القانون أيضا مكان سكن الفلاح المستفيد فكان أن وزعت أراض في الشمال على فلاحين في الجنوب. كما عرف هذا القانون مشاكل في تنفيذه. ونتيجة للانتقادات التي وُجهت إلى قانون الإصلاح الزراعي العراقي لسنة 1958م، وكذلك لعدم نجاحه في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين والإنتاجية الزراعية، فقد تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي سنة 1970م، ليسد الثغرات في قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958م، فأدخل جملة من الاعتبارات كخصوبة التربة وطرق الري ومعدل سقوط الأمطار ونوعية الزراعة، وبُعد الأرض وقربها من مراكز التسويق. إلا أن الدارسين للإصلاح الزراعي العراقي يعتبرون أنه فشل على مستويات عديدة:

- فشل سير التعاونيات الزراعية.
- فشل في رفع الإنتاجية الزراعية.
- فشل في تحسين أوضاع الفلاحين وتضييق الهوة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

* **النموذج الجزائري للإصلاح الزراعي**: قامت الجزائر غداة الاستقلال، بإصلاحين زراعيين:[1]

الإصلاح الزراعي الذي أقر الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال، أما الثاني فقد عرف بميثاق الثورة الزراعية الصادر سنة 1971م.[2]

وقد كان القاسم المشترك بين الإصلاحين الزراعيين، تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته. وقد اعتبر قانون الإصلاح الزراعي الأول، أن الأراضي المستولى عليها والأراضي التي تركها المستعمر الفرنسي، وكذلك المزارع التي لم تكن تحقق الكفاءة الاقتصادية، والأراضي التي كانت تستغل بطريقة غير شرعية، أملاكا للدولة. وتوزيع هذه المزارع على الفلاحين وهم يملكونها ملكاً استغلالياً لا ملك تصرف.

---

[1] **محمد محمد الأمين** " السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق "
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm.

[2] توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع القطاع الزراعي بالجزائر وعوامل الضعف والفشل التي اكتنفته، أنظر في هذا الصدد:

-**Slimane BADRANI**, L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU 1981.

-**Abderahmane HERSI**, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU 1981.

-**Christine CHAULET**, La terre, les frères et l'argent, OPU 1987.

-**Abdelatif BENACHENHOU**, Planification et développement en Algérie, OPU 1983.

-**Hocine TOULAIT**, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, OPU 1988.

-**M. Elyes MESLI**, Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne, Ed DAHLAB 1996.

وعلى خلاف الإصلاحات الزراعية في مصر وسوريا والعراق، فإنَّ تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية على أساس مقدار الدخل الصافي وليس على أساس المساحة المزروعة. وفي سنة 1971م تم إدخال متغيرات جديدة في تحديد الحد الأعلى للملكية الخاصة، بناءاً على اختلاف المناطق وطبيعة الأرض ومستوى التجهيز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة وحجم العائلة، إلا أن ما ميز هذا الإصلاح هو:

- ضآلة المستفيدين حتى عام 1975م، إذ لم يصل إلا إلى 87 ألف مستفيد. في حين كان يتوقع استفادة مليون.
- الهيمنة المستمرة لكبار الملاك الزراعيين، وقدرتهم على مراوغة الأجهزة الإدارية واستغلال نفوذهم فيها.
- بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية، مما أدى إلى فشلها.

وبالرغم من أن أهم أهداف السياسة الزراعية الجزائرية، تحديث القطاع الزراعي، وقد حققت نجاحا في زيادة استعمال الجرارات، واستخدام الأسمدة الكيماوية، لكن إذا ما نظرنا إلى هذا المستوى من التحديث من زاوية تأثيره على الإنتاجية الزراعية، فإنه لم يعط النتائج المرجوة منه.

وعلى العموم فإن السياسات الزراعية ذات الطابع الاشتراكي التي طبقت في مصر وسوريا والعراق والجزائر، لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج، ولا في تحديث القطاع الزراعي، ويرجع ذلك لأسباب منها:

- سوء الإدارة الذي تعاني منه مزارع الدولة والجمعيات التعاونية.
- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية على حساب أهداف الإصلاح الزراعي، إضافة إلى السياسات التسعيرية التي فرضتها الحكومات.

ب- الإصلاحات الزراعية ذات الطابع الليبرالي في البلدان العربية: اتسمت الإصلاحات الزراعية في البلدان العربية التي تنتهج نظاما ليبراليا، بتدخلات بسيطة على شكل حوافز للمستثمرين الذين تتطابق مشاريعهم مع أهداف الإصلاح الزراعي. وتتميز هذه الإصلاحات الزراعية الليبرالية عن الإصلاحات الزراعية الاشتراكية، بأنها لا تمارس نزع الملكية. وقد طبقت هذه الإصلاحات في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس.[1]

* **الإصلاحات الزراعية في المملكة العربية السعودية:** صدر في المملكة العربية السعودية نظام توزيع الأراضي سنة 1971م، وهو نظام يتميز بالعمل على تمليك الأرض لا على نزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيت الحيازات الكبرى. ونص القانون المنظم للأراضي بأن تقل المساحة

[1] **محمد محمد الأمين** " السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق "الجزيرة.نت:http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm

الموزعة عن خمسة هكتارات ولا تتجاوز 10هكتار في حالة التوزيع على الأفراد، و400هكتار في حالة التوزيع على الشركات. وقد وضعت خطة شاملة للتنمية الزراعية، تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج الزراعي، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتم القيام بمشاريع للري وأخرى للتدريب الآلي الزراعي، واستخدام التقنيات الحديثة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية مختصة في القروض الزراعية كالبنك الزراعي العربي السعودي. ورغم الجهود التي بذلتها المملكة للنهوض بالقطاع الزراعي فإن تنمية هذا القطاع ظلت تعاني من عدة معوقات، كالفارق الكبير بين ضخامة مشاريع الري والصرف من الناحية التقنية ومستوى وعي المزارعين، وعزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الزراعي واتجاهه إلى العمل في صناعة النفط.

أدت هذه العوامل مجتمعة، إلى تدني الإنتاج لقسم كبير من المحاصيل الزراعية كالحبوب، القمح، والأرز.

* **الإصلاحات الزراعية في الأردن:** يلعب القطاع الخاص في الأردن الدور الأساسي في الإنتاج الزراعي، وذلك انسجاماً مع النظام الاقتصادي الأردني الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية. إلا أن الدولة تتدخل في بعض الأحيان في النشاط الاقتصادي وفي حالة الأزمات. فلقد عملت على رسم السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي، فساعدت المزارعين على زيادة إنتاجهم فقدمت الدعم المالي والفني، ونفذت مشاريع للري، ووطنت البدو ودربتهم على الأعمال والأساليب الزراعية الحديثة. وأعطت هذه الجهود نتائج ملموسة في بعض المحاصيل، فيما لم يحرز بعضها الأخر تقدما على صعيد المردود أو على صعيد المساحات المزروعة. فإذا ما نظرنا إلى المردود الفعلي للحبوب مثلا فإننا نلاحظ تقلبات شديدة بين عام 1951م و1985م، فكان يرتفع تارة ارتفاعا كبيرا وتارة ينخفض إلى أدنى المستويات، وهذا ما يعكس عدم قدرة الدولة على تنمية هذا القطاع عن طريق سياساتها وتدخلاتها.

* **الإصلاحات الزراعية في تونس:** مر الإصلاح الزراعي في تونس بثلاث مراحل:

- إصلاحات 1956م-1957م: والتي تقضي بالتقسيم الجزئي للأراضي الجماعية، وتوزيعها إلى حيازات صغيرة.

- إصلاحات 1962م-1964م: والتي تهدف إلى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إيجاريه، تتراوح مساحتها ما بين 500 و1000 هكتار، وذلك لدفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

- إصلاحات ضمن الخطة الرباعية 1965م-1968م، وترى ضرورة تسيير الدولة لمجموع القطاع الزراعي بما في ذلك الملكيات الكبيرة التي هي في حوزة القطاع الخاص.

- قانون 1969م القاضي بإعادة أراضي كبار الملاكين إلى أصحابها.

وعلى العموم فإن نتائج السياسات الزراعية التي تم اتخاذها مخيبة للآمال لأسباب عديدة منها: عدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الجهاز التقني، فيض اليد العاملة وحدوث بطالة مقنعة، وانخفاض إنتاجية الملكيات الزراعية.

* **الإصلاحات الزراعية في المغرب:** تميز الإصلاح الزراعي في المغرب، بتركيزه على استخدام التقنيات وتحديث الزراعة أكثر من اهتمامه بالبني الزراعية. وقد عرف المغرب إصلاحات زراعية عديدة منها:

- إصلاحات 1957م؛ تهدف إلى تجميع القطع الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية واسعة من أجل استخدام المعدات الحديثة كالجرارات.

- إصلاحات 1960م؛ التي تمت إدارتها من طرف المكتب القومي للري، الذي عمل على إصلاح 120 ألف هكتار.

- إصلاح 1964م الذي يهدف إلى إصلاح الأراضي المسترجعة من الأوروبيين والمغاربة المتعاملين معهم.

- الخطة الثلاثية 1965م-1967م: مكنت هذه الخطة من توزيع 18000هكتار من الأراضي المروية، و150000 هكتار من الأراضي غير المروية.

2- السياسات الزراعية في الدول العربية بعد 1980م: بدأت الدول العربية اعتباراً من أوسط الثمانينات من القرن العشرين، في زيادة اهتمامها بالقطاع الزراعي، لاسيما من خلال تحديث التشريعات والقوانين الاستثمارية فيها. وتجلت التطورات المحدثة في تحقيق نجاحات محدودة في عدد من البلدان العربية، مثلما الحال في مصر حيث تم تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية في أصناف من القمح، كما اتخذت مجموعة من الإصلاحات التي تمثلت بإنهاء القيود على أنماط المحاصيل، وإلغاء التسليم الإجباري للمحاصيل بما فيه القمح والأرز وإلغاء منع وتقييد التسويق وإزالة التحكم بإنتاج الخبز، كما شهد الانتهاج الزراعي بإحراز تحسن نوعي في مستوى التصدير، أما الجزائر فقد انتهجت سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادراً على زيادة وتحسين الإنتاج على نحو يسمح له بتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية،[1] ومؤخراً قامت عدة دول عربية بانتهاج سياسات وبرامج لتطوير أوضاعها الزراعية وتمحورت السياسات المعتمدة على المجالات التالية:

[1] **زبيري رابح** "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص3.

الجدول رقم (1/5): نماذج من السياسات الزراعية العربية في مجال الأمن الغذائي بعد 1980

البلد	سياسات الأمن الغذائي	سياسات زيادة الإنتاج	سياسات توفير الغذاء	سياسات بناء المخزون الاستراتيجي	سياسات تمكين الحصول على الغذاء	سياسات الرقابة وحماية المستهلك	الخدمات الزراعية الأساسية
الجزائر		تزويد المزارعين بالتقنيات لتطوير الإنتاج وتحسين المعيشة الريفية.	الاستيراد لتغطية العجز وبناء مخزون.	تتولى الدولة سياسة المخزون الاستراتيجي.		إدارة الرقابة الغذائية.	برامج لتحديث الزراعة.
المغرب		تشجيع الاستثمار لتطوير وزيادة الإنتاج.	تحسين شبكات النقل البري والسكك الحديدية، والتحرير الاقتصادي.	القطاع العام بالتعاون مع القطاع الخاص	البرامج الاجتماعية لمحاربة الأمية والحد من الفقر.	الأجهزة الحكومية والجمعيات الوطنية.	معالجة ظاهرة الجفاف والإرشاد الزراعي والتمويل المخصص لتحسين كفاءة الري واستعمال البذور المحسنة وتجهيز القرى الفلاحية وتكثيف الإنتاج الحيواني
تونس			تجربة رائدة في التسويق، التعاون للألبان.			شبكة حماية ومراقبة الجودة .	ترشيد استخدام المياه، تخزين فوائض مواسم الطماطم والبطاطا
موريتانيا	برنامج الغذاء مقابل العمل وبرنامج لأمن الغذائية .	تشجيع الاستثمار لتنميه لإنتاج .	السعي إلى تطوير الإنتاج .	مرصد الرقابة لمفاوضة الأمن الغذائي، تهتم ببناء مخزن للطوارئ	مرصد الرقابة لمفوضية الأمن الغذائي تهتم ببناء مخزون للطوارئ		
الأردن	برنامج الأمن الغذائي المتكون من 18 مشروعا في مجالات المحاصيل الحقلية و البستانية و إدارة الموارد المائية والإنتاج الحيواني.	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية التي تضم 130 مشروعا.	برنامج خاص قيد الإعداد.	تراقب الدولة المخزون وفق مجموعة من الأسس والقوانين.	إجراء الدراسات وتنفيذ مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي .	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك.	الإرشاد الزراعي
سوريا	مشاريع التشجيع والغرس والتحرير والحزام الأخضر والتنمية المتكاملة في البادية ودعم صغار المزارعين	زيادة المحاصيل الإستراتيجية .	القطاع العام يتولى مهمة التوزيع بالأسعار الرسمية	القطاع العام يتولى مسؤولية المخزون الإستراتيجي	بذل الجهود لتحسين أوضاع المعيشة للمجموعات السكانية المعرضة للفقر	أجهزة الرقابة الحكومية والتنظيمات الشعبية	توفير محدود للقروض المالية
الإمارات		تشجيع المعارض و دعم المزارعين وتطوير التسويق والأبحاث	بجانب تشجيع الإنتاج، انتهاج سياسة حرة للاسترشاد			أجهزة الرقابة وحماية المستهلك.	دعم التسويق والأبحاث الزراعية
العراق		خطة التنمية الزراعية	البطاقة التموينية		إعادة ألاف		

		لزيادة الإنتاج والإنتاجية .	ودعم العلف وبيض التفقيس		المفصولين إلى العمل، وتوفير الفرص للعاطلين ورفع الرواتب		
عمان		زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي لتحسين الأمن الغذائي		مسؤولية الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي	الهيئة العامة للإعمال الخيرية تقدير مساعدات في شهر رمضان وحالات الطوارئ	أجهزة الرقابة وحماية المستهلك الحكومية ودور فاعل للبلديات	
قطر		توفير الخدمات الزراعية من توزيع البذرة والشتلات و المبيدات والخدمات الآلية والرعاية البيطرية .	الاستيراد في إطار السوق الحرة	لجنة المناقصات المركزية تتولى تخزين ربع الوارد السنوي .	دعم المواد التموينية و مراقبة الأسعار.	أجهزة الرقابة الحكومية	
مصر		إستراتيجية عام 2004 لزيادة العوائد المحصولية للحبوب والبروتين لتعزيز الكفاءة والإنتاجية .	التركيز على تعزيز الإنتاج والإنتاجية			الأجهزة الحكومية والتنظيمات الشعبية	زيادة الإنتاجية الزراعية
السودان	برنامج 2001 بدعم فاو برنامج 2003 بمنحة من ليبيا و برامج أخرى بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد	تعزين زيادة المساحة الزراعية لزيادة الإنتاج		تضع الدولة خطة بناء و توزيع المخزون. .	التوسع في إنشاء أوعية التخزين الحديثة والتوزيع المجاني على الفقراء	نضام للرقابة متعدد الجهات	توفير تمويل محدود والإرشاد الزراعي في مناطق الزراعة المطرية
لبنان						أجهزة الرقابة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والبلديات.	دعم محاصيل محدودة
اليمن	برنامج المساعدة الغذائية الفرنسية لتوفير3440طن من دقيق القمح	زيادة الإنتاج واستيراد الاحتياجات	تحرير قطاع التوزيع الذي صار مهمة القطاع الخاص		الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية	الأجهزة الحكومية	توفير قروض محدودة

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير حالة الزراعة في الأقطار العربية 2001، الخرطوم، ديسمبر2001.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2004، الخرطوم، يوليو/جويلية 2005.

يتبين من الجدول أعلاه؛ بأنَّ هناك جهودا جدية للاهتمام بالزراعة من خلال السياسات والخدمات المقدمة في أطرها، مع وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في هذا المجال. وفي بعض الحالات لا تعدو

الجهود المبذولة عن كونها محاولات متواضعة لتلطيف الأوضاع والالتفاف على المشاكل، أكثر منها سياسة تستهدف حل المشاكل وتحقيق تطوير نوعي ومستدام.[1]

ويقع الخلل الأساسي في مجالين هامين، أولهما غياب السياسات الزراعية الرامية إلى التحديث، ارتكازا على دور محوري للقطاع الخاص، وثانيهما عدم وجود سياسة عربية مشتركة لتحقيق نوع من التكامل الزراعي، بما يعزز الصادرات والتجارة العربية البينية، مع استمرار الفردية في التعاطي مع المسائل الزراعية، مما يحد عمليا من الاستفادة من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن تتيحها **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**.

وتمثل **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** مجالا رحباً لتوسيع الفرص أمام تنميه الزراعة في الدول العربية. ولكن يرتبط ذلك بمدى وجود سياسة عربية مشتركة، تستهدف تحقيق التنويع المطلوب في المنتجات الزراعية، للتوصل إلى نوع من التكامل وإزالة القيوم غير الجمركية التي ما تزال تحد كثيرا من الاستفادة من التقدم المحقق في تنفيذ المنطقة، وإزالة معوقات التسويق الفنية وترشيد سياسات الدعم وتنسيقها وتوجيهها إلى المجالات غير المخلة بآلية السوق الحرة، وغيرها من المجالات الحيوية .

ثالثا: سياسة تحسين الخدمات المساندة للنشاط الزراعي

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها الدول العربية، ومختلف السياسات الزراعية، لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية، وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية: ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:[2]

أ- سوء إدارة القطاع الزراعي: حيث يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي، عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع، وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم، يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية، تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي، أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها. وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه.

---

[1]- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2004، الخرطوم، يوليو/جويلية 2005.**

[2]**محمد محمد الأمين** " السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق "، مرجع سبق ذكره.

فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت إصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية، من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري.

ب- عدم كفاية الاختصاصيين: ففي مجال التكنولوجيا الزراعية مثلا، واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء والمختصين، مما أعاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية، وانعكس سلبا على الكفاءة الإنتاجية، والمردودية الاقتصادية.

2- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي: تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض، وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية، وبناء السدود وحفر الآبار، وتخليص التربة من الملوحة، وغير ذلك من الإجراءات الضرورية، لتتم الزراعة في أحسن الظروف. ورغم الجهود التي بُذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان؛
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح؛
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح؛
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

3- ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية: تتميز الموارد المائية في المنطقة العربية بندرتها، وعدم ملائمة توزيعها الجغرافي، وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الأمثل، بالإضافة إلى استمرار تفاقم هذه الندرة، وتزايد حدتها تحت تأثير عدة عوامل كتصاعد الضغط السكاني، واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية.

أمام هذه التحديات التي تفرضها ندرة المياه، فقد قامت البلدان العربية برسم سياسات للري خصوصا البلدان النفطية منها لتوفير الموارد المالية الكافية. فعملت على استيراد واستخدام تقنيات متطورة لتوفير المياه، كتحلية المياه المالحة، واستخراج المياه الجوفية. ورغم كل هذه الجهود مازالت هذه السياسات الزراعية تعاني من معوقات، مثل ملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، إضافة إلى ضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية. هذه العوامل مجتمعة أثرت على الإنتاج الزراعي.[1]

4- **ضعف الإنتاج الحيواني:** بذلت البلدان العربية جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية، واعتمدت أسلوبين لتطويرها:

- زيادة عدد الحيوانات (توسع أفقي)؛

[1] **د.سحر قدوري الرفاعي** "التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق"، مرجع سبق ذكره، ص28.

– زيادة إنتاجية الحيوان من اللحوم واللبن والصوف والبيض (توسع رأسي).

وقد أدى الأسلوب الأول إلى زيادة كمية ما بين الخمسينات والتسعينات من القرن العشرين تقدر بـ70%، إلا أن سياسات الإنتاج الحيواني عرفت مجموعة من المعوقات حالت دون وصولها للأهداف المرجوة نذكر منها:

– عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي، وتعرضها للجفاف

– جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

– عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

5– **عدم ملائمة السياسات السعرية العربية:** تهدف السياسات السعرية في البلدان العربية، إلى تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية وتثبيتها، مع تفضيل مصلحة سكان المدن، وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات، والحصول على إيرادات حكومية. إلا أن هذه السياسات السعرية تتسم بأنها لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتجات. وقد وُجهت إلى هذه السياسات، مجموعة من الانتقادات:

– وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى؛

– تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين؛

– وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية، والأسعار المحددة من طرف الدولة؛

– عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

6- **إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية:** تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف، والضرورية لحياة الإنسان. وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان، والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم، والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور. وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية، وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية، ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

– نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية؛

– ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.

– تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

7- **فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها:** ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في دينامكية القطاع الزراعي، وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم. إذ أن التسويق الزراعي يعتبر "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والغذائية والخدمات المرتبطة من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[1] وقد تدخلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية، بل إن تدخل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. إلا أن قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع؛

– عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة؛

– ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية؛

– نقص المختصين في التسويق الزراعي؛

– غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية في كثير من الدول العربية، فالمشكلة التي تواجهها الجزائر مثلا تتمثل في قضية تسويق المنتجات الزراعية، وعلى سبيل المثال منتج الحليب الذي يعاني من صعوبة تجميعه من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان.[2]

نستنتج مما سبق؛ أن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي خلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية، والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية ، هذا يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصّة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة.

[1] **بن تفات عبد الحق** " دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"، مجلة الباحث – عدد 09، 2011، ص179.

[2] **بن تفات عبد الحق** " دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص188.

المطلب الثاني: استراتيجيات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي

إن الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من الخارج وتزايد الفجوة الغذائية، يجعل الدولة عرضة لصدمات الأسواق الخارجية، ونقص الإمدادات من الغذاء أحيانا وتقلب أسعاره وارتفاع فواتير استيراد الغذاء. وبذلك فإن تدعيم الأمن الغذائي، من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي تواجهها عقبة ندرة المياه وصعوبة المناخ وضعف خصوبة التربة وافتقارها لبعض العناصر، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل محدودية وندرة موارد المياه، ومن ثم تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذه الإستراتيجية يجب أن ترتكز على الأسس التالية: [1]

- التنمية المستدامة لموارد المياه.
- زيادة الإنتاج من الغذاء على المستوى القطري والإقليمي والعربي.
- استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية.
- تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء .
- الاستثمار الزراعي الخارجي.

أولا: التنمية المستدامة للموارد المائية

فتحقيق المواءمة، بين الأمن الغذائي والأمن المائي، يتطلب زيادة مستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأمثل لها، وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة.

وترتكز التنمية المستدامة لموارد المياه على عدة أسس:

1- تحقيق الاستفادة القصوى من مياه الأمطار: ويتم ذلك بالتوسع في إقامة السدود والخزانات.

2- ترشيد استخدام مصادر المياه الجوفية وتطوير الاستثمار فيها وحفر الآبار: ويتضمن ذلك الاستغلال الأمثل لها في الزراعة دون استنزاف، والمحافظة عليها من التلوث وتغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية ورفع مستوى المياه في الآبار.

3- التوسع في معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي: وهي تعتبر مصدراً من مصادر المياه للأغراض الزراعية والصناعية وفي النظافة وغيرها.

4- زيادة الطاقة الإنتاجية لمياه التحلية: فالأمن المائي يتطلب تأمين العرض الكافي من المياه لمواجهة احتياجات الاستهلاك منها.

---

[1] **د . كوثر مصطفى شغراب:** "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الخامسة والعشرون، العدد الرابع والسبعون _ رجب 1432هـ _ جوان 2011م، ص114-120.

5- تقليل الفاقد من المياه ومنع تسربها خلال عمليات التوزيع: ويعتمد ذلك على رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وتطويرها وصيانتها وتجديدها بشكل دائم.

6- ترشيد استهلاك المياه في الزراعة والمجالات الأخرى: فمعالجة الفجوة المائية بين العرض والطلب لا يتم فقط من خلال زيادة العرض ومصادر المياه، وإنما أيضا من خلال ترشيد الاستهلاك وتقليل معدلات نمو الطلب على المياه في كافة المجالات، ومن الضروري ترشيد استهلاك المياه في قطاع الزراعة وهو أكثر القطاعات استهلاكا للمياه، وهذا يتم من خلال التطوير الدائم لأساليب الري واستخدام أحدث التقنيات، والتركيز على التوسع الرأسي في الزراعة والاهتمام بالبحث العلمي لاستنباط أصناف من النباتات والمحاصيل يقل استهلاكها للمياه وتتحمل الجفاف وملوحة المياه والتربة، وتطوير هيكل الإنتاج الزراعي بالتركيز على إنتاج المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية التي يقل معدل استهلاكها للمياه . ومما يفيد في ترشيد الاستهلاك من المياه وضع تسعيرة ملائمة للمياه واعتبارها مورداً اقتصادياً نادراً.

ثانيا: استيراد الغذاء بالاعتماد على الموارد الذاتية وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء

من المعروف أن الأمن الغذائي لا يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل إن مفهوم الاكتفاء الذاتي استبدل بمفهوم آخر وهو الاعتماد على الذات، والذي يعني قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي بالإضافة إلى الاستيراد من الخارج بالاعتماد على مواردها الذاتية من النقد الأجنبي. وعلى ذلك فإن الاستيراد من الخارج لاستكمال الاحتياجات من الغذاء، يعتبر أحد المحاور لتحقيق الأمن الغذائي. فلا يمكن لأي دولة في العالم الاعتماد بالكامل على إنتاجها المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتجات والسلع الغذائية، بل إن هذا يتنافى مع مبدأ التخصص الدولي والمزايا النسبية، وهو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية. والاستيراد من الخارج يتطلب متابعة ودراسة حركة الأسواق العالمية، وتنويع مصادر الحصول على الغذاء من الخارج لضمان الحصول على الغذاء في كل الأوقات وبالأسعار الملائمة.

ومن العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي، تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح والأرز .ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون.[1]

[1] **كوثر مصطفى شغراب** "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مرجع سبق ذكره، ص114-120.

ثالثا: التكامل الاقتصادي في مجال المشروعات الزراعية المشتركة

إن وضع سياسة زراعية مشتركة، تعتبر من الأولويات التي ينبغي أن توليها الدول العربية كل الاهتمام، تفاديا لكل المواقف والمساومات التي قد تقع فيها. وهي في وضعية التبعية الغذائية الشبه تامة، والتفكير في سياسة زراعية مشتركة تفاديا لكل الضغوطات الدولية.

ويعتبر مدخل المشروعات العربية المشتركة مدخلاً مقبولاً، مع أن بعض الدول العربية لم تنفذ ولم تلتزم باتفاقيات تأسيس هذه المشروعات، بالرغم من أنها وقعت عليها وساهمت في رؤوس أموالها، وتأتي في مقدمتها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والشركة العربية لمصائد الأسماك. وساعد على نجاح هذه الشركات الصبغة القانونية وتركيزها على المنافع المشتركة.

ويجابه بعض هذه المشروعات معوقات كبيرة أدت إلى الحد من نشاطها وتآكل رؤوس أموالها، إلا أنها لاقت نجاحاً واضحاً في بعض الدول العربية ومنها دول الخليج والأردن ومصر وبعض دول المغرب العربي، بمساهمتها في:

1- تفعيل التكامل والتعاون المالي: لقد حققت بعض المشروعات العربية المشتركة نجاحاً واضحاً في خلق تفاعل إيجابي بين رؤوس أموالها، ورؤوس الأموال العربية سواء الخاصة أو العامة منها:

- تأسيس العديد من الشركات المشتركة في مجال الأمن الغذائي، بين هذه المشروعات وبين مختلف الحكومات والأفراد. فقد قامت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، بإنشاء العديد من المشروعات في مجال الأعلاف الخضراء والمركزة والألبان واللحوم والأغنام والدواجن في كل من السعودية والإمارات وقطر واليمن والسودان والعراق ومصر والأردن وسوريا، كما قامت بإنشاء شركات تابعة لها تساهم فيها بأكثر من 50% من رأسمالها، كذلك قامت الهيئة العربية بالمساهمة في العديد من الشركات. وقامت الشركة العربية للاستثمار بالمساهمة في عدد من الشركات في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

- وتقوم المشروعات المشتركة بضخ منتجاتها من السلع ومدخلات الإنتاج إلى أسواق العالم العربي، وللشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مشروعات موزعة على (11) دولة عربية الأسواق العربية بما يعادل 214 ألف طن من اللحوم البيضاء والحمراء وحوالي 2.2 بليون بيضة وحوالي 67 ألف طن من الألبان .. واعتمدت الشركة مبدأ التكامل الإنتاجي، والتكامل بين المشاريع، فكان اعتمادها على الذات في توفير مدخلات الإنتاج حيث شمل إنتاج المدخلات اللحم، ويلعب إنتاج الشركة دوراً أساسياً في القطاعات الزراعية في عدد من الدول العربية .

2- نقل وتوطين التقنيات الحديثة: تبقى تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية خير مثال على ذلك، نظراً لما لها من زيادة في توطين ونشر تربية الدواجن في الوطن العربي، عن طريق مشروع الشركة في منطقة

الأزرق في المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك في مجال تقنيات إنتاج وتصنيع، بإنشاء أكبر مصانع أعلاف الدواجن بالمنطقة العربية.[1]

3- العائدات المالية: يمكن للمشروعات العربية المشتركة أن تحقق نجاحات مالية مثلها مثل المشروعات الأخرى، ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بما حققته الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، التي حققت أرباحا بلغت 129% من رأسمالها،كما أن حجم أصولها قد ارتفعت بنسبة 176%.

4- المحافظة على البيئة والموارد: وفي مجال المحافظة على البيئة والموارد، فإن المشروعات المشتركة تعد رائدة في هذا المجال للأسباب التالية:

- يتم تنفيذ المشروعات وفقاً لدراسات اقتصادية وفنية، تأخذ في الاعتبار حماية الإنسان والبيئة والمحافظة عليها.

- تخضع هذه المشروعات التي تطرح للتنفيذ، للتقييم الدقيق من قبل الدول المستضيفة للتأكد من التزامها بالشروط والمواصفات المطلوبة.

- يتم تنفيذ هذه المشروعات عادة بأحدث التقنيات، والمواكبة لأحدث متطلبات الحماية الصحية والبيئية.

5- استقطاب استثمارات القطاع الخاص: نتيجة لما حققته كثير من المشروعات المشتركة، فقد أصبح كثير منها أمثلة خاصة من وجهة القطاع الخاص أدى إلى استقطاب كثير من رجال الأعمال إلى هذا القطاع، وتم إنشاء العديد من الشركات في هذا القطاع، وهذا ما دعم جهود الأمن الغذائي.

مما تقدم عن المشروعات العربية المشتركة وأثرها على الأمن الغذائي، في ظل التوزيع غير المنسق للموارد الطبيعية والرأسمالية بالوطن العربي، وما تفرضه المتغيرات العالمية فقد غدا واضحاً أن مدخل المشروعات العربية المشتركة هو الأكثر ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي، والمحافظة على الموارد وحماية البيئة إذا ما توفرت بعض المقومات الأساسية لهذا العمل، كدعم ورعاية هذه المشروعات من قبل الدول، وتيسير مهامها وتقليل الحواجز أمام انتشارها، وتشجيع التجارة البينية لمنتجاتها، والتزام الدول باتفاقيات تأسيس هذه المشروعات، وإعطاء أولوية خاصة للمشروعات ذات الصبغة الإستراتيجية، والعمل على دعم التكامل بين هذه المشروعات.

[1] **كوثر مصطفى شغراب** "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الخامسة والعشرون، العدد الرابع والسبعون _ رجب 1432هـ _ جوان 2011م، ص114-120.

المطلب الثالث: تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء

يهدف هذا التوجه الدولي إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء عالمياً، بتكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء، بالتعاون بين الدول المتقدمة المنتجة للغذاء ومنظمة الفاو"FAO"، كما يهدف هذا التوجه الدولي إلى تشجيع دول العالم على إنشاء نظام للمخزون الاستراتيجي من الغذاء الأساسي، يكون قائماً على التنسيق الدولي ومبنياً على أسس اختيارية.

وقد أوصت منظمة الفاو"FAO" عند إقرارها هذا التوجه الدولي، بأنَّه يجب على دول العالم ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية:[1]

- وجود علاقة طردية بين حجم المخزون الاستراتيجي ودعم مستوى الأمن الغذائي، إذ كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء العالمي؛ فإنَّ ذلك يعني تعزيز مستوى الأمن الغذائي في الدول النامية، وعدم تعرضها للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية للغذاء؛
- إعطاء الأولوية لتحقيق هدف الأمن الغذائي أولاً، ثم يأتي هدف تحقيق الحجم الأمثل للمخزون في المرتبة الثانية؛ لأنه كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء؛ ارتفعت التكاليف المرتبطة بتكوين هذا المخزون وإدارته؛
- يجب على جميع الدُّول النامية إقرار سياسات وطنية للمخزون الاستراتيجي من الغذاء الضروري، لتحقيق الأمن الغذائي؛
- يجب على الدول النامية أن تكثف جهودها لتكوين احتياطات إقليمية من الأغذية، لتحقيق الاعتماد الذاتي في الأمن الغذائي بصورة جماعية، وأن تضع أرقاماً مستهدفة لحجم مخزونها الاستراتيجي من الحبوب الغذائية؛
- المحافظة على تدفق منتظم للأغذية في الأسواق المحلية والعالمية، وتجنب ظهور نقص حاد في الأغذية ومساعدة الدُّول النامية في تلبية احتياجاتها من الواردات وبأسعار معقولة.[2]

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص283.

[2] وذلك في حالة حدوث عجز في محاصيل الحبوب أو أية كوارث أخرى، يجب الإفراج عن مخزونها الاستراتيجي من الحبوب الغذائية التي تحتفظ به وفقاً للتوجه الدُّولي.

المبحث الثاني:
أثر اتفاقيات الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية

تفرض أحكام ومتضمنات اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، أوضاعاً جديدة على الزراعة العربية، ونظراً لأهمية هذا القطاع في البنيان الاقتصادي للدول العربية، فقد تعاظمت المخاوف من الآثار والعواقب المحتملة، التي قد تنجم من تحرير التجارة العالمية المتعددة الأطراف على اقتصادياتها.

وبذلك؛ فإن التكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية يستلزم الإسراع في العمل على صياغة سياساتها بما يتفق وموجبات هذا الواقع، الذي يمثل تحدياً ليس فقط أمام الزراعة العربية بل الاقتصاد القومي والأمن الغذائي العربي، بكل ما يترتب عليه من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وهذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث من الدراسة، وفق التحليل التالي:

المطلب الأول: اتفاقيات الزراعة في ظل منظمة التجارة العالمية

يعتبر اتفاق التجارة في السلع الزراعية، خطوة كبيرة عن طريق تحرير هذا القطاع من الدعم والحماية، وخصوصا في الدول الصناعية الأوروبية التي تعتبر من أكبر الدول الداعمة والحامية لمنتجاتها وصادراتها الزراعية، إلى درجة أصبحت العقبة الوحيدة التي تعيق تحرير السلع الزراعية، وجاء الاهتمام بهذا القطاع نتيجة الغموض الذي يكتنف سوق هذه السلع، وتوضح الإحصاءات أن حجم الدعم الذي تقدمه دول أوروبا للسلع الزراعية يقدر بـ 70 مليار دولار سنويا في حين يصل الدعم الأمريكي 60مليار دولار سنويا، إلا أنها تعاني من منافسة المنتجات الأوروبية، كما أن إعانتها هي واليابان لا تتعارض مع قواعد التجارة الدولية.[1]

أولا: اتفاقيات الزراعة في إطار جولة الأوروجواي

كان موضوع التجارة في المنتجات الزراعية، من الموضوعات الجديدة في مفاوضات الأوروجواي، وكانت الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بشأن دعم المزارعين الأوروبيين، من بين أسباب تعثر مفاوضات الأوروجواي نظرا لما يؤدي به هذا الدعم من غزو للسوق الأمريكية خاصة بأسعار منافسة نتيجة التكلفة المنخفضة. ولذلك طالبت الولايات المتحدة بخفض هذا الدعم بنسبة 75% بالنسبة

[1] **عبد الناصر نزال العبادي** "منظمة التجارة العالمية و اقتصاد الدول النامية" الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان 1999، ص 63.

للمنتجات الزراعية الأوروبية، وبنسبة 90% للمنتجات الزراعية المصدرة مع خفض صادرات الحبوب بنسبة 24% والحبوب الزيتية بنسبة 50%.[1]

وبعد مفاوضات طويلة، توصلت الدول المجتمعة لاتفاق بشأن السلع الزراعية، وينص هذا الاتفاق على ما يلي:[2]

1- النفاذ إلى الأسواق: تم الاتفاق على ربط الرسوم الجمركية (تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها كل دولة)، وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة على مدى فترة زمنية معينة، ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية، التي تفرضها الدول على واردتها من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية، إلى رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات، شأنها في ذلك شأن الرسوم الجمركية العادية (نظام الحصص، الحصص الموسمية، الحد الأدنى للأسعار، حظر الاستيراد، تراخيص الاستيراد، الرسوم المتغيرة على الواردات).

وفيما يلي إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية:

أ- الدول المتقدمة: تلتزم هذه الدول بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها التي كانت مفروضة في عام 1986م بنسبة36%، على مدى ستة (6) سنوات (1995-2000)، أي بواقع 6%سنويا ويحقق هذا الالتزام الذي يسري أيضا على القيود غير الجمركية التي يتم تحويلها إلى رسوم جمركية مربوطة بفرض نفاذ صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة من السلع الزراعية،كما أن ربط الرسوم الجمركية في أسواق تلك الدول يحقق عنصر الوضوح أمام مصدري السلع الزراعية وعدم التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية، أو العودة إلى سياسة الحماية بفرض قيود غير جمركية على هذه الصادرات عند دخولها إلى أسواق الدول المتقدمة، ويكفي أن الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتقدمة بفرض قيود كمية على وارداتها (الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للقطن والسكر والفول السوداني ،وسويسرا بالنسبة للخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان) حيث يتم إلغائها بموجب التحول إلى رسوم جمركية محددة .

---

[1] **إبراهيم العيسوي:** "الجات و أخواتها"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] أنظر: - **مقدم عبيرات** " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002،ص290.

- **هناء خير الدين** "انعكاسات دورة أورغواي على الدول العربية" مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي، جامعة القاهرة 1996، ص112.

- **عبد الفتاح جبايلي** "أثر دورة أورغواي على الاقتصاديات العربية" المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة يومي 21 و23 ديسمبر 1995، ص26.

ب– الدول النامية: تلتزم الدول النامية هي الأخرى بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة على وارداتها، التي كانت مفروضة في عام 1986 بنسبة 24% على مدى 10سنوات (1995-2000)، أي بواقع 2,4% سنويا، وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة، فإنه من حق الدول النامية ربط الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها، وبما يحقق الحماية لمنتجيها و إنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى.

وقد أعفى الاتفاق الدول الأقل نموا من إجراء أي تخفيض في التعريفات الجمركية، وهي تلك الدول التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ألف دولار سنويا.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنه وردت على موضوع النفاذ إلى الأسواق مجموعة من الاستثناءات تسمح بوجود قيود غير تعريفية (كمية) و تتمثل في:[1]

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين، أقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986-1998؛
- إذا لم يتمتع أي منتج بدعم تصدير منذ بداية فترة الأساس المذكورة أعلاه؛
- المنتجات التي تخضع إلى اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي؛
- إذا كان المنتج يخضع إلى قيود على الإنتاج، شريطة أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنفة؛
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية، التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، حيث تم السماح باستمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت، مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (10سنوات).

ومن جانب آخر فإن الدول تلتزم بمفهوم الحد الأدنى من التزامات الوصول للأسواق، حيث يهدف هذا المفهوم إلى الحفاظ على مستويات الوصول للأسواق التي كانت قائمة، ومن ثمة فإنه من المتوقع أن تلجأ العديد من الدول إلى الالتزام بذلك الحد الأدنى و المقدر بـ3% من مجموع الاستهلاك المحلي للسلعة، وتزداد

[1] أنظر: – **هناء خير الدين** "انعكاسات دورة أورغواي على الدول العربية" مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي، جامعة القاهرة 1996، ص113، 114.

– **أسامة المجدوب** "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1996، ص41.

– **سعيد النجار** "اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية" الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 1995، ص45.

هذه النسبة إلى 5% في خلال (6) سنوات للدول المتقدمة، وعشرة(10) سنوات للدول النامية، والالتزام بالحد الأدنى يكون محاولة لدعم الوصول إلى الأسواق

2- تخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية: جاء في الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في المادة السادسة من الباب الرابع من الاتفاقية، بتطبيق الالتزامات الخاصة بتخفيض الدعم المحلي في كل بلد من البلدان الأعضاء التي يضمها الباب الرابع من الجدول الخاص به، على كافة إجراءات الدعم المحلي المتخذ فيه لصالح المنتجين الزراعيين، باستثناء الإجراءات المحلية غير الملزمة بالتخفيض وفق المعايير المحددة في المادة.

وقد فسرت المادة السادسة على أساس خفض الدعم بصورة مباشرة من موارد أو دعم لأسعار المنتجات الزراعية، حيث بلغ التخفيض 20% من مستويات الدعم خلال الفترة (1986-1988)، ويكون ذلك مقاساً بالمقياس الإجمالي للدعم، والذي يعبر عن حاصل جمع كامل أنواع الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين على كافة المنتجات الزراعية ككل وليس كل منتج لوحده، ومن هنا يمكن الوصول إلى النسبة المطلوبة بإحداث تخفيض كبير في الدعم الموجه للسلع غير المهمة، وإجراء تخفيض طفيف للدعم الموجه للسلع ذات الأهمية الخاصة، أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الدعم بنسبة13,3%، وقد منح الاتفاق مدة زمنية للدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق بلغت 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و10 سنوات بالنسبة للدول النامية.[1]

- **الاستثناءات الواردة على اتفاق دعم الإنتاج** : حسب ما جاء في المادة السادسة من الباب الرابع للاتفاقية الزراعية لجولة أورجواي، بأنه لا يلتزم البلد العضو بتضمين ما يلي في حساب مجموعة الحجم الإجمالي للدعم الخاص به ولا بتخفيض الآتي:

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين، والذي يلزم إدخاله في حساب مجموعة الحجم الكلي للدعم الخاص بذالك البلد العضو، حيث لا يزيد عن 5% من قيمة الكلية لإنتاج ذلك البلد العضو من أحد المنتجات الزراعية الأساسية خلال السنة المعنية.

- لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج للالتزام بتخفيض الدعم إذا:

- كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت.
- إذا دفعت على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي.
- إذا كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية .

[1] أنظر: - **مقدم عبيرات** " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " مرجع سبق ذكره، ص292.
- **نبيل حشاد** "الجات والمنظمة العالمية للتجارة " الطبعة الثانية، القاهرة 1999، ص112.

ومن خلال ما جاء في هذا الجزء من الاتفاق، فإن الدول النامية حصلت على فترة أكبر للدخول في هذا الاتفاق، إلى جانب استفادتها من تنفيذه وحصولها على بعض الاستثناء والتي ذكرت سالفا.

3- تخفيض دعم تصدير السلع الزراعية: كما ورد في المادة الثامنة والمادة التاسعة من الباب الخامس من الاتفاقية، تلتزم كل البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم تصدير السلع الزراعية، وما يلاحظ هنا هو أن هناك أنواع عديدة من دعم الصادرات التي تخضع للتخفيض، والمسماة بالمنافسة على التصدير، حيث تخضع نصوص اتفاقية جات1994، الأنواع التالية من الدعم المالي للصادرات بالالتزامات بالتخفيض:

أ- تقديم الحكومات أو هيئاتها دعماً مالياً مباشراً، بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة، أو منتجي أحد المنتجات الزراعية، أو تعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين، أو هيئة تسويق، إذا تعلق بالأداء التصديري.

ب- البيع أو التخلص من أجل التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها، من المخزون غير التجاري من المنتجات بسعر أقل من السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.

ت- المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية، سواء تعلق ذالك بخصم القيمة من الحساب العام أم لا ، بما في ذالك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني، أو منتج زراعي يشتق منه المنتج المصدر بحيث يتم ما يلي:[1]

- تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية (خلاف خدمات ترويج الصادرات والخدمات)، كما في ذلك تكاليف النقل والشحن الدوليين؛
- رسوم النقل والشحن الداخليين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات، بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحن المحلي؛
- دعم المنتجات الزراعية ماليا، والمرهون إدخالها في المنتجات المصدرة.

4- تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الوقاية الصحية وسلامة النبات: يتم تحقيق عملية التناسق بين إجراءات الوقاية الصحية وسلامة النبات، التي تتخذها الدول المختلفة لتوفير الحماية لإنتاجها المحلي وتستخدمها كوسيلة للحد من وارداتها من الخارج، بما يضمن في النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات كقيود على التجارة الدولية للسلع الزراعية، وأن تكون مبنية على أسس علمية متفق عليها.

[1] **حسان خضر** "انعكاسات دورة أورغواي على الدول العربية" كلية علوم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي 1997، ص116.

5- الوضعية الخاصة للدُّول المستوردة للغذاء: حسب ما جاء في المادة(12) من الاتفاقية، تلتزم الدول المتقدمة باتخاذ إجراءات من شأنها التخفيض من الصعوبات التي تواجه الدول النامية المستوردة للغذاء عند تمويل وارداتها من السلع الغذائية، وذلك خلال فترة السماح المقررة لتنفيذ الاتفاق.

ولقد تضمن القرار الوزاري المتوصل إليه في هذا الاتفاق نتيجة جهود الدول النامية في المفاوضات ما يلي:

- الاعتراف بان هذه الدول قد تعاني آثارا سلبية من حيث توفر إمدادات خاصة من المواد الغذائية من مصادر خارجية بشروط معقولة، بما في ذلك صعوبات في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية للمواد الغذائية الأساسية، ولضمان عدم التأثر بنتائج جولة أورجواي سلبا على توافر المساعدات الغذائية بمستويات كافية.
- مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية في لجنة المساعدات الغذائية،* وإجراء مفاوضات لوضع مستويات مساعدة غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (10سنوات)؛
- رسم توجهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسب كبيرة في شكل منح لا ترد، أوفي شكل مبيعات بشروط ميسرة؛
- توجيه اهتمام كامل لمطالب الدول النامية، للحصول على مساعدات مالية وفنية، لتحسين إنتاجيتها الزراعية، البنية الأساسية الزراعية؛
- ضمان أحكام مناسبة للمعاملة التفضيلية من جانب الدول المتقدمة للدول النامية المستوردة للغذاء، إذا تعلق الأمر بإتمام تصدير السلع الزراعية، فيما يخص فترات السداد، فترات السماح، سعر الفائدة؛
- أما بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينها وبين المساعدات الغذائية، كما تضمن القرار استفادة الدول النامية المستوردة للغذاء من موارد المؤسسات المالية الدولية، سواء في إطار التسهيلات التي تمنحها ماليا، أو التسهيلات التي قد تنشأ مستقبلا في إطار برامج المساعدة، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية.

* منظمة الأغذية والزراعة

ثانيا: اتفاقيات الزراعة في إطار برنامج الدوحة

يُعد إعلان برنامج عمل الدوحة، في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في الدوحة (قطر) في نوفمبر 2001م، حدثًا هامًا بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. فقد أطلق الإعلان جولة جديدة من مفاوضات التجارة بهدف مواصلة عملية التحرير المتعدد الأطراف، ولكن مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة تركيز المفاوضات على احتياجات ومصالح البلدان النامية.

وعلى الرغم من العمل التقني المكثف، فإن التقدم الفعلي في تنفيذ البرنامج يُعد بطيئاً. فضلا عن ذلك، فقد انتهى المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون (المكسيك) في سبتمبر2003م، بانتكاسة سببت حالة من عدم التيقن بشأن آفاق مفاوضات الدوحة، وضمان استمرارية النظام التجاري المتعدد الأطراف نفسه.

ففي هذا السياق التشاؤمي؛ توصل المجلس العام لمنظمة التجارة الدولية إلى اتفاق في أوت 2004م، بشأن مقرر حول أطر العمل (مجموعة نتائج تموز/يوليه/جويلية)، والتي أعادت مفاوضات الدوحة إلى مسارها. وقد جاء القرار تتويجاً لعمليات تفاوض صعبة تضمنت مشاورات مكثفة في جنيف والعواصم وغيرها، ومقايضات حاسمة وسط الشركاء التجاريين.

وتحدد مجموعة نتائج تموز/يوليو،[1] إطارًا وهيكلاً واتجاهاً للمفاوضات المقبلة في أربعة ميادين أساسية، هي: الزراعة والقطن، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، وقضايا التنمية. كما أعادت تأكيد أهمية الأفضليات التجارية الطويلة الأمد، والتصدي لقضية تآكل الأفضليات والقطن. وبتوافق صريح في الآراء، أطلقت مجموعة نتائج تموز(جويلية) المفاوضات حول تيسير التجارة. وكان من المهم أن يطرح القرار صراحة قضايا سنغافورة الثلاثة.[2]

[1] نصت الفقرة السادسة من إطار الزراعة الملحق بقرار المجلس العام حزمة تموز – 2004 على التالي: "يدعو إعلان الدوحة الوزاري إلى "تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة". للتوصل إلى تحقيق هذه التخفيضات الكبيرة، فإن المفاوضات في هذا الركن سوف تضمن ما يلي :

– تبقى المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءا لا يتجزأ من الدعم المحلي. الصيغ التي ستطور سوف تشمل فترات تنفيذ أطول، ومعاملات تخفيض أدنى لكل أنواع الدعم المحلي المشوه للتجارة واستمرار الوصول إلى الأحكام المنصوص عليها في المادة 6.2 .

– سيكون هناك عنصر قوي من التنسيق في التخفيضات التي قدمتها الدول المتقدمة. على وجه التحديد، مستويات أعلى من الدعم المحلي المسموح المشوه للتجارة ستخضع لتخفيضات أكبر .

– كل عضو سيعمل على تخفيض كبير في مستوى الدعم المشوه للتجارة اعتبارا من المستويات المثبتة.

– وفضلا عن هذا الالتزام، فإن المستوى المثبت للمقياس الكلي النهائي للدعم والحدود الدنيا المسموح بها ستخضع لتخفيضات كبيرة، وفي حالة الصندوق الأزرق ، سيتم وضع سقوف على النحو المحدد في الفقرة 15 من أجل ضمان أن تكون النتائج متسقة مع الهدف الإصلاحي على المدى الطويل. أي توضيح أو تطوير للقواعد والشروط التي تحكم الدعم المشوه للتجارة سوف تأخذ ذلك في الحسبان".

[2] تتضمن قضايا سنغافورة الثلاثة الأخرى التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية.

الشكل رقم (1/5): الإطار العام للالتزامات في اتفاق الزراعة

التخلص من أشكال الإغراق الزراعي في أسواق البلدان النامية

الإيمان بوضع خاص للبلدان النامية وإيجاد صياغة ذات معنى تطبيقي للمعاملة الخاصة والتفضيلية

توفير مرونة كافية للبلدان النامية لتنفيذ برامج أمنها الغذائي وأهدافها التنموية الزراعية

1- الدعم المحلي:

الصندوق الأخضر green Box

البحوث والتطوير والاستشارات، والمدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج Decoupled، المساعدات الغذائية والأمن الغذائي، ...الخ. حيث لا تخضع هذه الإعانات للخفض.

الصندوق الأزرق Bue Box

تمثل فئات الدعم في هذا الصندوق حالة خاصة من فئة المدفوعات المباشرة. ولا تصنف هذه الفئات تحت الفئات المستثناة في الصندوق الأخضر لكونها مدفوعات مرتبطة بمنتج معين- Product Specific Payments، وتستثنى هذه المدفوعات من التخفيض لكونها تقع ضمن برامج الإنتاج المحدد Production Limiting Programmers

الصندوق الكهرماني Amber Box

تستثنى المدفوعات المباشرة الواردة تحت "برامج الإنتاج المحددة" من التزامات التخصيص إذا كانت هذه المدفوعات:

- تحدد على أساس المساحة أو كعائد؛ أو
- تحدد على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج؛ **أو**
- تحدد على أساس رقم محدد من الرؤوس (في حالة الثروة الحيوانية)

استثناءات الحد الأدنى للدعم Deminis

تشمل تلك الأنواع في الدعم للمنتجين الزراعيين المسموح به وغير الوارد تحت تعاريف الصناديق الثلاث.

وتشمل استثناءات الحد الأدنى أي دعم للمنتج الزراعي بشرط أن لا يتجاوز5% من مجموع الإنتاج الزراعي الخاص بهذا المنتج. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاستثناء يشمل الدعم غير المحدد بمنتج معين- Non- Product Specific بشرط أن لا يتجاوز أيضا 5% من قيمة مجموع الإنتاج الزراعي.

علماً بأنَّ نسبة5% المشار إليها تُطبق في حالة البلدان المتقدمة، و10% تُطبق في حالة البلدان النامية.

فترة السَّماح لتطبيق التخفيضات في الدَّعم المحلي (فترة الأساس 88-1986)

البلدان المتقدمة 20% (1995-2000)

البلدان النامية 14% (1995-2004)

2- النفاذ إلى الأسواق:

يجب التخلص من كافة أشكال القيود غير الجمركية، والحصص

التزامات خفض التعريفة

البلدان المتقدمة: المتوسط 36%

الحد الأدنى: 15% (1995-2000)

البلدان النامية: المتوسط 24%

الحد الأدنى:10% (1995-2000)

3- منافسة الصادرات: **فترة الأساس (1980-1990)**

خفض في "القيم الخاضعة للإعانة"	خفض في "الكميات الخاضعة للإعانة"	على أن يتم الاتفاق على آلية
البلدان المتقدمة: 36%(1995-2000)	- البلدان المتقدمة: 21%(1995-2000)	دولية لضبط التمويل،
البلدان النامية: 24%(1995-2000)	- البلدان النامية:14% (1995-2000)	والضمانات والتأمين على الصادرات

المصـــدر: د. أحمـــد الكـــواز "برنـــامج عمـــل الدوحـــة – الزراعـــة" المعهـــد العربـــي للتخطـــيط http://www.arab-api.org/course31/c31_3.htm

ثالثا: نتائج مؤتمر هونغ كونغ بشأن الزراعة

عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، في هونغ كونغ خلال الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر 2005، في ظل ظروف غير مواتية، جعلت فرص نجاحه محدودة للغاية، بسبب حدة الخلافات بين الدول الأعضاء بالمنظمة حول أجندة الدوحة للتنمية، وصعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من القضايا، خاصة المفاوضات حول تجارة السلع الزراعية التي أصبحت مشكلة صعبة أمام نجاح هذه المفاوضات، وقد دعم من احتمالات فشل مؤتمر هونغ كونغ، وجود موجة متزايدة من الانتقادات لمسيرة تحرير التجارة، ووجود جدل واسع في الدول النامية والمتقدمة أيضا حول جدوى تحرير التجارة ودورها في زيادة معدلات النمو، وتقليل معدلات الفقر.

تمثلت أبرز نتائج المؤتمر الوزاري السادس – هونغ كونغ 2005، في إعادة مفاوضات الدوحة إلى مسارها التنموي، لاسيما بعد فشل المؤتمر الخامس في كانكون، وإعادة التركيز على البرنامج الإنمائي لأجندة الدوحة للتنمية. [1]

تضمن إعلان هونغ كونغ الوزاري نص الإعلان وست مرفقات: الزراعة، النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية، الخدمات، القواعد، تيسير التجارة، المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان الأقل نمواً.

عملياً، يعتبر مؤتمر هونغ كونغ استكمالاً لمفاوضات الدوحة، حيث تم تأكيد الالتزام بمقررات وبيان الدوحة الوزاري وكذلك القرار الذي تم تبنيه من قبل المجلس العام في 2004/8/1 (حزمة تموز 2004)، والالتزام الكامل بتطبيقهما، وكذلك التأكيد على الأهمية المركزية للبعد التنموي لكامل مقررات الدوحة، وعلى ضرورة تحويلها إلى واقع لجهة النفاذ إلى الأسواق، وبناء القواعد ولجهة قضايا تنموية خاصة أخرى.

[1] **د. نهاد دمشقية، و تمّام صبيح** "مؤتمر هونغ كونغ / المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات 2004-2005" مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة، سوريا، ص5.

الجدول رقم (2/5):أهم نتائج المؤتمر الوزاري السادس – هونغ كونغ 2005

أهم نتائج المؤتمر الوزاري السادس – هونغ كونغ 2005	
1. الزراعة	اتفاق على وضع الصيغ بحلول 30 أفريل 2006 وتقديم جداول زمنية بحلول 31 تموز 2006
الزراعة – إعانات التصدير	**تحرك محدود في مجال تخفيض إعانات التصدير**، تم تحديد التاريخ النهائي بعام 2013 (بدلا من 2010 للدول النامية) كما ستلقى **مهمة تنفيذ** هذا الالتزام على **عاتق الاتحاد الأوروبي**، مشروطا بأحكام دول أخرى: أستراليا والولايات المتحدة وكندا المتعلقة بائتمان الصادرات والمعونة الغذائية والكيانات التجارية التابعة للحكومة التي من شأنها توفير أشكال أخرى من المنافسة التصديرية.
الزراعة – الدعم المحلي	لم يحرز أي تقدم لاسيما فيما يتعلق بتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. أما بالنسبة للبلدان النامية فقد **أكد الاتفاق حق البلدان في أن تحدد بنفسها المنتجات الغذائية الحيوية للأمن الغذائي ولأسباب العيش والتنمية الريفية** الأمر الذي يتيح **المرونة** في مجال التنمية.
الزراعة – القطن	**إبرام اتفاق بشأن إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير نهاية عام 2006،** ويتعين أيضاً تقليص الإعانات المحلية المخلة بالتجارة بسرعة أكبر من الإعانات الزراعية الأخرى.
الزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية	لأول مرة يتم **إبراز الترابط** في مستوى الطموحات **بين نتائج الزراعة** في البلدان النامية **ونفاذ المنتجات غير الزراعية** لهذه البلدان. طلب الإعلان أن يكون مستوى الطموح في مجال نفاذ المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق عالياً نسبياً من حيث زيادة تحسين فرص نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق.
2. النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية	تقدم متواضع تجلى في تبني **الصيغة السويسرية للتخفيضات التعريفية** التي ترمي إلى **تخفيض أكبر للتعريفات العالية منها للتعريفات المتدنية.** تم الاتفاق على أن **المُعاملات** Coefficients (والتي لم يتم تحديدها بعد) ستكون **متعددة**، وأن **البلدان النامية** ستستفيد من **مبدأ عدم اشتراط المعاملة الكاملة** بالمثل ومن **مبدأ المعاملة الخاصة التمييزية.**
3. الخدمات	تم تحقيق الطموح المتمثل **بتكثيف المفاوضات لفتح الأسواق في الخدمات** من خلال **اعتماد صيغ إضافية لتوسيع نطاق الالتزامات فيما يتعلق بالقطاعات وأساليب التوريد**

المصدر: د. نهاد دمشقية، و تمّام صبيح "مؤتمر هونغ كونغ / المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات 2004-2005" مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة، سوريا، ص5.

ركزت المفاوضات المتعلقة بالدعم المحلي، على هياكل (هياكل تخفيض التعريفات الجمركية) ومعايير الدعم المحلي (معايير اختيار المنتجات الخاصة والحساسة)، بدلاً من التركيز على مستوى طموح الدول بتخفيض أشكال الدعم، كما ركزت على إجمالي تخفيض الدعم المشوه للتجارة (الصندوق البرتقالي

والصندوق الأزرق والحد الأدنى (الملحق قم (1/5))وقد تمحورت النقاشات حول إمكانية إجراء هذا التخفيض ضمن ثلاث فئات/مستويات.[1]

أ- الصندوق البرتقالي: قدمت مجموعة من الدول نهج متدرج بثلاث مستويات، ودول أخرى نهج بأربع مستويات، من أجل معالجة وتخفيض أكثر أشكال الدعم تشويهاً للتجارة (الصندوق البرتقالي)، يصنف الاتحاد الأوروبي ضمن مجموعة أعلى مستوى، كونه أكثر أعضاء منظمة التجارة العالمية تقديماً للدعم وبالتالي سيطلب منه أعلى نسبة من التخفيضات، في حين تحظى البلدان النامية بمعاملة تفضيلية خاصة أو تصنف من المستوى الرابع الذي يتطلب تخفيضات أقل.

ب- **الصندوق الأزرق:** ركزت النقاشات على الضوابط التي تكفل أن تكون المدفوعات ذات أثر أقل تشويهاً للتجارة، من الدعم المتصل بالصندوق البرتقالي. كما تم توسيع تعريف مدفوعات الصندوق الأزرق، وبات يشمل المدفوعات المباشرة غير المرتبطة بالإنتاج الحالي إضافة إلى المدفوعات المباشرة المرتبطة ببرامج الحد من الإنتاج.

ج- الصندوق الأخضر: تركزت المفاوضات العملية على الصندوق الأخضر، والحد من التشوهات التجارية المنبثقة عنه. يتمثل هدف البلدان النامية في القيام بإصلاح فعلي من أجل تطويق أوجه القصور في تخفيض الدعم المحلي المشوه للتجارة، وتوسيع نطاق معايير الصندوق الأخضر، بحيث تشمل السياسات والتدابير الإنمائية (برامج الخدمات العامة – البرامج الخاصة بالأمن الغذائي)، هذا بالإضافة إلى إمكانية تضمين التشريعات الوطنية معايير خاصة بالمدفوعات في حال تكبد خسائر في الدخل.

2- النفاذ إلى الأسواق للمنتجات الزراعية: سيكون للبلدان النامية المرونة اللازمة لاختيار العدد المناسب من خطوط التعريفة كمنتجات خاصة،في ضوء مؤشرات تعتمد على معايير الأمن الغذائي والتنمية الريفية، كما سيكون لهذه الدول الحق في اللجوء إلى آليات الوقاية الخاصة بالاعتماد على كميات الواردات ومستويات الأسعار اللازمة للتطبيق التلقائي كما لاحظت الدول الأعضاء ضرورة الاتفاق على كيفية معاملة المنتجات الحساسة.

[1] **د. نهاد دمشقية، و تمّام صبيح** "مؤتمر هونغ كونغ / المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات 2004-2005" مرجع سبق ذكره، ص7.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

من المتوقع أن تتأثر أوضاع الزراعة العربية بشكل مباشر عند اكتمال تنفيذ اتفاقيات دورة أوروغواي في عام 2005م، وبخاصة من الجوانب المتصلة بإدخال الزراعة في عملية تحرير التجارة، وتلك المتصلة بتدابير الصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى أمور أخرى تتصل بقواعد المنشأ والفحص قبل الشحن، وفي هذا الإطار سنحاول التركيز على الآثار السلبية والايجابية المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي.

أولا: الآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي

ويمكن تلخيصها في:[1]

1- ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة: حيث أن تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية وكذلك انخفاض الإنتاج الحيواني في دول المجموعة الأوروبية بسبب تخفيض الدعم، وبالتالي تتوقع ارتفاعا في الأسعار العالمية للحوم والألبان. وتقدر خسائر الدول العربية، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء الناجم عن تحرير التجارة الزراعية العالمية، بنحو 664 مليون دولار (زيادة في قيمة الواردات للدول العربية). وكذلك تقدر الخسائر في صورة نقص الرفاهية الاجتماعية للدول العربية بمقدار 887 مليون دولار.*

2- ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة: في ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية العربية، فإن الدول العربية ستصبح مضطرة على الاعتماد وبالأساس على قدرات العلم والتكنولوجيا، التي ستشكل فيه التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات، الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء. وتشمل التكنولوجيا الحيوية، مدى واسعاً من التكنولوجيات الحيوية التقليدية والمستخدمة على نطاق واسع والقائمة على الاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحبيبية الأخرى، والطور الثاني ويشمل زراعة الأنسجة، والطور الثالث الهندسة الوراثية.

وتصبح التكنولوجيا الحيوية الحديثة مدخلاً بعيد الأثر لتحسين المحاصيل الزراعية النباتية وتحسين الإنتاج الحيواني. إلا أنه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن حقوق الملكية الفكرية، سوف يكون لها آثاراً بعيدة المدى خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة وعلى وجه الخصوص هندسة الوراثة

---

[1] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، "أثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية"، الخرطوم، أكتوبر 1998، ص81-100.

*ولبيان ذلك نشير إلى أن الدول المتقدمة كانت تتبع سياسة دعم الزراعة وبذلك تكون صادراتها إلى الدول النامية من المواد الغذائية رخيصة مما يؤدي إلى تشجيع هذه الدول إلى الاستيراد بدل أن تنتج غذاءها محليا. إلا أن الدول المتقدمة مضطرة الآن لرفع الدعم الزراعي مما سينعكس سلبا على واردات الدول العربية من السلع، وبالتالي زيادة كبيرة في قيمة فاتورة الغذاء المستورد.

والتكنولوجيات المتقدمة لزراعة الخلايا والأنسجة سواء للحاصلات النباتية أو الثروة الحيوانية. هذه التكنولوجيا الحيوية الحديثة سترتفع أسعارها وتكلفتها، وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية والبيطرية وغيرها.

3- تراجع مؤسسات التمويل وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق: تعتمد الزراعة العربية على مستوى مستلزمات الإنتاج على مجموعة من المؤسسات تهدف إلى توفير مستلزمات الإنتاج الحديث كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية. أما على مستوى التمويل فإنه يوجد في الدول العربية مجموعة من المؤسسات المختصة في الإقراض الزراعي على المدى المتوسط والطويل تؤمن في حدود معينة – مع اختلاف كبير بين الدول العربية- الحاجة إلى التمويل وبفوائد منخفضة، وتوجد مؤسسات عربية أخرى تقوم بتسويق المنتجات العربية وتشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم، وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة. إلا أن هذه المؤسسات سيرفع عنها الدعم الحكومي العربي مما سيؤثر عليها سلبا ولو لبعض الوقت إضافة إلى معوقاتها في السابق وذلك نتيجة مضامين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

ثانيا: الآثار الإيجابية المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من التحولات الاقتصادية العالمية، وخصوصا التغيرات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري. إلا أن الدول العربية تختلف فيما بينها حسب درجة تأثرها واستفادتها تبعا لهيكل صادراتها ووارداتها:[1]

- فالدول العربية التي تعتمد على صادراتها الزراعية، ستستفيد من فتح الأسواق العالمية نتيجة لتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، وستستفيد أيضا وبصفة عامة من فتح الأسواق أمام صادراتها.

- وستستفيد كذلك الدول العربية من ضبط قواعد السلوك فيما بينها، ومن وضع محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتمادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

- تشجيع الاستثمار في الزراعة: لقد أدى دعم الدول المتقدمة لزراعتها في السابق إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية، نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء التي تقوم هذه الدول بدفعها. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية

---

[1] **أنظر:**

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001، ص54.
- **د. أحمد طلفاح** "تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية" المعهد العربي للتخطيط، ص10.
- **محمد عبد الدايم** " أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي"

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/56a3921d-8a52-402e-a610-73295d5fa7df

المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيتم رفع الدعم عن السلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء. إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمي، مما سيؤدي في النهاية إلى تشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية.

وسنحاول تقديم أمثلة على دور ارتفاع الواردات الغذائية في تشجيع الاستثمار الزراعي:[1]

- فإذا ما نظرنا إلى الحالة المصرية فسنلاحظ أنه ابتداء من 1987-1988، حرصت الدولة المصرية على إعادة النظر في مراجعة السياسات السعرية الزراعية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد تبنت وزارة الزراعة خطة تتعلق بالسياسة الزراعية تقر تحرير قطاع الزراعة من القيود المفروضة عليه تدريجيا، وإعطاء الحرية الكاملة للمزارع بزراعة المحاصيل وتسويقها وشراء مستلزمات الإنتاج وإلغاء الدعم. ونتج عن سياسة تحرير الأسعار الزراعية بعض الآثار الإيجابية كالزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية من قمح وأرز وذرة شامية... وإذا ما حاولنا التركيز على سياسة القمح في مصر، فإنها ظلت ولفترة طويلة تعتمد على واردات القمح الرخيص المدعوم من طرف الدول المنتجة المصدرة، وأسعار قمح محلية منخفضة وعندما تغيرت الظروف، وارتفعت أسعار القمح المستورد وقاربت أسعار القمح المحلي الأسعار العالمية، زاد ذلك من اهتمام المزارعين بمحصول القمح والاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية والمساحة المزروعة ومن ثم زاد الإنتاج الكلي وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي، وفيما بين عامي 1985م 1993م زادت الإنتاجية من 3760 إلى 5255 كغ/هكتار، وزادت المساحة المزروعة من 498 إلى 894 ألف هكتار، وزاد الإنتاج الكلي من 1,87 إلى 4,78 مليون طن ومن ثم انخفض الاعتماد على الاستيراد وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من 21% إلى 49%.

من الأمثلة على تأثير قرارات منظمة التجارة العالمية نذكر أن التوسع في زراعة القمح في المملكة العربية السعودية كان تجربة رائدة لإثبات القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الإستراتيجية دفعا لمخاطر الاعتماد السابق على الاستيراد، هذا على الرغم من أن تكاليف الإنتاج عالية ونسبة الدعم عالية. فقد تحملت الدولة نسبة 45% من قيمة الأسمدة المحلية والمستوردة، وقدمت البذور بأسعار رمزية. وتعهدت الدولة بشراء محاصيل القمح والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية، ونتيجة لهذه الإجراءات بلغ الإنتاج السنوي من القمح في المملكة العربية السعودية نحو 3,8 مليون طن عام 1991م و4,2 مليون طن عام 1992م، بعد ما كان سنة 1970م حوالي 26 ألف طن فقط. وفي ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن على المملكة العربية السعودية لكي تتأقلم مع هذه التحولات الاقتصادية العالمية أن ترفع الدعم. مما سيؤدي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2001، ص54.

إلى ارتفاع أسعار القمح، وبالتالي تشجيع المزارعين على الاستثمار فيه مما سيحقق كفاءة إنتاجية أكبر. فمن الطبيعي أن تواجه هذه السلعة الإستراتيجية مشاكل نتيجة لرفع الدعم، إلا أنها في المدى المتوسط والطويل سوف تعزز من قدرتها التنافسية.

فعند إدخال الزراعة في تحرير التجارة سيجد العالم العربي نفسه أمام مجموعة من التحديات :

فمن جهة ستزداد فاتورة الغذاء على الدول العربية المستوردة، وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية نتيجة لاحتمال ارتفاع أسعار المواد المستوردة، وتخفيض الدعم الذي كانت تتمتع به بعض المنتجات الزراعية في الدول الصناعية مما يؤدي إلى زيادة في قيمة وارداتها الزراعية.

ورغم الآثار السلبية المحتملة جراء تحرير التبادل التجاري الزراعي، فإن القواعد التي من المحتمل أن تجنيها الدول العربية من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أكثر مما قد يترتب على عدم انضمامها من آثار سلبية.

لذلك فإن منظمة التجارة العالمية تفرض أوضاعا عديدة على الزراعة العربية وعلى **الأمن الغذائي** بصفة عامة وتخلق صعوبات وتتيح فرصا، لذلك فإن أثرها، إيجابيا كان أو سلبيا، يتوقف على قدرة الاقتصاد العربي **على تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب**، وما يتطلب ذلك من إستراتيجية وتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

المبحث الثالث:

الإجراءات والسياسات المقترحة للحد من الآثار السلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية وتعظيم الاستفادة منها

تمثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1995، تحدياً كبيرا أمام اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، سواء بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة والتي تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في تنفيذ تلك الاتفاقيات، أو الدول الساعية إلى الانضمام والتي تخضع لمفاوضات متشددة للموافقة على انضمامها، وبالنسبة للدول العربية – والتي بلغ عدد الأعضاء منها في منظمة التجارة العالمية 12 دولة حتى الآن، فإن الدول التي تسعى إلى الانضمام للمنظمة هي (اليمن وسوريا ولبنان وليبيا والسودان والعراق والجزائر) تواجه العديد من الصعوبات والعوائق التي تتطلب مزيدا من الجهد العربي المشترك لتذليلها وتيسير إجراءات الانضمام، أما الدول الأعضاء فتواجه بعض الصعوبات في التطبيق، وتحديد المواقف التفاوضية في موضوعات برنامج عمل الدوحة.

وما من شك أن السبيل الوحيد لنجاح مفاوضات تحرير التجارة، وإنهاء برنامج عمل الدوحة، ومعالجة الخلافات بين الدول – إنما يعتمد على مدى توافق النظام التجاري العالمي مع أهداف التنمية الشاملة للدول النامية والدول العربية بشكل خاص.

المطلب الأول: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتنسيق الجيد لمفاوضات مراجعة الاتفاقية الزراعية

تعد المنطقة العربية من أهم المناطق التي يسعى العديد من الدول فيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث أن كل من لبنان، وسوريا، وليبيا، والسودان، واليمن، والعراق، والجزائر في مراحل مختلفة من مفاوضات الانضمام، وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، تمكنت كل من الأردن، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية من الانضمام من خلال مفاوضات صعبة وشاقة إلى المنظمة، بينما وقعت اتفاقية مراكش 1994 ، كل من مصر والكويت وتونس والمغرب وكذلك الإمارات والبحرين وقطر، واعتبرت من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

أولا: ملخص لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يتوجب على جميع الدول الراغبة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إتباع إجراءات قياسية:[1]

1- تقوم الدولة الراغبة بالانضمام (س)، بطلب الانضمام الرسمي إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم توزيعه عندئذ على حكومات جميع الدول الأعضاء؛

2- تتم دراسة الطلب في الاجتماع التالي (عادةً) للمجلس العام للمنظمة، ويتم اتخاذ قرار بتشكيل مجموعة عمل (وتتمتع جميع الدُّول الأعضاء بحق الانضمام إلى مجموعة العمل: وعادةً ما تكون تلك الدُّول هي التي لها مصالح تجارية هامة مع الدَّولة (س)).

3- يقوم رئيس المجلس العام بالتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء الذين عبروا عن رغبتهم في المشاركة في مجموعة العمل ومع الدولة (س)، حول اختيار رئيس لمجموعة العمل. (ويكون الرئيس عادةً سفير إحدى الدُّول الأعضاء في المنظمة).

4- يتم إنشاء مجموعة العمل واختيار رئيس لها. (يتم تحديد الدول الأعضاء في المنظمة التي اختارت أن تنضم إلى مجموعة العمل في هذه المرحلة).

5- تقوم الدولة (س) بإعداد وتقديم (نماذج المنظمة القياسية WT/ACC/1)[2] مذكرة حول نظامها التجاري الخارجي، يتم توزيعه على الدول الأعضاء في مجموعة العمل (بالإضافة إلى الوثائق المقدمة ذات العلاقة مثل نظام التعريفة المطبقة في الدولة (س) "حسب التعريفة الجمركية المنسقة"، وبيانات الاستيراد حسب بند التعريفة وحسب بلد المنشأ والقوانين والتشريعات ذات العلاقة. كما تصبح تقديم "خطة العمل التشريعية" من الإجراءات القياسية عند أو بعد هذه المرحلة). وعلاوةً على ذلك فإنَّ هناك بعض متطلبات المعلومات التي قد لا تكون لازمة في هذه المرحلة، ولكن يجب تقديمها في أسرع وقت ممكن وهي:[3]

- معلومات حول الدعم الزراعي على الاستمارة القياسية (WT/ACC/4)؛
- معلومات حول الخدمات بناءاً على الاستمارة (WT/ACC/5)؛
- معلومات حول إجراءات الصحة، والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة بناءاً على الاستمارة (WT/ACC/8)؛

---

[1] **دون ماكلاتشي** (خبير الفاو الدولي) "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الإجراءات والدروس اللازمة لسورية"، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق 2004، ص6.

[2] أنظر **www.wto.org** ووثائق المنظمة من WT/ACC/1 إلى WT/ACC/11.

[3] **دون ماكلاتشي** (خبير الفاو الدولي) "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الإجراءات والدروس اللازمة لسورية"، مرجع سبق ذكره، ص5.

- معلومات حول نظام حقوق الملكية الفكرية حسب الاستمارة (WT/ACC/9)؛

ليس هناك توقيت محدد لهذه المتطلبات الأربعة الأخيرة، ولكن في وثيقة مراجعة حديثة أكدت أمانة سر المنظمة على أنَّ التجربة قد أثبتت أنَّ تقديم الوثائق في وقت مبكر يسرع العملية، وخاصة في حالة معلومات الدعم الزراعي.

6- بعد التشاور مع أعضاء مجموعة العمل والدولة (س)، يقوم رئيس مجموعة العمل بإنشاء جدول لاجتماعات مجموعة العمل المستقبلية؛

7- بعد دراسة المذكرة المقدمة من قبل الدولة (س) تقوم الدول الأعضاء بصياغة الأسئلة للاستيضاح (بشكل كتابي) من الدولة (س). ويتم إرسال نسخة إلى الدُّول الأعضاء؛

8- تقوم الدولة (س) بإعداد الإجابات وتقديمها (بشكل كتابي ويتم توزيع تلك الإجابات على جميع أعضاء مجموعة العمل ويمكن تكرار الخطوتين "خ" و"د" في هذه المرحلة)؛

9- عندما تصبح القاعدة الوثائقية متاحة يتم عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل؛

10- (يمكن) إجراء جولة (أو أكثر) من الأسئلة والإجابات؛

11- (يمكن) عقد اجتماع آخر أو أكثر لمجموعة العمل؛

12- عندما تصبح دراسة النظام التجاري الخارجي في مرحلة متقدمة، تبدأ المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق (بين مجموعة الدول الأعضاء في مجموعة العمل والدولة (س)).

13- تقوم الدولة (س) بإعداد مسودة لجدول الانضمام – المشار إليه باسم "العرض الأولي" (ليس إلزامي ولكن تشجع الدول (س) بقوة على تقديمه في هذه المرحلة)؛

14- تقوم الدول الأعضاء في مجموعة العمل بتقديم "طلبات" دخول السوق إلى الدولة (س). (تتعلق بشكل رئيسي بمعدلات التعريفة الجمركية على "البضائع" وتغطي "الخدمات" أيضا) على المنتجات والخدمات ذات الأهمية التجارية الخاصة بالنسبة لتلك الدول، ومن ثم يتم إجراء المفاوضات الثنائية على الامتيازات (الأخرى) الممكنة المتعلقة بهذه الطلبات.

15- بعد الاتفاق في المفاوضات الثنائية على دخول الأسواق، يتم عقد المفاوضات المتعددة الأطراف حول التزام الدولة (س) بقواعد منظمة التجارة العالمية في اجتماعات أخرى لمجموعة العمل، وسوف تتضمن مناقشات حول توافق الإجراءات غير الجمركية التي تطبقها الدولة (س)، والتزاماتها بإلغاء الإجراءات غير المتوافقة. وقد ترغب الدول الأعضاء بالتأكد من أنَّ الدولة (س) تحقق التوافق بين تشريعاتها مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة، والقيود الفنية على التجارة والصحة والصحة النباتية، وأنها

تلتزم على الأقل بعملية تغيير أية تشريعات فنية غير متوافقة مع الإجراءات الدولية. وهناك بعض "القوانين" التي تتعلق بالزراعة والرقابة السَّعرية واحتكارات المؤسسات التجارية الحكومية.

16- بعد انتهاء المفاوضات، يتم إعداد جداول بالامتيازات والالتزامات لـ GATT لعام94 وجدول الالتزامات الخاصة لـ GATS.

17- تتم مراجعة تلك الجداول بشكل متعدد الأطراف من قبل مجموعة العمل.

18- يتم إعداد تقرير مجموعة العمل و"مسودة القرار" و"بروتوكول الانضمام" وتقديمها.

19- "يتبنى" المجلس العام (أو مجلس وزاري) التقرير و"يوافق" على القرار بالتصويت بنسبة 3/2.

20- تقوم الدولة (س) بالتصديق على موافقتها على الاتفاق الذي تم التوصل إليه، ويدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد 30يوماً.

ثانيا: التجارب العامة للدُّول التي انضمت لمنظمة التجارة العالمية بعد جولة الأوروغواي والمتعلقة بالمنتجات الزراعية:

بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اثنتي عشرة دولة منذ قيام منظمة التجارة العالمية في العام 1995م، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا. ومن الجدير بالملاحظة أنَّ من بين الدُّول الإقليمية والعربية، فإنَّ مصر والبحرين وجيبوتي والكويت وقطر وموريتانيا وتونس والإمارات العربية المتحدة والمغرب، كانت جميعها أعضاء مؤسسين لمنظمة التجارة العالمية، أي أنَّها وقعت على اتفاقية المنظمة في نهاية جولة الأوروغواي عام 1994م، أما عُمان والأردن فقد نجحتا في الانضمام منذ تلك الفترة (كلاهما في عام2000م)، كما أن هناك دول عربية تسعى للانضمام لعضوية المنظمة، وهي الجزائر، السودان، لبنان، اليمن، العراق وليبيا، والجدول التالي يبين ملخص عن مجموعة الدول العربية المختارة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

[1] أنظر:

- **دون ماكلاتشي** (خبير الفاو الدولي) "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الإجراءات والدروس اللازمة لسورية"، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق 2004، ص6.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الفصل12، ص219.

الجدول رقم (2/5): ملخص عن مجموعة من الدول العربية المختارة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الدولة	الأردن	عمان	السعودية	لبنان	الجزائر	السودان
	التـاريخ بالأشهر/السنوات					
الطلب	94/1	96/4	93/6	99/1	87/6	94/11
مجموعة العمل	94/1	96/6	93/7	99/4	96/7	94/11
مذكرة التجارة	94/10	96/6	94/7 96/5 96/7	01/6	96/7 01/8 02/10	99/1
الاجتماع الأول لمجموعة العمل	96/10	97/4	96/5	02/10	98/4	03/7
عروض التعريفة	98/7 98/10	97/10 99/9	97/9 99/6	03/11	02/3 03/9	
بيانات الزراعة	98/7 99/3 99/9 99/11 99/12	98/9 00/6	97/3 97/5 97/11 98/6 98/9 99/11 00/10 04/1	03/11	98/1 02/4	
مسودة تقرير مجموعة العمل	99/4	99/3	00/1 00/10			
تبني التقرير من قبل مجموعة العمل	99/11	00/9				
تبني التقرير من قبل المجلس	99/12	00/10				
العضوية	00/4	00/11	2005*	2005؟		
إجمالي الفترة	6سنوات	4سنوات				

المصـدر: دون ماكلاتشي (خبير الفاو الدولي) "الانضـمام إلى منظمـة التجـارة العالميـة: الإجـراءات والـدروس اللازمـة لسـورية"، برنـامج التعـاون بين الفـاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق 2004، ص8.

* **محمـود بيلـي، هـاجر بغاصـة:** " أثـر منطقـة التجـارة العربيـة الحـرة الكبرى علـى التجـارة السـورية بعـد التطبيـق الكامـل " ورقـة عمـل رقـم 4، قسـم السياسات التجارية المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق2008، ص2.

المطلب الثاني: الخيارات الخاصة بسياسات الأمن الغذائي العربي في إطار منظمة التجارة العالمية

إنَّ الالتزامات المحددة التي قطعتها البلدان على نفسها بموجب الاتفاق بشأن الزراعة، لها تأثيرها على نطاق السياسات التي يمكن أن تأخذ بها في المستقبل. ومن المهم، من وجهة نظر البلدان النامية، تحديد الأحكام التي تزيد من مدى مرونتها في تطبيق سياسات الأمن الغذائي، وتلك التي تحد من الخيارات المتاحة أمامها في مجال الإنتاج، والاستهلاك، واستقرار السُّوق:[1]

أولا: الخيارات الخاصة بسياسات الإنتاج

يوجد أمام كل بلد خياران لدعم الإنتاج المحلى كجزء من إستراتيجية الأمن الغذائي، هما: التدابير الحدودية، أي من خلال التعريفات الجمركية طالما كانت في حدود السقف الملتزم به أمام منظمة التجارة العالمية؛ وتدابير الدعم المحلى، أي تقديم دعم سعري وغير سعري للمزارعين، على أن يكون ذلك أيضا في حدود الدعم الملتزم به أمام منظمة التجارة العالمية.

1- الدعم من خلال التعريفات الجمركية: تعد معدلات التعريفات الجمركية المربوطة على المواد الغذائية الأساسية مرتفعة في كثير من البلدان النامية، وبالرغم من أن الخيار الخاص بتطبيق التعريفة الجمركية في حدود المستويات المربوطة يتفق مع الالتزامات أمام منظمة التجارة العالمية، فقد تكون لهذه السياسة عيوبها في مجال التطبيق، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية نظراً لأن معظمها من البلدان المستوردة للغذاء. فارتفاع التعريفة الجمركية لا يعني فقط ارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجين المحليين، بل أيضا ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستهلكون المحليون – وهو خيار قد لا يكون عمليا بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي توجد بها أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة. ومع ذلك، فإن حصيلة الرسوم الجمركية التي تتجمع من التعريفات الجمركية يمكن أن توجه إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع السماح للمنتجين في نفس الوقت بالاستفادة من ارتفاع الأسعار المحلية، إلا أن هذا الخيار يتطلب وجود قدرات إدارية جيدة لتحديد الأسر المحتاجة للدعم (بما يقلل من تسرب الدعم إلى الأسر المقتدرة)، وكذلك وجود البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ عملية نقل الموارد إلى الأسر المحتاجة بطريقة مُجدِية.

2- الدَّعم المحلى: تتمتع جميع البلدان بمجموعة من الخيارات فيما يتعلق بتقديم الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين، وتشمل هذه الخيارات السياسات التي تؤدي إلى تشويه الإنتاج بتقديم الدعم السلعي وغير

---

[1] أنظر: – **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، قسم التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2007، ص120.

– **ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"**

http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

السلعي، ويشمل الدعم السلعي قيام الدولة بشراء المنتجات بأسعار مقررة مضمونة تتجاوز مستوى أسعار التعادل، أما الدعم غير السلعي فيشمل أشكال الدعم الذي يقدم على شكل تسهيلات ائتمانية وكذلك دعم مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة، والري، والبذور، وما إلى ذلك..، والتي يكون الهدف منها هو خفض تكلفة الإنتاج، ولكنها لا تكون موجهة صراحة نحو محاصيل معينة. وهذان النوعان من الدعم ينظمهما قياس الدعم الكلي، ويمكن أن تطبقهما البلدان التي ذَكَرت في جداولها أنها كانت تطبق هذا الدعم في فترة الأساس. وإذا لم تكن البلدان قد ذكرت ذلك في جداولها، عندئذ يكون الحد الأقصى الذي يطبق على كل نوع من هذين النوعين بالنسبة للبلدان النامية بمستوى الحد الأدنى المسموح به وهو 10% (أي أن هذا الدعم لا يمكن أن يتجاوز نسبة 10% من قيمة الإنتاج عند باب المزرعة).

كذلك يمكن لجميع البلدان دعم المنتجين المحليين من خلال سياسات الصندوق الأخضر،[1] أي عن طريق السياسات التي لا يكون لها تأثير أو يكون تأثيرها ضئيلا فيما يتعلق بتشويه التجارة، ولا يكون لها أيضا تأثير على الإنتاج. ومن بين هذه السياسات الخدمات العامة المقدمة للزراعة مثل البحوث، ومكافحة الآفات والأمراض، وما إلى ذلك..؛ والمدفوعات المباشرة التي تقدم للمنتجين مثل دعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج، وبرامج تأمين مستوى الدخل وشبكات الأمان الاجتماعي، وما إلى ذلك... كما يتضمن الصندوق الأخضر مخزونان الأمن الغذائي وبرامج المعونة الغذائية.[2]

تستطيع البلدان النامية الاستفادة من فئة خاصة من سياسات دعم الإنتاج بموجب المعاملة الخاصة والتفضيلية، وهي الدعم المالي للاستثمارات المتاحة في البلدان النامية، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المتاح للمنتجين منخفضي الدخل والموارد، وكذلك دعم المنتجين للتشجيع على تنويع الإنتاج بما يبعدهم عن زراعة المحاصيل غير المشروعة المنتجة للمخدرات.

ثانيا: الخيارات المتاحة في مجال السياسات الاستهلاكية

إن زيادة الانفتاح في التجارة تؤدي إلى استقرار أسعار السوق العالمية، لاسيما عندما تحرر جميع البلدان أسواقها. ومع ذلك، توجد عدة عوامل تؤثر على استقرار الأسواق، وقد تزداد درجة عدم استقرار الأسواق في المدى القصير على الأقل، إلى أن تتكيف الأسواق مع النظام التجاري الجديد، وهناك العديد من التدابير المتوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية يمكن أن تلجأ إليها البلدان، للتخفيف من تأثير عدم استقرار الأسواق على أمنها الغذائي.

---

[1] يشير " الصندوق الأخضر"إلى تدابير الدعم المحلي الخالية من الآثار المشوهة للتجارة أو المسببة لأدنى حد منها.

[2] أنظر: – **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص120.

– **ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"**

http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

1- مخزون الأمن الغذائي: يجب أن يُشكل استخدام مخزون الأمن الغذائي كأداة لتحقيق الاستقرار، جزءاً أساسياً من برنامج الأمن الغذائي المحدد في التشريعات القطرية، التي ينبغي أن تتضمن أحكاما محددة عن شروط شراء مخزون الأمن الغذائي والإفراج عنها. وقد استخدمت هذه الأحكام بشيء من المرونة عند التطبيق، وقد أعلن كثير من البلدان، المتقدمة والنامية، عن عمليات الاحتفاظ بالمخزونات بموجب تدابير الصندوق الأخضر،[1] وبذلك تكون مستثناة من قيود مقياس الدَّعم الكلي، دون أن يمثل ذلك أي تحد كبير حتى الآن لشركائها في منظمة التجارة العالمية. ولكي تكون تلك التدابير فعالة فمن اللازم أن تقترن بتدابير أخرى على الحدود.

2- التدابير الوقائية: تسمح أحكام التدابير الوقائية الخاصة في الاتفاق بشأن الزراعة، وكذلك التدابير الوقائية العامة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للبلدان، بأن تفرض تعريفات إضافية في ظروف خاصة. واستخدام هذه التدابير أو العلاجات، يخضع لمتطلبات إجرائية مطولة، بما في ذلك ما يطبق منها على أساس مؤقت، وبالتالي لم تكن ذات فائدة عملية كبيرة للبلدان النامية.

3- التعريفات الجمركية: يمكن للبلدان تطبيق نظام التعريفة المتحركة، الذي يرتبط ارتباطا عكسيا بمستوى أسعار الاستيراد، مع الإبقاء على أعلى معدل للرسوم في مستوى لا يتجاوز نسبة الرسوم المربوطة. وبوسع البلدان التي تكون التعريفات المربوطة فيها مرتفعة نسبيا، أن تُعوِّض الاختلافات في أسعار الاستيراد عن طريق خفض التعريفة الجمركية عندما ترتفع الأسعار، ورفع التعريفة الجمركية عندما تنخفض الأسعار. ويمكن تحقيق ذلك، في مجال التطبيق، عن طريق سياسة "نطاق الأسعار"، وبذلك لا تُعدل الأسعار إلاّ عندما تتجاوز أسعار الواردات النطاق المحصور بين الأسعار الدنيا وسقف الأسعار. والنقطة المهمة في مثل هذه الخطة هي أنه إذا افترضنا أن نطاق الأسعار ضيقة جداً، فإن إشارات الأسعار العالمية لا يلغيها تماماً تعويض التغيير في التعريفات الجمركية، كما أن الأسعار المحلية يكون مسموحاً لها بالتحرك بدرجة معقولة تمشياً مع الأسعار العالمية.

4- حظر الصَّادرات: وهناك نص آخر في الاتفاق بشأن الزراعة، يتصل باستقرار الأسواق المحلية، يتناول أشكال الحظر المفروضة على الصادرات. ففي الأوقات التي ترتفع فيها الأسعار العالمية بشكل حاد أو يرتفع فيها الطلب بشكل حاد من بلد مجاور، تسمح المادة 12 من الاتفاق بشأن الزراعة للبلد بوضع قيود على الصادرات، بشرط أخذ الأمن الغذائي للبلدان الأخرى (المستوردة) في الاعتبار.

[1] يشمل الصندوق الأخضر تدابير يُرى أن أثرها في التجارة أدنى ما يكون أو أنها عديمة الأثر. وتنقسم هذه التدابير إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المدفوعات المباشرة إلى المنتجين غير المتصلة بقرارات الإنتاج، وبرامج الخدمات الحكومية. ومن بين هذه التدابير، على سبيل المثال، البحث الزراعي الممول من الحكومة، وبرامج مكافحة الآفات والأوبئة، والتدريب الزراعي وخدمات الإرشاد، والمعونة الغذائية الوطنية، والإغاثة في حالات الكوارث وغير ذلك. ويمكن للبلدان الأعضاء أن تزيد من مخصصات تدابير الصندوق الأخضر بدون قيود.

ثالثا: التوفيق بين أهداف المنتجين والمستهلكين

يتضح مما سبق أن الاتفاق بشأن الزراعة ينطوي على قدر كبير من المرونة، وأن البلدان النامية تجد تحت تصرفها مجموعة من الخيارات تسمح لها بإتباع ما تراه من سياسات لدعم المنتجين والمستهلكين، دون انتهاك التزاماتها بموجب نظام منظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك، فبصرف النظر عن هذه الالتزامات، توجد على الدوام مشكلة تتعلق بكيفية التوفيق بين مصالح المنتجين والمستهلكين، في السياسات الزراعية المحلية وسياسات الأمن الغذائي، عندما يكون الهدف الأسمى هو تحقيق الأمن الغذائي. ويتطلب ذلك، في معظم الحالات، الربط بطريقة حكيمة بين الأدوات المتوافقة مع نظام منظمة التجارة العالمية، بالنسبة للبلدان المستوردة للغذاء.

ومع ذلك؛ فإن الاعتماد على التعريفات فقط، قد لا يكون أداة جيدة لتحقيق جميع أهداف السياسات الزراعية والغذائية القطرية، ومن هنا قد تكون هناك حاجة إلى أدوات أخرى تكميلية. وعلى سبيل المثال، يمكن المحافظة على الأسعار التي يحصل عليها المزارعون بالفعل في مستوى أعلى من مستويات أسعار تعادل الواردات، عن طريق التحويلات المتوافقة مع نظام منظمة التجارة العالمية مثل الدعم السلعي وغير السلعي (حتى حدود مقياس الدعم الكلي والحد الأدنى المسموح به)، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وسياسات الصندوق الأخضر. وبالمثل، فإذا كانت أسعار السوق المحلية شديدة الارتفاع بالنسبة لشريحة من السكان، عندئذ يمكن تنفيذ التدخلات المستهدفة، حتى يمكن الإبقاء على الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر المستهدفة في المستويات التي يتحملونها. واستخدام هذه التدخلات المستهدفة وكذلك تحويلات الدخل العامة الأخرى، يسمح للبلدان بتطبيق سياسات الاستهلاك دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حوافز الإنتاج.

الشكل رقم(2/5): الخيارات المتاحة أمام البلدان المستوردة للغذاء فيما يتعلق بدعم المنتجين والمستهلكين

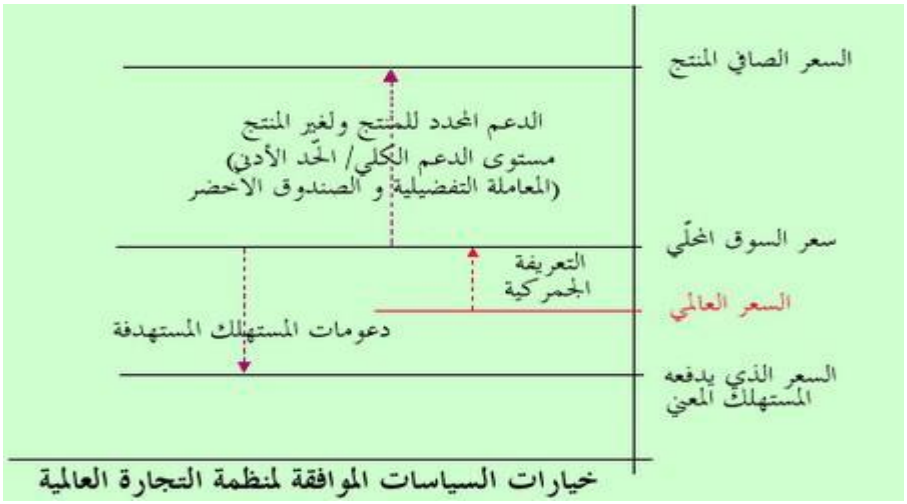

المصدر: ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"
http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

تتضمن المادة 20 من الاتفاق بشأن الزراعة، التزاماً من جانب البلدان الأعضاء بالعمل على تحقيق تخفيضات تصاعدية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية،كما تتضمن هذه المادة التزاما بالبدء في مواصلة عملية الإصلاح في الزراعة في 1999م، مع مراعاة الاهتمامات التجارية وغير التجارية المتصلة بتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق بشأن الزراعة. ويتضمن تعريف "الاهتمامات غير التجارية"، الوارد في ديباجة الاتفاق، **الأمن الغذائي** والحاجة إلى حماية البيئة. ولا يتضمن النص، على سبيل المثال، أي تعريف لهذه المصطلحات أو كيفية التعامل مع هذه الاهتمامات، وقد تزايد النقاش حول هذا الموضوع في سياق التجارة الدولية في المحافل المختلفة، وأضيفت إليها اهتمامات أخرى من بينها قدرة المجتمعات المحلية الريفية على البقاء وأسباب معيشتها، وأصبحت جميعها تناقش تحت موضوع واسع وشامل هو الوظائف المتعددة للزراعة. وهذه الخصوصيات التي تتمتع بها الزراعة مثل التأثيرات الخارجية الإيجابية وسمات السلع العامة التي تولدها السلع الغذائية والألياف، تبرر حصول الزراعة على مزيد من الدعم والحماية على شكل مدفوعات إضافية لهذه الخدمات.

ورغم أنَّه من الواضح أنَّ جميع هذه الوظائف الأخرى للزراعة مرغوبة، يمثل تحقيق الأمن الغذائي الوظيفة الرئيسية للزراعة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ومن المهم أن نلاحظ أن البلدان النامية تستطيع العمل على تحقيق أهدافها في مجال الأمن الغذائي في نطاق الاتفاق بشأن الزراعة، ومن الضروري في هذا السياق، تحديد أحكام الاتفاق بشأن الزراعة التي تحتاج إلى تعزيز لدى مواصلة عملية الإصلاح، بمعنى السماح للبلدان النامية بمزيد من المرونة اللازمة لتطبيق سياسات الأمن الغذائي.

وفيما يلي بعض المقترحات الخاصة بالقضايا المهمة للأمن الغذائي، في نطاق المجالات الثلاثة التي اهتم بها الاتفاق بشأن الزراعة، وهي الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات:

1- النفاذ (الوصول) إلى الأسواق: تحد الحواجز المتبقية أمام وصول صادرات البلدان النامية الزراعية إلى الأسواق، من قدرة هذه البلدان على تطبيق إستراتيجية الأمن الغذائي القائمة على الاعتماد على الذات بالاستفادة من المزايا التي تتيحها التجارة الدولية. وبالرغم من التقدم الذي تحقق في جولة أوروغواي، ما زالت هناك بعض المشاكل التي تتمثل في التعريفات الجمركية الباهظة، التي تؤدى إلى كبح المعاملات التجارية، وتصعيد التعريفات الجمركية، والتباين الكبير في معدلات التعريفات الجمركية. وفي بعض الحالات، مازالت تُمارس التدابير غير التعريفية التي تحظرها الاتفاق بشأن الزراعة (مثل نظام الحد الأدنى لأسعار الاستيراد بالنسبة لبعض المنتجات). وتمثل هذه الحواجز المتبقية مشكلة خطيرة لأنها تؤثر على قطاعات

النمو الرئيسية في التجارة الزراعية، وعلى وجه التحديد المنتجات المصنعة والأسواق التي تبحث عن المنتجات عالية الجودة. وقد تشمل النتائج المرغوبة في هذا المجال ما يلي:[1]

* زيادة خفض التعريفات الجمركية الخاصة بسلع التصدير التي تهم البلدان النامية؛ والتقليل من تصعيد وتباين معدلات التعريفة الجمركية؛

* وضع مبادئ لتنظيم التفاوت في التعريفات الجمركية في حدود السقوف المربوطة؛ وزيادة قدرة صادرات البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق.

وعلى البلدان النامية أن تدرك بأنَّ صيغ الخفض التعريفي الجمركي، تنطبق على تعريفاتها الجمركية، وتنطبق بنفس القدر على التعريفات الجمركية في الأسواق الرئيسية لصادراتها، وتخضع لأي أحكام بالمعاملة الخاصة والتفضيلية يتم الاتفاق عليها.

2- التدابير الوقائية: تعد كثير من البلدان النامية مستوردة صافية للمواد الغذائية، ومازالت أسواقها تتعرض لتشويه كبير، وقد تكون أحكام التدابير الوقائية الخاصة ذات أهمية لهذه البلدان، ولاسيما البلدان التي التزمت بربط تعريفات جمركية منخفضة. ومع ذلك، فإن التمتع بأحكام التدابير الوقائية الخاصة لا يعد عاماً (سواء من حيث المنتجات أو البلدان) ولا تستطيع معظم البلدان النامية الاستفادة منها، وقد تشمل النتائج المرغوبة في هذا المجال؛ جعل التدابير الوقائية الخاصة متاحة لجميع البلدان وزيادة عدد المنتجات التي تشملها، على أساس أن هذه قضية "سلع عامة" تساعد في تحرير التجارة الزراعية. وكبديل لذلك، السماح بتطبيق التدابير الوقائية الخاصة على عدد مختار ومحدود من السلع الغذائية (السلع شديدة الحساسية من وجهة نظر الأمن الغذائي).

3- الدعم المحلي: لم تقم كثير من البلدان النامية بحساب مقياس الدعم الكلى بطريقة منهجية، وزعمت هذه البلدان أن مستواه بدرجة الصفر مما قد يمنعها من تنفيذ سياسات معينة للدعم في المستقبل.

كذلك هناك قضايا تتصل بتعريف الإنتاج المستوفى للشروط عند حساب مقياس الدعم الكلى ومعالجة مقياس الدعم الكلى السلبي، وبعض الأخطاء الحقيقية في الطريقة المستخدمة (مثل فترة الأساس، والعملة المستخدمة في الحساب، وما إلى ذلك..). وتشمل النتائج المرغوبة في هذا المجال ما يلي:

* السماح للبلدان النامية بإعادة حساب مقياس الدعم الكلى وبمراجعة جداول التزاماتها.

---

[1] أنظر: - **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، قسم التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2007، ص120.

- **ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"**

http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

* وإذا كانت إعادة النظر في مقياس الدعم الكلى غير ممكنة، السماح للبلدان النامية برفع مستوى الحد الأدنى المسموح به و/أو جعل الحد الأدنى المسموح به بالنسبة للسلع الغذائية أعلى مما هو بالنسبة للمحاصيل غير الغذائية.

* إعطاء اعتبار خاص لحالات مقياس الدعم الكلى السلبي تحقيقا لأغراض الأمن الغذائي (مثل دعم إنتاج السلع الغذائية الأساسية).

* استثناء . بالتحديد . الإنفاق المقصور على أغراض الأمن الغذائي (أي مخزونات الأمن الغذائي)، من حساب مقياس الدعم الكلي/الحد الأدنى المسموح به.

وفي نطاق فئة الصندوق الأخضر، تتصل بعض القضايا التي تهم البلدان النامية بتعريف السياسات التي تنطبق عليها شروط الإدراج في الصندوق الأخضر، وخصوصا معنى " الحد الأدنى للتأثير على الإنتاج والتجارة". فليست جميع السياسات المدرجة حاليا في الصندوق الأخضر، عديمة التأثير على التجارة والإنتاج. والأهم من ذلك أن الصندوق الأخضر لا يشمل سياسات معينة من السهل على البلدان النامية تنفيذها بما لديها من قدرات إدارية محدودة.

وقد تشمل النتائج المرغوبة في هذا المجال إعادة تصنيف التدابير المستثناة، واستحداث فئة خاصة للدعم تتناول اهتمامات البلدان النامية المشروعة في مجال الأمن الغذائي.

4- المنافسة في مجال التصدير: ومن الممكن أيضاً جر البلدان إلى حالة من الاعتماد الغذائي، عن طريق الممارسات التجارية غير المنصفة للشركاء التجاريين، مثل الإغراق أو الإفراط في دعم الصادرات، والتي تؤدي إلى أن تدخل إلى الأسواق مواداً غذائية رخيصة لايستطيع المنتجون المحليون منافستها.

تعتبر المنافسة في مجال التصدير أكثر الالتزامات قوة ضمن الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق بشأن الزراعة، رغم أنها لم تكن كذلك في الفترة1995-1997م، نظرا لارتفاع الأسعار العالمية. ومع ذلك، بقي الدعم الممكن للصادرات مرتفعا في عدد من البلدان المتقدمة:[1]

* إدخال تخفيضات أخرى كبيرة على الدعم المالي للصادرات، وتشديد التدابير التي تمنع التهرب من تنفيذ القواعد

* واستحداث أشكال أخرى لمساعدة الصادرات، مثل التسهيلات الائتمانية التصديرية، وضمان التسهيلات الائتمانية التصديرية، بما يتفق مع القواعد العامة للدعم المالي للصادرات.

* تشديد الأحكام على قيود الصادرات التي تفرضها البلدان المصدرة.

[1] أنظر: - **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص120.

- **ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"**

http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

المطلب الثالث: السياسات العربية الواجب إتباعها في مجال مفاوضات WTO والاتفاقيات الثنائية

تمكن أهم هذه السياسات في:

أولا: الاستفادة من الاستثناءات التي تقدمها منظمة التجارة العالمية

وذلك من خلال:[1]

1- في مجال الدعم المحلي والنفاذ إلى الأسواق: الاستفادة من كافة أشكال الدعم المسموح به في إطار الصندوق الأخضر مثل الدعم المحلي للغذاء، دعم المرافق الأساسية، الأبحاث، الإرشاد والتدريب، برامج تحسين البيئة، كما أجازت المنظمة فرض قيود غير تعريفية لمدة لا تزيد عن ثلاث (3) سنوات في حالة المنتجات التي لها علاقة بالأمن الغذائي.

2- في مجال المنافسة التصديرية: ينبغي مطالبة الدول المتقدمة بتطبيق بنود الاتفاقية، وإلغاء كافة أشكال دعم الصادرات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الصادرات العربية من المنتجات الزراعية والغذائية.

- وضع برامج ترويجية للتصدير لتسهيل الوصول إلى الأسواق؛
- تعزيز القدرة على المنافسة من خلال تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض تكلفته.

3- في مجال المعاملة الخاصة والتفضيلية: يجب على الدول العربية إعادة تقييم جداول التعريفات الخاصة وتعديلها بما يتوافق وإمكانياتها الاقتصادية.

[1] أنظر: - **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مرجع سبق ذكره، ص121.

ثانيا: تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنسيق دور الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإنمائي والتمويلي

تمثل **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** مجالا رحباً لتوسيع الفرص أمام تنميه الزراعة في الدول العربية، إذا تم ترتيب ومراعاة الأولويات في وضع استراتيجيات مقترحة، لتفعيل قدرة الزراعة العربية على مواجهة مختلف المستجدات والتطورات على الساحة العالمية، بما في ذلك قضايا تحرير التجارة الدولية.

وبالرغم من أن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في اتجاه السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، كإستراتيجية مقترحة نظرا لأهميتها في الوقت الحالي، وما كتب حوله من توصيات في إطار العديد من الندوات العربية وفي مختلف الدول العربية، وما قامت حوله من دراسات مثل دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،[1] فإنها تعتبر الصيغة الأساسية والإستراتيجية الوحيدة أمام الدول العربية التي بإمكانها أن تثبت فعاليتها ونتائجها، كما أثبته الواقع العملي لتجارب الدول الأخرى التي سارت على هذا النهج.

وعليه؛ فإن إعادة طرح قضية التكامل الاقتصادي، لا تستدعي فقط اعتبارات قومية عاطفية، وإنما أصبح ضرورة فرضتها التطورات والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية تضع مستقبل الاقتصاد العربي وأمنه الاستراتيجي والغذائي أمام مفترق الطرق وأمام خيارات محدودة.[2]

وفي هذا الإطار كان ظهور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1998، خطوة هامة لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي، إذ تعتبر أداة أساسية يطلب تفعيلها وتعزيزها، وذلك من خلال:

- مصادقة كل الدول العربية على البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى تصبح سارية المفعول؛
- إصلاح النظام الجمركي فيما بين الدول العربية، وهذا بإعادة النظر في معدلات الخفض في التعريفات الجمركية حتى بلوغ مرحلة التحرير الكامل قبل أن يتحقق ذلك في ظل منظمة التجارة العالمية؛

[1] أنظر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم 28-1999/09/30.

– **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، أثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، الخرطوم، أكتوبر 1998، ص81-100.

[2] **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، أثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، مرجع سبق ذكره، ص123.

- القيام بتنسيق السياسات الاقتصادية خاصة في مجال الزراعة، باعتبار أن التجارة الحرة بين الدول العربية، وتنمية التجارة الزراعية البينية تظل محدودة القيمة ما لم يدعمها تنسيق السياسات الزراعية، بما يتناسب وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة.

وبطبيعة الحال؛ فإن زيادة فرص وصول السلع والمنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية وفي إطار حركة التبادل التجاري بين الدول العربية، وزيادة قدرتها على المنافسة سوف يؤدي إلى الحد من الواردات من المصادر غير العربية، ومن ثم تحسين الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي، وهو ما يحد من الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة.

ويمكن تفعيل وتعزيز دور المنظمات المالية والإنمائية، في إعطاء أهمية بالغة للتنسيق والتكامل بين الهيئات والمؤسسات، كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وغيرها من المؤسسات الأخرى، هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

فإذا ما نظرنا إلى التنظيمات العربية، التي تعالج مسألة التعاون الاقتصادي العربي نجدها متعددة، أهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وهي مجرد هياكل إدارية يغيب التعاون فيما بينها، بل قد يحدث تعارض وتداخل بين صلاحياتها، فمثلا الوظيفة الأساسية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، هي تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين البلدان العربية، وفي حين أنَّه من المفروض أنَّ ذلك يدخل ضمن الدور الذي يقوم به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وغياب مثل هذا التنسيق بين هذه الأجهزة التي هي بمثابة المحرك الأساسي في مجال الأنشطة الاقتصادية، وتكوين السوق العربية المشتركة، يؤدي إلى طغيان البيروقراطية الإدارية على نشاط هذه المؤسسات، وجعلها مجرد تنظيمات شكلية ليس إلا، وهذا يرجع في جانب كبير منه إلى إغفال ميثاق جامعة الدول العربية، تناول أي نصوص تتعلق بالإشراف أو التنسيق بين عمل هذه التنظيمات المتخصصة.

المبحث الرابع:
الأمن الغذائي وتحديات نتائج "الربيع العربي"

إنَّ الحديث عن الثورات العربية أو ما اصطلح عليه بالربيع العربي؛ يستوجب بداية التعريف بأسباب قيام هذه الثورات وانعكاساتها السلبية على الوضعية الاقتصادية في المنطقة العربية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع والأمية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث، دراسة المسببات الرئيسية التي ساهمت في ظهور الثورات العربية وأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي في المنطقة العربية، إضافة إلى تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الدُّول العربية من منظور الشريعة الإسلامية، واستنتاج الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الغداء والأمن الغذائي في الدول العربية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، واتخاذها إن أمكن ذلك، كإستراتيجية مكملة للاستراتيجيات والسياسات التي تمت مناقشتها في المباحث السابقة من هذه الفصل.

المطلب الأول: الوضعية الاقتصادية العربية وتداعيات الربيع العربي

لقد ترتب عن اهتمام الدول العربية طيلة العقود الماضية بالتنمية الاقتصادية، إجراءات وخطط وسياسات وآليات كثيرة، ساهمت في ظهور تجارب تنموية خاصة بها، متباينة في تفاصيل تكاليفها وغاياتها المنشودة، وجدية الجهود التي بذلت فيها، والنتائج التي تمخضت عنها.

ورغم هذه الاختلافات في تجارب التنمية العربية، إلا أنها تشابهت في ضآلة انجازاتها وعدم قدرتها على بناء اقتصاد متوازن ومتطور وإحداث نمو اقتصادي مقبول، في ظل انتشار الفساد وهدر للموارد، وترك مجموعة كبيرة من المجتمعات العربية تحت خط الفقر في مناطق مهمشة خارج نطاق النمو، إضافة إلى عامل على جانب كبير من الأهمية وهو التكريس للتنمية القطرية بعيداً عن أي عمل **تكاملي عربي**.

كل هذه الأسباب مجتمعة؛ ساهمت بانعكاساتها وإفرازاتها السلبية في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية، من تدهور في الدخل الفردي، وتفشي البطالة والفقر والأمية، والتي ساهمت بدورها في انفجار انتفاضات الربيع العربي.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أثرت على الوضعية الاقتصادية في المنطقة العربية في النقاط التالية:[1]

أولا: عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في كثير من الدول العربية

ويتبين ذلك على وجه الخصوص في:

- وجود تضارب في السياسات الاقتصادية والاستثمارية في كثير من الدول العربية، وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار؛
- عدم توفر سياسات واضحة في بعض الدول العربية، حول معاملة الاستثمارات القادمة من الخارج وتحديد مجالات نشاطها؛
- عدم وضوح الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، والعلاقة بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى تدني كفاءة الإدارة الاقتصادية وضعف المؤسسات العامة التي تشرف على تنفيذ الخطط الإنمائية؛
- غياب شبه كامل للسياسات الاقتصادية التنموية في بعض الدول العربية، وتغيير شبه دائم للخطط الإنمائية مع تغير الحكومات، وعدم استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار وعدم وضوح نصوصها وقصور لوائحها التفسيرية في أغلبية هذه الدول.

إن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تؤثر على فقدان الثقة بمناخ الاستثمار بكامله، وتحد من جذب الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشاريع الضخمة ذات الإمكانات القادرة على تحقيق أفضل النتائج للتنمية.*

هذا وقد أثر عدم توفر الاستقرار السياسي في كثير من الدول العربية، وتخلف مؤسسات الحكم فيها وعدم تطويرها سلبا على تجارب التنمية الاقتصادية، في ظل ظروف تسودها البيروقراطية وانتشار الفساد، وتخلف الأوضاع العامة للجوانب الإدارية.

- تنامي الاضطرابات الأمنية، التي أدت إلى زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال، وهروب وهجرة الأموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص في تنفيذ الخطط الإنمائية.

ولا يمكن إغفال الأثر السلبي للحروب المكلفة بشرياً ومالياً على تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية العربية وتأتي في مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب العراقية الإيرانية، وتداعيات غزو العراق للكويت، والحرب الأهلية اللبنانية، وحروب أهلية أخرى.

---

[1] **د. سميح مسعود** "التنمية العربية في ظل الربيع العربي" محاضرة مقدمة إلى مركز دراسات الرأي، يوم 17 مارس 2012، عمان 2012، ص2-7.

*لأن كثرة التعديلات التشريعية، وعدم ثباتها، تجعل المستثمر في قلق دائم وعلى العكس فإن استقرار الأحكام التشريعية، فضلا عما يوفره من أساس ثابت لتوقعات المستثمر وحساباته، يعكس الثقة في استقرار الأوضاع العامة المحيطة بالاستثمار اللازم بالتنمية.

ثانيا: تخلف الدول العربية في استيعاب وتوطين التقنيات اللازمة للتنمية

ويتبين ذلك من خلال:[1]

– الاعتماد المفرط على الشركات والخبرات الأجنبية في الاستشارة والتشغيل والصيانة، مما أثر على زيادة تكاليف تنفيذ المشاريع الإنمائية، وهذا ما أدَّى بدوره إلى زيادة تبعية بعض الدُّول العربية لكثير من الدول المتقدمة، إذ ارتبطت بها بإقامة مشاريع مشتركة معها، بدلا من تكاملها مع الدول العربية القريبة منها، وبهذا أصبحت توجهاتها الإنمائية محكومة بما تجود بها تلك الدول الأجنبية من تقنيات، وما تنتقي لها من مشاريع التي غالباً ما لا تتناسب مع إمكانات السوق المحلية، من حيث حجم الطلب.

– قصور التمويل المحلي عن تلبية متطلبات الاستثمار في بعض الدول العربية، مما يجعلها تغطي احتياجاتها التمويلية بالاستدانة من الخارج.

ثالثا: قصور العمل الاقتصادي العربي المشترك، في تحقيق التنسيق والترابط والتكامل الاقتصادي العربي

بسبب عدم تنفيذ اتفاقات وآليات متعددة في مجالات اقتصادية، كثيرة كالتجارة والإنتاج والاستثمار، وتحقيق أقصى حد من التطوير للعلاقات الاقتصادية العربية.

وهذا دليل على وهن الاقتصاديات العربية، نتيجة كل الأسباب التي سبق ذكرها، وغيرها من الأسباب الأخرى التي أثرت سلبا عليها وجعلتها أكثر تشوها في هياكلها الإنتاجية، وأقل مناعة، وأكثر اعتماداً على الغير وتبعية للدول الصناعية.

ومما لاشك فيه أن عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع أداء الاقتصاديات العربية، يؤثر بشكل كبير على عدم استقرارها وانهيار كفاءتها الاقتصادية، وظهور أزمات اجتماعية وأمنية وسياسية تعرقل عمليات التنمية.

[1] **د. سميح مسعود** "التنمية العربية في ظل الربيع العربي" مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني: العجز الغذائي وندرة الموارد المائية في الدول العربية في ظل الربيع العربي.

إضافة إلى التحديات الاقتصادية الدولية والإقليمية، التي تمت مناقشتها في الفصل الأول من هذا البحث[1]، والتي أثرت بشكل كبير على توجهات الاقتصاديات العربية، نظراً لاتساع الفجوة ما بين الدول العربية والدول المتقدمة في مجال العلم والمعرفة والتقنيات المتطورة، واشتداد حدة المنافسة في السُّوق الدولية، وتكييف شروط التجارة لصالح الدول المتقدمة، بما يزيد من تبعية الدول العربية لها استيراداً وتصديراً، لاسيما في مجال تصدير النفط واستيراد التقنيات **وتوفير الغذاء**.

وإلى جانب الدور المتنامي للشركات العابرة للقارات وللتكتلات الاقتصادية الإقليمية، تظهر الدول العربية كأسواق استهلاكية للسلع الأجنبية، وما ينجم عنها من اتساع متواصل في الفجوة القائمة ما بين الدول العربية والدول المتقدمة في كل المجالات الحيوية.

نجد نوع آخر من التحديات نابع من الأوضاع العربية نفسها، والتي يُتوقع أن تزداد حدتها مستقبلاً، وتتكاثر انعكاساتها السلبية على تشكيل مستقبل التنمية العربية في العقود القادمة، والقدرة على إرساء دعائم التحولات السياسية والاقتصادية اللازمة.

وسنركز من خلال هذا المطلب على تحدي **العجز الغذائي وندرة الموارد المائية في الدول العربية في ظل الربيع العربي**.

تعبّر عنه «الفجوة الغذائية» كظاهرة اقتصادية تنصب أساساً حول الأمن الغذائي العربي، بكل ما له من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ومالية وأمنية بالغة الخطورة والأهمية.وهي تعني الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وقيمة هذه الفجوة في اتساع دائم، فقد بلغت نحو 35.3 مليار دولار في عام 2009، تشكل مجموعة الحبوب 58.3% منها، ويأتي القمح في صدارة هذه المجموعة حيث يمثل وحده أكثر من نصف قيمة فجوة الحبوب، وبسبب هذه الفجوة أصبحت الدول العربية من أكثر مناطق العالم اعتماداً على مصادر الغذاء المستوردة.[2]

ومن خلال استقراء أرقام الفجوة الغذائية العربية خلال السنوات الماضية، في الفصل الرابع من هذه الدراسة* تبين أنها تزداد اتساعاً عاماً بعد آخر، وهذا يدل على إخفاق تجارب التنمية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وعلى تزايد اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية، ولهذا المنحى سلبيات كثيرة،

[1] أنظر الفصل الأول: التحديات الدولية والإقليمية المؤثرة على توجهات الاقتصاديات العربية، ص2.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011.

* أنظر الفصل الرابع من الدراسة، ص181.

تتمثل في هدر الموارد المالية وتحويلها للخارج، بعد أن أصبحت السلع الغذائية ورقة ضغط سياسية، تمارسها الدول المتقدمة اقتصادياً ضد الدول النامية المستوردة بصفة عامة والدول العربية بوجه خاص، بهدف تطويعها وإخضاعها لمصالحها الخاصة.

والعجز الغذائي العربي، هو محصلة عدد من الأسباب، في مقدمتها تزايد السكان بمعدلات تفوق معدلات الزيادة المتحققة في إنتاج السلع الزراعية، وتدني إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية، وعدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها، وانخفاض مساحة الأراضي المزروعة، بالإضافة إلى فشل العمل العربي المشترك في مجال الزراعة. حيث اتجهت الدول العربية نحو الاهتمام بالمشاريع القطْرية على حساب المشاريع المشتركة، في إطار إمكاناتها المحدودة من حيث الأراضي والمياه.

حيث أن أكثر من 85% من المياه المتوافرة في الدول العربية تأتي من مصادر خارج حدودها، وتعدّ اتفاقيات الموارد المشتركة الخاصة بها عديمة الفعالية، وتتأثر دوماً بالنزاعات والتوترات السياسية بين الدول المتجاورة.

وقد بلغت الحصة المتاحة للفرد الواحد من المياه في الدول العربية .....قد انخفضت من 4000متر مكعب سنوياً عام 1950، إلى أكثر قليلاً من 1000متر مكعب في 2008، مقابل أكثر من 7000متر مكعب في المتوسط في بقية دول العالم، ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد على المستوى العربي إلى 577 متراً مكعباً بحلول عام 2050، في ضوء معدلات النمو السكاني المرتفعة، وتناقص كميات المياه التي ترد للدول العربية من الأنهار المشتركة، التي تنبع من الدول المجاورة. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المائي العربي في الزراعة العربية إلى نحو 378 مليار متر مكعب في عام 2030، ما يؤثر سلباً في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي.[1]

وبهذا يتضح بأن مستقبل المياه في الدول العربية ينذر بخطر كبير في مجال الزراعة، لأنها تستهلك 89% من جملة الموارد المائية السطحية العربية المتاحة، وذلك ليس فقط بسبب محدودية هذه الموارد، بل لأن غالبية المنابع المائية الرئيسية العربية تقع في دول غير عربية، وليست لها سيطرة كاملة عليها، وهو الأمر الذي يفاقم من حدة المشاكل المائية، ويساعد على ظهور خلافات اقتصادية وسياسية خطيرة حول توزيع الموارد المائية إقليمياً، قد تؤدي إلى نزاعات وحروب في المستقبل.

لذلك، فإن تنظيم استثمار الموارد المائية العربية المحدودة، يُشكل حجر الأساس للتنمية العربية بأبعادها المختلفة، وهذا يتطلب تعزيز التعاون العربي من أجل حماية المصالح المائية العربية، والحصول على حصص مائية عادلة، من خلال ترتيبات إقليمية بعيدة المدى، يتم بها التوصل إلى حلول مُرضية في اقتسام المياه مع

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد متفرقة: 2009، 2010، 2011.

الأطراف المعنية.كما يتطلب تعزيز التعاون العربي في مجالات الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة وتنميتها وترشيد استخدامها والحفاظ عليها وتطوير الري الزراعي. [1]

كما أن تغييرات أسعار الغذاء عالمية تؤثر تأثيرا عميقا وبالغا في الأمن الغذائي العربي باعتبار أن معظم الدول العربية مستوردة للغذاء بنسبة كبيرة من الأسواق العالمية. كما أن أغلبية الدول العربية تواجه توقعات بزيادة مشكلة شح المياه وتناقص مساحات الأراضي الزراعية في دول عديدة وتدني مستلزمات الإنتاج خاصة البذور والأسمدة، وفقد كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي خلال مراحل الإنتاج والتسويق، وضعف التكامل والتنسيق العربي الفعال الأمر الذي يستوجب وضع إستراتيجيات قوية تؤكد إحراز معدلات عالية في التنمية الزراعية العربية عبر سياسات زراعية قطرية تنهي تهميش الزراعة العربية وتضخ مليارات الدولارات لاستصلاح أراضٍ جديدة وتنويع المحاصيل المزروعة.

المطلب الثالث: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الدُّول العربية من منظور الشريعة الإسلامية

يعتبر الإطار العقائدي والأخلاقي للنظام الاقتصادي في الإسلام، مدخلاً رئيسياً لفهم هذا النظام، ودراسته والتعرف على كيفية عمله،[2] والقيام بالنشاط الاقتصادي يجب أن يكون من منطلق عقائدي، باعتبار أنَّ الإنسان خليفة الله في أرضه، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا التزم الإنسان المسلم بالضوابط الإيمانية في استثماره وإنتاجه وتوزيعه واستهلاكه.

وسنحاول من خلال هذا المطلب؛ القيام بدراسة تحليلية لمشكلة الأمن الغذائي من منظور الشريعة الإسلامية، واستنتاج الحلول المقترحة لعلاج مشكلة الغذاء والأمن الغذائي في الدول العربية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، واتخاذها إن أمكن ذلك، كإستراتيجية مكملة للاستراتيجيات والسياسات التي تمت مناقشتها في المباحث السابقة من هذه الدراسة.

---

[1] **د. سميح مسعود** "التنمية العربية في ظل الربيع العربي" مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] **مشهور عبد اللطيف أميرة** " الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي "الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991، ص30 .

– **شوقي أحمد دنيا** "سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي" مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية1998، ص34.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي من منظور الشريعة الإسلامية

يركز المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله، والذي يستند إلى ثلاث جوانب:[1]

- إيمان المسلم بأنَّ الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات جميعاً، وقدَّر لها أرزاقها، وأنَّه لن يترك مخلوقاً دون كفايته من الرَّزق، ويتضح ذلك من قوله تعالى: **"قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين، وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين"**. (الآية رقم: 9، 10 سورة فصلت)

- على الإنسان المسلم الأخذ بالأسباب والضرب في الأرض لطلب الرزق، ويأتي ذلك مصداقاً لقوله تعالى: **"هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"**. (الآية رقم: 15سورة الملك)

حيث أقسم الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بأن أرزاق المخلوقات مكفولة ومضمونة، لقوله تعالى: **"وفي السماء رزقكم وما توعدون، فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون"**. (الآية رقم: 22، 23سورة الذاريات،)

وقوله تعالى: **"ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا"**. الآية رقم31سورة الإسراء)

ربطت هذه الآيات بين العقيدة والرزق ونقدت سلوك الأفراد في الجاهلية بوأد البنات خشية الجوع والفقر، وجاء القرآن الكريم ليصحح ذلك فأكد أن الله متكفل برزقهم ورزق آبائهم، لقوله تعالى: **"ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم"**. (الآية رقم: 151، سورة الأنعام)

- ربط الأرزاق بالدُّعاء والاستغفار كأحد نماذج الأخذ بالأسباب؛ فقد ربط الله سبحانه وتعالى في مواضع كثيرة بين الدُّعاء والاستغفار وبين الأرزاق، في قوله تعالى: **"فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا"** (الآيات: 10، 11، 12.سورة نوح)

وفي السُّنة النبوية الشريفة نموذج عملي على ربط الأرزاق بالاستغفار،[2] وهو نموذج صلاة الاستسقاء.

ويشترط لاستجابة الدُّعاء الإخلاص، والصَّدق وإحضار النية والكسب الحلال، وغير ذلك من الشُّروط التي وضعها الفقهاء. ولقد سار على هذا النهج الصحابة والمسلمون، فقد توجه عمر ابن الخطاب

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص29.

[2] . فالاستغفار يشمل الاعتراف بالخطأ والرغبة في الرجوع عنه بالاتجاه الخالص إلى الله سبحانه وتعالى، والتوبة تشمل الاعتراف بالخطأ والإقلاع عنه والعزم على عدم العودة إليه.

في عام الرمادة بالدعاء إلى الله ألَّا يجعل هلاك أمة محمد صلى الله عليه وسلم على يده، كما طلب من المسلمين أن يشاركوه في الدُّعاء إلى الله.[1]

واعتراف المجتمع بأخطائه، عملية ضرورية لابد أن تسبق أي شكل من أشكال الإصلاح الاجتماعي أو الاقتصادي. وبذلك فإنَّ الاستغفار والتوبة، خطوة أساسية في عملية التصحيح والتحول من مجتمع لا يتمسك بالقيم الإسلامية، إلى الوضع الصحيح الذي يتمسك فيه أفراد المجتمع الإسلامي بالقيم الإسلامية.

– فضل العمل الحلال، والعدالة في توزيع الدخل، ومن ثم زيادة الناتج القومي الحقيقي بما فيه السلع الغذائية.

ومن وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فإنَّ ما نعانيه اليوم من مشاكل اقتصادية وخاصة مشكلة **الأمن الغذائي**، ترجع إلى فساد العقيدة عند معظم الناس. لذلك؛ يتمثل الجانب الأساسي في علاج هذه المشكلة من خلال العمل على صلاح سلوك الأفراد بتصحيح معتقداتهم بصورة تؤدي إلى التسليم بأن الله هو الرَّزاق، وبالتالي العمل سلوكياً وفق هذا المبدأ الإيماني.

وبذلك فإنَّ تمسك المجتمع الإسلامي بالعقيدة، من خلال التزامه بالجوانب الثلاثة السَّابقة، وهي الإيمان والدُّعاء والاستغفار وتقوى الله، يعطي للفرد داخل المجتمع الإسلامي أمناً معنوياً وهدوءاً وسكينةً تمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض. وهذا ما يضمن تحقيق الأمن الغذائي.[2]

1– تعريف الأمن الغذائي من منظور الشريعة الإسلامية يتمثل الأمن الغذائي في: "ضمان الحد الأدنى من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أية فترة من الزمن". هذا التعريف يتمثل في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد في المجتمع، أي ضمان حد الكفاف، مع ضمان استمرار تدفقها لكل فرد.

ويتميز هذا المفهوم؛ بأنَّه يحقق العدالة في توزيع الغذاء، بين أفراد المجتمع الإسلامي في ظروف الاختلال الشديد في عرض الغذاء، وهذا من خلال التزام الدولة بانتهاج سياسة تضمن وصول هذه الاحتياجات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع الإسلامي، على الأقل في الأجل القصير إلى أن يتم زيادة عرض الغذاء بشكل أو بآخر.[3] وهذا ما يحقق شعور الفقراء بضمان حصولهم على الضرورات الغذائية الأساسية،

---

[1] حيث خطب عمر ابن الخطاب في الناس قائلا: **"أيها الناس، اتقوا الله في أنفسكم وفيما غاب عن الناس من أمركم، فقد ابتليت بكم، وابتليتم بي فما أدري السخطة علي دونكم أو عليكم دوني أو قد عمتني وعمتك، فهلموا فلندع الله ليصلح قلوبنا وأن يرحمنا وأن يرفع عنا المحل"**

[2] أنظر: – **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص33.

[3] وهذا ما فعله عمر بن الخطاب في عام الرمادة.

وعدم تعرضهم للأمراض بسبب الجوع، وتحسن في مستويات الصحة العامة، وهو ما يساعد على حدوث الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع، وبالتالي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتمثل الأمن الغذائي في: "ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال، اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن".

حيث يتفاوت المستوى المعتاد من الغذاء الحلال[1] في المجتمعات الإسلامية حسب الحالة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، فإذا كان المجتمع الإسلامي متمتعاً بحالة من التقدم الاقتصادي، فإنَّ المستوى المعتاد من الغذاء قد يرتفع إلى حد الكماليات، ومستوى الأمن الغذائي في هذه الظروف يعني المحافظة على المستوى الغذائي الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع.

أمَّا إذا كان المجتمع الإسلامي يعاني من شدة اقتصادية، بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي، فإنَّ المستوى المعتاد من الغذاء ينخفض إلى مستوى الضرورات الأساسية من الأقوات، وضمان استمرار تدفقاتها، ويسمى ذلك بالمستوى الضروري للأمن الغذائي الذي يتحدد بكمية الغذاء اللازمة لإبقاء الفرد المسلم على قيد الحياة، ولكنه عند الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يضمن لكل فرد عامل الحاجات الغذائية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، أي حد الكفاف.

وعليه؛ فإنَّ مفهوم الأمن الغذائي حسب هذا التعريف يعني أن يكون المجتمع الإسلامي قادراً على توفير المستوى الغذائي في أي فترة من الزمن لكل طبقة من طبقات المجتمع، حسب قدرتها مع ضمان الحد الأدنى من الغذاء لفقراء المجتمع دائما.

ويعني الأمن الغذائي أيضا: "توفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين عن طريق تعاونهم على المستوى الدولي".[2]

يؤكد هذا المفهوم للأمن الغذائي، على ضرورة تحقيق الاحتياجات الغذائية الضرورية لكافة أجزاء العالم الإسلامي، أي أنَّه يركز على حل مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، وذلك يتطلب ضرورة تحقيق **التكامل الغذائي** على مستوى العالم الإسلامي ككل، حيث يقوم البلد الإسلامي ذات الفائض الغذائي بتغطية العجز الغذائي لدى البلاد الإسلامية ذات العجز، ومن ثم يتحقق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم الإسلامي بتعاون أجزائه كلها.

---

[1] ويقصد بشرط الحلال أن المستوى المعتاد من الغذاء لا يمكن الاعتراض عليه إلا إذا كان ضمن المستوى المعتاد سلع محرمة شرعا.
وذلك لقوله تعالى: **"قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق"** الآية رقم: 22، سورة الأعراف.

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص39.

2- أبعاد الأمن الغذائي من منظور الشريعة الإسلامية: بالإضافة إلى أبعاد المفهوم الوضعي للأمن الغذائي الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والديناميكية، التي تم الإشارة إليها سابقا، نجد أن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي يتضمن بعدين أساسيين هما: البعد العقائدي والبعد الإقليمي.

أ- البعد العقائدي لمفهوم الأمن الغذائي: يتضمن البعد العقائدي لمفهوم الأمن الغذائي، جانباً اجتماعياً يتمثل في آلية التكافل الاجتماعي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.[1]

كما أنَّ تمسك أفراد المجتمع الإسلامي بالعقيدة الإسلامية، والتزامهم العمل والأخذ بالأسباب، والعدالة في توزيع الدخل والتكافل الاجتماعي، فإنَّ ذلك يُعطي للفرد داخل المجتمع أمناً معنوياً يمكنه من العمل والإنتاج والضرب في الأرض. وبذلك فإنَّ البعد العقائدي يمثل محور ارتكاز الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسَّياسية، والدَّيناميكية، من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

ب- البعد الإقليمي لمفهوم الأمن الغذائي: يركز البعد الإقليمي لمفهوم الأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية، على ضرورة تحقيق قدر من التكامل الإقليمي أو الدُّولي بين الدُّول الإسلامية المعاصرة، بهدف علاج مشكلة الأمن الغذائي.

نظراً لأنَّ التكامل بين الدُّول الإسلامية في مجال إنتاج الغذاء وتصديره واستيراده، يسمح بالاستفادة من المزايا النسبية المتاحة داخل كل دولة على حدة، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى العالم الإسلامي.

3- مستويات الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي: يتضمن المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي؛ ثلاثة مستويات متدرجة، بدءاً من المستوى الضروري للأمن الغذائي، ومروراً بالمستوى الحاجي للأمن الغذائي، ثم المستوى الكمالي للأمن الغذائي. ويتوقف مستوى الأمن الغذائي الذي يحققه المجتمع على الحالة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الإسلامي، وعلى مستوى دخل كل طبقة من طبقاته.[2]

أ- المستوى الضروري للأمن الغذائي: يتمثل هذا المستوى في ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الحلال، التي لا يمكن الاستغناء عنها لأي فرد -أي حد الكفاف- ويضمن المجتمع استمرار تدفقها لكل فرد ومن يعولهم، وذلك في حالة تدهور الحالة الاقتصادية للمجتمع بسبب ظروف الفقر أو التخلف الاقتصادي، وأن يضمنها للطبقات الفقيرة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

ومن الأحاديث النبوية الشريفة؛ عن حكيم بن حزام رضي الله عنه: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: **"اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول"** رواه البخاري.

---

[1] عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية والقروض الحسنة والكفارات.

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص41.

وعن أبي أُمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"يا ابْنَ آدم: إنَّك أن تبذُل الفَضْلَ خَيْرٌ لَك، وَأَنْ تُمسكهُ شَرٌّ لَك، وَلا تُلاَمُ على كَفَاف، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ"** رواه الترميذي.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **"قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ، وَرُزِقَ كَفَافاً، وَقَنَّعَهُ الله بما آتَاهُ"** رواه مسلم.

ب- المستوى الحاجي للأمن الغذائي: ويتمثل هذا المستوى في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال، والذي يرتفع عن الحد الأدنى الضروري للكفاف، ولكنه يقل عن المستوى الكمالي، والذي يمكن التخلي عنه بلا أية أضرار للصحة العامة.

ج- المستوى الكمالي للأمن الغذائي: ويتمثل في ضمان استمرار تدفق مستوى الاحتياجات الغذائية الحلال، التي ترتفع عن الحد الأدنى وتصل إلى المستوى الكمالي. ويسمى أيضا "**مستوى تمام الكفاية للأمن الغذائي**"، بمعنى أن المستوى المعتاد من الاحتياجات الغذائية الحلال قد وصل إلى حد الكماليات، وهذا المستوى مقبول من الناحية الإسلامية.

وهذا المستوى يعني المحافظة على المستوى الكمالي الذي اعتاد عليه المجتمع الإسلامي، وهو مستوى مطلق قد يتشابه مع المستوى المعياري للأمن الغذائي الذي يعتمد على تحديد سعرات حرارية قياسية تلزم لحياة صحية نشطة لكل فرد من أفراد المجتمع في التوسط. ويتحقق هذا المستوى للمجتمع في حالة تقدم المجتمع الإسلامي، ويتحقق- أيضا- للطبقات الغنية داخل المجتمعات.

ثانيا: العوامل المحددة للطلب على الغذاء من وجهة النظر الإسلامية

يتحدد الطلب على الغذاء في أي مجتمع من المجتمعات، بعوامل اقتصادية كالدخل والسُّكان، وعوامل أخرى غير اقتصادية، كالقيم والعادات الاستهلاكية والعوامل النفسية والعوامل الثقافية والحضارية.[1] وتعتبر العوامل غير الاقتصادية من أهم العوامل المحددة للطلب على الغذاء في أي مجتمع لأنها ذات طبيعة متميزة تختلف من مجتمع إلى آخر.

فبالنظر إلى المجتمعات الإسلامية فإنَّ **التمسك بالقيم الإسلامية والسُّلوك الإسلامي**، يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الغذاء، نظراً لأنها مستمدة من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة.

وفيما يلي عرض لأهم القيم والسُّلوك الإسلامي، وعلاقتها ببعض العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الغذاء.

[1] العوامل الاقتصادية لا تختلف من مجتمع إلى آخر، على عكس العوامل غير الاقتصادية التي تختلف من مجتمع إلى آخر لأنها تعكس قيم عقائدية أو أعراف وقوانين تخص كل مجتمع.

1- القيم الإسلامية المؤثرة في استهلاك الغذاء: يقصد بالقيم الإسلامية المؤثرة في استهلاك الغذاء؛ مجموعة القيم التي تؤثر في سلوك المستهلك المسلم، وفي العادات الغذائية للفرد أو الأسرة، ومجموعة القيم التي تؤثر في النُّمو السُّكاني والتكافل الاجتماعي، ومن بين هذه القيم:

أ. **طلب السلع الحلال:** إذ لا يستطيع الفرد المسلم طلب السَّلع المحرمة شرعاً، من المأكولات والمشروبات مثل لحم الخنزير أو الدم أو الميتة والخمور. وذلك تنفيذاً لأمر الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين بالأكل من طيبات ما رزقهم من السَّلع الحلال، والابتعاد عن طلب ما حرمه الله من السَّلع؛ مثل الخمور ولحم الخنزير والسجائر، التي يكون في استهلاكها ضرراً على صحتهم العامة، ويتضح ذلك من قوله تعالى: **"إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله"**. الآية رقم: 173سورة البقرة.

وقوله تعالى: **"إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون"** الآية رقم: 90سورة المائدة.

وعليه؛ فإن الطلب على الغذاء من وجهة النظر الإسلامية؛ لا يتضمن السَّلع المحرمة شرعاً، وينعكس أثر ذلك في الاختلاف بين ميزانية المستهلك المسلم وميزانية المستهلك غير المسلم.

ب. **عدم الإسراف والتبذير في الاستهلاك الغذائي:** ويقصد بالإسراف في الاستهلاك الغذائي؛ تجاوز الحد في الإنفاق في مجالات لا تقرها الشريعة الإسلامية، مثل الترف والبذخ في الاستهلاك الغذائي، بما يفسد صحة الإنسان، **قال تعالى: "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"** الآية رقم: 31، سورة الأعراف

فقد أباح الله لعباده الأكل والشرب الحلال، ونهاهم عن الإسراف في ذلك وهو مجاوزة الحد في الأكل والشرب لما في ذلك من مضرة العقل والدين؛ لأن الشبع والري المفرطين يضران بالصحة ويكسلان عن العمل، قال النبي صلى الله عليه وسلم: **"ما ملأ ابن آدم وعاءً شراً من بطنه، حسب ابن آدم أكلات يُقمن صلبه، فإن كان فاعلاً لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه وثلث لنفسه"**، فلو استعمل الناس هذا الحديث لسلموا من الأمراض والأسقام، لأن أصل كل داء التخمة، وكما أنَّ الشبع يضر البدن، فكذلك هو يقسي القلب ويورث الهوى والغضب.

ومن الإسراف المذموم؛ التوسع في تناول المشتهيات وإعطاء النفس كل ما تطلب من الملذات، وقد ذم الله ورسوله من إتباع الشهوات، وصحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: **"خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي قوم يشهدون ولا يُستشهدون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن"** وقال صلى الله عليه وسلم: **"إن أخوف ما أخاف عليكم الشهوات التي في بطونكم وفروجكم، ومضلات الهوى"**. فقد حثت الشريعة الإسلامية على الاقتصاد والاعتدال في الاستهلاك

الغذائي، ونهت عن الإسراف سواء كان على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع، لما فيه من مضرة للعقل والدين. [1]

وعليه؛ فإنَّ عدم التمسك بالقيم الإسلامية؛ أسهم بشكل كبير في الإسراف والتبذير في استهلاك الغذاء، مما أدَّى إلى زيادة الطلب على الغذاء وخاصة في البلاد الإسلامية المعاصرة.

ت. **الرشد في استهلاك الغذاء:** ويقصد به التوسط بين الإسراف والتقتير، فالمستهلك المسلم رشيد يعتدل في استهلاكه الغذائي، حيث تهذب العقيدة الإسلامية سلوكه الاستهلاكي، ولا تجعله ينكب على شهوات الدنيا. وينعكس ذلك في إعطاء الأولوية في سُلَّم تفضيل الطلب على الغذاء لسلع الضرورات الأساسية من الغذاء أولاً، ثم بعد ذلك يتم طلب سلع الحاجيات الغذائية، فسلع الكماليات الغذائية، دون أن يصل سُلَّم تفضيل الطلب على الغذاء للمستهلك المسلم إلى حد الإسراف.

ث. **تشجيع الإسلام على زيادة السُّكان:** حيث يشجع الإسلام المسلمين على زيادة أعدادهم، كما يأمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم بالتناسل والتكاثر؛ بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو السُّكاني، والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على مختلف السَّلع والخدمات بما فيها الطلب على الغذاء، وهذا أمر نافع بشرط أن تؤدي الزيادة في السُّكان على زيادة الناتج الكلي من السَّلع الغذائية من جانب آخر. ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإنَّ العنصر السُّكاني في حد ذاته لايعوق زيادة الناتج الحقيقي من الغذاء أو غيره؛ حيث تؤدي الزيادة السُّكانية إلى اتساع حجم السُّوق، وبالتالي إنتاج المزيد من السَّلع والخدمات بما فيها الغذاء، الأمر الذي يسهم في الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية.

مما سبق يتضح أن المجتمع الإسلامي، لا يعاني من وجود مشكلة سكانية، إلا إذا افترضنا عجز الإنسان نفسه، بأن يكون متخلفاً عقلياً، أو لا يستطيع الحركة من مكان إلى آخر، أو من نشاط إلى آخر.

ج. **التكافل الاجتماعي:** يُعتبر التكافل الاجتماعي أحد مقومات النشاط الاقتصادي في الإسلام، والتكافل الاجتماعي ما هو إلى صورة من صور التضامن والتعاون بين أبناء المجتمع، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، ويتضح ذلك من قوله تعالى في وجوب النفقة على العيال **"لينفق ذو سعة من سعته، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا"**

---

[1] **أنظر: – صالح بن فوزان عبد الله آل فوزان** "في التحذير من الإسراف والتبذير" المجلد الرابع من "الخطب المنبرية" مطبعة النور، الصومال، ص256.

– **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص41.

الآية رقم: 7سورة الطلاق. وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: **"كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"** متفق عليه

وعلى هذا الأساس يكون التكافل الاجتماعي، مسؤولية كافة أفراد المجتمع، إذ ينبغي أن يساعد بعضهم بعضا. [1]

والتكافل في الإسلام يدخل في دائرة إعادة توزيع الدخل، إذ تُعتبر الأموال الزائدة عن الحاجة معطلة عن أداء وظيفتها، وتساهم في تضييع فرص التنمية على المجتمعات، وفي هذا الإطار ينبغي أن توجد قنوات في إطار التكافل الاجتماعي تسمح بتجاوز هذا الإشكال، فقد جاء عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أنه قال: قَال رَسُول اللَّه صلى الله عليه وسلم **" مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْر فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لا ظَهْرَ لَه وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ به عَلَى مَنْ لا زَادَ لَه قَالَ فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَال مَا ذَكَر حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لا حَقَّ لأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْل"**

2- السُّلوك الإسلامي المؤثر في استهلاك الغذاء: هي مجموعة من السُّلوك الإسلامي التي تحكم عادات الغذاء، ومن ثم تؤثر في الطلب على الغذاء، وهي مسائل عقائدية لن يصدقها إلَّا مؤمن، ومن أهمها ما يلي:

أ- المستهلك المسلم يطلب الغذاء في إطار الأسرة: يهدف طلب المستهلك المسلم على الغذاء، تحقيق أقصى منفعة لنفسه، ولغيره، ولمن هو مسؤول عن رعايتهم، من أهل بيته وأقاربه.

وبذلك؛ فإنَّ طلب المستهلك المسلم على الغذاء لن يكون فردياً، بل يأخذ في الحسبان الوحدة الاجتماعية. وعليه؛ فإنَّه يعمل على ترشيد استهلاكه، بحيث كلما زاد دخل الفرد، زادت مسؤوليته لتشمل جيرانه، ثم أهل الحي الذي يعيش فيه، ثم أهل قريته أو مدينته.

ب- رضاعة الطفل في عامين: هذا السُّلوك الإسلامي يعطي للطفل المسلم مستوى غذائي أفضل، مع توفير في ميزانية المستهلك المسلم، يُنفق على السَّلع المفيدة من الناحية الغذائية لدى المستهلك المسلم.[2]

ت- التسمية على الطعام والاجتماع عليه: فقد ورد في أكثر من حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنَّ التَّسمية على الطعام تبُعد الشَّيطان عنه، فعن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"سَمَّ الله وَكُلْ بيمينك وكُلْ مما يليك"** رواه مسلم والبخاري

---

[1] أنظر: - **علاش أحمد** " محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر 2006، ص43.

- **أنور عبد الحكيم** "الاقتصاد الإسلامي : مصطلحات ومفاهيم ، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي" الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية 1997م، ص38 .

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص137.

وعن جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: **"إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه –قال الشيطان لأصحابه: لا مبيت لكم ولا عشاء، وإذا دخل، فلم يذكر الله تعالى عند دخوله –قال الشيطان: أدركتم المبيت؛ وإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه –قال: أدركتم المبيت والعشاء"** رواه مسلم

فالتَّسمية على الطعام تجعل القليل منه بركة في الجسم مثل الكثير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الطعام في ستة من أصحابه، فجاء أعرابيٌّ، فأكله بلقمتين: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"أما إنه لو سمى لكفاكم"** رواه الترميذي

أمَّا الاجتماع على الطعام فإنَّ فيه"البركة"؛ وقد وردت عدة أحاديث لرسول صلى الله عليه وسلم في أنَّ الله عزّ وجلّ يُبارك في الطعام بالاجتماع عليه والأكل في القصعة الواحدة.

عن وحشي بن حرب رضي الله عنه أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله، إنَّا نأكل ولا نشبع؟ قال: **"فلعلكم تفترقون؟"**. قالوا: نعم. قال: **"فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله، يبارك لكم فيه"**. رواه أبو داود، وابن ماجة

وعليه؛ فإنَّ الرغبة في الاجتماع على الطعام، في الأسرة والأصحاب، سوف يولد قيمة اجتماعية عالية مصدرها تكافل أفراد المجتمع الإسلامي، ويترتب عليه توفير في الطعام، ومن ثم يقل الطلب على الغذاء.

ث- عدم ترك بقايا الطعام في الأواني: فمن السُّلوك الإسلامي الذي حثنا عليه النبي صلى الله عليه وسلم، عدم ترك أي بقايا للطعام في الصحفة التي يأكل فيها الإنسان، ولعق الأصابع عن أنس رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلعق الأصابع والصحفة، وقال: **"إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة"**. رواه مسلم

كما يحثنا على عدم إلقاء الطعام، بحجة أنه سقط على الأرض، فعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل طعاماً لعق أصابعه الثلاث، قال: وقال: **"إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان"**، وأمرنا أن نسلت القصعة، قال: **"فإنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة"** رواه مسلم

هذه الأحاديث والتي يفهم منها إجمالاً عدم التفريط في القليل جداً من الطعام، بإهماله وإلقاءه دون استهلاك والاستفادة منه.

وبصفة عامة، المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة الإسلامية، ويتمسك معظم أفراده بالقيم والسُّلوك الإسلامي، سوف يرشد استهلاكه من الغذاء، مما يقلل من معدل نمو الطلب على الغذاء فيه.

الأمر الذي يسهم في حل مشكلة الأمن الغذائي، حيث أنَّ ترشيد استهلاك الغذاء، يمثل الضابط الأساسي الذي يحقق الفائض من الغذاء، الذي يدخر عند الحاجة، وقت حدوث الأزمات الغذائية، ومن ثم يؤمن أفراد المجتمع ضد الجوع.

3- علاقة السُّلوك والقيم الإسلامية ببعض العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على الغذاء

تؤثر القيم والسُّلوكيات الإسلامية، في معدل نمو الطلب على الغذاء، ويتضح هذا الأثر من خلال معدلات النمو السُّكانية، وتوزيع الدخل الوطني، وكذا من خلال أسعار المنتجات الغذائية.

أ- الأثر في عدد السُّكان ومعدل نموه: يشجع الإسلام على الزيادة السُّكانية، ومع ذلك يتركها إلى حرية الأفراد، وتفاعل العنصر البشري مع الطبيعة، وحرصهم على إنتاج ما يلزمهم من أقوات ضرورية في مزارعهم. فيقل بذلك الطلب على الغذاء.

ب- الأثر في توزيع الدخل: يؤدي تمسك أفراد المجتمع الإسلامي، بالقيم والسُّلوك الإسلامي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الزكاة والصدقات الاختيارية. وتعتبر الزكاة عامل من أهم عوامل توزيع الثروة وانتقالها بين أيدي الشعب، بحيث تقوم فكرة الزكاة؛ على أنَّه ليس بمقدرة كل الأفراد الحصول على العمل، وليس كل القادرين على العمل يجدون عملاً، وليس كل الذين يجدون عملاً يستطيعون أن يعيشوا بأجر ما يعملون، وعلى أنَّ الأموال الموجودة بأيدي الأفراد والفائضة عن نفقاتهم وحاجاتهم الضرورية، فيها حق معلوم لمثل هؤلاء. **"والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم"**سورة المعارج، الآية رقم: 24، 25.

فالزكاة ليست إحساناً ولا منَّة، بل هي حق اجتماعي تشرف الدولة على استيفائها وتوزيعها، كشأن الضرائب التي تأخذها الدولة من المواطنين.

وأموال الزكاة، هي الحد الأدنى الذي لا يجوز إمساكه، فإذا تحقق للدولة أنَّ أموال الزكاة لا تكفي لسد حاجات الفئات الفقيرة في المجتمع، جاز لها أن تأخذ من أموال الأغنياء بمقدار ما تدفع به الحاجة ويرتفع به مستوى تلك الفئات،[1] والأصل في ذلك ما رواه الطبراني عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: **"إنَّ الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يصنع أغنياؤهم، ألا وإنَّ الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً".**

[1] أنظر: - **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص139.

- **عزّ الدين بليق** "العلاقات الاقتصادية" الباب السابع من "منهاج الصالحين"، الطبعة الأولى، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص496.

وبهذا الشكل ترتفع دخول أفراد الفئات الفقيرة، التي توجه الجزء الأكبر منها للإنفاق على السَّلع الغذائية، وبالتالي يزيد طلب هذه الفئات على الغذاء، ومن ثم يزيد الطلب على الغذاء على المستوى الوطني.

ولكن يلاحظ أنَّ زيادة الطلب على الغذاء بهذه الكيفية، لا تمثل مشكلة لأنها مؤيدة أو مدعمة بقوة شرائية حقيقية، أو بتدفقات سلعية غذائية. وهنا يجب التفرقة بين حالتين؛ **الأولى** إذا تم إعادة توزيع الدخل القومي في صورة عينية- إعطاء الزكاة والصدقات في صورة عينية من المصادر الإنتاجية-يقلل الطلب السُّوقي على الغذاء، بما يؤثر في المستوى العام لأسعاره.

والحالة الثانية إذا تم إعادة توزيع الدخل الوطني في صورة نقدية يزيد الطلب السُّوقي على الغذاء من قبل أفراد قادرين، ويؤكد التكافل الاجتماعي.[1]

من خلال ما سبق؛ يتضح بأنَّ إعادة توزيع الدخل الوطني، وما يترتب عليه من تكافل اجتماعي في الإسلام، يُعتبر السَّلاح الأول في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

ب- أسعار الغذاء: إنَّ تأثير أسعار الغذاء في الطلب عليه من وجهة النظر الإسلامية، لا يختلف عنه من الناحية الوضعية، حيث تتحدد أسعار الغذاء في ظل سوق إسلامي تنافسي خالٍ من شوائب الاحتكار والغش والتدليس.

ثالثا: العوامل المحددة لإنتاج الغذاء من منظور الشريعة الإسلامية

يتحدد إنتاج الغذاء، في أي مجتمع من المجتمعات، بمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل عوامل الإنتاج، والسَّياسة الزراعية، وعوامل أخرى غير اقتصادية تعكس قيم عقائدية وأعراف وقوانين مثل نظم ملكية واستغلال الأرض الزراعية.

ومن وجهة النظر الإسلامية؛ فإنَّ التمسك بالقيم الإسلامية يعتبر من أهم المحددات العامة لإنتاج الغذاء في المجتمع الإسلامي نظراً لأنها مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهذه المحددات تتكون من الفرائض والنظم الشرعية والقيم الإسلامية والتي تهدف إلى إنتاج السلع الغذائية الحلال.

1- **عمارة الأرض وفضل الزراعة وإعلاء قيمة العمل** تميزت الزراعة دون سائر أوجه النشاطات الاقتصادية الأخرى (كالتجارة والصناعة)، بأنها أساس الاستقرار والتنمية، وكثير من الآيات القرآنية، التي تتحدث عن فضل الزراعة، وتنوع المحاصيل الزراعية، لقوله تعالى: "**وهو الذي أنزل من السماء ماءً فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج منه حباً متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان**

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص139.

دانية وجنات من أعناب والزيتون والرمان مشتبها وغير متشابه انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه إن في ذلكم لآيات لقوم يؤمنون" الآية رقم: 99سورة الأنعام

ومن سنة النَّبي صلى الله عليه وسلم؛ الأمر بإحياء الأرض الموات لتحفيز الأفراد إلى التعمير والتنمية، والمبدأ الذي يجري العمل به، أنَّ كل أرض عمرها أحد الأفراد وأصلح شأنها وجعلها قابلة للانتفاع، فهو أحق بها، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: **"من أعمر أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها"**، وقال: **"من أحيا أرضاً ميتة فهي له"** أخرجه أبو داود

مما سبق؛ يتضح بأن الإحياء وتحقيق التنمية وعمارة الأرض، إنَّما هو هدف في حد ذاته قبل أن يكون وسيلة للملكية، ولعل أهم ما يمكن تحقيقه من وراء تشريع إحياء الموات ما يلي:[1]

- حفز الأفراد على العمل والقضاء على البطالة، باستغلال الطاقات المعطلة في عملية إحياء الأرض؛
- الاستفادة من الموارد الطبيعية المعطلة؛
- تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة، من خلال زيادة مساحة الأرض المنتجة، وبالتالي زيادة القدرة المالية للدَّولة؛

2- أولويات الإنتاج في مجال الغذاء: يركز الإسلام في الإنتاج على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في الآتي:[2]

أ- الالتزام بأولويات تنمية النشاط الإنتاجي: والتي تمنح الأولوية لإنتاج الضرورات، ويأتي في مقدمتها الضرورات الغذائية الأساسية لجميع أفراد المجتمع، دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد نحو إنتاج غيرها من سلع الحاجيات والكماليات.

ب- التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية: حيث أنَّ الاهتمام بإنتاج الضرورات الغذائية الأساسية، قد يتعارض في بعض الحالات مع تحقيق التخصيص الأمثل للموارد. وفي هذه الحالة ينبغي على الدولة الاستخدام الأمثل للموارد، لأنَّ الإسلام يكره للمسلم أن يسأل أخيه، ويلزمه بإنتاج الضرورات الغذائية الأساسية محلياً.

ت- تنمية ثروة المجتمع: باعتبارها وسيلة لتحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد في المجتمع الإسلامي.

3- دور الدولة في توجيه ومراقبة إنتاج الغذاء وتكوين مخزون استراتيجي من الغذاء في المجتمع الإسلامي

---

[1] **السيد علي أحمد الصوري** "أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة" http://quran-m.com/container.php?fun=artview&id=340

[2] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" مرجع سبق ذكره، ص190.

من مسئوليات الدولة الإسلامية نحو إنتاج الغذاء، توجيه ومعاونة الأفراد في تيسير عمارة الأرض، ومراقبة الأسواق، من خلال:

أ- التأكد من أنَّ ملكية واستغلال الأراضي الزراعية يتم وفقاً للنظم الإسلامية؛

ب- توجيه الأفراد للعمل في النشاط الإنتاجي، وإرشاد المزارعين وتأهيلهم حتى يتمكنوا من رفع كفاءتهم الإنتاجية؛

ت- القيام بمشروعات البنية الأساسية، مثل مشروعات الري والصرف الرئيسية، وتقديم الخدمات المتعلقة باستغلال الأراضي البور، بإحيائها وتوسيع الرقعة الزراعية، وتحويلها إلى ثروة منتجة نافعة للفرد والمجتمع؛

ث- القيام بمشروعات تنمية زراعية، ومساعدة الأفراد غير القادرين على استغلال الأراضي الزراعية، من خلال ما يعرف بنظام الحمى، والذي من خلاله تقوم الدولة بتوفير مساحات من الأراضي الزراعية لمن يرغب في زراعتها وغير قادر على ذلك.

ج- أهمية تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء: ضرورة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي، من الضرورات الغذائية وإدارته بكفاءة تامة عند توقع حدوث الأزمات، ووفقاً لوجهة النظر الإسلامية تختلف نوعية المخزون الاستراتيجي من الغذاء حسب التصنيف الإسلامي للسلع الغذائية، كما يلي: [1]

- المخزون الاستراتيجي من الضرورات الغذائية الأساسية: حيث يُعد الإنتاج المحلي من الضرورات الغذائية الأساسية في الأوقات العادية ، مصدراً رئيسياً لتكوين المخزون الاستراتيجي، يتم تقديره على أساس حاجات الدولة في حالة وقوع الأزمات الغذائية.

ومن وجهة النظر الإسلامية؛ يصبح الاحتفاظ بمثل هذا المخزون، هدفاً استراتيجياً يقترن بهدف الأمن الخارجي، ولا يمكن التفريط فيه أو التقليل من شأنه.

ومن ناحية أخرى؛ فإنَّه يمكن للدُّول الإسلامية على مستوى العالم الإسلامي، أن تسعى لتكوين مخزون غذائي من الفوائض الغذائية، وذلك بهدف تقليل تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء، بتوزيعها على عدد الدُّول الإسلامية المشتركة في تكوينه، بهدف القضاء على الأزمات الغذائية التي تتعرض لها أي دولة، من خلال إمداد الدولة ذات العجز الغذائي بالفائض الغذائي الموجود لدى الدُّول الأخرى، والذي تم تخزينه على مستوى العالم الإسلامي، وبذلك يتحقق مبدأ التعاون بين المسلمين على المستوى الدولي.

- المخزون الاستراتيجي من الحاجيات الغذائية: حيث يتم تكوين المخزون الاستراتيجي من بعض الحاجيات الغذائية، من الإنتاج المحلي أو الواردات الغذائية، ويعتبر الإنتاج المحلي والمخزون الاستراتيجي من

[1] **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص263.

بعض الحاجيات الغذائية، الركيزة الأساسية في مواجهة الضغوط الناشئة عن انقطاع الواردات من الحاجيات الغذائية في ظروف الأزمات والحروب.

- **المخزون الاستراتيجي من الكماليات الغذائية:** يمكن التخلي عن تكوين مخزون استراتيجي من الكماليات الغذائية، لأنَّ سياسة المخزون مرتبطة بالأزمات الطارئة، ووفقاً للتصنيف الإسلامي للسِّلع؛ تكون الكماليات الغذائية، في المرتبة الثالثة من حيث إنتاجها وإشباعها. وعليه؛ يتم تكوين مخزون استراتيجي من الضرورات الغذائية والحاجيات الغذائية الأساسية.

نتائج الفصل الخامس:

نستنتج مما سبق عرضه:

– أن مشكلة العجز الغذائي وتداعياتها على الاقتصاديات العربية، لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الغير أو على الإعانات الأجنبية، وإنما بالاعتماد على الذات وبالإصرار على وضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي.

– تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية.

– استهدفت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي أسفرت عنها جولة أوروجواي ممارسات التجارة العالمية بما يحقق مصالح الدول الأعضاء المتقدمة والنامية على السواء إلا أنَّ التطبيق العملي لتلك الاتفاقيات أكد أنها تمثل تحدياً أكبر أمام اقتصاديات الدول النامية ومنها العربية منذ دخولها حيز التنفيذ في عام 1995.

– رغم الآثار السلبية المحتملة جراء تحرير التبادل التجاري الزراعي، فإن الفوائد التي من المحتمل أن تجنيها الدول العربية من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أكثر مما قد يترتب على عدم انضمامها من آثار سلبية نتيجة عزلتها، وهكذا فإن منظمة التجارة العالمية ستفرض أوضاعًا على الزراعة العربية وعلى الأمن الغذائي العربي بصفة عامة وتخلق صعوبات جديدة وتنتج فرصًا، لذلك فإن أثرها إيجابيًا كان أو سلبيًا، يتوقف على قدرة الاقتصاد العربي على تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب وما يتطلب ذلك من إستراتيجية وتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة.

ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما فرضته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحديات على الاقتصاد العربي بصفة عامة وعلى **الأمن الغذائي** بصفة خاصة فإنَّه على الدُّول العربية من أجل رفع هذه التحديات ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية تسريع خطوات التكامل في إطار **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** .

– تمثل **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** مجالا رحباً لتوسيع الفرص أمام تنميه الزراعة في البلاد العربية. ولكن ذلك يرتبط بمدى وجود سياسة عربية مشتركة تستهدف تحقيق التنويع المطلوب في المنتجات الزراعية للتوصيل إلى نوع من التكامل وإزالة القيوم غير الجمركية التي ما تزال تحد كثيرا من الاستفادة من التقدم

المحقق في تنفيذ المنطقة وإزالة معوقات التسويق الفنية، وترشيد سياسات الدعم وتنسيقها وتوجيهها إلى المجالات غير المخلة بآلية السوق الحرة وغيرها من المجالات الحيوية.

– إن ترشيد استهلاك الغذاء يمثل الضابط الأساسي الذي يحقق الفائض من الغذاء الذي يدخر عند الحاجة وقت حدوث الأزمات الغذائية، ومن ثم يؤمن أفراد المجتمع ضد الجوع.

ووفقا لوجهة النظر الإسلامية؛ يجب أن يكون الطلب على الغذاء بعيداً عن ما حرمه الله سبحانه وتعالى، وحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم، مع الالتزام في الطلب على الغذاء بالنمط الاستهلاكي الرشيد–والذي يتمثل في إعطاء الأولوية لإشباع الضرورات الغذائية للحياة أولاً– ثم بعدها يتم إشباع الحاجيات الغذائية، فإشباع الكماليات الغذائية، وذلك دون أن يصل الطلب على الغذاء إلى مستوى الإسراف والتبذير، لقوله تعالى في سورة الفرقان: **"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"** الآية رقم: 67سورة الفرقان،.؛

– المجتمع الإسلامي الذي يطبق الشريعة الإسلامية، ويتمسك معظم أفراده بالقيم والسُّلوك الإسلامي سوف يرشد استهلاكه من الغذاء، مما يقلل من معدل نمو الطلب على الغذاء فيه. الأمر الذي يسهم في حل مشكلة الأمن الغذائي؛

– إعادة توزيع الدخل الوطني وما يترتب عليه من تكافل اجتماعي في الإسلام هو السَّلاح الأول في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة؛

– ضرورة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي، من الضرورات الغذائية وإدارته بكفاءة تامة عند توقع حدوث الأزمات.

تتلخص أهم النتائج المتوصل إليها من دراستنا لموضوع الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية في أن:

– قيام منظمة التجارة العالمية، يعتبر من أبرز الأحداث الهامة التي ميزت ساحة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، فقد أصبحت هذه المنظمة مسئولة عن متابعة تنفيذ اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف، والتزام الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى السَّعي نحو تحرير التجارة والمبادلات الدولية بكافة أشكالها.

–كما أن ظهور مشروع الشراكة الأورو متوسطية، ليكون بديلا عن الوحدة العربية، أو على الأقل التكامل العربي في المجالات السياسية والاقتصادية، وإعاقة بطريقة ما لعمل جامعة الدول العربية، أما مشروع السوق الشرق أوسطية، فظهر ليكون بديلاً عن النظام الإقليمي العربي ومفككاً له، لأنه يضم بعض الدول العربية دون البعض الآخر، بالإضافة إلى أن تشكيلته تتيح وجوداً مقبولاً ومشروعاً بل ومهيمناً لإسرائيل. مما يؤكد بأن المشروع ذو صيغة ذات طبيعة احتلالية لجامعة الدول العربية، تهدف إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة ومنع أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي.

وبطبيعة الحال؛ وفي ظل هذه الظروف، وجدت الدُّول العربية نفسها تعيش في ظل نظام جديد، لم تشارك في وضع أسسه، لكنه فرض عليها وعلى غيرها من الدُّول النامية، فكان لزاماً على هذه الدُّول التكيف مع أسس ومتطلبات هذا النظام، بالشكل الذي يسمح لها بالاستمرار والتواجد والتعايش في ظله، وتحسين أحوالها وظروفها سياسياً واقتصادياً، لتسهيل دمج اقتصاديات هذه الدُّول بالاقتصاد العالمي الجديد.

وكانت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت قد وقعت في إطار الجامعة العربية عام 1953، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتي ترجمت أسس إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980.

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيلة عقود من الزمن لأسباب عديدة، أهمها عدم توفر الإرادة السياسية للتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة، بالإضافة إلى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في2005/1/1، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية

والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نمواَ، حيث بدأت بتخفيض16% من تعريفاتها الجمركية سنوياً اعتباراَ من 2005/1/1 للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناءاً على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

وقد واجهت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعض العوائق والصعوبات التي أعاقت تطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية، مثلاً الاستثناءات المتعددة، وعدم وضوح العديد من إجراءات التطبيق، وغياب قواعد منشأ متفق عليها من قبل الدُّول الأعضاء، إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين هذه الدُّول.

ومن خلال دراستنا لدور التجمعات الإقليمية العربية في دعم مسار التكامل الاقتصادي العربي، ومن خلال مراجعة وتقييم مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، تبين أن هذه المسيرة قد اصطبغت بتلك التحديات التي نشأ فيها المجلس والتي تركزت في مجموعة من المخاطر فاستطاعت هذه المسيرة أن تتكيف مع هذه التحديات والمخاطر، وأن تؤمن فاعلية الوجود الحضاري والاجتماعي لشعوبها كما استفادت جامعة الدول العربية التي تسعى لإقامة إتحاد جمركي عربي، من تجربة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وأخذت بمعظم مقومات هذه التجربة للاستفادة منها في وضع أسس وخطوات الاتحاد الجمركي العربي، ودعمت دول المجلس الجهود التي تبذل في إطار جامعة الدول العربية لاستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي العربي، وقدمت العون الفني للجان المعنية، من خلال المشاركة الفاعلة في اجتماعات اللجان التي تبحث في استكمال هذه المتطلبات. وقدمت دول المجلس قانونها الجمركي الموحد وتعريفاتها الجمركية الموحدة كأساس للإتحاد الجمركي العربي.

ويعتبر إعادة بعث اتحاد المغرب العربي عاملاً مهما في تحريك العلاقات الاقتصادية بين الدُّول المغاربية، خاصة وأن إتحاد المغرب العربي يزخر بالعديد من المؤهلات، بحريا لما لديه من سواحل وهو مؤهل تجاريا واستثماريا نظرا للتزايد في نسبة النمو السكان، ناهيك عن المؤهلات السياحية والطاقة وغيرها من مؤهلات، الأساسية و الحيوية والى جانب ذلك فإن التنوع في النشاط الزراعي والاقتصادي لإتحاد المغرب العربي يمكنه من بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي.

- ومن خلال دراستنا لدوافع إنشاء مجلس التعاون العربي، وجدنا بأنها يغلب عليها الدوافع الفردية الخاصة بكل دولة على حدى، وبالتالي كان يُتوقع عدم نجاح هذا التكتل منذ بداية التأسيس، لأسباب منها:
  - التباعد الجغرافي بين الدول الأعضاء في المجلس.

- الأمن والاستقرار (اضطراب أمني و سياسي في العراق).
- اعتبار الأردن دولة خليجية بحكم الموقع الجغرافي، والأنسب للأردن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وهذا يتوقف على موافقة المجلس، بسبب تأخر الاقتصاد الأردني مقارنة باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي، أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، ولم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

مما أدى إلى تفاقم أزمة **الأمن الغذائي** في الدول العربية، التي تتسبب فيها بشكل كبير **حالة التجزئة والتشتت**، التي تعيشها الدول العربية.

إن العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حساب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو. و يتجلى هذا الخلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، فارتفاع هذه الأسعار في اقتصاد يوجه فيه القسط الأوفر من ميزانية الأسرة للاستهلاك من المواد الغذائية –كما هو شأن جميع الدول العربية – له انعكاس سلبي على التصنيع والإنتاج وعلى قدرة الاقتصاد على المنافسة والنمو.

وبذلك يتضح بأن مشكلة العجز الغذائي في الدول العربية لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي، وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية – أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

ومن هنا؛ فإن حل مشكلة الأمن الغذائي في الدول العربية، لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالتوسع في الاستثمار

الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحدّ من حالة التنافر والتضارب بل والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية.

والدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية.

ويتجسد بناء القوة الذاتية العربية في تحقيق إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي ترتكز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية، وإقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشتركة، والتوسع في الري الحديث، والإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث. كما يلزم إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر.

كما يمكن أن تركز الإستراتيجية على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته، هذا إلى جانب وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراكز تخزين وتسويق. وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف.

ومن جانب آخر فمن الممكن أن يتناول تنفيذ الإستراتيجية المذكورة تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والتركيز على كفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية. كما من الممكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إقامة مشاريع

مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية.

وتعتبر تنمية جانب العرض للقطاع الزراعي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية. غير أنها تواجه تحديات أبرزها تلك المتعلقة بالمساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية، ومشكلة التصحر وتدهور التربة. هذا، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وعمليات ما بعد الحصاد التي تحافظ على جودة المنتج لإيصالها إلى المستهلك أو قنوات الصناعات الغذائية. ولقد بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لمواجهة التحديات في قطاع الزراعة، حيث قام عدد من هذه الدول بإصلاح سياساتها الزراعية وتطبيق برامج الخوصصة وتقليل تدخل الحكومة في الإنتاج وترشيد استخدامات المياه وتقنين المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق المستلزمات الزراعية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاستيرادها.

وقد أسفرت هذه السياسات عن زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة 2000-2007. غير أن القطاع الزراعي العربي لم يحظ باستثمارات كافية حيث استقطب حوالي 7%، في المتوسط من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية. وبشكل عام، لا تزال الدول العربية بحاجة إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال توفير بيئة الأعمال المواتية لها في القطاع الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي في السنوات القليلة الماضية ارتفعت من خلال إقامة المشاريع الزراعية في الدول العربية التي تتوفر فيها الموارد المائية والأرضية، وبوجه خاص في السودان.

وفي جانب تجربة التعاون العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، فلقد أخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة منها تنفيذ مشروعات زراعية مشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية والاستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي. إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة، ذلك أن البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية ما زالت غير متوفرة في عدد من الدول العربية كوضع التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية في المناطق الريفية ومنح الحوافز اللازمة للمشروعات الزراعية.

إن التغيرات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ستجعل الاقتصاد العربي أمام استحقاق كبير وذلك عند اكتمال تنفيذ اتفاقيات أوروغواي عام 2005م. فعند إدخال الزراعة في تحرير التجارة سيجد العالم العربي نفسه أمام مجموعة من التحديات: فمن جهة ستزداد فاتورة الغذاء على

الدول العربية المستوردة وما ينجر عن ذلك من آثار سلبية نتيجة لاحتمال ارتفاع أسعار المواد المستوردة وتخفيض الدعم الذي كانت تتمتع به بعض المنتجات الزراعية في الدول الصناعية مما يؤدي إلى زيادة في قيمة وارداتها الزراعية .

ورغم الآثار السلبية المحتملة جراء تحرير التبادل التجاري الزراعي فإن القواعد التي من المحتمل أن تجنيها الدول العربية من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أكثر مما قد يترتب على عدم انضمامها من آثار سلبية. لذلك فإن منظمة التجارة العالمية تفرض أوضاعا عديدة على الزراعة العربية وعلى الأمن الغذائي بصفة عامة، لذلك فإن أثرها، إيجابيا كان أو سلبيا، يتوقف على قدرة الاقتصاد العربي على تقليل الخسائر وتعظيم المكاسب وما يتطلب ذلك من إستراتيجية وتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما فرضته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحديات على الاقتصاد العربي بصفة عامة وعلى الأمن الغذائي بصفة خاصة فإن على الدول العربية من أجل رفع هذه التحديات ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية تسريع خطوات التكامل سواء في إطار **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** أو بالمزيد من الاقتصادية على بعضها البعض.

– ومن وجهة النظر الإسلامية، فإنَّ ما نعانيه اليوم من مشاكل اقتصادية وخاصة مشكلة **الأمن الغذائي**، ترجع إلى فساد العقيدة عند معظم الناس. لذلك؛ يتمثل الجانب الأساسي في علاج هذه المشكلة من خلال العمل على صلاح سلوك الأفراد بتصحيح معتقداتهم بصورة تؤدي إلى التسليم بأن الله هو الرَّزَّاق، وبالتالي العمل سلوكياً وفق هذا المبدأ الإيماني؛

– هناك مستوى معين من الأمن الغذائي يجب المحافظة عليه بالنسبة لكل فرد، وهو المستوى الضروري للأمن الغذائي اللازم لبقاء الفرد على قيد الحياة، ثم يبدأ مستوى آخر من نهاية المستوى الضروري للأمن الغذائي وينتهي عند بداية المستوى الكمالي للأمن الغذائي ويتمثل ذلك في المستوى الحاجي للأمن الغذائي؛

– ترشيد استهلاك الغذاء يمثل الضابط الأساسي الذي يحقق الفائض من الغذاء الذي يدخر عند الحاجة وقت حدوث الأزمات الغذائية، ومن ثم يؤمن أفراد المجتمع ضد الجوع؛

– إعادة توزيع الدخل الوطني وما يترتب عليه من تكافل اجتماعي في الإسلام هو السَّلاح الأول في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة؛

– ضرورة الاحتفاظ بمخزون استراتيجي، من الضرورات الغذائية وإدارته بكفاءة تامة عند توقع حدوث الأزمات.

التوصيات:

لتعزيز اندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد العالمي من جهة، وبهدف دعم التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق الأمن الغذائي العربي من جهة أخرى، نعرض فيما يلي بعض التوصيات:

– الاستمرار في تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وخاصة في القضايا التي لا يزال تنفيذها ضعيفا مثل القضايا المؤسسية؛

ولتسهيل دمج اقتصاديات الدول العربية، نقترح:

– توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل اليمن؛
– توسيع اتحاد المغرب العربي ليشمل، دول شمال إفريقيا (مصر والسودان)؛
– قيام تكتل اقتصادي بين دول الشام، ليشمل سوريا، لبنان، فلسطين، والعراق.

– تحقيق تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للدول العربية، بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز بصفة خاصة على الزراعة والصناعة بما يسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي.

– التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي مع كافة صور الدعم والتشجيع له للإسهام في التنمية ودعمها.

– دعم الإنتاج الزراعي والغذائي، إما من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية، أو دعم بعض مستلزمات إنتاجها.

– تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحوث ومراكز وبرامج التدريب والإرشاد الزراعي، وإنشاء المستشفيات وتطبيق البرامج الصحية الوقائية والعلاجية.

– إقامة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة مثل الأسواق والطرق الزراعية والسدود والآبار والمخازن المبردة وصوامع الحبوب وتجميع وتحليل البيانات والإحصاءات الزراعية.

– إعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية، وعدم وجود ضرائب دخل، وكذلك الحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي حققت مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي.

– دعم المستهلك النهائي من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة، بالإضافة إلى كل صور الإعانات والدعم وتوفير التمويل والتجهيزات الأساسية والتي تودي بدورها إلي زيادة كفاءة الموارد الزراعية ومن ثم زيادة إنتاجية القطاع الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي.

وعلى صعيد دعم الإنتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الأمر يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة.

– تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى الدول العربية لتسهيل إندمجها في النظام التجاري العالمي، مثال ذلك، إعداد كوادر فنية متخصصة لدراسة وتحليل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وإدارة الموضوعات المطروحة للتفاوض، إصدار التشريعات واللوائح الإدارية وبناء القدرات المؤسسية للتعامل مع تلك الاتفاقيات، ترجمة الاتفاقيات والوثائق والمستندات ذات الصلة ترجمة سليمة لتحديد ما تتضمنه من حقوق والتزامات.

كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة، من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

– بحث مستقبل الاتفاقيات الثنائية في ظل الاتفاقيات متعددة الأطراف.

– تسهيل انضمام البلدان العربية التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

– ضرورة حصول جامعة الدول العربية على صفة مراقب من منظمة التجارة العالمية مع تشكيل لجنة دائمة بالجامعة تختص بإعداد الموقف التفاوضي للدول العربية ومتابعة سير المفاوضات بما يحقق مصالح الدول العربية

– أن تتخذ الدول العربية خطوات ايجابية وجادة في تقديم عروضها المحسنة، وإنهاء مفاوضاتها الثنائية والجماعية، لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

– التأكيد على أهمية الاستثمار في البحث العلمي والتقني وتطوير المجالس العربية للبحث العلمي في القطاع الزراعي واتخاذ قرار عربي موحد في هذا المجال.

– إعطاء الأولوية للتكامل العربي الزراعي والصناعي وتعزيز التجارة العربية البينية في إطار تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتشجيع الصادرات الزراعية العربية وتنميتها.

– دعم إنشاء صندوق عربي للتنمية يكفل توفير مزيد من المرونة في السياسات التنموية التي تحتاجها الدول العربية من خلال توفير الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل.

– التركيز على البعد التنموي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية للدول العربية والتعاون فيما بينها بما يتعلق بالتوجهات المستقبلية لهذه المنظمة.

- وضع شروط لحماية المستهلك العربي(الجودة- الأسعار...) وفرض ضوابط لعملية الاستيراد حتى لا يتم تحويل الوطن العربي إلى سوق مفتوح لمنتجات الدول الغنية.
- ضرورة تشكيل مجموعة تضم الدول العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية تجتمع بشكل دوري في جنيف لدعم المصالح العربية سياسيا واقتصاديا لتشكيل ضغط قوي لتأييد دخول بقية الدول العربية للمنظمة وضمان مصالح الدول المنضمة.
- الاستفادة من ميزة مجموعة الدول المنضمة حديثا للمنظمة للمساهمة في دعم طلبات الدول النامية التي ترغب في الانضمام.
- أهمية فتح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه ليأخذ دوره كاملا في تنشيط الحركة التجارية.
- ضرورة التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية في مجالات السياسات الزراعية، وتوجيه الموارد الزراعية، والتسويق والتجارة، والخدمات المساندة بما يحد من الآثار السالبة لذلك التحول على أوضاع الزراعة والأمن الغذائي بالوطن العربي.
- قيام الدول العربية ببناء مخزون استراتيجي عربي أو مخزونات إستراتيجية إقليمية من محاصيل الحبوب بما يساعد في تمكين المواطن من الحصول على الغذاء ويساعد الدول العربية على عقد صفقات جماعية لشراء محاصيل الحبوب بأسعار مناسبة.
- إنتاج محاصيل غذائية وعلفية إستراتيجية، وخلق فرص استثمارية ملائمة ومجدية اقتصادياً لرؤوس الأموال العربية، وتطوير النظم التسويقية للمنتجات الزراعية، وتوفير فرص العمل في القطاع.

ووفقا لوجهة نظر الشريعة الإسلامية؛ يجب أن يكون الطلب على الغذاء بعيداً عن ما حرمه الله سبحانه وتعالى، وحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم، مع الالتزام في الطلب على الغذاء بالنمط الاستهلاكي الرشيد-والذي يتمثل في إعطاء الأولوية لإشباع الضرورات الغذائية للحياة أولاً- ثم بعدها يتم إشباع الحاجيات الغذائية، فإشباع الكماليات الغذائية، وذلك دون أن يصل الطلب على الغذاء إلى مستوى الإسراف والتبذير، لقوله تعالى في سورة الفرقان: **"والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"** آية رقم67 سورة الفرقان.

وهذا الموضوع يبقى ضمن **آفاق الدراسة**، للبحث فيه مستقبلا؛ إلى جانب إعطاء أهمية قصوى لاستثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق الأمن الغذائي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع الأخذ بالتجربة الأوروبية في تحقيق الوحدة والاندماج بين الدول العربية.

1- الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2007 -2008	41
جدول رقم(1-2): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي الفترة 2000-2008	43
جدول رقم(1-3): جهود التكامل الاقتصادي العربي	51
جدول رقم(2-1): تقرير تحرير المبادلات (نسبة التخفيض)	67
جدول رقم:(2-2): مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	72
جدول رقم(2-3): التجارة الخارجية العربية الإجمالية2004-2008	83
جدول رقم (3-4):أداء التجارة البينية العربية2004-2008	85
جدول رقم(2-5):مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية 2004-2008	86
جدول رقم)2-6): اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية	95
جدول رقم(1/3): مؤشرات أساسية عن التدفقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2009م.	115
الجدول رقم (2/3): المبادلات التجارية البينية المغاربية	132
جدول رقم (1/4): المساحة الرعوية في الدُّول العربية في عام 2007م	173
جدول رقم (4-2): نصيب المناطق البيئية في الدول العربية من الأمطار السنوية	175
جدول رقم (4-3): نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي لعامي 2006م و2007م	183
الجدول رقم (1/5): نماذج من السياسات الزراعية العربية في مجال الأمن الغذائي بعد 1980	208
الجدول رقم (2/5):أهم نتائج المؤتمر الوزاري السادس – هونغ كونغ 2005	231
الجدول رقم (3/5): ملخص عن مجموعة الدول العربية المختارة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	249

2- الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية للفترة 2000-2008	40
الشكل رقم (1/3): أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي 2009م	117
الشكل (1/4): نظرية الحد الأمثل للسُّكان	167
الشكل رقم (4-2): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2000م و2008م.	179
الشكل رقم (5-1): الإطار العام للالتزامات في اتفاق الزراعة	229
الشكل رقم(2/5): الخيارات المتاحة أمام البلدان المستوردة للغذاء فيما يتعلق بدعم المنتجين والمستهلكين.	241

أولا: المراجع باللغة العربية

A. الكتب:

1- أ.**اميرونوف ، ترجمة: د. علي محمد تقي عبد الحسين** " الأطروحات الخاصة بتطورات الشركات متعددة الجنسيات "ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

2- **إبراهيم العيسوي** "التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها"، الطبعة الثالثة، دار الشروق2003.

3- **أسامة المجدوب** "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش (1947-1994)" الدار المصرية اللبناية، القاهرة 1996.

4- **أسامة محمد الفولي، د. مجدي محمود شهاب** "مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية "دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية1997.

5- **إسماعيل العربي** "التنمية الاقتصادية في الدول العربية- في المغرب" الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974.

6- **أمين ساعاتي**"مجلس التعاون الخليجي ومستقبله" دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

7- **أنور عبد الحكيم** "الاقتصاد الإسلامي : مصطلحات ومفاهيم ، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي" الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية 1997م.

8- **ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني** "العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي"الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2004.

9- **جاك .ج بولاك – ترجمة أحمد منيب**" البنك الدولي و صندوق النقد الدولي " الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية2001.

10- **جمال الدين لعويسات** "العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية" دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، 2000 .

11- **جمال عبد الناصر مانع** "اتحاد المغرب العربي" دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2004م.

12- **جون وليام سون وآخرون**"التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل، الوسائل" الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

13- **حسن خضر** "انعكاسات دورة أورغواي على الدول العربية" كلية علوم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي 1997.

14- **حسن عبد العزيز حسن** "اقتصاديات الموارد، الكتاب الثالث: الموارد المعدنية والبشرية واقتصاديات الصناعة والطاقة" زهراء الشرق، القاهرة، 1996.

15- **حسين عمر**"الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة" دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

16- **حميد الجميلي** "دراسات في الأمن الاقتصادي العربي" الطبعة الأولى، الدار الأكاديمية للنشر، طرابلس 2005.

17- **دومنيك سالفا تور** "الاقتصاد الدولي " الطبعة الرابعة، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهر ة ،1997.

18- **رضا عبد السلام** " انهيار العولمة " دار السلام، المنصورة، مصر 2003.

19- **رمزي زكي** "الاقتصاد العربي تحت الحصار" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص307.

20- **رمضان محمد مقلد، عفاف عبد العزيز عايد، محمد أحمد السريتي** "اقتصاديات الموارد والبيئة" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

21- **رواء زكي يونس الطويل** "الآثار السياسية والاقتصادية للمياه" الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان-الأردن2010.

22- **سالم توفيق النجفي** "المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي في الوطن العربي" مطبعة اليرموك، بغداد 1999م.

23- **سامي عفيفي حاتم** " التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم " الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1991.

24- **سعيد النجار** "اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية" الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 1995.

25- **سليمان المنذري**" الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية" مكتبة مدبولي، القاهرة1995.

26- **سميح مسعود** "تحديات التنمية العربية" الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان-الأردن 2010.

27- **سمير صارم** "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة" دار الفكر، دمشق، سوريا2000.

28- **سمير عميش**"منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل" كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001.

29- **سمير محمد عبد العزيز** " التجارة العالمية وجات 94 " الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع،1997.

30- **سمير محمد عبد العزيز عجمية ،د. إيمان عطية** ناصف " التنمية الاقتصادية " قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية 2003.

31- **السيد محمد السريتي** "الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية" دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.

32- **شوقي أحمد دنيا** "سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي" مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية1998.

33- **صالح بن فوزان عبد الله آل فوزان** "في التحذير من الإسراف والتبذير" المجلد الرابع من "الخطب المنبرية" مطبعة النور، الصومال.

34- **صلاح الدين حسن السيسي** " القطاع المصرفي الوطني " الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 2003.

35- **صلاح الدين حسن السيسي** "قضايا اقتصادية معاصرة –دراسة نظرية وتطبيقية" الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة 2002.

36- **طيبي بن علي** "العالم العربي في الألفية الثالثة" دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران2002.

37- **عادل أحمد حشيش** "العلاقات الاقتصادية الدولية " الدار الجامعية الجديدة ، 2000.

38- **عادل خليفة** "اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية" الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 1996.

39- **عبد الحميد الإبراهيمي**" أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1986.

40- **عبد اللطيف بن راشد الزياني**" مجلس التعاون الخليجي: المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة2011.

41-

42- **عبد الغفور إبراهيم أحمد** "نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق" دار زهران للنشر، عمان2008م.

43- **عبد المطلب عبد الحميد** " النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر " الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003 .

44- **عبد الناصر نزال العبادي** "منظمة التجارة العالمية و اقتصاد الدول النامية" الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان 1999.

45- **عزّ الدين بليق** "العلاقات الاقتصادية" الباب السابع من "منهاج الصالحين"، الطبعة الأولى، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت 1978.

46- **فادي علي مكي** "ما بين الجات و منظمة التجارة العالمية" الطبعة الأولى، المركز اللبناني للدراسات2000م.

47- **فتحي حسن سلامة** "النظم الجمركية والاستيراد والتصدير" مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية 1990.

48- **فريد النجار** " التحالفات الإستراتيجية " الطبعة الأولى، ايتراك، القاهرة 1999.

49- **فضل علي مثني** "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية" الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

50- **فؤاد محمد الصقار** "جغرافية التجارة الدولية " الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997.

51- **كامل بكري** "التكامل الاقتصادي" المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983.

52- **محمد السيد عبد السلام** "الأمن الغذائي للوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة 1998.

53- **محمد رفيق حمدان** "الأمن الغذائي: نظرية ونظام وتطبيق" الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان–الأردن 1999.

54- **محمد زكي الشافعي** "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت.

55- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي** " التنمية الاقتصادية "الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

56- **محمد عمر أبو** دوح " منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

57- **محمد فتحي صقر وآخرون** " التوترات في المنطقة العربية والآثار المحتملة على صادرات الخدمات– بالتطبيق على قطاع السياحة " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية، فبراير2003.

58- **محمد محروس إسماعيل، محمد سيد عابد** "قضايا اقتصادية معاصرة" الدار الجامعية، 2003.

59- **محمد نبيل جامع** "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي" دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

60- **محمود الأشرم** "التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008م.

61- **محمود الأشرم** "التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2008م.

62- **محي محمد سعد** "ظاهرة العولمة "الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

63- **مدحت القريشي** "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات" الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2007

64- **مركز دراسات الوحدة العربية** "التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق" رقم (12)، الطبعة الأولى، بيروت 1998.

65- **مشهور عبد اللطيف أميرة** " الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي "الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991.

66- **المغوص بدر الدين**" دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر" الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، 1984م.

67- **ممدوح محمود منصور** " العولمة " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

68- **منير الحمش** " التكامل الاقتصادي العربي " دار الجليل، دمشق 1987.

69- **نبيل حشاد** "الجات والمنظمة العالمية للتجارة " الطبعة الثانية، القاهرة 1999.

70- **نوزاد الهيتي**" الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي"، دار المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، 1998.

71- **الهادي الخالدي** "المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي" دار هومة، الجزائر 1996م.

72- **هناء خير الدين** "انعكاسات دورة أورغواي على الدول العربية" مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دار المستقبل العربي، جامعة القاهرة 1996.

B. المجلات:

73- **بركات محمد مراد** "تأملات نقدية لظاهرة العولمة" مجلة دراسات، العدد09، صيف2002.

74- **بن تفات عبد الحق** " دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"، مجلة الباحث – جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.

75- **حبيقة لويس** "معالجة مشكلة المياه في المنطقة العربية"، الأهرام الاقتصادي، العدد1565-1999.

76- **الخريجي عبد الله** "محددات التجارة الحرة والنقلة المتوازنة في التجارة البينية الخليجية" مجلة التعاون، العدد41، 1996.

77- **د.إسماعيل عيس** "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي"، مجلة الدبلوماسي، العدد19، شعبان1418هـ/ديسمبر 1997م..

78- **رانية ثابت الدروبي** " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 – العدد الأول، 2008.

79- **زايري بلقاسم** " السياسات المرافقة لنجاح منطقة للتبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر " مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص45 .

80- **زبيري رابح** "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004.

81- **شريط عابد** "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد39، صيف 2007.

82- **صالح صالحي** "التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية" مجلة المستقبل العربي، السنة19 العدد211، 1996م.

83- **عبد الرحمان السحياني** " تحرير التبادل التجاري العربي" أوراق اقتصادية، العدد1997،13.

84- **عبد الرحمن يسري**" نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة" مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 217، 17 جويلية 1999م.

85- **عبد العزيز شرابي** "فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة" مجلة العلوم الإنسانية، العدد10، جامعة قسنطينة 1998م.

86- **عز الدين بن تركي والطاهر هارون** "مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد06، جامعة باتنة 2002.

87- **عمر الهاشمي يوسف** "تباين إمكانات البيئة العربية وأثره في التكامل الاقتصادي" المجلة الجامعة، العدد8، 2006.

88- **القويز عبد الله** " التبادل التجاري لدول المجلس في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة " مجلة التعاون، العدد 14، الرياض1989.

89- **كوثر مصطفى شغراب** "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الخامسة والعشرون، العدد الرابع والسبعون _ رجب 1432هـ _ جوان 2011م.

90- **كوثر مصطفى شغراب**: "سياسات المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية" مجلة فصلية شاملة تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السنة الخامسة والعشرون _ العدد الرابع والسبعون _ رجب 1432 هـ _ جوان 2011 م، ص110.

91- **مبروكي الطاهر** "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة ورقلة.

92- **مجدي محمود عيسى** " دور الهندسة الوراثية في التنمية الزراعية وحل مشكلة الغذاء"، مجلة الخفجي، شركة الزيت العربية المحدودة، السعودية، ديسمبر 1996/جانفي 1997.

93- المجلة المصرية للتنمية والتخطيط "الأمن الغذائي العربي"، المجلد05، العدد جوان1997.

94- **محمد الأطرش**" العرب و العولمة: ما العمل؟" المستقبل العربي، العدد229،مارس 1998.

95- **محمد زكريا عبد الإله** "التعاون العربي في ضوء التعاون الشرق أوسطي"مجلة السياسة الدولية، العدد127،جانفي1997.

96- **محمد عباس محرزي** "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي2005.

97- **محمد علي الفراء**"واقع الأمن الغذائي العربي" مجلة عالم الفكر، المجلد8، العدد2، الكويت 1987.

98- **محمود عبد الفضيل** "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية " مجلة دراسات المستقبل العربي،العدد179، جانفي1994.

99- **مصطفى العبد الله الكفري** " العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات العربية المعاصرة "مجلة الفكر السياسي، العدد18- 19 السنة السادسة2003.

100- **مصطفى عبد الله حشيم** "التجارة البينية العربية من الحساسية على الفجوة الرقمية" دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية، المجلة الجامعة، العدد 7، 2005، ص52.

101- **المنصور عبد العزيز شحاذة** "نحو إستراتيجية مائية عربية" الأهرام الاقتصادي، العدد1565-1999.

102- **منى مصطفى البرادعي** "سياسة الغذاء في مصر" مجلة مصر الطليعة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد411، القاهرة1988م.

103- **ناجي التوني** "قياس آثار النظام الجديد للتجارة العالمية على البلدان العربية"، مجلة آفاق اقتصادية، 98 ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات 2004.

104- **ناصر عبيد ناصر** "واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطوره" مجلة جامعة دمشق، المجلد14، العدد الثاني 1998.

105- **نبيل عماري** "ملامح العلاقة بين النمو السكاني وبعض الموارد الطبيعية: الماء والغذاء والأرض" مجلة السكان والتنمية، العدد الثالث 1996.

106- **نوري منير** "معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 02، السداسي الثاني2004 ،جامعة الشلف 2004.

107- **نيرمين السعدني** "مؤتمرات التعاون الشرق أوسطي:الإيجابيات والسلبيات" مجلة السياسة الدولية، العدد127، جانفي1997.

108- **عبد القادر عزوز** "الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي" يومية الجماهير، حلب، الأربعاء 2006/3/8

109- **يومية الثورة** الصادرة عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر . دمشق . سورية، الأحد 19-9-2010.

C. **الملتقيات، المؤتمرات، والندوات:**

110- **باشي أحمد** "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي" الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_ الأوروبية بمساهمة مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الفضاء الاورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر 08- 09 ماي 2004.

111- **عبد الفتاح جبايلي** "أثر دورة أورغواي على الاقتصاديات العربية" المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة يومي 21 و23 ديسمبر 1995.

112- **عبد الكريم عبدلاني** "المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: رؤى وآفاق" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 16 و17 أفريل 2005م.

113- **عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل**" العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف" ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر، جامعة الشلف2004.

114- **علي عياد كرير** "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م.

115- **محمد راتول** "توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة من برامج التعديل إلى الشراكة والتكتل الإقليمي" مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس تحت التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة على مصر والعالم العربي، 27/26مارس2002، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

116- **محمد ناجي حسن خليفة"** اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية " الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر، 31 ماي 02 -جوان2003

117- **محي محمد مسعد محمود** "الاقتصاد العربي ومحاولة البحث عن مستقبل أفضل" بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العامة للبحوث الاقتصادية، 14 و15نوفمبر 1998.

118- **محي محمد مسعد محمود** "السوق الشرق أوسطية بين النظرية والتطبيق" بحث علمي مقدم إلى ندوة دكتور عاطف غيث العلمية الخامسة "المجتمع العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين" 22 و23 مارس 1994، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص61.

119- **محي محمد مسعد محمود** "قراءة تنبؤية في مستقبل الأمن القومي العربي" بحث علمي مقدم إلى ندوة دكتور عاطف غيث العلمية السادسة، "العلوم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العربي"، 25 و27 أفريل 1995، جامعة الإسكندرية.

120- **المرسي سيد الحجازي**"تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة " فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة، طرابلس، 2002.

121- **مسيكة بعداش، رابح حمدي باشا** " إشكالية الأمن الغذائي العربي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدُّولي السَّابع حول: التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين2008.

122- **مقدم عبيرات** "التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة" أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الإفريقية، الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بعنوان: "التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات" الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 29-30 ماي 2005م.

D. البحوث وأوراق العمل:

123- **أحمد طلفاح** "تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية" المعهد العربي للتخطيط.

124- **إيسابياس برينيادا، إيبان مارتين** " العمل والحماية الاجتماعية في الشراكة الأورومتوسطية التقييم النهائي، الآفاق واقتراحات العمل" المنتدى النقابي الأورومتوسطي، العرض الذي تم تقديمه خلال ملتقى "حدث مدني برشلونة + 10" منبر المنظمات الغير حكومية أوروميد، مالقة، 30 سبتمبر، الأول والثاني من أكتوبر 2005.

125- **جامعة الدول العربية،** التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995م، أعداد المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، كانون الأول 1998م.

126- **جمال الدين زروق** "مقارنة بين السُّوق الخليجية المشتركة والسُّوق الأوروبية المشتركة"، صندوق النقد العربي2011.

127- **حسان خضر** " منظمة التجارة العالمية: الآليات والقواعد العامة " المعهد العربي للتخطيط ، أفريل2005.

128- **حسن حمود** " العولمة والحماية الاجتماعية " ورقة عمل ، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر2005.

129- **د.سحر قدوري الرفاعي** "التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007.

130- **دون ماكلاتشي** (خبير الفاو الدولي) "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الإجراءات والدروس اللازمة لسورية"، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق 2004.

131- **سميح مسعود** "التنمية العربية في ظل الربيع العربي" محاضرة مقدمة إلى مركز دراسات الرأي، يوم 17 مارس 2012، عمان .2012

132- **سميرة الزغبي** " أوضاع الأمن الغذائي في سورية" المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، مذكرة سياسات رقم 11، مارس2006.

133- **سميرة الزغبي** " أوضاع الأمن الغذائي في سورية" ورقة عمل رقم،17 المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق2006.

134- **سميرة الزغبي** "أوضاع الأمن الغذائي في سورية" ورقة عمل رقم17من المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أفريل2006م، سوريا.

135- **عبير منلا حسن** "اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية-الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" ورقة العمل رقم 4، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية **NAPC**، الفصل السادس، الجمهورية العربية السورية2001،ص121.

136- **عدنان شومان** "التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية" بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب "الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001.

137- **عوض خليفة موسي** " التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي " ورقة مقدمة إلى ملتقي الجامعات الأفريقية (التعاون والتداخل) الندوة العلمية – محور درء الكوارث (يناير 2006م)، جامعة أفريقيا العالمية.

138- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا "تقرير عن حالة التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا: الجوانب التجارية" الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولي، طنجة، المغرب16-18ماي2003م.

139- **اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا 2005" العدد الرابع، الأمم المتحدة2006.

140- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا** "مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون" الأمم المتحدة، نيويورك2002ص.

141- **مجلس الاتحاد البرلماني العربي** "السوق العربية المشتركة بين الواقع والتحديات" الدورة الخامسة والأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر الحادي عشر للاتحاد، خلال الفترة 28 فبراير- 2 مارس 2004م، دمشق، الجمهورية العربية السورية، فبراير 2004م .

142- **مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة: "المسيرة والإنجاز" الطبعة الخامسة، مطبعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية2011

143- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 2010- 2025م"، الأمانة العامة؛ الرياض 2011م.

144- **محسن أحمد هلال** " مفاوضات النفاذ إلى الأسواق: (Market Access)" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2–6 أوت 2003.

145- **محمد احمد على دنقل، عمر محجوب وآخرون** "الاستثمار الزراعي في ظل المتغيرات:العولمة،السلام،البترول" ورقة عمل مقدمة إلى وزارة الزراعة والغابات أسبوع الاستثمار السودان .

146- **المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC** "تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية AFTA والدولية WTO " ورقة العمل رقم5، وزارة الزراعة، الجمهورية العربية السورية2000-2001.

147- **المركز الوطني للسياسات الزراعية والإصلاح الزراعيNAPC** "متابعة تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دراسة موقف الجمهورية العربية السورية " ورقة العمل رقم 8، ،الجمهورية العربية السورية2004.

148- المركز الوطني للمعلومات "الأمن الغذائي" الجمهورية اليمنية.

149- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:** "الخطوط التوجيهية بشأن نظم المعلومات القطرية عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة"، لجنة الأمن الغذائي العالمي الدورة الرابعة والعشرون، روما، 2 - 5 / 6 / 1998 .

150- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية،** "أثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية"، الخرطوم، أكتوبر 1998.

151- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية،** الندوة القومية حول إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم 28-1999/09/30.

152- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2004، الخرطوم، يوليو/جويلية 2005.**

153- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير حالة الزراعة في الأقطار العربية 2001، الخرطوم، ديسمبر2001.**

154- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري 2006م.**

155- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.**

156- **منى شفيق جندي** " أثر العولمة على الإدارة المصرية " مركز البحوث و المعلومات، اكادمية السادات للعلوم الإدارية.

157- **مي دمشقية سرحال** "السياسات الزراعية العربية ودورها في رفع كفاءة التجارة الزراعية" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2007.

158- **نهاد دمشقية، و تمّام صبيح** "مؤتمر هونغ كونغ / المؤتمر الوزاري السادس 2005 التداعيات والتطورات 2004-2005" مشروع تطوير السياسات التجارية والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – المرحلة الأولى، وزارة الاقتصاد والتجارة، سوريا.

E. الأطروحات:

159- **بوزيدي قدور**" التكامل الاقتصادي العربي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999،ص241.

160- **سالم عبد الرحمن خوخي**"ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد العربي"رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

161- **شامي رشيدة** " المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006م/2007م.

162- **علاش أحمد** " محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر 2006.

163- **فدوى علي الحاج حسين** "أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والغابات جامعة الموصل 2005.(المصدر: الأردن)

164- **متناوي محمد** " المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها " مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2003.

165- **محمد سامر الخليل** "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، قسم التخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2007.

166- **مقدم عبيرات** " التكامل الاقتصادي العربي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة " أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

F. الوثائق:

167- اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

168- اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي، المادة الثانية، استناداً لقانون 1989/8، التشريعات الأردنية، نظام المعلومات الوطني

169- الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، باريس في 13 جويلية 2008م.

170- إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317، بتاريخ 1997/02/19.

171- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للأعوام 2001، 2004 ، 2005، 2006-2009.

172- ملحق البيان الختامي لقمة برشلونة:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

173- **Abdelatif BENACHENHOU**, Planification et développement en Algérie, OPU 1983.

174- **Abdelaziz Djerad** " Dualité Du Monde Arabe " OPU, Alger 1987.

175- **Abdelmadjid BOUZIDI** "l'intégration économique maghrébine : réalités et perspectives" in panorama des économies maghrébines contemporaines, revue du Centre National et d'Analyses pour la planification, Editions ENAG, Alger, Algérie.

176- **Abderahmane HERSI**, Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962, OPU 1981.
177- **Annie krieger-krynicki** " L'organisation mondiale du commerce " Edition Vuibert, 1997.
178- **B. BLASSA**"the theory of economic integration, GEORGE ALLEN, UNWIN ltd LONDON, 1962."
179- **BERANGERE TAXIL** " L'OMC ET LES PAYS EN DEVLOPPMENT " PARIS, 1998 .
180- **CALARD DANIEL** " La conférence de Barcelone et partenariat euro-mediterranneen", (politique étranger) ; paris ; 1995.
181- **Christine CHAULET**, La terre, les frères et l'argent, OPU 1987.
182- **Everett E. HAGEN** "économie du développement", Paris, 1982..
183- **Jean-Marc SIROEN** " La régionalisation d l'économie mondiale " Editions la découverte, Paris, 2004.
184- **Jean-Paul RODRIGUE** "L'espace économique mondial : les économies avancées et la mondialisation" Presses de l'université Québec, canada, 2000.
185- **Jean-Pierre DELAS**, "Economie Contemporaine: faits, concept, théorie" Ed.Ellipes, 2001
186- Hocine TOULAIT, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, OPU 1988.
187- M. Elyes MESLI, Les vicissitudes de l'agriculture Algérienne, Ed DAHLAB 1996
188- . **Mohieddine HADHRI"** LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE ET LES PERSPECTIVES D'INTEGRATION SUD-SUD EN MEDITERRANEE" SECONDE CONFERENCE DU FEMISE; Marseille, 29 & 30 Mars 2001
189- Malcolm GILLIS, Dwight H.PERKING, Michael ROEMER, Donald R.SNODGRASS, économie du développement, traduit par:BRUNO RENAULT, éditions universitaires, 1990.
190- "The Derailers'GuideTo The WTO" FOCUS ON THE GLOBAL SOUTH, section8 .
191- **ROBERT.BOYER et d'outres** "Mondialisation au-delà des mythes "édition casbah, Alger1997.
192- **SALVATORE SCHIAVIO – C AMPO** "international economics, an introduction to the theory and policy, Winthrop publishers, compridgem 1978.
193- **Slimane BADRANI**, L'agriculture Algérienne depuis 1966, OPU 1981.
194- " The World Trade Organization " April 2005 ,Geneva , Switzerland .
195- **THIEBAUT FLORY** « L'OMC DROIT INSTITUTIONEL » BRUXELLES.
196- **World Trade Organization**"3 rd edition, Previously published as "Trading into the Future" September 2003, revised October2005.

197- **Wladimir andreff** « les multinationales globales »éd : la découverte, paris2003.

ثالثا: المراجع الالكترونية

198- **عصام الزعيم** "الشراكة المتوسطية: ضم أوروبي للعرب":
http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa30-10-99/namaa1.asp "

199- "إطلاق "الاتحاد المتوسطي" من باريس بعضوية 43 دولة"
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7504000/7504526.stm

200- "ماذا يعني الاتحاد المتوسطي؟"
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7504000/7504024.stm

201- حول الاتحاد من أجل المتوسط"
http://www.euromedalex.org/ar/about/our-mandate/union-for-the-mediterranean/ar

202- **عفاف عبد الأمير الجمري** "العولمة ما لها وما عليها وسبل مواجهتها":
Le:13/02/2006 http://montadayat.org/modules.php?name=Sections&op=printpage&artid=1313

203- **امحمد برادة غزيول**" العولمة بين المنظور الغربي والإسلامي"، :
http://membres.lycos.fr/berradarz/m6.htm : 27/02/2006

204- **بشار عباس** "دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي" :
http://www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

205- **عادل العلي** " التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى":
http://www.karkouti.net/et/?module=displaystory&storyid=1057&format=htm1

206- **إدريس ولد القابلة** " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم أم حقيقة ؟" الحوار المتمدن، العدد615، 2003.
http://www.rezgar.com/ debat/show.art.asp? aid=10619

207- **رشيد محمد رشيد** "بدء التطليق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" :
http://www.economy.gov.eg/reports/archive/newsweekly/issu34pr5.htm

208- **صباح نعوش** "تحرير التجارة العربية البينية" :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43§B5-99B9-26cEA7CBAA2D.htm

209- **صباح نعوش** "كثرة الاستثناءات تزعزع مصداقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى":
http://www.al-watan.com/data/20050809/index.asp?content=ecs

210- **عصام خوري**" مناطق التجارة الحرة كمحفّز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية":
http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm
26/04/2006

211- **عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب** "مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"
http://www.blagh.com/islam/nt0hyzut.htm

212- **غسان إبراهيم** "التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل أفضل من ماضيها البائس":
http://www.alarab.co.uk/orint.asp?fname=/data/2006/02/02-14876.htm

213- **مصطفى عمارة** "تحديات القرن الحادي و العشرين من زاوية عربية"
http://www.azzaman.com/articles/2002/02/02-03/381.htm " le:13/02/2006"

214- **محمد الجبر** "مشروع الشرق أوسطية والعولمة "

http//www.alhadafmagazine.com/arabic.state/arabic.asppidair=57

215- قسم البحوث والدراسات، "مجلس التعاون العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي"
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/285E46F5-37FF-48FC-A3A8-264AAE2F13C5.htm#1

216- قسم البحوث والدراسات "اتحاد المغرب العربي.. الأهداف والهيكل التنظيمي":
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm#

217- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "موجز انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قطاع الشئون الاقتصادية" http://www.gcc-sg.org/prief3.html

218- **عبدالله الثنيان** "معضلة الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي"، الرياض الاقتصادي، الأحد 11 رمضان 1425العـدد 13274 السـنة 40. http://www.alriyadh.com/Contents/24-10-2004/Economy/EcoNews_13531.php

219- **محمد محمد الأمين** " السياسات الزراعية العربية والخروج من المأزق ":ـ
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0754C6F8-55B0-460E-AD18-B943E24DDC8A.htm

220- **زياد عربية ابن علي** " الفجوة الغذائية في الدول العربية" العربية.
http://www.alarabiya.net/Articles/2005/05/22/13276.htm

221- **محمد عبد الدايم** " أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي"
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/56a3921d-8a52-402e-a610-73295d5fa7df

222- **ب. كوناندرياس "التجارة والأمن الغذائي: الخيارات المتاحة أمام البلدان النامية"**
http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part2_10.html

223- **السـيد علـي أحمـد الصـوري** "أصـول الأمـن الغـذائي في القـرآن والسـنة"-http://quran-m.com/container.php?fun=artview&id=340

224- **MORAD EL Khezzari**"Zone Arabe de Libre-échange: En Fin Opérationnelle!"
http://www.1stmediterranean.com/actufr/archives/resultat.php?id=744

225- **World Health Organization**: http://www.who.int/trade/glossary/story028/en/
www.wto.org

226- **FAO**, The State of Food and Agriculture2004

الملحق رقم(1/1):جدول بيانات بإحصائيات وتقديرات عن الدول الأعضاء في جامعة الدول

الدولة	عدد السكان (نسمة) 2006	المساحة (كم^2)	سنة الانضمام
الجمهورية العراقية	26,783,383	437,072	1945
الجمهورية العربية السورية	18,881,361	185,180	1945
الجمهورية اللبنانية	3,874,050	17,818	1945
المملكة الأردنية الهاشمية	5,906,760	92,300	1945
المملكة العربية السعودية	27,019,731	1,960,582	1945
مملكة البحرين	698,585	665	1971
دولة قطر	885,359	11,437	1971
الإمارات العربية المتحدة	2,602,713	83,600	1971
سلطنة عمان	3,102,229	309,500	1971
الجمهورية اليمنية	21,456,188	527,970	1945
دولة الكويت	2,418,393	17,820	1961
جمهورية مصر العربية	78,887,007	1,001,450	1945
الجماهيرية العربية الليبية الديمقراطية الشعبية العظمى	5,900,754	1,759,540	1953
الجمهورية التونسية	10,175,014	163,610	1958
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية	32,930,091	2,381,740	1962
المملكة المغربية	33,241,259	710,850	1958
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	3,177,388	1,030,700	1973
الجمهورية السودانية	41,236,378	2,505,810	1956
جمهورية الصومال	8,863,338	637,657	1974
دولة فلسطين [1]	3,889,249	6000	1976
جمهورية جيبوتي	486,530	23,000	1977
جمهورية القمر المتحدة	690,948	2,170	1993
	333,379,716	13,868,171	

المصدر: العربية من كتاب **World Factbook 2006** الذي يصدره جهاز المخابرات الامريكية سنويا.

الملحق رقم(2/1): عدد السُّكان في الدول العربية

(1995 و 2000، 2003 و 2008)

(ألف نسمة)

	1995	2000	2003	2004	2005	2006	2007	* 2008	معدل النمو (%) 2008-2007	متوسط معدل النمو السنوي (%) 1995-1985	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2008-1995
مجموع الدول العربية	247,015	278,228	297,533	304,036	311,595	318,945	326,731	334,500	2.42	2.55	2.36
الأردن	4,264	4,857	5,230	5,350	5,473	5,600	5,723	5,850	2.22	4.68	2.46
الإمارات 1)	2,411	2,995	3,551	3,671	4,106	4,229	4,488	4,765	6.17	5.75	5.38
البحرين	587	638	690	824	889	960	1,039	1,123	8.11	3.40	5.12
تونس	8,958	9,564	9,840	9,932	10,029	10,126	10,225	10,327	1.00	2.12	1.10
الجزائر	28,060	30,416	31,848	32,364	32,906	33,481	34,054	34,643	1.73	2.53	1.63
جيبوتي	580	680	745	768	792	817	842	868	3.10	3.04	3.15
السعودية	18,136	20,378	21,983	22,564	23,119	23,679	24,243	24,807	2.33	4.21	2.44
السودان	27,175	31,081	33,649	34,510	35,397	36,297	37,239	38,193	2.56	2.99	2.65
سورية	14,185	16,320	17,550	17,580	18,138	18,717	19,172	19,644	2.46	3.29	2.54
الصومال	9,130	9,596	9,885	9,983	10,082	10,183	10,284	10,386	0.99	1.50	1.00
العراق	20,536	24,086	26,340	27,138	27,960	28,808	29,681	30,581	3.03	2.80	3.11
عُمان 2)	2,131	2,402	2,341	2,416	2,509	2,577	2,743	2,867	4.52	4.17	2.31
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	489	617	718	756	888	1,041	1,226	1,448	18.11	3.23	8.71
الكويت 3)	1,881	2,228	2,484	2,645	2,867	3,052	3,328	3,442	3.43	0.90	4.76
لبنان	3,500	3,765	3,844	3,867	3,892	3,917	3,942	3,967	0.64	2.74	0.97
ليبيا	4,812	5,640	6,221	6,420	6,629	6,843	7,065	7,294	3.24	2.57	3.25
مصر	56,090	63,305	67,313	68,648	69,997	71,348	72,774	74,204	1.96	1.88	2.18
المغرب	26,386	28,705	30,105	30,584	31,072	31,567	32,070	32,581	1.59	1.93	1.64
موريتانيا	2,283	2,645	2,839	2,912	2,981	3,054	3,128	3,204	2.44	2.58	2.64
اليمن	15,421	18,310	20,357	21,104	21,868	22,650	23,465	24,307	3.59	3.18	3.56

* تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، مصادر وطنية ودولية مختلفة.

الملحق رقم (3/1): العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)			نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 5-14 سنة)			النسبة المئوية للقوة العاملة					
							ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2007	2007-1995	1970	1980	2007	2007-1999			1995	2007	1995	2007	1995	2007
مجموع الدول العربية	35.0	39.2	3.3	24.9	26.0	28.1				33.6	25.2	19.1	15.4	47.3	59.4
الأردن	28.1	41.7	5.9	14.0	14.7	29.5	...	...	...	13.0	2.7	9.4	11.8	77.6	85.5
الإمارات	55.6	67.8	7.1	4.0	5.1	41.3	...	...	...	6.2	5.8	16.0	9.0	77.8	85.2
البحرين	45.5	36.3	2.9	5.0	10.9	31.0	6.0	3.0	5.0	1.5	2.5	29.9	24.6	68.6	72.9
تونس	25.1	30.2	2.7	24.0	28.9	31.9	...	...	...	26.5	18.3	30.2	32.2	43.3	49.5
الجزائر	30.3	38.7	3.4	19.0	21.4	38.9	6.0	4.0	5.0	25.4	13.6	23.0	12.0	51.6	74.4
جيبوتي	49.1	43.9	2.2	49.4	50.3	54.8	8.0	8.0	8.0	80.4	75.2	2.9	7.7	16.7	17.1
السعودية	34.9	33.5	(1) 5.1	...	(2) 14.8	15.4	...	...	...	(2) 6.3	4.7	(2) 9.5	8.6	(2) 84.2	86.7
السودان	39.7	39.7	2.6	26.0	26.9	24.1	14.0	12.0	13.0	65.4	44.1	9.8	7.6	24.8	48.3
سورية	30.8	37.0	4.1	21.0	23.5	40.5	5.0	3.0	4.0	30.5	19.1	30.8	22.6	38.7	58.3
الصومال	34.9	49.0	3.9	43.9	43.4	61.0	45.0	54.0	49.0	...	...	...	...	...	...
العراق	26.0	33.4	5.3	16.0	17.3	20.7	12.0	9.0	11.0	12.8	13.6	24.6	15.6	62.6	70.8
عمان	36.2	42.8	3.6	6.0	6.2	24.6	...	...	...	41.2	30.5	12.6	7.8	46.2	61.7
فلسطين	...	...	...	...	...	23.6	...	...	17.0	...	...	...	...	...	...
قطر	59.3	67.5	9.1	4.0	6.7	37.2	...	...	...	1.7	2.3	8.1	14.0	90.2	83.7
الكويت	55.9	61.5	5.7	8.0	13.1	25.3	...	...	...	1.8	1.8	7.4	14.0	90.8	84.2
لبنان	30.2	39.0	3.2	18.0	22.6	36.8	8.0	6.0	7.0	5.2	2.3	35.2	28.6	59.6	69.1
ليبيا	31.4	30.2	2.9	16.0	18.6	36.3	...	...	...	8.1	5.3	21.2	19.7	70.7	75.0
مصر	37.9	41.2	2.8	24.0	26.5	21.6	8.0	5.0	7.0	37.0	27.0	24.0	26.7	39.0	46.3
المغرب	39.4	43.4	2.5	29.0	33.5	28.7	13.0	9.0	11.0	40.2	42.1	21.6	21.1	38.2	36.8
موريتانيا	45.5	53.5	4.1	46.0	45.0	56.7	5.0	3.0	4.0	54.1	52.0	5.3	4.1	40.6	43.9
اليمن	29.9	30.6	3.8	25.0	32.5	31.1	11.0	12.0	11.0	55.3	30.0	11.4	7.5	33.3	62.5

– توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2007 تقديري. – 1 البيانات لفترة 1999–2007. 2– لعام 1999

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، مصادر وطنية ودولية مختلفة.

الملحق رقم(4/1): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية

(1995و2000-2008)

(مليون دولار)

	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008
مجموع الدول العربية	480,097	676,427	663,296	673,131	752,220	898,672	1,099,541	1,307,356	1,504,657	1,898,619
الأردن	6,650	8,461	8,976	9,583	10,196	11,395	12,588	14,637	17,005	21,237
الإمارات	42,377	69,979	68,909	73,635	86,686	104,180	138,331	168,384	196,643	250,517
البحرين	5,889	8,028	7,971	8,491	9,747	11,235	13,459	15,852	18,447	24,338
تونس	18,050	19,435	20,056	23,143	24,982	28,251	29,093	31,147	35,650	40,885
الجزائر	42,079	54,793	54,710	56,755	67,864	85,352	103,103	117,288	134,143	170,300
جيبوتي	498	553	574	592	625	666	709	770	848	982
السعودية	142,458	188,442	183,012	188,551	214,573	250,339	315,337	356,155	383,871	468,800
السودان	7,003	13,422	15,717	18,135	21,369	26,609	35,186	45,467	56,565	61,085
سورية	16,617	18,923	20,237	20,669	21,688	24,475	28,203	33,407	40,804	52,582
العراق	7,500	20,969	17,682	17,437	10,621	24,700	33,327	54,846	72,486	110,423
عمان	13,803	19,450	19,399	20,048	21,543	24,674	30,905	36,804	41,639	59,945
قطر	8,138	17,760	17,538	19,364	23,534	31,734	42,463	56,770	71,041	102,303
الكويت	27,186	37,714	34,906	38,129	47,869	59,439	80,799	101,549	114,585	148,165
لبنان	11,122	16,679	17,065	18,712	20,083	21,790	21,861	22,437	25,044	29,620
ليبيا	30,510	34,574	30,032	21,924	26,296	33,420	45,395	55,227	63,854	76,732
مصر	60,106	99,590	97,367	85,180	81,135	87,623	89,528	107,378	130,367	162,640
المغرب	33,184	36,958	37,766	40,474	49,819	56,948	59,524	65,637	75,119	85,743
موريتانيا	1,411	1,072	1,117	1,146	1,285	1,495	1,857	2,699	2,819	3,615
اليمن	5,517	9,625	10,264	11,164	12,305	14,348	17,872	20,903	23,727	28,708

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

- ١٩٤١: إنشاء مركز إمدادات الشرق الأوسط للمساعدة خلال الحرب، كمحاولة لتوفير الإمدادات اللازمة مع خفض الواردات إلى الحد الأدنى لتحقيق ذلك الهدف. وأدى هذا إلى نتائج هامة تظهر الفوائد التي يمكن تحقيقها من إقامة تكامل إقليمي في الشرق الأوسط. بيد أنه بنهاية الحرب، انتهى هذا التنسيق وعادت البلدان ذات الصلة لإتباع نزعاتها الداخلية الاتجاه.

- ١٩٤٥: إنشاء جامعة الدول العربية بهدف تقوية العلاقات بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية فضلا عن شؤون النقل من خلال تنسيق الخطط.

- ١٩٥٧: في جهد مناظر للاتفاقية التجارية العربية، ٥٣، طبق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٣ بلدا عربيا) في عام ١٩٦٤ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التي تنص على إقامة "السوق العربية المشتركة بهدف الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية والقيود الكمية". وقد اعتبر هذا نوعا من النجاح بالنظر إلى أن الحواجز الجمركية قد أزيلت في بعض البلدان بحلول عام ١٩٧٣ وتحقق تقدم في إزالة الحواجز غير الجمركية.

- ١٩٦٤: بينما كانت الاتفاقية التجارية العربية، ٥٣، تجري تعديلاتها التدريجية على مدى الخمسينات والستينات شارك ١٣ بلدا عربيا في محاولات السير بخطى أسرع صوب التكامل الاقتصادي. واجتمعت في عام ١٩٦٤ لتكون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومن ثم تحركت قدما صوب تفعيل اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام ١٩٥٧. وكانت السمة الأساسية لتنفيذ هذه الاتفاقية في مجال التجارة هي الاضطلاع في عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة التي نصت كخطوة أولى على إنشاء منطقة تجارة حرة من خلال الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية والقيود الكمية. وبحلول عام ١٩٧٣، كانت ٤ بلدان أعضاء فقط في السوق العربية المشتركة قد أزالت الحواجز الجمركية أمام التجارة المشتركة باستثناء التبغ وتحقق بعض التقدم في إزالة الحواجز غير الجمركية.

- ١٩٨١: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (الاتفاقية التجارية العربية، ٨١)، التي وقعت عليها ١٩ دولة عضوا في جامعة الدول العربية في عام ١٩٨١ بهدف تحرير كافة المعاملات التجارية بين البلدان العربية من جميع الرسوم الجمركية والقيود على كافة المنتجات الزراعية وكذلك المواد الخام المعدنية وغير المعدنية، على حين تخضع المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لخفض تدريجي للرسوم الجمركية. وعززت حماية المنتجات من منافسة السلع غير العربية من خلال اعتماد رسوم واردات موحدة على هذه السلع.

- ١٩٩٥: اتضح أن وضع الاتفاقية التجارية العربية، ٨١، موضع التنفيذ الفعلي لم يكن مهمة سهلة. وبالتالي، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في عام ١٩٩٥ تشكيل قوة عمل من الخبراء، تشمل خبراء فنيين من القطاعين العام والخاص، لدراسة طرق ووسائل تنشيط الاتفاقية التجارية العربية، ٨١، والتقدم بمقترحات تؤدي إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تستهدف شمول كافة البلدان العربية كأعضاء بغية الاستجابة لظروف واحتياجات شتى أعضائها ومراعاة الاتساق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

- ١٩٩٧: اعتمدت الاستنتاجات التي توصلت إليها فرقة عمل الخبراء سالفة الذكر في القرار رقم ١٣١٧ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧. وبموجب هذا القرار أقر برنامج عمل وجدول زمني لتفعيل الاتفاقية التجارية العربية،١١ كوسيلة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المتوخاة في عشر سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

المصدر: الإسكوا، "جهود التكامل الاقتصادي العربي: تقييم نقدي" (E/ESCWA/A/ED/1999/11).

الملحق رقم(1/2): استعراض تاريخي عام للترتيبات الإقليمية في المنطقة العربية

١- التعريف: قواعد المنشأ هي قوانين وأنظمة ومحددات إدارية تستخدمها البلدان لتحديد جنسية أو منشأ المنتج. وثمة أسباب عديدة لرغبة البلد المستورد في تحديد منشأ المنتج أو المكان الذي تمت فيه آخر أو أهم عملية تجهيز.

(أ) استحقاق المنتج معاملة تفضيلية إذا أتى من إحدى البلدان النامية أو من عضو في اتفاقية إقليمية (اتحاد جمركيمنطقة تجارة حرة، دولة أولى بالرعاية)؛

(ب) خضوع المنتج لإجراءات مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية أو تدابير سلامة إذا كان منشؤه في بلد معين؛

(ج) تطبيق نظام حصص الواردات وغير ذلك من أوجه الحظر أو القيود التي تضع حدودا لدخول المنتج حسب بلد المنشأ؛

(د) الحاجة إلى التحقق من استيفاء متطلبات تسجيل بيانات البضاعة على غلاف المنتج؛

(•) لحاجة إلى معرفة المنشأ للأغراض الإحصائية للواردات.

٢- فئات قواعد المنشأ: يوجد نوعان من قواعد المنشأ تفضيلي وغير تفضيلي. ويطبق النوع الأول في سياق ترتيبات التعاون التجاري بين البلدان مثل المناطق الحرة، بينما يطبق النوع الثاني خارج هذه الترتيبات. وأوليت قواعد المنشأ التفضيلية في الآونة الأخيرة اهتماما أكبر بسبب زيادة الاتفاقات الإقليمية. وتضمن تمتع السلع المنتجة في البلدان الأطراف في الاتفاقية التجارية فقط بالمزايا، مثل خفض معدلات الرسوم. وتنظم قواعد المنشأ التفضيلية شروط الوصول إلى سوق تفضيلية في حالة عدم وجود رسوم جمركية خارجية موحدة بين الأطراف التجارية المعنية. وتضمن أيضا عدم استفادة تعقيب شحن السلع أو استيراد السلع التي لم تشهد عمليات تجهيز تذكر في البلد المستفيد من الأفضليات التجارية في البلد المستورد.

٣- طرق تحديد قواعد المنشأ: إن تحديد منشأ منتج صناعي متداول في التجارة عملية بالغة التعقيد تقتضي تطبيق سلسلة من المعايير لتحديد منشأ السلعة. وتزداد صعوبة خاصة عندما تكون المدخلات (المواد الخام وقطع الغيار) تصنع في أرجاء شتى من العالم. ومما يعقد هذه المهمة أن البلدان تطبق قواعد مختلفة لتحديد منشأ منتج ما. وعندما يكون المنتج مصنوعا كلية في بلد واحد، فإن تحديد منشأ المنتج لا يمثل مشكلة. وتنشأ الصعوبات في المنتجات التي يشمل إنتاجها أكثر من بلد واحد. ووفقا لقواعد المنشأ في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يحدد منشأ المنتج، حيث يكون المنتج مصنوعا كلية؛ أو عندما يكون مصنوعا في أكثر من بلد، حيث أجريت آخر "عملية تحويل جوهري" له. وتختلف الآراء بشأن هذا المفهوم. ومن هنا، يحدد التحويل الجوهري بتطبيق واحدة من ثلاث طرق مختلفة:

(أ) النسبة المئوية للقيمة المضافة: في تطبيق هذه الطريقة، يجب أن تكون نسبة مئوية ذات حد أدنى من قيمة السلعة قد أضيفت في البلد أو المنطقة التفضيلية التي يراد إثبات المنشأ لصالحها. وتحدد القيمة المضافة على أساس القيمة المضافة لمكونات المنتج؛ أو الزيادة في القيمة السوقية للمنتج. وتطبق هذه الطريقة على عمليات الإنتاج المعقدة، التي يتعذر فيها التأكد من آخر "عملية تحويل جوهرية"؛

(ب) تغير بند التعريفة الجمركية: بموجب هذه الطريقة، يقال إن "التحويل الجوهري" حدث عندما تصنف السلعة بعد الإنتاج تحت بند فرعي مختلف من التعريفة الجمركية عما كانت تندرج تحته المواد المكونة لها. ويجب أن يؤخذ في الحسبان الحد الأدنى للتغيير الوارد في النظام المنسق للتعريفة الجمركية. وعادة ما تستكمل هذه الطريقة بقائمة الاستثناءات والمعايير الإضافية. وهذه الطريقة أنسب لمجموعات المنتجات الكبيرة، كما في حالة المنسوجات والملابس. غير أن أوجه الضعف في هذه الطريقة تتمثل في قوائم الاستثناءات والمعايير التكميلية وفي أن التغيير في بند التعريفة الجمركية قد لا يكون دقيقا.

(ج) عملية تصنيع محددة: تتخذ المعايير المستخدمة هنا شكلين مختلفين أساسا. ويمكن أن تستلزم حسابا تفصيليا لعملية التصنيع تمنح أو لا تمنح المنشأ. وفي هذه الحالة يمكن أن تشمل إضافة جزء مكون لعملية خاصة لإتمام الصنع. وعلى الرغم من وضوح هذه الطريقة فإنها لا تناسب عملية تشمل تشكيلة كبيرة من المنتجات المختلفة.

المصدر: سها عطاالله (Soha Atallah)، ٢٠٠٠، "ورقة معلومات أساسية غير منشورة أعدت للإسكوا".

الملحق رقم(3/2): الدول العربية المشاركة في مفاوضات تحرير التجارة البينية للخدمات والخطوات المتخذة

	الأردن	لبنان	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	عُمان	البحرين	المغرب	تونس	مصر
الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية	√	ـــــ	√	√	√	√	√	√	√	√	√
مقدمي جدول الالتزامات (العرض المبدئي)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
المشاركة في الاجتماع الأول	√	√	√	ـــــ	√	√	√	√	ـــــ	ـــــ	√
المشاركة في الاجتماع الثاني	√	√	√	ـــــ	√	√	√	√	ـــــ	ـــــ	ـــــ
المشاركة في الاجتماع الثالث	√	ـــــ	√	ـــــ	√	ـــــ	ـــــ	√	ـــــ	ـــــ	√
المشاركة في الاجتماع الرابع	√	√	ـــــ	√	√	ـــــ	√	√	ـــــ	ـــــ	√
مقدمي العرض المحسن	√	√	√	ـــــ	√	√	√	√	ـــــ	ـــــ	√
مقدمي النسخة الثانية من العرض المحسن	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	√

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الملحق رقم (4/2): اتجاهات التجارة الخارجية للدُّول العربية

(2003-2008)

	الصادرات (مليون دولار امريكي)						معدل التغير (في المائة)	الواردات (مليون دولار امريكي)						معدل التغير (في المائة)
	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2008	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2008
العالم	302,308	403,329	559,611	680,960	792,287	1,049,816	32.5	218,778	288,465	348,871	400,559	530,733	701,616	32.2
الدول العربية	25,442	36,100	48,145	58,473	70,687	86,844	22.9	23,381	31,497	44,000	53,470	63,994	78,199	22.2
الاتحاد الأوروبي	63,218	76,278	97,516	132,976	143,917	184,254	28.0	77,624	91,688	111,118	131,053	184,882	217,423	17.6
الولايات المتحدة	27,543	37,678	49,792	63,821	83,533	111,917	34.0	16,601	16,273	19,324	27,512	49,686	59,759	20.3
آسيا	93,863	115,346	156,214	215,932	279,229	395,605	41.7	43,122	53,237	80,032	97,336	168,610	200,645	19.0
- اليابان	36,045	43,935	55,489	78,379	93,673	134,645	43.7	11,179	12,506	14,176	16,172	30,929	35,896	16.1
- الصين	8,118	12,378	19,081	27,730	43,949	71,428	62.5	9,627	13,049	17,619	23,613	56,055	71,446	27.5
- باقي دول آسيا	49,700	59,033	81,644	109,823	141,608	189,532	33.8	22,316	27,682	48,237	57,550	81,625	93,303	14.3
باقي دول العالم	92,242	137,927	207,944	209,758	214,921	271,197	26.2	58,049	95,769	94,397	91,188	63,561	145,590	129.1
المساهمه في الأجمالي (في المائة)														
العالم	-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	
الدول العربية	-	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3		-	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	
الاتحاد الأوروبي	-	18.9	17.4	19.5	18.2	17.6		-	31.8	31.9	32.7	34.8	31.0	
الولايات المتحدة	-	9.3	8.9	9.4	10.5	10.7		-	5.6	5.5	6.9	9.4	8.5	
آسيا	-	28.6	27.9	31.7	35.2	37.7		-	18.5	22.9	24.3	31.8	28.6	
- اليابان	-	10.9	9.9	11.5	11.8	12.8		-	4.3	4.1	4.0	5.8	5.1	
- الصين	-	3.1	3.4	4.1	5.5	6.8		-	4.5	5.1	5.9	10.6	10.2	
- باقي دول آسيا	-	14.6	14.6	16.1	17.9	18.1		-	9.6	13.8	14.4	15.4	13.3	
باقي دول العالم	-	34.2	37.2	30.8	27.1	25.8		-	33.2	27.1	22.8	12.0	20.8	

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009م.

صندوق النقد الدُّولي، اتجاهات التجارة الخارجية، مارس2009م.

الملحق رقم (5/2): الصادرات والواردات البينية العربية

(2003-2008)

	الصادرات البينية (فوب)						معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات البينية (سيف)						معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2007-2004	2008	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2007-2004	2008
مجموع الدول العربية	25,442.0	36,099.9	48,145.3	58,473.1	70,686.7	86,843.8	25.1	22.9	23,381.4	31,497.4	44,000.3	53,470.5	63,994.3	78,198.9	26.7	22.2
الأردن	975.5	1,334.3	1,545.1	1,760.8	1,964.8	2,607.4	13.8	32.7	1,581.8	2,504.1	3,597.5	4,131.7	4,527.0	5,697.4	21.8	25.9
الإمارات	4,237.4	5,886.9	9,252.2	9,010.9	11,692.6	14,370.2	25.7	22.9	2,681.0	3,486.5	3,968.1	6,606.1	6,751.0	7,935.7	24.6	17.5
البحرين	851.2	1,226.8	1,646.7	1,971.6	2,523.7	3,106.0	27.2	23.1	1,806.4	2,289.1	3,093.5	3,878.7	4,700.5	6,157.5	27.1	31.0
تونس	618.5	654.4	932.1	1,086.2	1,375.0	1,866.2	28.1	35.7	768.6	913.0	1,021.3	1,378.3	1,551.2	2,708.2	19.3	74.6
الجزائر	613.5	839.1	993.3	1,122.8	1,390.5	2,309.1	18.3	66.1	503.2	646.0	597.3	682.0	851.0	1,041.6	9.6	22.4
جيبوتي	25.4	27.1	29.2	36.3	41.5	42.5	15.3	2.3	40.3	129.4	85.1	105.9	115.9	115.8	-3.6	0.1-
السعودية	10,182.2	14,688.9	21,505.0	26,813.6	31,538.9	38,587.6	29.0	22.3	2,889.1	3,906.9	4,938.7	5,434.7	6,615.7	8,554.0	19.2	29.3
السودان	303.6	430.0	384.7	549.6	423.2	867.9	-0.5	105.1	1,147.6	1,051.1	1,765.5	1,804.4	1,924.5	2,169.4	22.3	12.7
سورية	1,124.3	1,445.0	1,296.7	3,693.4	4,560.6	5,127.3	46.7	12.4	646.0	1,047.3	1,187.5	1,802.2	2,682.9	2,981.0	36.8	11.1
الصومال	113.3	152.1	209.2	254.6	327.5	312.9	29.1	- 4.5	190.6	484.3	310.4	370.8	454.4	446.8	-2.1	1.7-
العراق	687.5	1,556.6	763.1	933.2	1,451.6	1,226.1	-2.3	- 15.5	1,550.8	2,373.1	7,198.4	7,680.8	9,395.2	8,870.3	58.2	5.6-
عمان	1,323.5	1,593.0	2,064.0	2,681.7	3,695.4	3,849.2	32.4	4.2	1,895.2	3,071.5	2,864.2	3,419.2	4,942.3	6,136.0	17.2	24.2
قطر	594.1	992.1	1,442.4	1,588.3	1,691.0	2,080.7	19.5	23.0	819.7	1,205.2	1,611.2	1,785.6	2,148.7	2,323.1	21.3	8.1
الكويت	647.6	1,643.8	1,309.5	1,554.6	1,787.8	2,003.9	2.8	12.1	1,538.6	2,028.7	2,331.3	3,074.2	2,805.8	3,537.3	11.4	26.1
لبنان	637.5	925.3	1,006.3	999.1	1,322.6	1,636.1	12.6	23.7	920.5	1,344.2	1,321.6	1,439.5	1,751.8	2,164.9	9.2	23.6
ليبيا	524.2	622.5	857.3	941.8	979.7	1,287.3	16.3	31.4	438.6	386.1	526.1	685.7	786.7	1,005.4	26.8	27.8
مصر	1,206.3	1,403.0	1,932.6	2,210.3	2,448.6	3,457.4	20.4	41.2	1,102.6	1,469.1	3,065.6	3,946.6	4,778.0	5,969.3	48.2	24.9
المغرب	296.2	324.1	384.4	453.9	515.5	748.0	16.7	45.1	1,286.1	1,567.2	2,372.3	2,763.9	3,610.7	5,332.4	32.1	47.7
موريتانيا	13.3	18.1	20.3	25.0	31.7	35.2	20.5	11.1	58.2	73.9	84.9	105.7	129.2	151.9	20.5	17.5
اليمن	467.0	337.0	571.4	785.4	924.6	1,323.2	40.0	43.1	1,516.5	1,520.8	2,059.9	2,374.5	3,472.0	4,900.7	31.7	41.2

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009م، ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم (6/2): الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2003-2008)

(مليون دولار)

الدول	الصادرات الإجمالية (فوب)						معدل التغير السنوي %	معدل التغير %	الواردات الإجمالية (سيف)						معدل التغير السنوي %	معدل التغير %
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-2004	2008	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-2004	2008
مجموع الدول العربية	302,308.3	403,329.1	559,611.0	680,960.0	792,287.5	1,049,816.1	27.0	32.5	218,778.3	288,464.7	348,871.0	400,559.2	530,733.2	701,615.6	24.9	32.2
الأردن	2,362.6	3,253.4	3,625.1	4,131.6	4,490.4	6,249.8	17.7	39.2	5,743.3	8,179.5	10,497.7	11,548.3	13,712.5	17,011.1	20.1	24.1
الإمارات	66,755.6	90,948.9	117,288.0	145,587.5	178,630.4	236,130.7	26.9	32.2	52,073.5	71,983.7	84,653.5	100,057.2	150,123.9	202,292.7	29.5	34.8
البحرين	6,720.8	7,660.3	10,348.6	12,339.9	13,862.0	17,491.2	22.9	26.2	5,722.3	7,476.3	9,491.7	10,650.5	11,581.1	15,101.1	19.2	30.4
تونس	8,031.8	9,678.0	10,626.0	11,703.1	15,164.6	19,203.0	18.7	26.6	10,902.3	12,813.3	13,320.6	15,047.0	19,093.1	24,568.2	17.7	28.7
الجزائر	24,455.5	32,234.3	46,321.4	54,729.2	60,174.4	78,129.2	24.8	29.8	13,337.1	17,950.5	19,847.5	20,680.1	25,992.3	37,451.7	20.2	44.1
جيبوتي	37.0	38.0	40.0	55.0	58.0	76.0	18.9	31.0	261.8	287.1	306.9	419.1	531.3	762.3	27.7	43.5
السعودية	93,243.6	125,997.6	180,571.7	211,023.8	233,174.1	313,447.0	25.6	34.4	41,704.3	47,375.7	59,462.7	69,707.2	90,156.8	115,134.0	24.9	27.7
السودان	2,542.2	3,776.5	4,824.3	5,656.6	8,879.2	11,781.5	32.9	32.7	2,881.9	4,075.2	6,756.8	8,073.5	8,775.5	9,351.5	23.1	6.6
سورية	5,385.9	4,824.9	8,026.9	9,873.2	11,594.6	12,784.0	27.6	10.3	4,811.4	6,336.3	9,503.8	10,387.6	13,707.6	16,182.9	26.4	18.1
الصومال	143.6	190.1	249.9	294.2	375.5	417.0	21.7	11.1	421.8	547.3	626.3	762.7	944.0	1,025.2	17.0	8.6
العراق	9,711.1	17,810.0	23,697.4	30,529.0	39,516.0	54,061.6	32.0	36.8	9,541.2	20,460.9	22,602.5	21,140.0	18,784.0	35,422.6	14.7	88.6
عمان	11,669.7	13,381.0	18,691.8	21,586.5	24,691.8	37,719.1	29.4	52.8	6,572.2	8,615.6	8,827.0	10,897.5	15,979.7	23,069.9	27.9	44.4
قطر	13,382.1	18,684.6	25,761.8	34,050.8	42,019.5	52,448.1	31.6	24.8	4,897.3	6,004.5	10,060.7	16,439.8	22,004.2	26,607.6	45.1	20.9
الكويت	21,791.9	29,001.0	45,303.0	56,448.0	62,512.0	87,039.0	18.8	39.2	10,985.2	12,630.6	15,801.0	17,235.4	20,320.6	24,906.6	18.5	22.6
لبنان	1,523.9	1,747.0	1,879.8	2,282.5	2,816.3	3,478.3	36.4	23.5	7,168.2	9,397.0	9,339.9	9,397.6	11,815.3	16,136.7	14.5	36.6
ليبيا	12,750.0	17,399.5	28,848.1	39,353.0	46,773.3	60,257.0	24.9	28.8	8,055.4	9,907.5	12,626.3	13,520.5	19,918.7	26,027.3	27.3	30.7
مصر	8,987.3	12,274.1	16,073.2	20,545.6	24,454.6	29,849.0	19.2	22.1	15,213.1	21,585.9	27,358.5	33,270.9	45,255.6	56,623.0	27.3	25.1
المغرب	8,761.6	9,911.7	11,197.3	12,731.4	15,321.3	19,976.9	30.4	30.4	14,211.9	17,808.1	20,798.4	23,938.7	31,894.3	41,627.7	23.6	30.5
موريتانيا	318.5	439.7	623.2	1,359.8	1,464.5	1,672.7	39.7	14.2	599.5	1,043.7	1,609.1	1,312.1	1,628.8	1,861.6	15.6	14.3
اليمن	3,733.5	4,078.3	5,613.4	6,679.5	6,315.1	7,604.9	16.9	20.4	3,674.7	3,986.0	5,380.1	6,073.6	8,514.0	10,451.9	27.3	22.8

* تقديرات أولية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009م، ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

صندوق النقد الدُّولي، اتجاهات التجارة الخارجية، مارس2009م.

الملحق رقم (7/2): مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدُّول العربية (2003-2008)

نسبة مئوية

	حصة الصادرات البينية							حصة الواردات البينية						
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة 2008-2004	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة 2008-2004
مجموع الدول العربية	8.4	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3	8.7	10.7	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	12.0
الأردن	41.3	41.0	42.6	42.6	43.8	41.7	42.3	27.5	30.6	34.3	35.8	33.0	33.5	33.4
الإمارات	6.3	6.5	7.9	6.2	6.5	6.1	6.6	5.1	4.8	4.7	6.6	4.5	3.9	4.9
البحرين	12.7	16.0	15.9	16.0	18.2	17.8	16.8	31.6	30.6	32.6	36.4	40.6	40.8	36.2
تونس	7.7	6.8	8.8	9.3	9.1	9.7	8.7	7.0	7.1	7.7	9.2	8.1	11.0	8.6
الجزائر	2.5	2.6	2.1	2.1	2.3	3.0	2.4	3.8	3.6	3.0	3.3	3.3	2.8	3.2
جيبوتي	68.7	71.3	72.9	66.1	71.6	55.9	67.5	15.4	45.1	27.7	25.3	21.8	15.2	27.0
السعودية	10.9	11.7	11.9	12.7	13.5	12.3	12.4	6.9	8.2	8.3	7.8	7.3	7.4	7.8
السودان	11.9	11.4	8.0	9.7	4.8	7.4	8.2	39.8	25.8	26.1	22.3	21.9	23.2	23.9
سورية	20.9	29.9	16.2	37.4	39.3	40.1	32.6	13.4	16.5	12.5	17.3	19.6	18.4	16.9
الصومال	78.9	80.0	83.7	86.5	87.2	75.0	82.5	45.2	88.5	49.6	48.6	48.1	43.6	55.7
العراق	7.1	8.7	3.2	3.1	3.7	2.3	4.2	16.3	11.6	31.8	36.3	50.0	25.0	31.0
عمان	11.3	11.9	11.0	12.4	15.0	10.2	12.1	28.8	35.7	32.4	31.4	30.9	26.6	31.4
قطر	4.4	5.3	5.6	4.7	4.0	4.0	4.7	16.7	20.1	16.0	10.9	9.8	8.7	13.1
الكويت	3.0	5.7	2.9	2.8	2.9	2.3	3.3	14.0	16.1	14.8	17.8	13.8	14.2	15.3
لبنان	41.8	53.0	53.5	43.8	47.0	47.0	48.9	12.8	14.3	14.1	15.3	14.8	13.4	14.4
ليبيا	4.1	3.6	3.0	2.4	2.1	2.1	2.6	5.4	3.9	4.2	5.1	3.9	3.9	4.2
مصر	13.4	11.4	12.0	10.8	10.0	11.6	11.2	7.2	6.8	11.2	11.9	10.6	10.5	10.2
المغرب	3.4	3.3	3.4	3.6	3.4	3.7	3.5	9.0	8.8	11.4	11.5	11.3	12.8	11.2
موريتانيا	4.2	4.1	3.3	1.8	2.2	2.1	2.7	9.7	7.1	5.3	8.1	7.9	8.2	7.3
اليمن	12.5	8.3	10.2	11.8	14.6	17.4	12.4	41.3	38.2	38.3	39.1	40.8	46.9	40.6

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2009م، ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

الملحق رقم (8/2): آثار الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة العربية

واجهت التجارة العالمية ومنها التجارة العربية صعوبات متزايدة منذ سبتمبر 2008 مع اختفاء مؤسسات مالية كبرى، وتوجه معظم المصارف العالمية إلى إعادة بناء قواعدها الرأسمالية بعد الخسائر التي تكبدتها من جراء الأزمة المالية وكذلك لمواجهة مخاطر مستقبلية متزايدة في ضوء التوقعات بدخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، وقد أدى ذلك إلى شح السيولة في الأسواق العالمية. ومع الضغوط على السيولة بصفة عامة تضاءلت التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة الدولية.

ويفيد تقرير لمنظمة التجارة العالمية* أن الطلب على تمويل تجارة الدول النامية والذي لم يقابله تمويل فعلي من قبل المؤسسات المالية يتراوح مقداره سنوياً ما بين 100 مليار دولار و 300 مليار دولار. ولقد سارعت الجهود الدولية لتوفير السيولة للتجارة العالمية، حيث قام عدد من الدول النامية كالبرازيل، وأوريا، وجنوب إفريقيا، والهند واندونيسيا والأرجنتين بتقديم تسهيلات ائتمانية للمصارف العاملة فيها بصدد توفير السيولة لديها والاستجابة إلى طلبات تمويل تجارتها الخارجية. وتبذل حالياً مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية جهوداً حثيثة لتقديم الدعم اللازم، حيث ضاعفت مواردها المتاحة لتقديم التسهيلات الائتمانية للتجارة الدولية من حوالي 4 مليار دولار إلى 8 مليار دولار، وبما يسمح لها بتمويل 30 مليار دولار من الصفقات الصغيرة والمتوسطة للتجارة الدولية.

وبالنسبة للمنطقة العربية، فقد تأثرت التجارة العربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، وانكماش السيولة المتوفرة لتمويل التجارة سواء في شكل الائتمان السابق للتصدير أو اللاحق للتصدير، وكذلك نتيجة لاستراتيجيات التقليل من المخاطر من جانب المصارف العربية وتركيزها على دعم قواعدها الرأسمالية. ولقد تزايدت صعوبات تمويل التجارة العربية في ضوء عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط في الموارد المتاحة لديها، وارتفعت تكاليف تمويل التجارة، وتقلصت فترات السداد للتسهيلات التي تقدمها المصارف للتجارة الخارجية، وازدادت أيضاً شروط الضمانات التي يطلبها البنك من الزبون لتمويل الصادرات أو الواردات كاشتراط فتح خطابات الاعتماد المعزز لتمويل التجارة.

ولقد قام عدد من الدول العربية بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض وتقديم التسهيلات بصورة عامة، بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية. كذلك قام عدد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية العاملة في مجال تمويل التجارة بتوفير التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة وزيادتها وذلك حرصاً منها على دعم قطاعات التصدير وتوفير الاحتياجات من السلع الإستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج. وفي هذا الصدد عقد على هامش اجتماعات مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية اجتماعات موازية للتنسيق بين برامج تمويل وضمان التجارة التابعة لها، تم خلالها وضع الأطر اللازمة لتعزيز التعاون وتضافر الجهود لتوفير التمويل والضمان للتجارة العربية بصورة متزايدة وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة المالية.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقريري الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، الفصل الثامن، ص149

الملحق رقم (1/3): العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية (2000و2003-2007)

(ألف عامل)

	العمالة الكلية						القوى العاملة في القطاع الزراعي						
	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير (%) 2007-2006	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير (%) 2007-2006
مجموع الدول العربية	94,599	86,919	86,514	90,434	93,831	98,795	5.3	30,098	26,312	23,705	23,663	24,262	25,135	3.6
الأ ر د ن	1,646	1,200	1,172	1,273	1,303	1,338	2.7	188	73	73	76	78	75	-3.8
الإمـــارات	1,531	1,634	2,459	2,624	2,826	3,043	7.7	75	69	199	191	184	177	-3.8
البحريـــن	316	329	340	350	360	369	2.7	3	9	9	9	9	9	0.0
تونـــس	2,553	3,087	2,855	3,460	3,597	3,085	-14.2	502	605	543	564	586	566	-3.4
الجزائـــر	10,353	7,000	7,798	9,493	9,731	9,969	2.4	2,525	2,113	1,617	1,381	1,610	2,220	37.9
جيبوتـــي	331	349	354	359	364	370	1.5	260	270	272	274	276	278	0.7
السعودية *	5,721	7,437	8,282	8,520	7,500	7,913	5.5	349	570	582	594	606	618	2.0
السودان	12,343	13,434	10,800	11,000	11,250	13,591	20.8	7,537	7,836	5,596	5,700	5,963	6,000	0.6
سـورية	4,468	5,083	4,911	4,692	4,860	4,946	1.8	1,430	1,169	813	944	952	946	-0.6
العـراق	6,362	6,325	6,516	6,712	9,615	9,906	3.0	643	1,193	1,229	1,266	1,304	1,343	3.0
عُمـــان	956	1,049	737	723	779	919	18.0	353	360	227	227	268	281	4.8
قطـــر	321	336	341	346	531	828	55.9	4	4	3	3	16	19	18.8
الكويـــت	1,196	1,466	1,639	1,816	1,870	1,870	0.0	19	24	26	32	34	34	0.0
لبنـــان	1,256	1,373	1,412	1,452	1,493	1,535	2.8	47	42	41	39	37	35	-4.9
ليبيـــا	1,800	1,962	2,019	2,077	1,845	1,639	-11.2	108	97	93	91	89	87	-2.3
مصـــر	24,884	18,119	18,718	19,342	19,877	20,303	2.1	8,354	5,237	5,815	5,824	6,090	6,231	2.3
المغـــرب	11,777	11,245	11,363	11,459	11,275	12,336	9.4	4,250	4,568	4,858	4,858	4,631	4,626	-0.1
موريتانيـا	1,185	1,291	728	636	636	635	-0.2	627	673	350	340	330	330	0.0
اليمـــن	5,600	4,200	4,070	4,100	4,120	4,200	1.9	2,824	1,400	1,360	1,250	1,200	1,260	5.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2008.

*** السعودية – وزارة الزراعة.**

الملحق رقم (2/3): نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية (2000و2003–2007)

	القوى العاملة في الزراعة (%)					
	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الدول العربية	31.8	30.3	27.4	26.2	25.9	25.4
الأ ر د ن	11.4	6.1	6.2	6.0	6.0	5.6
الإمـــارات	4.9	4.2	8.1	7.3	6.5	5.8
البحريـن	0.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.5
تونـــس	19.7	19.6	19.0	16.3	16.3	18.3
الجزائـــر	24.4	30.2	20.7	14.5	16.5	22.3
جيبوتـي	78.5	77.4	76.8	76.3	75.7	75.2
السعودية	6.1	7.7	7.0	7.0	8.1	7.8
السودان	61.1	58.3	51.8	51.8	53.0	44.1
ســورية	32.0	23.0	16.6	20.1	19.6	19.1
العـراق	10.1	18.9	18.9	18.9	13.6	13.6
عُمـــان	36.9	34.3	30.8	31.4	34.4	30.5
قطـــر	1.2	1.2	0.9	0.9	3.0	2.3
الكويـــت	1.6	1.6	1.6	1.8	1.8	1.8
لبنـــان	3.7	3.1	2.9	2.7	2.5	2.3
ليبيـــا	6.0	4.9	4.6	4.4	4.8	5.3
مصـــر	33.6	28.9	31.1	30.1	30.6	30.7
المغـرب	36.1	40.6	42.8	42.4	41.1	37.5
موريتانيا	52.9	52.1	48.0	53.4	51.9	52.0
اليمـــن	50.4	33.3	33.4	30.5	29.1	30.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 2008.

*** السعودية – وزارة الزراعة.**

الملحق رقم (1/3): اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

2. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق
بين خطط التنمية في الدول الاعضاء، مع الأخذ في الاعتبار درجات النمو والاوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول
الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية بخاصة:
أ. الاقتصادية والمالية.
ب. الصناعية والزراعية.
ج. النقل والمواصلات والاتصالات.
د. التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا.
هـ. الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية.
و. تنظيم العمل والتنقل والاقامة.
3. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.
4. السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولاً الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.
5. توثيق الروابط والاواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات.
6. تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.
الروحية والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في أي مسعى جا المقدمة :

مواد الاتفاقية

المادة الأولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية
وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون
مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية.

المادة الثانية

يهدف مجلس التعاون العربي الى:
1. تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والامكانات
والخبرات.

اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي/ قانون مؤقت رقم 8 لسنة 1989 استناداً لقانون رقم / لعام : 8 / 1989

اسم الاتفاقية :

اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بغداد في 10 رجب لسنة 1409 هجرية الموافق 16 شباط \فبراير 1989 ميلادية بسم الله الرحمن الرحيم لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية ، تتطلع بهديهما تطلعاً مشروعاً وقوياً الى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة، يحفزها الى ذلك شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة وحماية أمنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الحثيث نحو التقدم والرقي وتعزيز دورها الايجابي البناء في العالم في خدمة قضايا السلم والامن والتقدم والتعاون المتكافئ المثمر بين شعوب العالم. ولأن الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن وحققت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب. ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الارتكازية التي تعزز الصلات

3. يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في اي عاصمة او مدينة من عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يغير
عقد هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا.
4. يعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحاً بحضور أغلبية الدول الاعضاء.

المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم.

المادة العاشرة

تختص الهيئة الوزارية بما يلي:-
1. دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس.
2. رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا.
3. اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا.
4. دراسة اي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احالتها الى لجان متخصصة مؤقتة عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات
المناسبة بشأنها.
2. اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية.
3. تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله.
4. اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلاتها.
5. تعيين الامين العام للمجلس.
6. قبول انضمام الاعضاء الجدد.
7. تعديل اتفاقية تأسيس المجلس.
8. متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها.
9. احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء.

المادة الثامنة

1. تعقد الهيئة العليا اجتماعاً اعتيادياً مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة.
2. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل. وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئيسها رئاسة الهيئة العليا.

المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكييفه او توحيده من التشريعات في مختلف المجالات.

المادة الرابعة

1. تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه.
2. تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء.

المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات التالية:
1. الهيئة العليا.
2. الهيئة الوزارية.
3. الامانة العامة.

المادة السادسة

تألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي اعلى سلطة في المجلس.

المادة السابعة

تختص الهيئة العيا بما يأتي:-
1. رسم السياسات العليا للمجلس.

الامانة العامة وحسن سيرها.

2. يتولى الامين العام المهام التالية:-

أ. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية.

ب. اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا.

ج. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية.

د. اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس.

هـ- اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية.

و. تعيين موظفي الامانة العامة، وانهاء خدماتهم.

ز. اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية.

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية عن الهيئة الوزارية.

المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي.

المادة السابعة عشرة

تسعى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها. وعند تعذر ذلك تتخذ

القرارات بأغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع. اما القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع.

المادة الثالثة عشرة

1. يكون للمجلس امانة عامة مقرها (عمان) يرأسها امين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة.

2. تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس، ويكون

التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر.

3. يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس.

4. يتمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء.

المادة الرابعة عشرة

1. الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولاً مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال

5. اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها ، واقتراح تعديلها عند الاقتضاء.

6. اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للأمانة العامة.

7. النظر في تقارير الأمين العام المتعلقة بعمل المجلس.

8. مناقشة واقرار موازنة الامانة العامة والموافقة على حساباتها الختامية والوضع الاداري والمالي للامانة العامة.

9. تشكيل لجان مؤقتة يقتضيها عمل المجلس.

10. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا.

المادة الحادية عشرة

1. تعقد الهيئة الوزارية اجتماعاً اعتيادياً كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا، ويرأس الهيئة

الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة.

2. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى

على الاقل، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة.

3. يعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحاً بحضور اغلبية الدول الاعضاء.

المادة الثانية عشرة

العقيد علي عبد الله صالح محمد حسني مبارك

صدام حسين الحسين بن طلال

رئيس الجمهورية العربية رئيس جمهورية مصر

رئيس الجمهورية ملك المملكة الاردنية

اليمنية العربية

العراقية

الهاشمية

3. يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس.

4. تقوم دولة مقر الامانة العامة بأيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وبتسجيلها لدى الامانة العامة

للامم المتحدة.

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة 1409 هجرية الموافق ليوم 16 شباط \ فبراير لسنة 1989 ميلادية.

1. تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة

وايداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية بأعتبارها دولة مقر الامانة العامة.

2. تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها

لدى الامانة العامة للمجلس.

الملحق رقم (1/4): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدُّول العربية
(2000 و2003-2007)

ألف هكتار

	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير السنوي (%) 2007-2000	نسبة التغير (%) 2007-2006
أولا : المساحة الزراعية الكلية	65,429	70,166	69,669	71,412	71,240	70,772	1.13	-0.66
1- الأراضي الزراعية المستديمة	7,204	7,768	7,913	8,251	8,304	8,465	2.33	1.94
2- الأراضي الزراعية الموسمية	58,225	62,398	61,756	63,161	62,936	62,307	0.97	-1.00
أ- الزراعة المطرية	32,998	36,304	32,396	33,104	34,187	32,686	-0.14	-4.39
ب- الزراعة المروية	9,500	10,131	10,727	10,657	11,032	10,705	1.72	-2.96
(الأراضي المتروكة (بور))	15,727	15,963	18,633	19,400	17,717	18,916	2.68	6.77
ثانيا : مساحة الغابات	93,782	84,615	101,170	92,687	93,330	93,217	-0.09	-0.12
ثالثا : مساحة المراعي	420,943	415,999	468,580	468,647	480,878	480,872	1.92	0.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي **2008**.

الملحق رقم (2/4): العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدُّول العربية (2000 و2003–2007)

ألف عامل

	العمالة الكلية							القوى العاملة في القطاع الزراعي						
	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير (%) 2007-2006	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير (%) 2007-2006
مجموع الدول العربية	94,599	86,919	86,514	90,434	93,831	98,795	5.3	30,098	26,312	23,705	23,663	24,262	25,135	3.6
الأردن	1,646	1,200	1,172	1,273	1,303	1,338	2.7	188	73	73	76	78	75	-3.8
الإمارات	1,531	1,634	2,459	2,624	2,826	3,043	7.7	75	69	199	191	184	177	-3.8
البحرين	316	329	340	350	360	369	2.7	3	9	9	9	9	9	0.0
تونس	2,553	3,087	2,855	3,460	3,597	3,085	-14.2	502	605	543	564	586	566	-3.4
الجزائر	10,353	7,000	7,798	9,493	9,731	9,969	2.4	2,525	2,113	1,617	1,381	1,610	2,220	37.9
جيبوتي	331	349	354	359	364	370	1.5	260	270	272	274	276	278	0.7
السعودية *	5,721	7,437	8,282	8,520	7,500	7,913	5.5	349	570	582	594	606	618	2.0
السودان	12,343	13,434	10,800	11,000	11,250	13,591	20.8	7,537	7,836	5,596	5,700	5,963	6,000	0.6
سورية	4,468	5,083	4,911	4,692	4,860	4,946	1.8	1,430	1,169	813	944	952	946	-0.6
العراق	6,362	6,325	6,516	6,712	9,615	9,906	3.0	643	1,193	1,229	1,266	1,304	1,343	3.0
عمان	956	1,049	737	723	779	919	18.0	353	360	227	227	268	281	4.8
قطر	321	336	341	346	531	828	55.9	4	4	3	3	16	19	18.8
الكويت	1,196	1,466	1,639	1,816	1,870	1,870	0.0	19	24	26	32	34	34	0.0
لبنان	1,256	1,373	1,412	1,452	1,493	1,535	2.8	47	42	41	39	37	35	-4.9
ليبيا	1,800	1,962	2,019	2,077	1,845	1,639	-11.2	108	97	93	91	89	87	-2.3
مصر	24,884	18,119	18,718	19,342	19,877	20,303	2.1	8,354	5,237	5,815	5,824	6,090	6,231	2.3
المغرب	11,777	11,245	11,363	11,459	11,275	12,336	9.4	4,250	4,568	4,858	4,858	4,631	4,626	-0.1
موريتانيا	1,185	1,291	728	636	636	635	-0.2	627	673	350	340	330	330	0.0
اليمن	5,600	4,200	4,070	4,100	4,120	4,200	1.9	2,824	1,400	1,360	1,250	1,200	1,260	5.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

* السعودية، وزارة الزراعة.

تابع ملحق (2/4): نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية (2000 و2003-2007)

	القوى العاملة في الزراعة (%)					
	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الدول العربية	31.8	30.3	27.4	26.2	25.9	25.4
الأردن	11.4	6.1	6.2	6.0	6.0	5.6
الإمارات	4.9	4.2	8.1	7.3	6.5	5.8
البحرين	0.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.5
تونس	19.7	19.6	19.0	16.3	16.3	18.3
الجزائر	24.4	30.2	20.7	14.5	16.5	22.3
جيبوتي	78.5	77.4	76.8	76.3	75.7	75.2
السعودية	6.1	7.7	7.0	7.0	8.1	7.8
السودان	61.1	58.3	51.8	51.8	53.0	44.1
سورية	32.0	23.0	16.6	20.1	19.6	19.1
العراق	10.1	18.9	18.9	18.9	13.6	13.6
عمان	36.9	34.3	30.8	31.4	34.4	30.5
قطر	1.2	1.2	0.9	0.9	3.0	2.3
الكويت	1.6	1.6	1.6	1.8	1.8	1.8
لبنان	3.7	3.1	2.9	2.7	2.5	2.3
ليبيا	6.0	4.9	4.6	4.4	4.8	5.3
مصر	33.6	28.9	31.1	30.1	30.6	30.7
المغرب	36.1	40.6	42.8	42.4	41.1	37.5
موريتانيا	52.9	52.1	48.0	53.4	51.9	52.0
اليمن	50.4	33.3	33.4	30.5	29.1	30.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

*** السعودية، وزارة الزراعة.**

الملحق رقم (3/4): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدُّول العربية (2000 و2003–2007)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)							الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2]					
	2000	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغير (%) 2007-2006	2000	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الدول العربية	1873	2366	2852	2978	3347	3602	7.6	0.26	0.27	0.27	0.24	0.24	0.24
الأ ر د ن	907	3445	3932	4546	4974	5757	15.7	0.49	0.41	0.40	0.46	0.44	0.94
الإمـــارات	32846	36116	13850	12595	14217	14760	3.8	0.72	0.68	0.33	0.24	0.24	0.23
البحريـــن	20213	6649	5891	5978	5949	7387	24.2	0.80	0.22	0.18	0.16	0.13	0.15
تونـــس	4784	4986	6431	5737	5901	6516	10.4	0.63	0.62	0.77	0.68	0.68	0.56
الجزائـــر	1822	3151	4968	5722	5470	4552	-16.8	0.34	0.33	0.45	0.53	0.45	0.55
جيبوتـــي	66	71	77	82	89	101	14.0	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
الســعودية	26722	17055	17033	17185	17282	17326	0.3	0.81	0.59	0.56	0.46	0.37	0.36
الســودان	636	1041	1606	2036	2394	2727	13.9	0.59	0.65	0.65	0.64	0.59	0.66
ســورية	3264	4611	6679	6164	7426	8879	19.6	0.77	1.08	1.34	1.02	1.08	1.08
العـــراق	1875	1077	1981	2238	2911	3228	10.9	0.57	0.64	0.52	0.45	0.51	0.44
عُمـــان	1143	1238	2002	2102	1857	1867	0.5	0.06	0.06	0.06	0.05	0.04	0.04
قطـــر	16552	13805	19231	19780	4001	3615	-9.6	0.30	0.20	0.21	0.16	0.04	0.04
الكويـــت	7051	9073	9253	7609	7064	7191	1.8	0.22	0.28	0.26	0.17	0.13	0.12
لبنـــان	27710	37335	41496	43766	47223	55410	17.3	2.09	2.55	2.69	2.91	3.14	3.40
ليبيـــا	26049	10653	10971	12142	14110	17414	23.4	1.36	0.79	0.66	0.56	0.47	0.45
مصـــر	1852	2368	2150	2149	2334	2808	20.3	0.46	0.53	0.46	0.46	0.43	0.50
المغـــرب	1157	1690	1721	1615	2148	1977	-7.9	0.37	0.38	0.34	0.31	0.37	0.29
موريتانيـا	441	363	695	856	922	1074	16.5	0.49	0.36	0.34	0.29	0.22	0.24
اليمـــن	458	1083	1197	1437	1653	1971	19.2	0.26	0.37	0.34	0.33	0.32	0.35

(1) قيمة الناتج الزراعي/ عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي / نسبة العمالة في الزراعة إلى العمالة الكلية

المصدر: الملحقان (1/4) و (2/4).

الملحق رقم (4/4): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدُّول العربية
(2000 و2005–2007)

المحصـــــول	2000			2005			2006			2007			*2008			نسبة التغير (%) (2008-2007)		
	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	37,606	27,184	1,383	51,728	32,687	1,583	58,593	32,313	1,813	50,118	31,306	1,601	55,664	34,161	1,629	11.1	9.1	1.8
(القمح)	16,865	10,739	1,570	25,652	12,690	2,021	29,324	11,847	2,475	22,940	11,636	1,971	26,456	12,569	2,105	15.3	8.0	6.8
(الأرز)	6,151	704	8,737	6,607	755	8,750	7,272	828	8,785	7,430	860	8,644	7,587	876	8,660	2.1	1.9	0.2
(الشعير)	2,830	6,488	436	4,552	6,099	746	6,634	6,625	1,001	4,423	6,730	657	5,179	6,928	748	17.1	2.9	13.7
(الذرة الشامية)	6,989	1,471	4,751	8,224	1,825	4,506	7,652	1,636	4,678	7,533	1,640	4,592	7,970	1,756	4,538	5.8	7.1	-1.2
(الذرة الرفيعة والدخن)	4,771	7,782	613	6,693	11,318	591	7,711	11,377	678	7,792	10,440	746	8,471	12,032	704	8.7	15.2	-5.7
الدرنيـــات	7,360	404	18,218	11,864	570	20,819	11,515	571	20,168	10,856	543	20,001	12,458	612	20,357	14.8	12.8	1.8
البقوليـــات	1,255	1,314	955	1,406	1,268	1,108	1,460	1,322	1,104	1,441	1,171	1,231	1,423	1,190	1,195	-1.3	1.6	-2.9
البذور الزيتية	2,927	3,754	780	6,156	6,775	909	6,663	6,617	1,007	6,078	7,177	847	6,116	7,287	839	0.6	1.5	-0.9
الخضـــروات	39,164	2,147	18,241	46,111	2,331	19,780	47,935	2,407	19,912	48,368	2,411	20,062	50,607	2,454	20,622	4.6	1.8	2.8
الفاكهـــة	27,367	2,528	10,826	27,076	4,145	6,532	31,094	4,131	7,526	30,212	4,211	7,175	30,822	4,743	6,498	2.0	12.7	-9.4
الالياف	1,801	690	2,610	1,393	770	1,810	1,052	689	1,526	966	573	1,686	800	615	1,301	-17.2	7.2	-22.8
قصب السكر	22,897	228	100,425	24,490	224	109,176	24,981	228	109,746	24,810	225	110,043	25,252	227	111,139	1.8	0.8	1.0
التمـــور	7,325	148	49,493	7,895	168	46,884	7,951	163	48,882	9,580	192	49,911	9,405	187	50,179	-1.8	-2.4	0.5
اليـــمن	12	34	338							12	34	359						

* تقديري

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

الملحق رقم (5/4): تطور الإنتاج الحيواني في الدُّول العربية (2000 و2005–2008)

الكمية: ألف طن

	2000	2005	2006	2007	*2008	نسبة التغير السنوي (%) 2008-2000	نسبة التغير (%) 2008-2007
الأبقار والجاموس (1)	60,735	65,830	66,228	66,632	67,392	1.3	1.1
الأغنام والماعز (1)	255,597	286,721	300,755	306,213	312,189	2.5	2.0
الابل (1)	13,091	15,056	15,417	15,232	15,711	2.3	3.1
اللحوم	6,361	7,223	6,809	7,021	7,076	1.3	0.8
(لحوم حمراء)	3,923	4,184	4,235	4,211	4,274	1.1	1.5
(لحوم بيضاء)	2,438	3,039	2,573	2,810	2,802	1.8	0.3-
الالبان	19,307	24,156	24,397	24,607	25,828	3.6	5.0
البيض	1,118	1,264	1,291	1,434	1,367	2.5	4.6-

* تقديري

(1) بالألف رأس

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

الملحق رقم (6/4): تطور الإنتاج السمكي في الدُّول العربية (2000 و2003–2008)

الكمية: ألف طن

نسبة التغير (%) 2008-2007	نسبة التغير السنوي (%) 2008-2000	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	
6.4	2.1	3,612.5	3,396.1	3,464.7	3,532.2	3,678.0	3,411.0	3,062.0	مجموع الدول العربية
12.2	-2.4	0.9	0.8	1.1	1.1	0.9	1.2	1.1	الأردن
-2.3	-2.3	87.9	90.0	90.0	90.0	90.0	95.2	105.5	الإمارات
1.6	3.1	15.3	15.0	15.6	11.9	14.7	13.6	11.9	البحرين
7.0	2.1	112.5	105.1	110.9	108.7	110.3	94.8	95.6	تونس
7.0	6.5	168.7	157.8	157.3	139.8	137.7	141.8	102.3	الجزائر
-6.0	-2.5	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	جيبوتي
2.2	6.9	93.0	91.0	81.0	67.0	66.8	67.3	54.7	السعودية
-5.3	1.3	64.4	68.0	57.5	60.0	64.0	58.0	58.0	السودان
5.4	4.4	18.8	17.9	17.2	17.0	17.2	16.1	13.4	سورية
0.0	-12.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	83.3	الصومال
-9.5	3.6	37.1	41.0	37.0	37.0	18.0	13.0	28.0	العراق
1.7	3.0	152.2	149.6	152.1	142.1	165.6	138.5	120.4	عمان
13.4	0.1	2.6	2.3	2.3	1.8	1.5	1.5	2.6	فلسطين
18.7	12.3	18.0	15.2	17.0	14.0	11.1	11.3	7.1	قطر
4.4	-5.8	5.0	4.8	4.8	4.8	4.3	4.4	8.1	الكويت
3.5	2.2	8.8	8.5	8.5	8.5	8.5	7.6	7.4	لبنان
27.2	-6.6	25.4	20.0	39.2	27.1	46.0	46.0	44.0	ليبيا
1.2	3.9	982.7	970.9	889.3	865.0	876.0	876.0	724.4	مصر
7.4	-1.0	843.7	785.2	881.2	1024.4	941.0	927.3	914.3	المغرب
7.8	3.0	692.7	642.9	642.9	642.9	792.1	639.1	544.9	موريتانيا
40.3	8.2	252.4	179.9	229.7	238.9	282.1	228.1	134.7	اليمن

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

الملحق رقم (4/): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية

(2000 و2003–2007)

(مليون دولار)

نسبة الإكتفاء الذاتي (%)						نسبة التغير السنوي في قيمة الفجوة الغذائية (%)		2007	2006	2005	2004	2003	2000	
2007	2006	2005	2004	2003	2000	2007 - 2000	2007 - 2006							
						8.0	29.3	23,846	18,448	18,060	16,790	14,490	13,905	الاجمـــالي
47.9	54.9	49.7	55.2	57.3	46.4	10.9	38.4	13,109	9,469	9,661	8,506	6,997	6,378	الحبوب والدقيق
46.8	57.3	49.9	53.7	58.3	46.0	13.5	54.9	6,671	4,306	4,497	4,453	2,936	2,752	(القمح والدقيق)
29.7	39.4	32.4	51.6	56.1	21.2	10.7	19.2	1,951	1,637	1,400	868	857	956	(الشعير)
73.4	74.1	70.6	73.2	74.4	67.8	5.1	9.9	1,581	1,438	1,470	1,245	1,048	1,120	(الأرز)
36.0	38.4	36.2	44.3	40.5	38.5	10.1	38.5	2,598	1,875	2,098	1,555	1,423	1,323	(الذرة الشامية)
99.2	100.7	100.6	100.6	99.1	98.3	11.4	100.7	196	98	104	98	140	92	البطاطس
29.3	30.6	38.5	34.8	33.8	37.8	14.2	4.6	2,950	2,820	1,359	1,209	1,270	1,163	سكر (مكرر)
64.9	59.0	56.2	62.1	64.4	57.6	-1.1	-42.3	384	665	414	381	341	414	بقوليات
37.9	28.6	28.1	31.1	35.1	45.6	9.0	16.4	2,017	1,733	1,960	2,473	1,569	1,101	زيوت وشحوم
101.8	101.4	100.1	100.1	99.4	99.2	.....	-42.1	-949	-1,640	-66	6	117	265	الخضراوات
96.4	97.3	95.9	96.0	96.5	97.3	9.1	5.0	522	498	448	310	300	285	الفواكه
80.1	81.0	80.9	83.0	82.7	85.9	10.7	17.6	2,936	2,498	2,610	1,990	1,845	1,439	لحوم
69.8	69.8	71.4	71.0	69.9	71.5	10.9	19.2	3,953	3,315	2,856	2,633	2,211	1,914	الألبان ومنتجاتها
96.2	95.5	95.9	96.3	98.7	96.8	11.2	6.1	134	127	57	42	14	64	البيـــض
104.9	102.8	103.1	101.6	102.9	108.4	27.9	24.2	-1,406	-1,132	-1,343	-858	-314	-252	الاسمـــاك

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

الملحق رقم (7/4): الاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية (2000 و2005-2007)

	2000			2005			2006			2007		
	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	الانتاج	صافي الواردات	الاستهلاك
الحبوب والدقيق	37,606	46,469	84,075	51,728	53,081	104,809	58,593	48,969	107,562	50,118	52,253	102,371
(القمح)	16,865	18,557	35,422	25,652	25,641	51,294	29,324	21,853	51,177	22,940	25,093	48,033
(الارز)	6,151	2,907	9,058	6,607	2,749	9,356	7,272	2,536	9,807	7,430	2,392	9,822
(الشعير)	2,830	8,460	11,290	4,552	9,510	14,062	6,634	10,214	16,848	4,423	10,469	14,892
(الذرة الشامية)	6,989	11,228	18,217	8,224	14,327	22,552	7,652	12,298	19,950	7,533	13,393	20,926
(الذرة الرفيعةوالدخن)	4,771	156	4,927	6,693	333	7,025	7,711	964	8,675	7,792	206	7,998
الدرنيـــات	7,360	52	7,412	11,864	41-	11,824	11,515	70-	11,445	10,856	79	10,935
البقوليـــات	1,255	746	2,001	1,406	1,035	2,440	1,460	1,013	2,473	1,441	779	2,220
الزيوت النباتية	1,747	2,086	3,833	1,494	3,730	5,224	1,572	3,924	5,497	1,643	2,697	4,340
الخضـــروات	39,164	279	39,443	46,111	9-	46,103	47,935	666-	47,269	48,368	850-	47,519
الفاكهـــة	27,367	678	28,045	27,076	1,126	28,202	31,094	872	31,966	30,212	1,133	31,345
سـكر مكـرر	2,468	4,065	6,533	2,791	4,466	7,257	2,995	6,797	9,793	3,034	7,314	10,348
اللحـوم الحمـراء	3,923	494	4,417	4,184	699	4,883	4,235	722	4,957	4,211	805	5,016
اللحـوم البيضـاء	2,438	472	2,910	3,039	975	4,014	2,573	876	3,449	2,810	943	3,753
الألبـان ومنتجاتـها	19,307	7,484	26,791	24,097	10,632	34,729	24,397	10,541	34,938	24,607	10,648	35,255
الأسـمـاك	3,062	212-	2,850	3,540	63-	3,477	3,459	94-	3,365	3,452	160-	3,292

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008م.

الملحق رقم (1/5): صناديق الدعم

(التفاصيل الواردة في الفقرة 5 من المادة 6 من اتفاق الزراعة).

الصندوق الأخضر GREEN BOX

يعرف الصندوق الأخضر في المرفق 2 من الاتفاق المتعلق بالزراعة.

بمعنى يجب ألا تؤدي أنماط الدعم ضمن الصندوق الأخضر إلى تشويه في التجارة أو على أقصى تقدير أن تسبب الحد الأدنى من التشويه (الفقرة 1).

يجب أن تكون أنماط هذا الدعم بتمويل حكومي (ليس من خلال زيادة أسعار المستهلكين)، ويجب ألا ينطوي الدعم ضمن الصندوق الأخضر على دعم الأسعار.

عادة ما يكون هذا الدعم على شكل برامج لا تستهدف منتجات معينة، وتشمل دعم الدخل المباشر للفلاحين والذي **لا يرتبط (decoupled) بمستويات الإنتاج أو الأسعار**. وتشمل أيضا حماية البيئة وبرامج التنمية الإقليمية.

لذا فإن **إعانات الصندوق الأخضر يسمح بها بدون وجود محددات، شريطة أن تمتثل لمعايير سياسية محددة** policy-specific criteria في المرفق 2. إلا أن بعض الدول رأت بأن بعض أشكال الدعم المصنف في المرفق 2 يمكن ألا يتفق والمعايير الموجودة في الفقرة الأولى من المرفق، حيث أنه بسبب ضخامة المبالغ التي دفعت، أو بسبب طبيعة هذه الإعانات فإن التشويه التجاري الذي تسببه سيكون أكثر من الحد الأدنى. ومن بين أشكال الدعم ضمن الصندزق الأخضر: 1) مدفوعات مباشرة للمنتجين (الفقرة 5)، بما فيه دعم الدخل (الفقرة 6)، 2) الدعم المالي الحكومي لتأمين الدخل وبرامج سبكات الأمان للدخل (الفقرة 7) ، وغيرها من الفقرات.

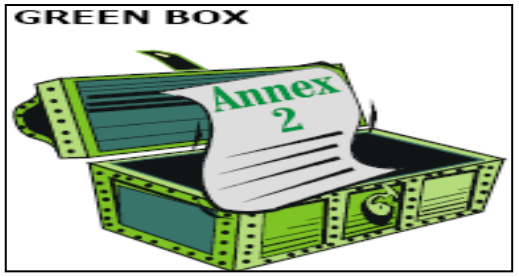

الأدنى – *de minimise*" وهو يعني الحد الأدنى من الدعم المسموح (5% من الإنتاج الزراعي للبلدان المتقدمة و 10٪ بالنسبة للبلدان النامية)؛ **وقد تعهدت الدول الثلاثين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي يتجاوز الدعم المقدم لديها مستويات الحد الأدنى بعد جولة أوروغواي بالالتزام بتخفيض الدعم.**

تم التعبير عن التزامات التخفيض في مؤشر واحد "**مجموع المقياس الكلي للدعم**" ويشمل جميع أشكال الدعم لمنتجات محددة بالإضافة إلى الدعم غير المصنف لمنتجات معينة Specific Products. وقد تركزت المفاوضات التي تلت جولة الأوروغواي حول كيفية إجراء المزيد من التخفيضات على أشكال الدعم المندرج ضمن الصندوق البرتقالي وفيما إذا كانت الحدود الدنيا ستنطبق على دعم منتجات محددة أو على المجموع الكلي للدعم.

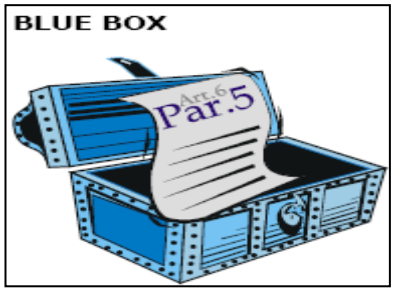

الصندوق الأزرق BLUE BOX

يعرف الصندوق الأزرق بأنه "**الصندوق البرتقالي بشروط**" صممت لتقليص التشويه. أي دعم يقع ضمن الصندوق البرتقالي هو، في الوقت نفسه، يقع في الصندوق الأزرق إذا كان هذا الدعم يشترط على المزارعين الحد من الإنتاج

يعرف الدعم في مصطلحات منظمة التجارة العالمية، ضمن ثلاث أنواع من الصناديق التي يتم التمييز بينها من خلال الألوان: الأخضر (دعم مسموح) والبرتقالي (دعم يجب تخفيضه)، الأحمر (دعم محظور). في قطاع الزراعة، حيث الأمور أكثر تعقيدا، **فقد تم الاتفاق عدم وضع تصنيف دعم ضمن الصندوق الأحمر**، على أن يترافق ذلك منع تجاوز الدعم المحلي لالتزامات التخفيض في الصندوق البرتقالي، وتم إضافة **الصندوق الأزرق للدعم المرتبط بالبرامج التي تحد من الإنتاج**، إضافة إلى استثناءات بالنسبة للبلدان النامية (التي تسمى أحيانا "الصندوق الخاص والتمييزي"، بما فيها أحكام المادة 6 الفقرة 2 من الاتفاقية (اتفاقية الزراعة – التزامات الدعم المحلي)

الصندوق البرتقالي AMBER BOX

يشمل جميع تدابير الدعم المحلي التي تؤدي إلى تشويه الإنتاج والتجارة (مع وجود بعض الاستثناءات).

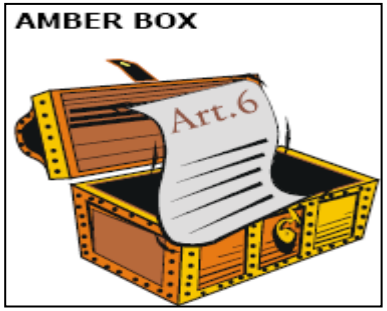

وقد تم تحديد هذه التدابير في المادة 6 من اتفاق الزراعة (التزامات الدعم المحلي) وهي تشمل كل أنماط الدعم المحلي باستثناء الأنماط الواردة في الصناديق الزرقاء والخضراء. **وتشمل التدابير المتعلقة بدعم الأسعار، أو الإعانات مباشرة المتعلقة بكميات الانتاج**. هذه الأنماط من الدعم **تخضع لمحددات: "الحد**

ملخص

تواتي بن علي فاطمة **المشرف: أ.د.راتـــــول محمد**

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

2012-2011

تناولنا في هذه الدراسة، تحليل حاضر ومستقبل العمل العربي المشترك في سياقه الإقليمي والدولي. والطموحات التكاملية المرجوة من مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبحث فيما إذا كان التكامل الاقتصادي العربي قد وصل إلى المستوى الذي يسمح له بالتفاعل الايجابي مع التحديات الدولية والإقليمية.
تحديات متعددة الأبعاد، برزت أساساً من خلال تسارع مسار العولمة بتجلياتها الاقتصادية، وتنامي ظاهرة الأقطاب الجيو-اقتصادية، هذا إلى جانب التأسيس لمشاريع إقليمية كالشراكة الأورومتوسطية والسوق الشرق أوسطية.

وقفنا على حقيقة المستوى الذي وصلت إليه مختلف تجارب الدول العربية في هذا المجال. حقيقة مفادها أن التكامل الاقتصادي العربي لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بمسايرة التحديات الدولية والإقليمية وتفادي انعكاساتها السلبية.

وتناولنا مفهوم الأمن الغذائي ودلالاته من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ثم حددنا مفهوم "فجوة الغذاء" و"الاكتفاء الذاتي" و"الأمن الغذائي".

وتقصينا في هذا البحث؛ مقومات التنمية الزراعية العربية المتمثلة بالأرض والعمل ورأس المال، والسوق والموارد المائية، وفي ضوء هذه المقومات تبينا واقع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، فأظهرت المعطيات أن هناك فجوة بين الإنتاج والاستهلاك ولصالح الأخير، ويجري تطويق هذه الفجوة عن طريق استيراد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية وخاصة الحبوب واللحوم من أجل تلبية الاحتياجات المحلية من المواد الغذائية.

وتوخينا من هذا البحث؛ معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تقف وراء "فجوة الغذاء" في المنطقة العربية، ووجدنا أن هناك أسباباً معقدة ومركبة تتداخل مع بعضها، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو محلي، ومنها ما هو خارجي، تتسبب مجتمعة في مشكلة "فجوة الغذاء".
ولمواجهة هذه المشكلة وتطويقها لابد من تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، وتعميم الحركة التعاونية الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي في كل قطر عربي على حدى. ولابد من جهد عربي جماعي يتجه كلياً إلى تحقيق التكامل الزراعي العربي بوصفه المدخل الحقيقي لتجميع الموارد الزراعية العربية المشتتة، وحشدها مجتمعة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي، الذي يشكل بحق أحد أهم مكونات الأمن القومي العربي.

Abstract

TOUATIBENALI FATMA
Hassiba Benbouali University
Chlef 2011-2012

The main point of focus of this research is economic integration among Arab countries; whether this process, that's already taking place in a variety of forms, is well equipped to deal effectively, with challenges facing Arab countries, cither at regional or international scales.

In reviewing these multi-level and multi-dimensional challenges, I pointed out three catalyst factors:

-Increasing economic globalization ;

-the formation of geo-economical blocs, as well as;

-the launch of initiatives, particularly, Euro-Med partnership and Meddle-East initiative.

As a concluding remark, I pointed out that without reviewing their actual economic integration approach. Arab countries will remain vulnerable to disastrous repercussions of international and regional challenges .

We have the concept of food security and its denotation from the economic and political points of view. Then, we identified the concept of the food gap, autarky, and food security.

The study discussed also deals with the requirements of Arab agricultural development represented by land, labor, capital, market and water resources.

In the light of these requirements, the fact of agricultural production of its both botanical and animal levels, has been recognized, and the statistical results demonstrate that, there is a gap between production and consumption and it is for the latter's advantage. But this gap is bridged by importing large quantities of food products such as grain and meat, to satisfy the local need for food resources.

The aim of this study is also, to know the direct and indirect reasons which cause the food gap in the Arab region, it has been proved that the problem of the food gap is caused by complex and interlocked political, economic, local and foreign reasons, to put an end to this problem, we have to adapt the application of rule of agricultural reform, generalizing the agricultural cooperative movement, and making the requirements of agricultural production available in each Arab country, however. The local efforts should be exerted and put into one Arab collective effort planned to achieve Arab agricultural integration which is the true inlet to recollect the scattered Arab agricultural resources, and mobilize them, to get Arab food security which is one of the most important elements of Arab national security .

RESUME

l'intégration économique de sécurité alimentaire à l'échelle régionale ou internationale.

RESUME

TOUATIBENALI FATMA
Université Hassiba Benbouali
Chlef 2011-2012

Le principal point de focalisation de cette recherche est l'intégration économique entre les pays arabes; si ce processus, qui a déjà eu lieu dans une variété de formes, est bien équipé pour faire face de manière efficace, avec des défis auxquels sont confrontés les pays arabes, à l'échelle régionale ou internationale.
En examinant ces défis multi-niveaux et multi-dimensionnelle, j'ai souligné trois facteurs catalyseurs:
- La mondialisation croissante de l'économie;
- La formation de géo-économiques blocs, ainsi que;
- Le lancement d'initiatives, en particulier, Euro-Med initiative de partenariat et Meddle-Est.
En guise de conclusion, je souligne que, sans revoir leur approche réelle intégration économique. Pays arabes resteront vulnérables aux répercussions désastreuses de défis internationaux et régionaux.
Nous avons le concept de sécurité alimentaire et sa dénotation sur les plans économique et politique de la vue. Ensuite, nous avons identifié le concept de déficit alimentaire, l'autarcie et la sécurité alimentaire.
L'étude a également discuté porte sur les exigences du développement agricole arabe représenté par les ressources en terre, travail, capital, du marché et de l'eau.
A la lumière de ces exigences, le fait de la production agricole de ses niveaux à la fois végétales et animales, a été reconnue, et les résultats statistiques montrent que, il ya un écart entre la production et la consommation, et c'est pour avantage de ce dernier. Mais cette lacune est comblée par l'importation de grandes quantités de produits alimentaires comme les céréales et la viande, afin de satisfaire les besoins locaux en ressources alimentaires.
Le but de cette étude est aussi, de connaître les raisons directes et indirectes qui causent le déficit alimentaire dans la région arabe, il a été prouvé que le problème de la pénurie alimentaire est causée par complexes et imbriquées des raisons politiques, économiques, locaux et étrangers , de mettre un terme à ce problème, nous devons nous adapter à l'application de la règle de la réforme agricole, la généralisation du mouvement coopératif agricole, et de rendre les exigences de la production agricole
dans chaque pays arabe, cependant. Les efforts locaux devraient être exercée et mettre dans un effort collectif arabe prévues pour parvenir à l'intégration agricole arabe qui est la véritable entrée se rappeler les arabes dispersés ressources agricoles, et de les mobiliser, pour obtenir la sécurité alimentaire arabe qui est l'un des éléments les plus importants de sécurité nationale arabe.